

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَدَامَا الْعَرَبِيَّةُ

كَلَامُ الْعَرَبِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تنقيح مباني العروه : الاجتهاد والتقليد و الطهاره

كاتب:

آيت الله شيخ جواد تبريزي

نشرت في الطباعة:

دارالصديقه الشهيده سلام الله عليها

رقمى الناشر:

مركز القائميۀ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	تنقيح مبانى العروه: كتاب الطهاره المجلد ٤
١٣	اشاره
١٤	اشاره
٢٠	ادامه كتاب الطهاره
٢٠	فصل فى أحكام التخلّى
٢٠	اشاره
٢٠	وجوب ستر العوره و حرمة النظر إليها
٣٤	المراد من الناظر المحترم
٣٥	فروع ستر العوره و حرمة النظر إليها
٤١	حكم النظر إلى عوره الخنثى
٤٣	النظر إلى العوره عند الاضطرار
٤٥	حرمة استقبال القبلة و استدبارها
٥٠	الحكم حال الاستبراء و الاستنجا
٥٢	الاضطرار إلى الاستقبال أو الاستدبار
٥٤	الحكم عند اشتباه جهه القبلة
٥٦	عدم جواز التسبیب إلى التخلّى فى استقبال القبلة و استدبارها
٥٧	ردع المتخلّى إلى القبلة أو مستدبرها
٥٨	عدم وجوب الإرشاد إلى القبلة
٦٤	حرمة التخلّى فى ملك الغير
٦٧	حكم التخلّى فى مثل المدارس
٧٠	فصل فى الاستنجا
٧٠	اشاره
٧٠	غسل مخرج البول بالماء

٧٩	غسل مخرج الغائط
٨٠	الاستنجاء بغير الماء
٨٤	ما يعتبر في الاستنجاء بالماء أو بغيره
٩٦	الاستنجاء بالعظم و الروث و سائر المحترقات
٩٨	فروع الاستنجاء
١٠١	الشك في الاستنجاء
١٠٨	فصل في الاستبراء
١٠٨	اشاره
١٠٨	كيفية الاستبراء
١١٤	فائده الاستبراء
١١٧	استبراء المرأة
١١٨	فروع الاستبراء
١٢٢	عدم اعتبار المباشرة في الاستبراء
١٢٢	الشك في الاستبراء و الرطوبه
١٣٤	فصل في مستحبات التخلّي و مكروهاته
١٣٤	اشاره
١٣٤	مستحبات التخلّي
١٤٧	مكروهات التخلّي
١٦٦	فصل في موجبات الوضوء و نواقضه
١٦٦	اشاره
١٦٦	نواقض الوضوء:الأوّل و الثاني:البول و الغائط
١٧٢	الثالث:الريح
١٧٤	الرابع:النوم
١٨٢	الخامس:كلّ ما أزال العقل
١٨٤	السادس:الاستحاضه
١٨٦	الشك في الناقض

١٨٧	خروج القيح
١٨٨	حكم المذى و الودى و الودى
١٩٤	الأمر الذى قيل باستحباب الوضوء عقبيها
٢٠٤	الاكتفاء بالوضوء الاستحبابى
٢٠٨	فصل فى غايات الوضوء الواجبه و غير الواجبه
٢٠٨	اشاره
٢٠٨	شرطيه الوضوء فى الصحه و الكمال
٢٠٩	شرطيه الوضوء فى جواز فعل
٢١٠	شرطيه الوضوء فى تحقق أمر
٢١٠	الوضوء الذى لا غايه له
٢١١	فى كون الوضوء مستحباً نفسياً
٢١٥	غايات الوضوء الواجب
٢٢٤	نذر الوضوء
٢٢٩	أقسام وجوب الوضوء بالنذر
٢٣٢	مس القرآن مع الحدث
٢٣٧	فروع مس المحدث كتابه القرآن
٢٤٤	فصل فى الوضوءات المستحبه
٢٤٤	اشاره
٢٤٥	استحباب الوضوء للصلاه المندوبه
٢٤٥	استحباب الوضوء للطواف
٢٤٧	الوضوء التهيئى
٢٥١	استحباب الوضوء لدخول المساجد
٢٥٢	استحباب الوضوء لمناسك الحج
٢٥٢	استحباب الوضوء لصلاه الجنازه
٢٥٣	استحباب الوضوء لزياره القبور
٢٥٣	استحباب الوضوء لقراءه القرآن

- ٢٥٤ استحباب الوضوء للدعاء و طلب الحاجه
- ٢٥٤ استحباب الوضوء لزياره الأئمه عليهم السلام
- ٢٥٥ استحباب الوضوء لسجده الشكر أو التلاوه
- ٢٥٦ استحباب الوضوء للأذان و الإقامه
- ٢٥٦ استحباب الوضوء لدخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف
- ٢٥٨ استحباب الوضوء لورود المسافر على أهله
- ٢٥٨ استحباب الوضوء للنوم
- ٢٥٩ استحباب الوضوء لمقاربه الحامل
- ٢٦٠ استحباب الوضوء لمس كتابه القرآن
- ٢٦١ الوضوء التجديدى
- ٢٦٤ استحباب الوضوء لذكر الحائض فى مصلاها
- ٢٦٥ استحباب الوضوء لنوم الجنب و أكله و...
- ٢٦٧ استحباب الوضوء لتكفين الميت أو تدفينه
- ٢٧٠ فى أن الوضوء لغايه بياح به سائر الغايات
- ٢٧٤ الفرق بين الإتيان بمتعلق التكليف من باب الاشتباه فى التطبيق و موارد التقييد
- ٢٧٦ الفرق بين الداعى و التقييد
- ٢٨٠ عدم تعدد الوضوء من جهه موجباته و لا من جهه غاياته
- ٢٨٢ الوضوء للغايات المتعدده
- ٢٨٦ فصل فى بعض مستحبات الوضوء
- ٢٨٦ اشاره
- ٢٨٦ الأول:الوضوء بمد من الماء
- ٢٨٧ الثانى:مقدار الصاع
- ٢٨٩ الثانى:الاستياك
- ٢٨٩ الثالث:وضع إناء الوضوء على اليمين
- ٢٩٠ الرابع:غسل اليدين قبل الوضوء
- ٢٩١ الخامس:المضمضه و الاستنشاق

- ٢٩٣ السادس: التسميه عند وضع اليد في الماء
- ٢٩٤ السابع: الاغتراف باليمنى
- ٢٩٥ الثامن: قراءه الأدعيه
- ٢٩٦ التاسع: التثنيه فى الغسل
- ٣٠١ العاشر: بدء الرجل بظاهر الذراعين و المرأه بباطنهما
- ٣٠٢ الحادى عشر: أن يصبّ الماء على أعلى كلّ عضو (١) و أمّا الغسل من الأعلى فواجب.
- ٣٠٣ الثانى عشر: الغسل بالصّب لا بالغمس
- ٣٠٣ الثالث عشر: إمرار اليد على مواضع الغسل
- ٣٠٤ الرابع عشر: حضور القلب
- ٣٠٥ الخامس عشر: قراءه سوره القدر حال الوضوء
- ٣٠٥ السادس عشر: قراءه آيه الكرسي بعد الوضوء
- ٣٠٥ السابع عشر: فتح العين حال الوضوء
- ٣٠٧ فصل فى مكروهاته
- ٣٠٧ اشاره
- ٣٠٧ الأوّل: الاستعانه بالغير
- ٣٠٩ الثانى: التمندل
- ٣١٠ الثالث: الوضوء فى مكان الاستنجاء
- ٣١١ الرابع: الوضوء من الآنيه المفصّضه أو المذهبه أو...
- ٣١١ الخامس: الوضوء بالمياه المكروهه
- ٣١٥ فصل فى أفعال الوضوء
- ٣١٥ اشاره
- ٣١٥ الأوّل: غسل الوجه، و تحديده
- ٣١٥ اشاره
- ٣١٨ الأنزع و الأغم و...
- ٣١٩ اعتبار إجراء الماء فى الغسل
- ٣٢٣ الابتداء فى الغسل بالأعلى

- ٣٢٧ لا يجب غسل ما تحت الشعر
- ٣٣١ وجوب إدخال شيء مما خرج عن الحدّ
- ٣٣٣ اللحية و ما استرسل منها
- ٣٣٣ إذا كان للمرأة لحيه
- ٣٣٤ في إزاله المانع و الشك في وجوده
- ٣٣٥ الشكّ في الحاجب في موضع الغسل
- ٣٣٧ الثاني: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع
- ٣٣٧ اشاره
- ٣٤١ المراد من المرفق
- ٣٤٤ حكم توابع اليد
- ٣٤٥ في حكم الشعر على اليد و الأقطع
- ٣٤٩ في حكم اليد الزائده
- ٣٥٢ في الوسخ تحت الأظفار
- ٣٥٤ ترك غسل الكف مع اليد
- ٣٥٤ في اللحم المقطوع
- ٣٥٥ حكم الشقوق على ظهر الكف
- ٣٥٨ ما ينجمد على الجرح
- ٣٥٩ حكم الوسخ على البشره
- ٣٥٩ وضوء الوسواسى
- ٣٦١ الوضوء الارتماسى
- ٣٦٤ الوضوء بماء المطر
- ٣٦٥ حكم ما شكّ في كونه من الظاهر
- ٣٦٧ الثالث: مسح الرأس
- ٣٦٧ اشاره
- ٣٦٧ اعتبار المسح ببّله الوضوء
- ٣٧٢ المسح على الربع المقدم من الرأس

- ٣٧٥ كفايه مستمى المسح فى الرأس
- ٣٨١ النكس فى المسح على الرأس
- ٣٨٣ المسح على شعر مقدّم الرأس
- ٣٨٥ المسح على الشعر المتجاوز عن المقدار
- ٣٨٧ المسح على المانع عند الاضطرار
- ٣٨٧ اعتبار المسح بباطن الكف
- ٣٩١ جواز المسح طولاً أو عرضاً
- ٣٩١ الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين
- ٣٩١ اشارته
- ٣٩٨ المراد من الكعبين
- ٤٠٣ كفايه مستمى المسح عرضاً
- ٤٠٤ عدم اعتبار الاستيعاب فى مسح الرجلين
- ٤٠٨ الأحوط الابتداء فى المسح بالأصابع
- ٤٠٩ عدم اعتبار الترتيب بين مسح الرجلين
- ٤١٢ مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى
- ٤١٤ إذا كان شعر على القدمين
- ٤١٥ تجب إزاله المانع
- ٤١٦ من قطع بعض قدمه
- ٤١٨ المسح بنداوه الوضوء
- ٤٢٢ لو جفت الرطوبه أخذ من سائر الأعضاء
- ٤٢٤ الأحوط عدم الأخذ من مسترسل اللحيه
- ٤٢٥ اعتبار تأثر الممسوح برطوبه الماسح
- ٤٢٦ وجوب إزاله المانع من وصول الرطوبه
- ٤٢٦ إذا تعذر المسح بالباطن يجزى المسح بالظاهر
- ٤٢٩ إذا كانت رطوبه الماسح كثيره
- ٤٣٠ اعتبار إمرار الماسح على الممسوح

- ٤٣١ ----- إذا لم يمكن حفظ الرطوبه لحز و غيره
- ٤٣٥ ----- المسح على الحائل
- ٤٣٨ ----- فى الحائل المتعدد
- ٤٣٩ ----- اعتبار الرطوبه المؤثره فى الماسح
- ٤٣٩ ----- مسوغات المسح على الحائل و فروعها
- ٤٥١ ----- فى مشروعيه التقيه و وجوبها
- ٤٥٦ ----- موارد الاستثناء من وجوب التقيه و مشروعيتها
- ٤٦٦ ----- فى اجزاء ما أتى به بنحو التقيه
- ٤٧٤ ----- استظهار الاجزاء عند الإخلال بالجزء أو غيره فى موارد التقيه
- ٤٧٨ ----- فى ما يستدل به على الاجزاء فى موارد التقيه
- ٤٨١ ----- فروع فى غسل الأعضاء
- ٤٩٥ ----- تعريف مركز

سرشناسه: تبریزی، جواد، ۱۳۰۵ - ۱۳۸۵.

عنوان قراردادی: عروه الوثقی . شرحعروه الوثقی. شرح

عنوان و نام پدیدآور: تنقیح مبانی العروه/ تالیف جواد التبریزی.

مشخصات نشر: قم: دارالصدیقه الشهیده، ۱۴ق = ۲۰م = ۱۳-

مشخصات ظاهری: ج.

شابک: دوره ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۶؛ دوره ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۲؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۱. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۱-۸؛ ج. ۱، چاپ دوم ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۲۱-۵؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۲. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۷-۷؛ ۲۵۰۰۰ ریال: ج. ۳. ۹۶۴-۸۴۳۸-۲۲-۶؛ ج. ۴، چاپ دوم ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۴۳-۷؛ ج. ۵. ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۴۹-۹؛ ج. ۶، چاپ دوم ۹۷۸-۹۶۴-۸۴۳۸-۶۳-۵:

یادداشت: عربی.

یادداشت: فهرست نویسی بر اساس جلد دوم: ۱۴۲۶ق = ۱۳۸۴.

یادداشت: ج. ۱ (چاپ اول: ۱۴۲۶ق = ۱۳۸۳).

یادداشت: ج. ۱ - ۴ و ۶ (چاپ دوم: ۱۴۲۹ق = ۱۳۸۷).

یادداشت: ج. ۵ (چاپ اول: ۱۴۲۹ق = ۱۳۸۷).

یادداشت: کتاب حاضر شرحی بر "عروه الوثقی" محمد کاظم بن عبدالعظیم یزدی است.

یادداشت: کتابنامه.

مندرجات: ج. ۱. الاجتهاد والتقلیدو الطهاره. - ج. ۲. ۴. الطهاره

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. عروه الوثقی. برگزیده

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

موضوع: طهارت

شناسه افزوده : یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق . عروه الوثقی . شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۳/۵/ع۴ ۴۰۲۳۲۱۷۳ ۱۳۰۰۴۰۲۳۲۱۷۳

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : ۱۱۰۰۳۹۹

ص : ۱

اشاره

[يجب فى حال التخلّى، بل فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم]

(مسأله ۱) يجب فى حال التخلّى، بل فى سائر الأحوال ستر العوره عن الناظر المحترم، سواء كان من المحارم أم لا (۱)

فصل فى أحكام التخلّى

وجوب ستر العوره و حرمة النظر إليها

وجوب ستر العوره و التحفّظ عليها بأن ينظر إليها مما اتفق عليه علماء الإسلام، بل ذكر أنّ وجوب سترها من ضروره الدين فى الجملة.

و يشهد لوجوب الستر و التحفّظ قوله سبحانه: «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَهُمْ» (۱) بتقريب أنّ الأمر بحفظ الفرج يعمّ حفظه عن كلّ ما يناسبه من الاستمتاع به، و من الاستمتاع به بالنظر إليه و لمسّه.

ص: ۷

و على ذلك فلا حاجة فى استفاده وجوب التحفظ على الفرج و ستره من الآيه .بما ورد فى تفسيرها من مرسله الصدوق قال:و سئل الصادق عليه السلام عن قول الله عز و جل «قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكُمْ أَزْكَىٰ لَهُمْ» فقال:«كل ما كان فى كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا، إلّا فى هذا الموضع، فإنّه للحفظ من أن ينظر إليه» (١) حتى يناقش فى الروايه بأنّها مرسله.

و لكن لا يخفى أنّ مع الغمض عن المرسله يشكل استظهار وجوب ستر العوره و التحفظ عليها من أن ينظر إليه من الآيه المباركه فإنّ ظاهر الأمر على المكلف بحفظ فرجه تركه الاستمتاع به بمثل الوطى؛ و لذا ذكر فى سوره المؤمنين «الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ» (٢) كما أنّ ظاهر الأمر بالغضّ من البصر ترك النظر الاستمتاعى الجنسى.

بل غايه الأمر إثبات وجوب ستر العوره حتى عن المماثل بالآيه فى الجمله، كما إذا كان الشخص بحيث يمكن استمتاع مماثله بعورته و لو بالنظر إليه بدعوى أن تخصيص وجوب حفظ الفرج بالوطء المحرم و نحوه و إن كان هو المتيقن من الأمر على الإنسان بحفظ فرجه، إلّا أنّه بلا موجب، بل ظاهر الآيه يعم حفظه من استمتاع الغير به و لو بالنظر إليه.

و أما إذا لم يكن الشخص بحيث يستمتع بعورته بالنظر أو بغيره فوجوب سترها

ص: ٨

١- (١) من لا- يحضره الفقيه ١:١١٤، الحديث ٢٣٥، و عنه فى وسائل الشيعه ١:٣٠٠، الباب الأول من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٣.و الآيه ٣٠ من سوره النور.

٢- (٢) سوره المؤمنون: الآيه ٥-٦.

من الآيه غير ظاهر حتى بملاحظه قوله سبحانه في ذيلها: «ذَلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ» (١) حيث إنّ التعبير باسم التفضيل يوحى بأنّ الأمر بحفظ الفرج لا يراد منه الزنا ونحوه فإنّ التعبير باسم التفضيل عن ترك الزنا ونحوه لا يناسب التعبير به كما لا يخفى.

نعم، يمكن أن يقال بإطلاق وجوب الستر بملاحظه ما ورد في تفسير القمي عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كُلُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ فِي ذِكْرِ الْفُرُوجِ فَهِيَ مِنَ الزَّانِ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ فَإِنَّهَا مِنَ النَّظَرِ فَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُؤْمِنٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَىٰ فَرْجِ أَخِيهِ وَلَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَنْظُرَ إِلَىٰ فَرْجِ اخْتِهَا» (٢)، و يستفاد منها أنّ وجوب الستر يلازم حرمة النظر.

و يشهد لوجوب الستر و حرمة النظر إلى عوره الغير روايه حنّان بن سدير عن أبيه و لا يبعد اعتبارها سنداً؛ لما ورد في حقّ سدير ما يظهر منه علو شأنه، قال:

دخلت أنا و أبي و جدى و عمى حمّاماً بالمدينه، فإذا رجل في بيت المسلخ، فقال لنا:

ممن القوم؟ إلى أن قال: ما يمنعكم من الأزرق؟ فإنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال: عوره المؤمن على المؤمن حرام الحديث (٣) فإنّ ظاهرها وجوب ستر العوره عن الناظر و حرمة نظر الغير إليها، و أنّ مقتضى حرمة النظر إلى عوره الغير وجوب ستر الإنسان عورته.

و في صحيحه رفاعه بن موسى، عن أبي عبد الله عليه السلام: «من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلّا بمئزر» (٤) فإنّه في قوه القول بأنه على المسلم ستر

١- (١) سورة النور: الآيه ٣٠.

٢- (٢) تفسير القمي ١٠١: ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢: ٣٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٤.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢: ٣٩-٤٠، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٥.

عورته، فإنَّ اختصاص الحمام بالذكر لكون دخوله معرض التعرّي و وجود الناظر.

□
و فى صحيحه عبيد الله الحلبى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل بغير إزار حيث لا يراه أحد؟ قال: «لا بأس»
(١) فإنَّ فرض عدم الناظر من السائل باعتبار أنّ عدم الجواز مع الناظر كان معلوماً له، إلى غير ذلك من الروايات الظاهره و إن لا يبعد سندها عن الخلل.

لا يقال: فى صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألت عن عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ قال: نعم، قلت أعنى سفليه، فقال: ليس حيث تذهب إنما هو إذاعه سرّه (٢)، و قريب منها روايتى زيد الشحام، (٣) و حذيفه بن منصور (٤) ، و ظاهرهما عدم البأس بالنظر إلى عوره المؤمن.

و فى صحيحه ابن أبى يعفور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أ يتجرّد الرجل عند صبّ الماء ترى عورته أو يصب عليه الماء، أو يرى هو عوره الناس؟ قال: «كان أبى يكره ذلك من كلّ أحد» (٥) فإنَّ ظاهرها كراهه كلّ من التعرّي و كشف العوره و النظر إليها، و قد نقل الهمدانى قدس سره عن بعض متأخرى المتأخرين أنّه لو لا الإجماع لأمكن القول بكراهه النظر دون التحريم (٦) ، و لازم ذلك التزامه أيضاً بكراهه التعرّي.

ص: ١٠

١- (١) وسائل الشيعه ٢:٤٢-٤٣، الباب ١١ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢:٣٧، الباب ٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢:٣٧-٣٨، الباب ٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٢:٣٧، الباب ٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٢:٣٣، الباب ٣ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٣.

٦- (٦) مصباح الفقيه ٢:٤٥.

رجلاً كان أو امرأه حتى عن المجنون و الطفل المميز (١)

فإنه يقال: قد تقدم أن التعبير بالكراهه لا ينافي التحريم فإن الكراهه لغه يعمها، و أما الكراهه الاصطلاحيه فهذا اصطلاح حادث من الفقهاء، و ما تقدم من تفسير حرمه عوره المؤمن على إذاعه سرّه، و عليه فلا ينافي أيضاً ما تقدم في روايه حنان بن سدير عن أبيه (١)، فإن مقتضى الجمع بينهما بحسب المتفاهم العرفي عدم اختصاص حرمه عوره المؤمن بحسب الإيراده من الكلام المزبور بالعوره من جسده، بل يعم العوره من أفعاله كما لا يخفى.

ثم لا فرق في وجوب الستر و حرمه النظر بين المحارم و غيرهم لإطلاق ما تقدم، بل مورد بعض الروايات كروايه حنان بن سدير عن أبيه (٢) كان المحارم كما لا يخفى.

ما تقدم ممّا دل على وجوب ستر العوره و إن لا- يعم بعضها وجوب سترها عن الطفل و المجنون كقوله عليه السلام: «عوره المؤمن على المؤمن حرام» (٣) فإن نظرهما إلى عورته لا يكون محرماً عليهما لتقتضى وجوب سترها عليه، و كذا الآيه المباركه (٤) لما تقدم من أن غايه مدلولها وجوب حفظ الفرج عن النظره الاستمتاعيه للغير إلّا أنه يمكن استفاده الإطلاق من الأمر بدخول الحمام بالمتزر كصحيحه رفاعه (٥)، فإنها تعم ما إذا لم يكن في الحمام غير الطفل المميز أو المجنون فإن الانصراف فيها

ص: ١١

- ١- (١) و سائل الشيعة ٢:٣٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٤.
- ٢- (٢) و سائل الشيعة ٢:٣٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٤.
- ٣- (٣) و سائل الشيعة ٢:٣٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٤.
- ٤- (٤) سوره النور: الآيه ٣٠.
- ٥- (٥) و سائل الشيعة ٢:٣٩-٤٠، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٥.

كما أنه يحرم على الناظر أيضاً النظر إلى عوره الغير (١) و لو كان مجنوناً أو طفلاً مميّزاً و العوره فى الرجل القبل و البيضان و الدبر (٢) و فى المرأه القبل و الدبر.

ما إذا لم يكن فى الحمام حثى الطفل المميّز كما إذا دخل الرجل و امرأته مع طفلها غير المميّز الحمام فإنّ فى ارتكاز المتشرعه الطفل غير المميّز كالحيوان لا يشعر بالعوره.

قد تقدّم ما يشهد على عدم جواز النظر إلى عوره المؤمن بل مقتضى وجوب الستر على الشخص عدم جواز نظر الغير إليها، و فى صحيحه حريز عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا- ينظر الرجل إلى عوره أخيه» (١) و لا يبعد صدق عوره المؤمن على عوره الصبى المميّز الذى أظهر إسلامه، بل المجنون كما تقدم فى تقرير وجوب الستر عنهما.

فإنّه لو لم يكن الظاهر من عوره الرجل و فرجه و سواته ما ذكر فلا أقل من كون ما ذكر هو المتيقن ممّا دلّ على وجوب سترها، فإنّ ما يقتضى الطبع البشرى ستره و لو من مماثله فى جميع الأحوال ما ذكر، و قد ورد الأمر بستر العوره و الفرج و السوأه من غير تعرّض لتحديده، و ظاهر تركّ التعرّض الإيكال إلى ما هو المرتكز عند كلّ إنسان، و يشير إلى ذلك ما ورد فى صلاه العراه من وضع الرجل يده على سواته و وضع المرأه يدها على فرجها.

و فى مرسله أبى يحيى الواسطى، عن بعض أصحابه، عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: «العوره عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالأيتين، فإذا سترت

ص: ١٢

١- (١) و سائل الشيعه ٢٩٩:١، الباب الأول من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

القضيبي و البيضاين فقد سترت العوره» (١) .

و في مرسله الكليني و في روايه أخرى: «فأما الدبر فقد سترته الأليتان، و أما القبل فاستره بيدك» (٢) .

و في مرسله الصدوق (٣) ، و كذا روايه الميثمي (٤): أن الفخذ ليس من العوره.

و لكن المحكي عن المحقق الكركي في حاشيه الإرشاد، الأولي إلحاق العجان بذلك في وجوب الستر (٥) ، و عن القاضي أن العوره من السرّه إلى الركبه (٦) .

أما الأول فلا نعرف له وجهاً.

و أما الثاني فقد يقال باستفاده ذلك من بعض الروايات:

منها ما عن الخصال في حديث الأربعمائه، قال: إذا تعرّى أحدكم نظر إليه الشيطان فطمع فيه فاستتروا، ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذه و يجلس بين قوم (٧) .

و فيه مع الغمض عن المناقشه في سند حديث الأربعمائه أن الوارد فيها من كلا

ص: ١٣

١- (١) وسائل الشيعه ٢:٣٤، الباب ٤ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٢.

٢- (٢) الكافي ٦:٥٠١، الحديث ٢٦.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١:١١٩، الحديث ٢٥٣.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٢:٣٤، الباب ٤ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٥- (٥) جواهر الكلام ٨:١٨٣.

٦- (٦) المهذب ١:٨٣.

٧- (٧) الخصال: ٦٣٠. و عنه في الوسائل الشيعه ٥:٢٣، الباب ١٠ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ٣.

الحكمين استحبابي، فإنه يدلّ على كراهه التعرّي و لو فيما لا يراه أحد، و أنّ الجلوس بين قوم كاشفاً ثيابه عن فخذه أمر مكروه، فإنّ هذا يتفق في أيام الصيف حيث يجلس الرجل في قوم و يرفع ذيل قميصه الطويل ذيله عن ساقيه بحيث ينكشف بعض فخذه؛ و لذا لو لم يكن هذا عند الجلوس بين قوم كما في حال الاشتغال بالحصاد و نحوه فلا بأس به.

و منها خبر بشير التّبال قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحّمّام قال: تريد الحّمّام؟ قلت: نعم، فأمر بإسخان الحّمّام ثمّ دخل فاتّزر بإزار و غطّى ركبتيه و سرّته ثمّ أمر صاحب الحّمّام فطلّى ما كان خارجاً من الإزار ثمّ قال: اخرج عنّي ثمّ طلى هو ما تحته بيده ثمّ قال: هكذا فافعل (١).

و فيه مع ضعف سنده من جهات فلا- دلالة له على شيء فإنّ الفعل لا يدلّ على لزومه شرعاً، بل غايته الاستحباب و المطلوبيه خصوصاً مع روايه عبيد الله الدابقي و فيه: كان يدخل فيبدأ فيطلى عانته و ما يليها ثمّ يلفّ على طرف إحليله و يدعوني فأطلى سائر بدنه (٢) الحديث.

و منها ما رواه عبد الله بن جعفر في قرب الإسناد عن الحسن بن ظريف، عن الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام أنّه قال: «إذا زوج الرجل أمتة فلا ينظرنّ إلى عورتها، و العوره ما بين السرة و الركبة» (٣) و يقال سند الحديث لا بأس به فإنّ

ص: ١٤

١- ((١)) الكافي ٥: ٥٠١، باب الحمام، الحديث ٢٢.

٢- ((٢)) وسائل الشيعة ٢: ٥٣، الباب ١٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٣- ((٣)) قرب الإسناد: ١٠٣، الحديث ٣٤٥، و عنه في وسائل الشيعة ١٤٨: ٢١، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الإماء، الحديث

الحسن بن زريف وثقه النجاشى (١)، و كذا الحسين بن علوان حيث ذكر: الحسين بن علوان الكلبي مولاهم كوفى عامى و أخوه الحسن يكتى أبا محمد ثقه رويأ عن أبى عبد الله عليه السلام و ليس للحسن كتاب و الحسن أخص بنا و أولى (٢).

و قد يقال بأن التوثيق يرجع إلى الحسن، و يرد أن المترجم هو الحسين بن علوان فالتوثيق راجع إليه.

أقول: الأمر كما ذكر لو لا قوله بعد ذلك: رويأ عن أبى عبد الله عليه السلام، و مع الإغماض عن السند فمدلولها كون العوره فى المرأه بالإضافه إلى الرجل فى مورد جواز النظر إليها بملك اليمين أو كونها من المحارم ما بين السره و الركبه فلا يستفاد منها المراد من عوره الرجل أو عوره المرأه بالإضافه إلى مماثله، و لا بعد فى الالتزام بأن بدن المرأه كله أو إلأ الوجه و اليدين عوره بالإضافه إلى الرجل الأجنبى، و ما بين سرتها و ركبتها عوره بالإضافه إلى غير الأجنبى، و أمأ بالإضافه إلى مماثلها فالعوره هى القبل و الدبر، و الله سبحانه هو العالم.

ثم لا بأس فى المقام للتعرض لأمرين:

أحدهما: أن الوارد فى تفسير الآيه المباركه: «قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ...» (٣) الخ أنه لا يجب على المرأه ستر وجهها و يديها، و أن المراد من

ص: ١٥

١- (١) رجال النجاشى: ٦١، الرقم ١٤٠.

٢- (٢) المصدر السابق: ٥٢، الرقم ١١٦.

٣- (٣) سوره النور: الآيه ٣١.

المستثنى فى قوله سبحانه: «وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» (١) هو الوجه و اليدين.

وربما يقال: لازم عدم وجوب الستر عليها جواز النظر إلى وجهها و يديها حيث إنه فُزع فيما تقدّم على وجوب الستر عدم جواز النظر كما فى صحيحه أبى بصير الواردة فى تفسير الآية المباركه كما تقدّم، و كذا فى معتبره حنان بن سدير عن أبيه (٢) و غيرها حيث فُزع وجوب الستر على حرمه النظر فيها، و مقتضى ذلك أن لا يحرم النظر مع عدم وجوب ستر العضو.

و يرد بأنّ وجوب الستر و إن يلازم حرمه النظر إلّا أنّ عدم وجوبه لا يلازم جواز النظر؛ و لذا أمر النساء فى الآية بغضّ بصرهنّ عن الرجال مع أنّه لا يجب على الرجال ستر غير عورتهم كما تقدّم.

و فيه أنّ المنهى عنه من النظر فى الآية المباركه فى ناحيه أمر الرجال بغضّ بصرهم و كذا فى ناحيه أمر النساء بغضّ بصرهنّ - هو النظر الاستمتاعى و الالتذاذى، و عدم وجوب الستر لا- يلازم جواز هذا النظر، و لكن يلازم عدم وجوب الستر النظر غير الالتذاذى.

بل يمكن استفاده أنّ عدم ستر المرأة و لو مع وجوبه عليها يلازم جواز النظر إليها من مثل صحيحه عباد بن صهيب قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «لا بأس بالنظر إلى رءوس أهل تهامة و الأعراب و أهل السواد و العلوج؛ لأنهم إذا نهوا لا ينتهون، قال: و المجنونه و المغلوبة على عقلها لا بأس بالنظر إلى شعرها

ص: ١٦

١- (١) سورة النور: الآية ٣١.

٢- (٢) تقدمتا فى الصفحه: ٩.

و جسدها ما لم يتعمد ذلك» (١) و ظاهر عدم التعمد بقريته المورد عدم النظر إليها التذاذاً.

و فى موثقه مسعده بن زياد قال: سمعت جعفرأ و سئل عما تظهر المرأة من زينتها قال: «الوجه و الكفّين». (٢)

و فى صحيحه الفضيل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذراعين من المرأة، هما من الزينه التى قال الله: «و لا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ» ؟ قال: «نعم، مادون الخمار من الزينه و ما دون السوارين» (٣).

فإن ظاهرهما كظاهر غيرهما أنه لا يجب على المرأة ستر وجهها و يديها، بل يجب ستر ما سواهما.

الثانى: أن ظاهر الآيه المباركه أنه كما يجب على المرأة ستر بدنّها كذلك يجب عليها إخفاء زينتها بمعنى عدم إظهارها قال الله سبحانه: «و قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَ يَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ لِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ» (٤) الآيه.

فإن ظاهر الأمر بضرب خمرهنّ على جيوبهنّ لزوم الستر عليهنّ؛ لأنه يعمّ ما إذا لم يكن فيما يستره الخمار زينه، و ظاهر الزينه ما يكون على مواضع من البدن يوجب جلب النظر إلى مواضعها و يحسن إراءتها، و كذلك يظهر من الروايات أيضاً أن المراد

ص: ١٧

١- (١) وسائل الشيعة ٢٠٦: ٢٠، الباب ١١٣ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٠٢: ٢٠، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٠٠: ٢، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه، الحديث الأول.

٤- (٤) سورة النور: الآيه ٣١.

و اللّازم ستر لون البشره دون الحجم (١) و إن كان الأحوط ستره أيضا و أمّا الشّيح و هو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقاً فستره لازم و فى الحقيقه يرجع إلى ستر اللون.

من الآيه يعمّ ستر مواضعها و نفس الزينه.

و فى معتبره زواره عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عز و جل «إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا» قال: «الزينه الظاهره الكحل و الخاتم» (١) ، و الوجه فى التعبير بالمعتبره لكون القاسم بن عروه من المعاريف الذين لم يرد فيهم قدح و نحوها روايه أبى بصير (٢).

و على الجملة، لا- يبعد ظهور الآيه المباركه و كذا الروايات فى أنّه كما يجب على المرأه ستر جسدها عن الأجانب، كذلك يجب عليها ستر الزينه التى على مواضعها من جسدها إلّا ما ينفكّ عن يدها و وجهها عاده من الخاتم و الكحل.

و على ذلك فىمكن الالتزام بأنّه يجب على المرأه فى بعض الثياب التى تلبسها زينه لأعضاء من جسدها سترها عن الأجانب و إن يحصل بها ستر جسدها كلبس بعض السراويل المتعارفه فى عصرنا الحاضر التى تلبسها المتبرجات حتى يحسن مرأى جسدها و نحوها، و الكلام فى كلّ من الأمرين و إن يحتاج إلى البسط و التنقيح إلّا أنّه موكول إلى كتاب النكاح.

اللازم فى ستر العوره بشرتها بأن يقع النظر إلى الحائل الساتر لا إلى لون البشره، سواء كان لونه أصلياً أو عرضياً كلون الحناء و نحوه، بل لو كان الثوب رقيقاً بحيث يقع النظر من خلاله إلى عين العوره، و إن لم يتميّز لونها لا يتحقّق عنوان الستر، بخلاف ما إذا لم يقع النظر إلى عين العضو، بل إلى الثوب مثلاً، و لكن يرى حجم

ص: ١٨

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠١:٢٠، الباب ١٠٩ من أبواب مقدمات النكاح، الحديث ٣.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٤.

(مسألة ٢) لا فرق في الحرمة بين عوره المسلم و الكافر على الأقوى (١).

العين باعتبار عدم خشونه الثوب و رطوبته كما هو الغالب في بعض الإزار أو غالبه في الحمام.

و على الجملة، رؤيه الحجم لا ينافي كون العوره مستوره و لا صدق عدم النظر إلى العوره، و هذا هو الفرق بين الحجم و الشبح الذي يجب ستره، و تقدّم أنّه يقع فيه النظر إلى نفس عين العوره من خلل الساتر و فرجه.

و ربّما يتوهم من ظاهر عباره الماتن قدس سره أنّ اللازم ستر لون بشره بحيث إذا وقف وراء الزجاج الملوّن و نحوه كفى، و لكنّ الوهم لا- مجال له لصدق أنّه ينظر إلى عورته و أنّه عريان، بل لو وضع النوره و نحوها بحيث تعدّ النوره عرضاً للعوره لا جسمًا حائلًا عن رؤيتها يشكل الحكم بكفايته.

□

و ما في بعض الروايات من كفايه النوره في الستر كروايه عبيد الله الراققى حيث ورد فيها: «النوره ستره» (١) و روايه محمد بن عمر، عن بعض من حدّثه حيث ورد فيها قول أبي جعفر عليه السلام: «أما علمت أنّ النوره قد أطبقت العوره» (٢)، ظاهره وضع النوره على العوره بالنحو المتعارف من تطيين العوره، و مع الإغماض عن ذلك فلضعف سنده لا يمكن الاعتماد عليه.

لا ينبغي التأمّل في أنّه يجب على المسلم ستر عورته عن الناظر غير المسلم، و يشهد له وجوب حفظ الفرج بمعنى ستره عن الناظر المذكور في الآيه

ص: ١٩

١- (١) وسائل الشيعه ٥٣:٢، الباب ١٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٢- (٢) المصدر السابق: الحديث ٢.

المباركة و لو بقرينه صحيحه أبى بصير (١)، و لو نوقش في ذلك بقرينه ما في ذيلها فيكفي في الحكم صحيحه رفاعه بن موسى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلّا بمئزر» (٢) فإنّ إطلاقها يعمّ ما إذا لم يكن في الحمام غير الكافر كما تقدّم في وجوب الستر عن المجنون أو الصبيّ المميّز، مع أنّ الستر عن الكافر أنسب إظهاراً لأدب الإسلام.

و أمّا النظر إلى عوره الكافر فقد نسب إلى المشهور عدم جوازه، و في الوسائل عقده باباً في جواز النظر إلى عوره البهائم و من ليس بمسلم بغير شهوه، و أورد في الصحيح عن ابن أبى عمير، عن غير واحد، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل نظرك إلى عوره الحمار» (٣) و مرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إنّما كره النظر إلى عوره المسلم، فأما النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل النظر إلى عوره الحمار» (٤).

و في تنظير النظر إلى عوره الكافر منزله النظر إلى عوره الحمار دلالة على اعتبار عدم الشهوه في النظر، أضف إلى ذلك أنّ ظاهر أدلّه المنع هو تحريم النظر إلى عوره المؤمن أو نظر المؤمن إلى عوره أخيه، و ليس فيها إطلاق؛ و لذا ذهب جماعه إلى عدم حرمة النظر إلى عوره الكافر من غير شهوه، و يظهر ذلك من الصدوق قدس سره حيث

ص: ٢٠٠

١- (١) المتقدمه في الصفحه: ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٩: ٢-٤٠، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٥: ٢-٣٦، الباب ٦ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١١٤: ١، الحديث ٢٣٦. و عنه في وسائل الشيعه ٣٦: ٢، الباب ٦ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٢.

[المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل غير المميّز]

(مسألة ٣) المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل غير المميّز [١]

و الزوج و الزوجه (٢)

أورد المرسله فى الفقيه مع التزامه بإيراده فيه ما يعمل به.

لا يقال: مقتضى الأمر بغض البصر فى الآيه المباركه عدم الفرق بين النظر إلى عوره المسلم أو غيره.

فإنه يقال: ظاهر الأمر بغض البصر هو النظر الاستمتاعى الجنسى فلا يدلّ على غيره.

و الوجه فى ذلك أنه لم يذكر فى الآيه ما يجب غضّ البصر عنه، و المتيقن منه هو النظر الاستمتاعى الجنسى، نعم يستفاد من وجوب حفظ الفرج حرمة نظر الغير إلى عوره المسلم، و هذا لا يرتبط بالمقام.

المراد من الناظر المحترم

قد تقدّم أنّ الطفل غير المميّز لا يدخل ستر العوره عنه فى ما دلّ على حفظ الفرج و وجوب ستر العوره عن الغير، حيث إنّ ستر العوره عن الطفل غير المميّز كسترها عن البهائم خارج عن منصرف الآيه و الروايات مع ثبوت السيره القطعيه من المتشرعه على عدم ستر عورتهم عن الطفل غير المميّز كعدم سترهم عن البهائم.

فإنّ النظر فى كلّ من الزوج و الزوجه و كذا فى المملوكه بالإضافة إلى مالِكها، و المحلّله بالإضافة إلى المحلّل له من اللوازم العاديّه للوطء الجائز، و قد ذكر عزّ من قائل: «الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ لِحَافُتُونَ. إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ» (١)

ص: ٢١

و المملوكه بالنسبه إلى المالك و المحلل بالنسبه إلى المحلل له، فيجوز نظر كل من الزوجين إلى عوره الآخر، و هكذا في المملوكه و مالکها و المحلل و المحلل له، و لا يجوز نظر المالكه إلى مملوكها أو مملوكتها و بالعكس (١).

[لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه]

(مسألة ٤) لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت مزوجه (٢)

بل لو لم يجز و طء الأمه لحيض المرأة أو في مدّه استبراء الأمه لجاز النظر؛ لما دلّ على جواز الاستمتاع بالزوجه أو بالأمه بغير الغشيان من سائر الاستمتاع و منها النظر إلى عورتها بمجرد تمام الشراء، و في معتبره حرمان، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل اشترى أمه، هل يصيب منها دون الغشيان و لم يستبرئها؟ قال: «نعم، إذا استوجبها و صارت من ماله، و إن ماتت كانت من ماله» (١).

فإنّ عدم جواز النظر إلى عوره مملوكتها مقتضى صحيحه أبي بصير:

و لا تنظر المرأة إلى عوره أختها (٢)، كما أنّ نظرها إلى بدن عبدها أو عوره عبدها كنظرها إلى جسد الأجنبي و عورته من الحُرّ في دخوله فيما دلّ على ستر العوره و حرمة النظر إلى عوره المؤمن.

فروع ستر العوره و حرمة النظر إليها

أمّا إذا كانت أمه الرجل مزوجه فلا ينبغي التأمّل في عدم جواز النظر إلى عورتها، بل ادّعى عليه الإجماع، و في موثقه عبيد بن زراره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يزوج جاريته، أ ينبغي أن ترى عورته؟ قال: «لا و أنا أتقى

ص: ٢٢

١- (١) وسائل الشيعة ٢١: ٨٢، الباب ٢ من أبواب نكاح العبيد و الإماء.

٢- (٢) تقدمت في الصفحة: ٩.

أو محلّله أو فى العده، و كذا إذا كانت مشتركه بين مالكين لا يجوز لواحد منهما النظر إلى عورتها و بالعكس.

ذلك من مملوكتى إذا زوّجتها» (١) و قد تقدّمت روايه الحسين بن علوان، عن جعفر، عن أبيه قال: «إذا زوّج الرجل أمتة فلا ينظرنّ إلى عورتها» (٢).

و أمّا إذا كانت المملوكه محلّله للغير أو معتده فلا يبعد إلحاقهما بالمزوّجه فى عدم جواز نظر مولاها إلى عورتها، و لا نظرها إلى عوره المولى، و يساعده إطلاق بعض ما ورد فى الأمر بحفظ الفرج و عدم جواز النظر إلى عوره الغير، و أمّا استفاده ذلك من تحريم الوطاء فقد تقدّم أنّ حرمة الوطاء لا يلازم حرمة النظر.

و على الجملة، مقتضى النهى عن دخول الحمّام بغير مئزر الشامل لما إذا كان فى الحمّام مملوكته المزوّجه أو المحلّله أو المعتده، و كذا مقتضى ما دلّ على لزوم ستر العوره و حرمة النظر إلى عوره الغير ثبوت الحكم فى كلّ مورد لم يقم على عدم وجوب الستر و جواز النظر دليل كما فى المحلله و المعتده، نعم قد تقدّم ما يدلّ على جواز النظر إلى عوره المملوكه مدّه استبرائها، و كذا لا يجوز النظر إلى مملوكته فيما إذا كان له فيها شريك.

و فى موثقه مسعده بن زياد قال: قال: أبو عبد الله عليه السلام يحرم من الإماء عشر:

لا- يجمع بين الأم و البنت، و لا بين الأختين، و لا أمتك و هى حامل من غيرك حتى تضع، و لا أمتك و لها زوج، و لا أمتك و هى عمّتك من الرضاعه، و لا- أمتك و هى خالتك من الرضاعه، و لا أمتك و هى أختك من الرضاعه، و لا أمتك و هى ابنه أختك

ص: ٢٣

١- (١) وسائل الشيعة ١٤٧: ٢١، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الإماء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٤٨: ٢١، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الإماء، الحديث ٧.

[لا يجب ستر الفخذين و لا الأليتين و لا الشعر النابت أطراف العوره]

(مسألة ٥) لا يجب ستر الفخذين (١) و لا الأليتين و لا الشعر النابت أطراف العوره، نعم يستحبّ ستر ما بين السرّه إلى الركبه، بل إلى نصف الساق.

(مسألة ٦) لا فرق بين أفراد الساتر فيجوز بكلّ ما يستر و لو بيده [٢]

أو يد زوجته أو مملوكته.

(مسألة ٧) لا يجب الستر في الظلمه المانعه عن الرؤيه أو مع عدم حضور شخص أو كون الحاضر أعمى أو العلم بعدم نظره.

من الرضاعه، و لا أمتك و هي في عدّه و لا أمتك و لك فيها شريك (١). و من ذلك يظهر أنّ حرمة النظر لا ينحصر بما ذكر في المتن من المملوكه.

لما تقدّم من أن المتيقن من العوره لو لم يكن ظاهرها القبل و الدبر و البيضتين للرجل، و الأولان للمرأة فوجب ستر غيرها مدفوع بأصالة البراءه، و ذكر الماتن قدس سره أنّه يستحبّ ستر ما بين السرّه إلى الركبه، بل إلى نصف الساق، و ذكر أنّ المستند لذلك خبر بشير التّبال و هو مع ضعف سنده - كما مر - ظاهر في ستر السرّه و الركبه لا ما بينهما و لا ستر ما بين السرّه إلى نصف الساق.

حيث إنّ المطلوب بستر العوره في المقام أنّ لا يقع نظر الغير إليها، بل يقع على الحائل، و هذا يحصل بسترها بأي ستر و لو كان ذلك بيده أو يد زوجته أو مملوكته كما يتفق ذلك في العراه، و يدلّ على ذلك ما ورد في صلاه العراه و أن يكون مقتضى ما ورد في اشتراط الساتر في الصلاه عدم أجزاء هذا الستر في جواز الصلاه مع التمكن من الثوب و عدم أجزاء الصلاه عرياناً كالطواف، بخلاف الستر اللازم

ص: ٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢١:١٠٦، الباب ١٩ من أبواب نكاح العبيد و الإماماء، الحديث الأول.

(مسأله ٨) لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه (١) بل ولا في المرآه أو الماء الصافى.

فى المقام فإنّه لعدم وقوع نظر الغير إلى العوره، و هذا يحصل فيما إذا كان الشخص عارياً فى الظلمه المانع عن الرؤيه، و لا يكون لوجوبه موضوع فيما إذا لم يكن فى البين ناظر، كعدم حضور شخص أو كون الحاضر أعمى أو للعلم بعدم نظر الحاضر، حيث يستفاد من صحيحه حنّان بن سدير (١) عن أبيه أنّ وجوب الستر لحرمة نظر الغير و التحفّظ عنه.

فإنّ النظر من وراء الشيشه لا يمنع من صدق أنّه نظر إلى عوره المؤمن، فإنّ الرؤيه من وراء الشيشه لا يختلف عمّا إذا كان على عينه منظره ينظر إلى الشىء بها.

و قد يقال إنّ الالتزام بحرمة النظر إلى عوره الغير فى المرآه فى المرآه أو الماء الصافى يتوقف على ثبوت أحد أمرين:

أحدهما: الالتزام بأنّ الملاك فى صدق رؤيه الشىء نفوذ شعاع العين و وقوعه على ذلك الشىء ، و حيث إنّ الشعاع الخارج عن العين يقع على المرآه و ينكسر ثمّ يقع على ما يحاذى المرآه أو الماء الصافى فيصدق أنّه رأى العوره.

الثانى: أنّه لو أنكر انكسار الشعاع و يلتزم بأن ما يراه فى المرآه أو الماء الصافى صورته العوره لا عينها، فيقال: إنّّه لا يفهم عرفاً بعد النهى عن النظر إلى عوره الغير الفرق بين وقوع النظر إلى عين عوره الغير أو إلى صورتها المنطبعه منها فى المرآه و نحوها.

ص: ٢٥

[لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير]

(مسألة ٩) لا- يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير (١) بل يجب عليه التعدّي عنه أو غصّ النظر، و أمّا مع الشك أو الظن في وقوع نظره فلا بأس، ولكنّ الأحوط أيضاً عدم الوقوف أو غصّ النظر.

أقول: لو فرض أنّ الفهم العرفي كما ذكر فيختصّ عدم الفرق في عدم الجواز بما إذا كانت صاحبه الصورة متميّه عند الناظر، كما في النظر إلى المرآه و الماء الصافي، حيث يكون الناظر إلى تلك الصورة كأنّه يرى ذى الصورة، و أمّا إذا لم يكن الأمر كذلك كما في النظر إلى التصاوير المعموله في زماننا الحاضر حيث لا يتميّه عيناً صاحب الصورة عند الناظر فيما إذا لم يعرفه، فحرمه هذا النظر لا يستفاد من حرمه النظر إلى صاحبها.

الظاهر أنّ المراد أنّ وقوع النظر إلى عوره الغير من غير اختيار و قصد لا- يدخل في متعلّق النهي، كمن دخل الحمام مثلاً فوقع نظره على عوره مكشوفه فإنّه ليس من ارتكاب الحرام، فإنّ متعلّق النهي هو النظر القصدى كما في سائر الأفعال المحرمه، و إذا علم أنّه بوقوفه في مكان و فتح عينيه يقع نظره إلى عوره الغير فهذا المقدار يكفي في كون النظر قصدياً فيكون النظر المزبور محرّماً، فاللائم أمّا التعدّي و ترك الوقوف أو غمض عينيه، فعلم جواز الوقوف في الفرض ليس لكونه في نفسه محرّماً حتّى يستشكل بعدم حرمه مقدّمه الحرام.

و ممّا ذكر يظهر الفرق بين صورته العلم بوقوع النظر و بين صورته الظن أو الشك فإنّ مع الظن بوقوع النظر أو الشك لا- يعلم بحصول الحرام بالوقوف و فتح عينيه، و الأصل عدم حصوله.

و على ما ذكر فيشكل الأمر في الدخول في الحمامات العموميّه في بعض

[لو شكّ في وجود الناظر أو كونه محترماً فالأحوط التستر]

(مسألة ١٠) لو شكّ في وجود الناظر أو كونه محترماً فالأحوط التستر (١).

البلاد، خصوصاً في أيام الزحام كالجمعه أو أيام الزيارة ممّا يعلم عادة بوجود أشخاص لا يسترون عورتهم و يقع نظر الشخص على عوره بعضهم لا محاله، إلّا أن يلتزم بجواز ذلك للسيره القطعيه من المتشرع حتى في زمان الأئمه عليهم السلام من عدم الامتناع عن دخول الحمامات لذلك.

قد يقال إنّه مع الشكّ في وجود الناظر فعلاً أو تجددّه بعد ذلك، بل و كذا عند الشكّ في كون الناظر محترماً أو غيره لا يجب عليه ستر عورته؛ للشكّ في التكليف بسترها فيكون وجوبه مورداً لأصالة البراءة.

أقول: لو كان الموضوع لوجوب ستر العوره حضور الناظر المحترم فيختلف الحال في الشكّ في حرمة الناظر كما إذا شكّ في أنّ الناظر صبّيّ ممّيّز أو غير ممّيّز، فإنّ استصحاب عدم التمييز في الصبّيّ يثبت عدم وجوب الستر.

و أمّا إذا شكّ في أنّ الناظر زوجته أو مملوكته أم أجنبيّ فاستصحاب عدم كون الحاضر زوجته أو مملوكته مقتضاه وجوب الستر.

و أمّا لو كان وجوب الستر من التعبير في الكلمات و إلّا فالأمر في الآيه معلّق بحفظ الفرج عن النظر إليه فيكفي في وجوب الستر احتمال وجود الناظر أو تجددّه، فإنّه يصدق في الفرض بترك الستر ترك حفظ الفرج لو اتفق الناظر، كما يصدق ترك التحفّظ على النفس فيما إذا ارتكب فعلاً كان يحتمل معه هلاك النفس.

و على الجملة، صدق ترك الحفظ لا يتوقّف على إحراز وقوع ما يحفظ عنه، بل يصدق مع احتمال وقوعه أيضاً، و عليه فالستر في الفرض ليس باحتياط بل واجب.

[لو رأى عوره مكشوفه و شكّ في أنّها عوره حيوان أو إنسان فالظاهر عدم وجوب الغصّ عليه]

(مسأله ١١) لو رأى عوره مكشوفه و شكّ في أنّها عوره حيوان أو إنسان فالظاهر عدم وجوب الغصّ عليه (١) و إن علم أنّها من إنسان و شكّ في أنّها من صبى غير ممّيز أو من بالغ أو ممّيز فالأحوط ترك النظر [٢]

و إن شكّ في أنّها من زوجته أو مملوكته أو أجنبيّه فلا يجوز النظر [٣]

و يجب الغصّ عنها؛ لأنّ جواز النظر معلق على عنوان خاصّ و هو الزوجيه أو المملوكيه فلا بدّ من إثباته (٤) و لو رأى عضواً من بدن إنسان لا يدري أنّه عورته أو غيرها من أعضائه جاز النظر و إن كان الأحوط الترك.

[لا يجوز للرجل و الأنثى النظر إلى دبر الخنثى]

(مسأله ١٢) لا يجوز للرجل و الأنثى النظر إلى دبر الخنثى (٥)

لأصالة عدم كونها عوره إنسان و لا أقل من أصاله الحليه.

لا بأس بالنظر؛ لأنّ مقتضى استصحاب عدم التمييز في صاحب العوره جواز النظر إليها.

فإنّه يحرم النظر إلى عوره الغير إلّا إذا كان الغير زوجته أو مملوكته، فاستصحاب عدم كون صاحبها زوجه أو مملوكه يثبت حرمة النظر إليها فترك النظر واجب لا أنّه احتياط؛ و لذا ذكر في المتن عدم الجواز.

لاستصحاب عدم كون العضو عوره.

و على الجملة، يجوز النظر إلى بدن المماثل إذا لم يكن العضو عوره، و بالاستصحاب المزبور يحرز موضوع الجواز.

حكم النظر إلى عوره الخنثى

لعلم كلّ من الرجل و المرأه بكون دبرها عوره على كلّ تقدير.

و أما قبلها فيمكن أن يقال بتجويزه لكل منهما(١)

و لعل مراده ما إذا كان المكشوف من الخنثى القضيب فقط فيجوز لكل من الرجل و المرأة النظر إليه فيما إذا كان كل منهما من المحارم للخنثى، حيث يحتمل الرجل أن الخنثى أنثى فالقضيب منها ليس بالعورة فيجوز له النظر إلى غير العورة من محارمه، و كذلك المرأة تحتمل أنها أنثى فيجوز لها النظر إلى غير العورة من محارمها، و لكن الأحوط على كل منهما ترك النظر لعلم كل منهما إجمالاً بحرمه نظره إلى عورتها، و عورتها إما القضيب المزبور أو الفرج الآخر، و عدم انكشاف الفرج لا يقدرح في تنجيز العلم الإجمالي، لتمكن كل منهما من النظر إليه و لو برفعهما الساتر عنه و لو قهراً و لو عند نومها مثلاً، بل يمكن أن يقال بعلم الرجل بحرمه نظره إلى كل من القضيب المزبور و الفرج الآخر تفصيلاً؛ لأن القضيب المزبور إما عورة المؤمن أو ما بين السر و الركبة من المحارم كما لا يخفى.

و عليه فحرمه نظر الرجل إليه محرز، و الشك في حرمه نظره إلى غيره فيرجع في غيره إلى البراءة.

و أمّا إذا لم يكونا محرمين لها فيقال: لا يجوز نظر كل من الرجل و المرأة إلى مماثل فرجه، فلا يجوز للرجل الأجنبي النظر إلى قضيب الخنثى؛ لعلمه بحرمه نظره إليه تفصيلاً، و كذلك الأنثيين إمّا لأنها عورة الرجل أو عضو من المرأة الأجنبية فلا يجوز نظره إليها على كل تقدير، و أمّا بالإضافة إلى سائر أعضاء بدنهما، و منه الفرج غير المماثل، فيجوز نظره إليه؛ لاحتمال كون الخنثى رجلاً فلا يحرم النظر إلى غير عورته.

و كذلك المرأة لا يجوز لها النظر إلى الفرج المماثل؛ لأنه إمّا عورة المرأة أو

للسك في كونه عوره لكنّ الأحوط الترك، بل الأقوى وجوبه؛ لأنه عوره على كلّ حال (١).

[لو اضطرّ إلى النظر إلى عوره الغير فالأحوط أن يكون في المرآه]

(مسألة ١٣) لو اضطرّ إلى النظر إلى عوره الغير كما في مقام المعالجه فالأحوط أن يكون في المرآه المقابله لها إن اندفع الاضطرار بذلك، وإلا فلا بأس. (٢)

عضو من بدن الرجل الأجنبي، وإما غيره من أعضاء بدن الخنثى و منه القضيب فيجوز نظرها إليه؛ لاحتمال كونها امرأه فيجوز لها النظر إلى غير عورتها، هذا لو قيل بأن بدن الرجل كلّ عوره بالإضافه إلى المرآه الأجنبيه، و أما إذا أنكرنا ذلك و قلنا بجواز نظر المرآه إلى بدن الأجنبي من غير التذاذ فلا- يجوز لها النظر لا- إلى قضيب الخنثى و لا- فرجها الآ-خر لعلمها إجمالاً بكون أحدهما عوره كما لا يخفى.

هذا فيما إذا قيل بكون الخنثى طبيعه ثالثه فهي ذكر و انثى فيكون كلّ من قبلها من العوره، أو قيل بأن العوره عرفاً يصدق على كلّ منهما و إن لم تكن الخنثى إلّا الرجل أو الأنثى، فإنّ الخنثى بحسب نظر العرف إما رجل خلق فيه عوره الأنثى أو امرأه خلق في بدنها عوره الرجل.

و الدعوى الأولى: مخالفه لما دلّ من المخلوق إمّا الذكر أو الأنثى.

و الثانيه: إثباتها لا- يخلو عن التأميل و المناقشه كما لا يخفى، و عليه فما ذكر الماتن، بل الأقوى وجوبه؛ لأنه عوره على كلّ حال كما ترى، بل لا يناسب مع احتمال الطبيعه الثالثه حيث إنّ على ذلك الاحتمال أنّ تعليل كون كلّ منهما عوره بأنّها طبيعه ثالثه لا أن يذكر أنّه عوره على كلّ تقدير.

النظر إلى العوره عند الاضطرار

قد تقدّم أنّ المستفاد مما دلّ على حرمة النظر إلى عوره الغير بين وقوع

النظر إلى عينها أو النظر إلى صورتها الواقعة في المرآة ونحوها، وأنه لا فرق بينهما في الحرمة و عدم رضا الشارع، و لكن لا يحتمل أن يكون النظر إليها في المرآة أو الماء الصافي ونحوهما أكد و أهم من حرمة النظر إلى عينها، بخلاف النظر إلى عينها فإنه لو لم يكن جزم بأقوائيه حرمة و كونها أشد فلا أقل من احتمالها.

و من المقرّر في باب التزاحم أنه إذا دار أمر المكلف بين رعايه التكليف الأهمّ أو محتمل الأهميه و بين رعايه التكليف الآخر الذي لا يحتمل فيه الأقوائيه و الأهمّيه يتعين رعايه الأوّل هكذا قيل في وجه ما ذكر في المتن.

و لكن لا يخفى أنّ الوجه على تقدير تمامه مقتضاه الفتوى بعدم جواز النظر إلى عينها لا أن يحتاط بتركه و اختيار النظر إليها في المرآة و نحوها، مع أنه لا يدخل المقام في التزاحم بالإضافة إلى المعالج إلّا مع وجوب المعالجة عليه، كما إذا كان في عورتها ما يوجب هلاكه أو نحوه.

و أمّا نظير البواسير فلا يتحقق فيه التزاحم، بل الموجب لجواز النظر انصراف ما دلّ على حرمة النظر إلى عوره الغير عن مثل النظر في مقام المعالجة، و هذا الانصراف بالإضافة إلى النظر في مثل المرآة ممّا لا ينبغي التأمل فيه، و بالإضافة إلى النظر إلى عين العوره كأنه غير محرز و يجرى ذلك بالإضافة إلى نظر الطبيب إلى المرآة الأجنبية في مقام المعالجة، و الله سبحانه هو العالم.

ثمّ إنه قد يقرب جواز النظر إلى فرج الرجل أو المرآة عند الاضطرار في المرآة بروايه موسى بن محمد أخى أبي الحسن الثالث الواردة في تمييز كون الخنثى امرأه أو رجلاً، و فيها: «ينظر قوم عدول يأخذ كلّ واحد منهم مرآه و تقوم الخنثى خلفهم

[يحرّم في حال التخلّي استقبال القبلة و استدبارها]

(مسأله ۱۴) يحرم في حال التخلّي استقبال القبلة و استدبارها (۱) بمقادير بدنه.

عريانه فينظرون في المرايا فيرون شبحاً فيحكمون عليه» (۱)، و قريب منها روايه المفيد في الإرشاد (۲) و الروايتان لضعف سندهما لا يمكن الاعتماد عليهما، و لكنهما تصلحان للتأييد بعدم حرمة مثل النظر في المرآه في موارد الضروره.

حرمة استقبال القبلة و استدبارها

المشهور حرمة استقبال القبلة و استدبارها حال التخلّي.

و قال في المختلف بعد نقل عباره المقنعه (۳): إنّ هذا الكلام يعطى الكراهه في الصحارى و الإباحه في البنيان (۴).

و عن ابن الجنيد استحباب ترك استقبال القبلة في الصحارى (۵) و لم يذكر الاستدبار و لا الحكم في البنيان.

و في الحدائق ذهب جملة من المتأخرين منهم السيد صاحب المدارك إلى الكراهه مطلقاً (۶).

و يستدلّ على ذلك بروايه عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن جدّه. عن علي عليه السلام قال: «قال: النبي صلى الله عليه و آله إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة، و لا تستدبرها،

ص: ۳۲

۱- (۱) وسائل الشيعة ۲۶: ۲۹۰، الباب ۳ من أبواب ميراث الخنثى...، الحديث الأول.

۲- (۲) الإرشاد ۱: ۲۱۴، و عنه في وسائل الشيعة ۲۶: ۲۹۱، الباب ۳ من أبواب ميراث الخنثى...، الحديث ۲.

۳- (۳) المقنعه: ۴۱.

۴- (۴) المختلف ۱: ۲۶۵.

۵- (۵) نقله عنه في المعتمد ۱: ۱۲۲.

۶- (۶) الحدائق ۲: ۳۹، و انظر المدارك ۱: ۱۵۸.

و لكن شرقوا، أو غربوا» (١) .

و فى الصحيح عن محمد بن أبى عمير عن عبد الحميد بن أبى العلاء أو غيره رفعه قال: سئل الحسن بن على عليه السلام ما حدّ الغائط؟ قال: «لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها» (٢) .

و ما رواه الكلينى قدس سره عن محمد بن يحيى باسناده رفعه قال: سئل أبو الحسن عليه السلام ما حدّ الغائط؟ قال: «لا تستقبل القبلة، و لا تستدبرها، و لا تستقبل الريح، و لا تستدبرها» (٣) .

و ظهور هذه الروايات فى عدم جواز استقبال القبلة و استدبارها عند البول و الغائط لا ينبغى التأمل فيها، حيث إنّ حمل النهى عن استقبال الريح و استدبارها على الاستحباب أو للحفاظ عن إصابه النجاسه للثوب و البدن، لا يوجب رفع اليد عن ظهور النهى عن استقبال القبلة و استدبارها فى التحريم؛ لما ذكرنا غير مرّه أنّ السياق لا يعدّ من القرائن إلّا فيما لا يحتمل بحسب الفهم العرفى الخصوصيه فى أحد الحكمين أو الأحكام المشتمل عليهما أو عليها الخطاب.

و على الجملة، لو قيل بأنّ ظاهر ما ورد فى روايه عيسى بن عبد الله: «و لكن شرقوا أو غربوا» (٤) محاذاه المشرق أو المغرب لا الميل إلى طرف الشرق أو طرف

ص: ٣٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٠٢، الباب ٢ من أحكام الخلو، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٠٢-٣٠٣، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

٣- (٣) الكافي ٣:١٥، باب الموضع الذى يكره أن يتغوط فيه...، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٣٠٢، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

الغرب، ويتعين حمل المحاذاه على الاستحباب؛ لأن منصرف النهى عن استقبال القبلة عند التخلّى هي القبلة الاختياريه فلا يوجب ذلك رفع اليد عن ظهور النهى عن الاستقبال و الاستدبار فى التحريم.

نعم، ربّما يقال بأن ما ورد فى روايه محمد بن إسماعيل قرينه على رفع اليد عن ظهور هذه الروايات بحملها على كراهه الاستقبال و الاستدبار أو استحباب الترك قال:

دخلت على أبى الحسن الرضا عليه السلام و فى منزله كنيف مستقبل القبلة، و سمعته يقول:

«من بال حذاء القبلة، ثم ذكر فانحرف عنها إجلالاً للقبلة و تعظيماً لها، لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له» (١).

فإن بيان حكم الانحراف باللسان المزبور ينبى عن كون الحكم غير لزومى، و إلما كان الأنسب الأمر بالانحراف عنها، نعم استظهار كون التخلّى مستقبلاً أو مستدبراً منها بدعوى أنه لا يحتمل أن يكون فى بيت الإمام عليه السلام كنيف فى استقبال القبلة مع حرمة استقبالها عند التخلّى لا يمكن المساعدة عليه، فإن وجود الكنيف فى استقبال القبلة لا يلزم القعود فى التخلّى مستقبلاً لها، أو مستدبراً لها خصوصاً إذا كان المراد بالكنيف بيت الكنيف.

و بذلك يظهر أنه لا- موجب لحمل الروايه على كون المنزل للغير أو على شرائه و هو بهذه الحاله أو عدم وسع البناء لجعل الكنيف على كفيته أخرى.

و على الجملة، عدم جواز استقبال القبلة و استدبارها حال التخلّى من حيث المدرك لا يخلو عن ضعف سنداً و دلالة، و لكن لا يمكن مخالفه المشهور من مثل

المسألة ممّا يكون عدم الجواز مرتكزاً في أذهان المتشرعة، و يسبق إلى الذهن أنّه الموجب لفتوى المشهور قديماً و حديثاً بعدم الجواز مع ضعف الأخبار سنداً و دلاله.

نعم، يحتمل أيضاً أنّ الارتكاز ناشئاً عن فتواهم، و فتواهم أيضاً لا اعتبار بعض الأخبار عندهم كروايه عبد الحميد بن العلاء و غيره (١) مرفوعاً حيث إنّ الراوى عنه ابن أبي عمير حيث إنّّه ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، حيث إنّّه من الستة الأخيره من أصحاب أبي الحسن موسى و أبي الحسن الرضا عليهما السلام، و قد ذكر الكشّى إجماع العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم و انقادوا لهم بالفقه (٢) و ذكرنا أنّ ظاهر المحكّي هو التسالم على أنّ الروايه الصحيحه إليهم لا تخرج عن الصحّح بالروايه عنهم.

هذا، و كونهم فقهاء مجمع عليه عند الصحابه فلا دلالة للكلام المزبور بالإضافه إلى الوسائط التي بينهم و بين الإمام عليه السلام و أن الروايه صحيحه حتّى إلى المعصوم عليه السلام، و لو ادّعى ذلك فيما أن يكون المراد هو الإجماع على أن هؤلاء لا يروون إلّا ما صحّ عن الإمام عليه السلام بنقل الثقات و العدول، فهذا خلاف المقطوع و الشاهد لذلك مثل الروايه في المقام فإن ما وصل إلى ابن عمير بواسطه عبد الحميد أبي العلاء مرفوعه، فكيف عيّن ابن أبي عمير كون الواسطه بين عبد الحميد و الحسن بن علي عليه السلام من هو.

و كذلك فيما كان الواصل إليه مرسله مع أنّنا بيّنا أنّ هؤلاء قد يروون عن راوٍ ضعيف عند الكلّ و عيّنا موارد الظفر في الطبقات، و أمّا أن يكون المراد أنّهم يروون

ص: ٣٥

١- (١) تقدمت في الصفحه ٣٣.

٢- (٢) اختيار معرفه الرجال ٨٣٠:٢، الرقم ١٠٥٠.

و إن أمال عورته إلى غيرهما و الأحوط ترك الاستقبال و الاستدبار بعورته فقط (١)

و إن لم يكن مقاديم بدنه إليهما، و لا فرق في الحرمه بين الأبنه و الصحارى، و القول بعدم الحرمه فى الأوّل ضعيف، و القبلة المنسوخه كبيت المقدس لا يلحقها الحكم.

الخبر الصحيح عن الإمام و لو كانت صحته للقرينه أو القرائن، و هذا يناسب قوله:

و انقادوا لهم بالفقه، و لكن من الظاهر أنّ كون شىء قرينه على صحه الخبر عندهم لا يلازم كونها قرينه على صحته عندنا كما ذكرنا فى أخبار الفقيه، و أمّا أن يكون الإجماع على حجّيه الخبر الصحيح إليهم و أنّه لا- يعتبر ملاحظه السند إلى الإمام عليه السلام نظير ما قيل من عدم ملاحظه السند فى المستحبات، و هذا يدخل فى الإجماع المنقول على حجّيه قسم من الخبر، و لا اعتبار بنقل الإجماع فى إثبات الأحكام على ما هو المقرّر فى بحث الأصول، أو لأنّ بعض الأخبار الناهيه صادره عنهم عليهم السلام و لو اطمئناناً؛ و لذا لا يمكن رفع اليد عن لزوم الاحتياط.

ثمّ إنّ منصرف استقبال القبلة و استدبارها هو الاستقبال و الاستدبار بمقاديم البدن، و أنّ القبلة ظاهرها القبلة الاختيارية فالجلوس إلى ما بين المشرق و المغرب أو إلى القبلة المنسوخه كبيت المقدس خارج عن مدلول الأخبار، كما أنّ النهى فيها يعمّ الجلوس إلى القبلة أو إلى دبرها و إن أمال عورته إلى غيرهما، نعم المتيقّن من التسالم و الارتكاز على تقديره استقبالها و استدبارها بالمقاديم و العوره معاً.

و فى مرفوعه على بن إبراهيم قال: خرج أبو حنيفة من عند أبى عبد الله عليه السلام و أبو الحسن موسى عليه السلام قائم و هو غلام فقال له أبو حنيفة: يا غلام أين يضع الغريب ببلدكم، قال: «اجتنب أفنيه المساجد، و شطوط الأنهار، و مساقط الثمار و منازل

و الأقوى عدم حرمتها في حال الاستبراء و الاستنجاء(١) و إن كان الترك أحوط.

النزال، و لا تستقبل القبلة بغائط، و لا بول، و ارفع ثوبك، وضع حيث شئت» (١).

و ربما يقال إن اللازم على تقدير تمام سندها الأخذ بكل من الطائفتين و الالتزام بعدم الجواز في كل من الاستقبال بمقادير البدن و إن أمال عورته إلى غيرهما، و الاستقبال بعورته عند التخلي و لو لم يكن مقادير بدنه إليها؛ لعدم التنافي بين الطائفتين.

أقول: لازم ذلك أن الجالس إلى القبلة مع كون عورته أيضاً إلى القبلة يرتكب حرامين و هذا في نفسه بعيد، كما أن الاستقبال بالغائط لا يكون إلا بالجلوس إلى القبلة حيث إن مخرج الغائط لا يكون إلى القبلة، و هذا كالقرينه على أن الاستقبال بالبول و الغائط يراد منه الجلوس إلى القبلة عند التخلي.

ثم إنه لا فرق في عدم جواز الاستقبال عند التخلي بين الأبنية و الصحارى و تخصيص عدم الجواز بالثاني بالأخذ بروايه محمد بن إسماعيل المتقدمه (٢) قد ذكرنا ما فيها من عدم الدلالة على جواز الجلوس إلى القبلة في خصوص البنيان، و إن كان التعبير فيها يوحى بأن الحكم حتى في الصحارى بنحو الكراهه و سندها أيضاً لا بأس بها.

الحكم حال الاستبراء و الاستنجاء

الروايات المتقدمه شيء منها لا يعم حال الاستبراء و الاستنجاء، بل

ص: ٣٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣٠١:١، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) في الصفحه: ٣٤.

.....
الاستنجاء لا يزيد على تطهير البدن من سائر النجاسات.

نعم، قد يقال بأنه يستفاد ذلك من مرسله الصدوق قال سئل الصادق عليه السلام عن الرجل إذا أراد أن يستنجى كيف يقعد؟ قال: «كما يقعد للغائط» (١).

و كذا رواه عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يريد أن يستنجى كيف يقعد؟ قال: كما يقعد للغائط، و قال: إنما عليه أن يغسل ما ظهر منه، و ليس عليه أن يغسل باطنه (٢)، هذا بالإضافة إلى الاستنجاء، و أمّا الاستبراء فإنه يخرج معه البول قطره أو قطرتين فيكون البول إلى القبلة، و لكن لا- يخفى ما فى الاستدلال، فإنّ ظاهر المرسله و روايه عمّار أنّ القعود فى الاستنجاء لا- يختلف عن القعود للغائط فى الكيفيه نفسها، بمعنى أنّه لا يعتبر القعود للاستبراء أن يكون بنحو يتّسع موضع النجو بأن يفرج فخذيّه و يسترخى كما نقل عن العامّه باستجابته و عن بعضهم وجوبه، و لو لم يكن هذا ظاهراً و لو بقريته ما فى ذيل روايه عمّار من قوله: «و إنما عليه أن يغسل ما ظهر...» (٣) الخ، فلا أقل من احتمال ذلك.

أضف إلى ذلك ضعف الروايتين سنداً، و عدم عمل المشهور بهما على تقدير كون ظهورهما ما ذكر.

و أمّا ما ذكر فى الاستبراء فمع أنّ خروج القطره أو القطرتين ليس أمراً دائماً، أنّ

ص: ٣٨

١- (١) من لا- يحضره الفقيه ١: ٢٨، الحديث ٥٤، و عنه فى وسائل الشيعه ١: ٣٥٩-٣٦٠، الباب ٣٧ من أبواب أحكام الخلوّه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٦٠، الباب ٣٧ من أبواب أحكام الخلوّه، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٣٦٠، الباب ٣٧ من أبواب أحكام الخلوّه، الحديث ٢.

و لو اضطر إلى أحد الأمرين تخيّر (١) و إن كان الأحوط الاستدبار

النهى لم يتعلّق بالاستقبال و الاستدبار عند ما خرج عن الإنسان البول، بل تعلّق بالنهى عن الاستقبال أو الاستدبار إذا دخل الغائط أو المخرج أو بال، و شيء من هذه العناوين لا يصدق على خروج القطره أو القطرتين بالاستبراء.

و على الجملة، فرق بين ترتّب الحكم فى الخطاب على ما إذا بال و بين ترتّب على خروج البول، فإن الحكم المترتب على العنوان الثانى يترتب على خروج القطره أيضاً، كبطلان الوضوء حيث استفيد ممّا ورد فى البلل المشتبه قبل الاستبراء بطلان الوضوء و لو بخروج قطره من البول بخلاف المقام كما لا يخفى.

الاضطرار إلى الاستقبال أو الاستدبار

قد يقال إذا اعتمدنا فى حرمه استقبال القبلة أو استدبارها على الروايات الظاهره فى حرمه كل (منهما عند التخلّى، تكون حرمه استقبال القبلة و حرمه استدبارها من المتزاحمين مع اضطرار المكلف إلى أحدهما، فيجرى فى المقام حكم التزاحم بين التكليفين، و بما أنه لا يحتمل أن يكون الاستدبار أهمّ من حرمه الاستقبال و أنّ ترك الاستقبال أكثر إجلالاً للقبلة يتعيّن رعايه محتمل الأهمّيّه بترك الاستقبال، و لا- بدّ من الالتزام بأنّ الاحتياط بالاستدبار و جوبى، و هذا بخلاف ما إذا قلنا إنّ المدرك لحرمه استقبال القبلة و استدبارها عند التخلّى هو التسالم و الإجماع، فإنّه لا إجماع فى الفرض على حرمه كلّ منهما، بل المحرّم إمّا خصوص استقبال القبلة أو الجامع بينهما أى أحدهما.

فيكون المقام من دوران أمر التكليف بين كونه تعيّن أو تخييراً، و مقتضى الأصل فى دوران الواجب أو المحرّم بين كونه تعيّن أو تخييراً هو البراءة عن

و لو دار أمره بين أحدهما و ترك الستر مع وجود الناظر وجب الستر (١)

التعيين فيكون الاحتياط بترك استقبال القبلة استحبابياً.

أقول: لو كان الاضطرار إلى أحدهما بمعنى عدم التمكن عقلاً من الجمع بترك الاستقبال و الاستدبار و لو بترك التخلّي في الموضوع المزبور، كما في الإنسان المبتلى بالإسهال فالمقام يدخل في باب التزاحم لو اعتمد في حرمه كلّ منهما على الأخبار، و لكن يكون ترك الاستقبال أظهر لا أحوط.

و أمّا لو كان الاضطرار بمعنى أنّ الإمساك ببوله أو غائطه يخاف منه المرض، أو يقع في الحرج، ففي مثل ذلك يكون كلّ من حرمه الاستدبار و حرمه الاستقبال على تقدير ترك الآخر ضرورياً أو حرجياً و مضطراً إلى تركه، فترتفع حرمه كلّ منهما على تقدير ترك الآخر، فيكون التحريم فيهما تخييراً و ترك الاستدبار احتياطاً استحبابياً حتى لو اعتمد في ذلك على الروايات، فإنّ نسبة كلّ من حرمه الاستدبار، و الاستدبار في فرض ترك الآخر ضروري أو حرجي أو مضطر إليه، و هذا لا يدخل في باب التزاحم بين التكليفين، بل في باب تجامع الخطابين المتكلفين للتكليف مع خطاب أحد العناوين الرافعه له.

و يختلف هذا الباب عن باب التزاحم بأنّ احتمال الأهمّيّة في باب التزاحم مرجّح لعدم استقلال العقل برفع اليد عن إطلاق خطاب تكليفه، بخلاف باب التجامع فإنّ احتمالها لا أثر له؛ لأنّ نسبة خطاب العنوان رافع للتكليف بالإضافة إلى التكليفين على حد سواء فافهم و تدبّر.

و يقال في وجه ذلك إنّ حرمه استقبال القبلة و استدبارها عند التخلّي مع وجوب الستر في الفرض من المتزاحمين لو اعتمدنا في حرمه استقبالها و استدبارها

و لو اشتبهت القبلة (١) لا يبعد العمل بالظن، و لو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الأخيرين و لو ترددت بين المتصلتين فكالتريد بين الأربع التكليف ساقط فيتحير بين الجهات.

على الروايات، و بما أنّ احتمال الأهميه موجود في ناحيه وجوب الستر دون العكس فيتعين وجوب الستر، و لو اعتمدنا في حرمه استقبالها و استدبارها على التسالم و الإجماع فالأمر أيضاً كذلك فإنه في الفرض لا إجماع و لا تسالم على حرمه الاستقبال و الاستدبار فيتعين رعايه الستر أخذاً بإطلاق ما دلّ على وجوبه.

أقول: الأمر في هذه المسأله بعينه كالمسأله السابقه من دخولها في المتزاحمين، على تقدير الاعتماد في حرمه الاستقبال و الاستدبار إلى الروايات، و كون الاضطرار بمعنى عدم التمكّن عقلاً من الجمع بين التكليفين في الامتثال و لو ترك التخلّي في الموضع المزبور، و لا يكون من ذلك التزاحم على تقدير كون ترك التخلّي موجبا للضرر أو الحرج كما لا يخفى.

الحكم عند اشتباه جهه القبلة

لو تمكّن من تأخير التخلّي إلى موضع آخر لا يشتبه فيه القبلة بين الجهات الأربع من غير ضرر أو حرج عليه تعين التأخير أخذاً بإطلاق النهي عن استقبال القبلة و استدبارها بالغائط و البول، و ما دلّ على أنّ حدّ الغائط أن لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها فإنّ مع العلم الإجمالي بحرمه الاستقبال و الاستدبار إلى إحدى الجهات الأربعه المفروضه من كلّ جانب تعين التأخير.

نعم، لا- يبعد أن يقال لا يجب هذا التأخير إذا ظنّ القبلة في جهه كما هو مقتضى إطلاق صحيحه زراره قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «يجزئ التحريّ أبداً إذا لم يعلم أين

.....
وجه القبلة» (١).

و دعوى أنّ ظاهر التعبير بالإجزاء هو موارد وجوب الفعل إلى القبلة كوجوب الصلاة إليها أو وجوب الذبح و النحر إليها لا يمكن مساعدته عليه؛ فإن الإجزاء لم يسند إلى الفعل بل إلى نفس التحري.

و أما إذا لم يتمكّن من التأخير إلى موضع لا يشتبه فيه القبلة و لو لكون التأخير ضرورياً أو حرجياً، و لم يمكن التحري فإنه يتخير في التخلي إلى إحدى الجهات؛ و ذلك فإنّ المورد من موارد الاضطرار إلى بعض أطراف العلم من غير تعيين، و لا حكمه في مثله لدليل رفع الاضطرار و لا لنفي الضرر و الحرج، حيث إنّ الحرام الواقعي لم يضطر إليه و ليس في حرمة حرج أو ضرر، بل الاضطرار في ترك الموافقة القطعية و الضرر أو الحرج في تلك الموافقة. نعم، علمنا أنّ الشارع إذا رخص في الحرام الواقعي بطرو الاضطرار أو الحرج أو الضرر يرخص في ارتكاب المحتمل ما دام الجهل.

لا- يقال: التخلي إلى كلّ جهه مع ترك التخلي إلى سائر الجهات مضطر إليه نظير ما تقدم في الاضطرار إلى الاستدبار أو الاستقبال.

فإنّه يقال: بما أنّ التخلي إلى بعض الجهات حلال واقعاً فلا يصدق الاضطرار إلى الحرام في المقام، بخلاف مسأله الاضطرار إلى الاستدبار أو الاستقبال، فإنّ مع حرمة كلّ منهما كما هو الفرض يكون الاضطرار إلى اختيار أحدهما اضطراراً إلى الحرام.

ص: ٤٢

١- (١) وسائل الشيعه ٤:٣٠٧، الباب ٦ من أبواب القبلة، الحديث الأول.

[الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً]

(مسأله ١٥) الأ-حوط ترك إقعاد الطفل للتخلى على وجه يكون مستقبلاً أو مستدبراً (١) و لا- يجب منع الصبى و المجنون إذا استقبلا أو استدبرا عند التخلى.

و على الجملة، يكون الساقط فى المقام مع اشتباه القبلة فى الجهات الأربع هو لزوم الموافقه القطعيه لا أصل التكليف أى حرمه استقبال القبلة و استدبارها عند التخلى كما توهمه عباره الماتن قدس سره.

و لو اشتبهت القبلة بين جهتين متقابلتين يتعين الجلوس إلى غيرهما، حيث إن الجلوس إلى كل منهما حرام؛ لأنه إما تخل إلى استقبال القبلة أو إلى استدبارها، و لو اشتبهت فى جهتين متصلتين فمع الاضطرار إلى التخلى - كما هو الفرض - يتخير فى اختيار إحدى الجهتين، ثم فى الجلوس إلى تلك الجهه المختاره أو إلى دبرها بناءً على أن الحكم فى الاستقبال أو الاستدبار مع الاضطرار إلى أحدهما هو التخير، و أمّا بناءً على تقديم الاستدبار يتعين فى الجهه المختاره الاستدبار فما فى المتن من أن الحكم فى الجهتين المتصلتين كاشتباه القبلة فى الجهات الأربع مبنى على ما اختاره من أن مع الاضطرار إلى الاستقبال أو الاستدبار الحكم التخير.

عدم جواز التسبب إلى التخلى فى استقبال القبلة و استدبارها

المستفاد من خطاب تحريم الفعل حرمه ذلك الفعل بالمباشره و بالتسبب فإنه إذا نهى الشارع عن أكل المنتجس أو شربه يكون المتفاهم عرفاً عدم الفرق بين أكله و تأكيه، و لكن هذا يختص بما إذا كان الغير بالغاً عاقلاً و إن كان لجهله معذوراً، و أمّا إذا لم يكن تحريم عليه كما فى المجنون و الصبى فلا- يفهم من خطاب تحريم الفعل حرمه التسبب بالإضافة إليهما، نعم إذا أحرز عدم رضا الشارع حتى بصدور عمل عن المجنون و الصبى، كما يستفاد ذلك من وجوب منعهما عن العمل كشراب

و يجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم و الموضوع من باب النهى عن المنكر (١) كما أنه يجب إرشاده إن كان من جهة جهله بالحكم، و لا يجب ردعه إن كان من جهة الجهل بالموضوع،

الخمير و السرقة، فلا يجوز التسبب إلى صدور الفعل عنهما.

و لكن لم يظهر دليل على كون استقبال القبلة و استدبارها عند التخلّي كذلك؛ و لذا لا يجب منعهما عن قعودهما عند التخلّي عن الاستقبال و الاستدبار، و لو شكّ في حرمه التسبب فمقتضى الأصل عدم حرمة، و هذا بخلاف التسبب بالإضافة إلى المكلف، و لو سأل الأعمى شخصاً عن موضع الخلوه فلا يجوز له إقعاده في استقبال القبلة أو استدبارها؛ لما ذكرنا من استفادته ذلك من خطاب النهى عن استقبالها و استدبارها عند التخلّي و لو بمعونه الفهم العرفي.

ردع المتخلّي إلى القبلة أو مستدبرها

إذا كان الاستدبار أو الاستقبال يصدر عن المكلف عصيانياً، بأن كان عالماً بالحكم أو الموضوع يجب ردعه عن فعله من باب النهى عن المنكر، فيعتبر في وجوبه ما يعتبر في وجوب النهى عن المنكر من احتمال التأثير، و لو نهاه الغير عن عمله فلم يرتدع و احتمل المكلف ارتداعه بردعه يجب عليه النهى، على ما ذكر في باب وجوب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و أمّا إذا كان جاهلاً بحرمة الاستقبال و الاستدبار يجب إعلامه بحرمتها حتّى في ما إذا علم أنّه لا يرتدع عن عمله بإعلامه، فإن وجوب تبليغ الأحكام إيصالاً إلى الأنام و حفظاً لانظامها و اندراسها نفسى غير مشروط باحتمال عمل الآخر بها، و لكن يمكن أن يقال إنّ الواجب من التبليغ إلى الأنام و من التحفّظ لأحكام الشريعة

و لو سئل عن القبلة فالظاهر عدم وجوب البيان (١) نعم، لا يجوز إيقاعه في خلاف الواقع.

عن الاندراست و الانظماس ما هو المتعارف من تبليغها في المجمع و التحفظ بها بالدراسه و الضبط المؤلف، و أمّا إرشاد كلّ جاهل فوجوبه مشروط بسؤال الجاهل أو كون إرشاده داخلاً في عنوان النهي عن المنكر، كما إذا كان جاهلاً بالحكم تقصيراً و يحتمل ارتداعه بالإرشاد، فإنّ وجوب الإعلام في الأول يستفاد من وجوب التعلم على الجاهل، و الثاني من وجوب النهي عن المنكر.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لا يجب ردعه إذا كان استقباله أو استدباره من جهه الجهل بالموضوع، كما إذا ظنّ القبلة في جهه و قعد عند التخلّي إلى غير تلك الجهه مستقبلاً أو مستديراً، فإنّ مع ترخيص الشارع و لو ظاهراً في ارتكابه لا دليل على أنه يجب على الغير الإعلام بخطئّه، و أنّ الجهه التي قعد إليها قبل القبلة أو دبرها، و هكذا في موارد الجهل بسائر الموضوعات إلّا إذا علم اهتمام الشارع بعدم وقوع الفعل أصلاً حتّى ما إذا كان المرتكب معذوراً في ارتكابه لاعتقاده على خلاف الواقع، كمن يريد قتل الغير أو إيراده في الضرر باعتقاد أنّه مهدور الدم و عدم حرمة ماله و أمثال ذلك.

عدم وجوب الإرشاد إلى القبلة

فإنه لا دليل على وجوب الإرشاد إلى الموضوع إلّا في مورد طلب أداء الشهاده في الدعاوى، بل مطلق حقوق الناس على ما ذكر في بحث الشهادات و في حقوق الله على وجهه، و هذا إذا كان الموضوع الخارجى ممّا علم أهميته عند الشارع، بحيث تجب الممانعه عن صدور المنهى عنه و إن كان الفاعل معذوراً من جهه غفلته

[يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين]

(مسألة ١٦) يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين [١]

و لا يجب التشريك أو التغريب و إن كان أحوط.

[الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائظه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار]

(مسألة ١٧) الأحوط فيمن يتواتر بوله أو غائظه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الإمكان و إن كان الأقوى عدم الوجوب (٢)

كقتل المؤمن و الجنايه عليه فيجب الإرشاد على ما تقدّم، نعم لا يجوز إيقاع السائل على خلاف الواقع كأن أجاب بنحو أو جب ذلك جلوسه إلى قبل القبلة أو دبرها، فإن هذا من التسبب إلى الحرام، نظير من قدّم طعاماً نجساً للجاهل ليأكله.

لأنّ المنهى عنه عند التخلّي في الروايات و كذا في كلمات الأصحاب استقبال القبلة و استدبارها، و ظاهر القبلة كما تقدم القبلة الاختياريه، و ترك استقبالها و استدبارها يحصل بمجرد الانحراف عنه، و أمّا مواجهه المشرق أو المغرب فلم يتمّ دليل على وجوبه.

نعم، ذكر في روايه عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن جده: «و لكن شرّقوا أو غرّبوا» (١)، و لكن ظاهرها مع الغمض عن سندها بعد النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها هو الميل إلى المشرق أو المغرب و لا أقل من احتمال ذلك.

قد تقدّم في عدم حرمة استقبال القبلة و استدبارها عند الاستبراء أنّ المنهى عنه ليس الاستقبال و الاستدبار عند خروج البول أو الغائط، بل المنهى عنه هو الاستقبال و الاستدبار عند التبول و التغوط كما هو ظاهر ما ورد: إذا دخلتم الغائط، أو إذا دخلتم المخرج، و أين يضع الغريب، و ما حدّ الغائط (٢)، و لو فرض الإطلاق

ص: ٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٠٢، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٠١-٣٠٢، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣ و ٥ و ١ و ٢.

[عند اشتباه القبلة بين الأربعة لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف]

(مسألة ١٨) عند اشتباه القبلة بين الأربعة لا يجوز أن يدور ببوله إلى جميع الأطراف، نعم إذا اختار في مرّه أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها، بل له أن يختار في كلّ مرّه جهة أخرى إلى تمام الأربعة، وإن كان الأحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الأمرين و لو تدرّجاً خصوصاً إذا كان قاصداً ذلك من الأوّل، بل لا يترك في هذه الصورة (١).

فاللازم من ترك الاستقبال والاستدبار ما لا يكون فيه حرج على المكلف، وهذا هو المراد من قول الماتن قدس سره من المراعاة بقدر الإمكان.

تعرّض قدس سره في هذه المسألة لأمرين:

أحدهما: أنّه لو اضطرّ المكلف إلى التخلّي و اشتبهت القبلة بين الجهات الأربعة فلا يجوز له المخالفة القطعية في التخلّي مرّة بأن يدور ببوله إلى جميع الأطراف، فإنّ مع الإدارة يعلم بارتكاب الحرام و هو استقبال القبلة و استدبارها بالبول، و الاضطرار إلى بعض أطراف العلم من غير تعيين لا يوجب سقوط الحرمة، و إنّما يوجب الترخيص الظاهري في ارتكاب ما يدفع به اضطراره؛ و لذا لا يلزم الموافقة القطعية للتكليف المعلوم بالإجمال، و أمّا عدم جواز المخالفة القطعية فلا موجب لرفع اليد عنه.

و ثانيهما: جواز المخالفة القطعية في الوقائع المتعدّدة بأن يختار في التخلّي في كلّ مرّه جهة غير الجهة التي اختارها لدفع اضطراره في المره السابقة، و أن يحصل له العلم إجمالاً باستقباله القبلة أو استدبارها في تخلّيه في بعض المرّات.

و نظره قدس سره في جواز ذلك إلى أنّ كلّ واحد من أفراد التخلّي إلى استقبال القبلة و استدبارها محرّم بحرمة مستقلّه، و المفروض أنّ كلّ حرمة لا يجب على المكلف

موافقتها القطعيه، بل يكفي موافقته الاحتماليه و إن يوجب ذلك العلم الإجمالي بالمخالفه للتكليف في بعض الوقائع.

و بتعبير آخر، يكون ما نحن فيه نظير ما ارتكب المكلف من المشتبهات بالشبهه البدويه مده مع علمه إجمالاً بعد الارتكاب بأن بعضها كانت مورد التكليف واقعاً، كمن يأكل الطعام من المطاعم مده و يحصل له العلم بأن بعض الطعام كان متنجساً بمثل بعره الفأره و نحوها، و لو حصل هذا العلم للمكلف قبل الارتكاب ففي تنجيز هذا العلم الإجمالي كلام، فكان ظاهر الماتن قدس سره عدم وجوب الاحتياط في أطراف هذا العلم، و لكن ذكر أنه لو كان قاصداً التخلي إلى جميع الجهات في المرات من الأول فالأحوط ترك ما يوجب القطع من الاستدبار و الاستقبال.

أقول: كان المتعين أن يلتزم بوجوب الاحتياط فيما إذا علم باستمراره على التخلي في ذلك المكان المشتبه بحيث لو اختار في كل مره جهه غير الجهه السابقه يرتكب استقبال القبله أو استدبارها عند تخليه، فإن قصد ما ذكر كما هو ظاهر كلامه لا يؤثر في شيء فإنه من قصد المباح على فرضه كما لا يخفى.

و كيف ما كان، فقد يقال بأن جواز الاستمرار في الاختيار أو عدم جواز اختيار جهه في كل مره غير الجهه السابقه يبتنى على كون العلم الإجمالي منجزاً في الأطراف التدريجيّه كتخييره التكليف فيما إذا كانت أطرافه دفعيه أم لا، و بما أن الصحيح عدم الفرق في تنجيز العلم الإجمالي بين الأطراف التدريجيّه و الدفعيه على ما تقرّر في بحث الأصول فلا يجوز في المقام الاستمرار في التخيير في الجهات.

و لكن لا يخفى ما في هذا الابتاء فإنه لا يجوز البقاء على الاستمرار في التخيير

فى المقام و لو قلنا بعدم تنجيز العلم فى التدريجيات؛ و ذلك فىإن الوجه المذكور لعدم تنجيز العلم فى التدريجيات عدم التعارض فى الأصل النافى فى الطرف الموجود فعلا؛ لأن سائر الأطراف غير موجوده فعلاً لتكون مجرى الأصل النافى بالفعل و يكون شمول خطاب الأصل لجميع الأطراف غير ممكن و لبعضها دون بعض من غير معيّن، و هذا الوجه غير جار فى المقام؛ لأن ما يدفع به الاضطرار فعلاً ليس مشمولاً لخطاب الأصل النافى، بل الأصل النافى فيه قد سقط بالمعارضه مع الأصل النافى الجارى فى الجلوس فى هذا التخلّى إلى سائر الجهات، غايه الأمر علمنا بترخيص الشارع فى دفع الاضطرار ببعض الأطراف من فحوى إذنه فى ارتكاب الحرام الواقعى بطرو الاضطرار عليه، فإنه يرخّص فى ارتكاب ما يدفع به الاضطرار من أطراف العلم لا محاله، و لكن الإذن المستفاد بالفحوى لا- يجرى فى دفع الاضطرار إلما باختيار الجهه التى اختارها سابقاً، لا بسائر الجهات كلّ مرّه بما يوجب القطع باستقبال القبله و استدبارها، فإنّ جواز دفع الاضطرار كذلك لا دليل على جوازه فتدبّر جيداً.

و قد يقال بعكس ما ذكرنا و إنّه و لو التزمنا بأن العلم الإجمالى فى التدريجيات كالعلم الإجمالى فى الدفعيات فى تنجيز التكليف، يكون مقتضى القاعده فى المقام هو التخيير فى الجهات فى كلّ مرّه، و ذلك فىإن العلم الإجمالى بالتكليف فى التدريجيات فى المقام مقرون بالعلم الإجمالى بالتكليف فى أطراف دفعيه، و إذا استمرّ المكلف على الاختيار فى الجهات فى كلّ مرّه، فإنه كما يعلم بمخالفه التكليف فى بعض هذه المرّات كذلك يعلم بموافقه التكليف فى غيرها من سائر المرّات، بخلاف ما إذا استمر على الجهه التى اختارها أولاً، فإنه يمكن أن تكون تلك

الجهه القبله أو دبرها فقد خالف التكليف فى تمام الوقائع المتتاليه، و لم يثبت أولويّه هذا على الأول لو لم نقل بأولويّه الأول.

و لكن لا- يخفى ما فيه لما تقرّر فى مباحث العلم الإجمالى بالتكليف من أنّ الحاكم بلزوم الموافقه القطعيه للتكليف المعلوم بالإجمال هو العقل، و العقل لا يحكم بلزومها فيما إذا استلزمت الموافقه القطعيه لتكليف العلم بالمخالفه بالإضافة إلى التكليف الآخـر، بل تجويز المخالفه القطعيه من المولى الحكيم ينافى التكليف الواصل منه بخلاف اقتصاره على الموافقه الاحتماليه للتكليف الواصل، فإنّ هذا الاقتصار واقع فى موارد وصول التكليف بالعلم التفصيلي، كما فى موارد جريان قاعدتى الفراغ و التجاوز و غيرهما فكيف بالواصل بالعلم الإجمالى؟

و قد يقال بأنّه لا فرق بين التخلّى مرّات و التخلّى مرّه واحده، و إذا جاز فى التخلّى بمرّات اختيار أى جهه من الجهات فى كلّ مرّه جاز أن يدور ببوله فى المرّه الواحده أيضاً، و ذلك كما أنّ التخلّى فى المرّه الثانيه استقبال القبله و استدبارها محرّم بحرمة استقلالاً كذلك كلّ جزء من أجزاء التبوّل الواحد إلى القبله أو دبرها حرّمته مستقلّه، و فى كلّ جزء من أجزاء التخلّى الواحد مضطرّ إلى استقبال إحدى الجهات و استدبارها كما هو الحال فى التخلّى بالمرّات. و إذا جاز اختيار أى جهه فى التخلّى بمرّات جاز فى أجزاء التخلّى الواحد.

و لكن لا- يخفى ما فيه، فإنّ التدريجيات تختلف فقد يكون التدريج بين متعلّق التكليف الفعلى بمعنى أنّ متعلّق التكليف سواءً كان أمراً فعلياً أو أمراً بعده، فالتكليف المتعلّق به فعلى على كلّ تقدير، ففى مثله لا ينبغى التأمل فى تنجيز العلم

[إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء، فالاحتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار]

(مسألة ١٩) إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء، فالاحتياط بترك الاستقبال أو الاستدبار في حاله أشد (١).

[يحرم التخلّي في ملك الغير من غير إذنه]

(مسألة ٢٠) يحرم التخلّي في ملك الغير من غير إذنه (٢) حتى الوقف الخاص، بل في الطريق الغير النافذ بدون إذن أربابه.

الإجمالي كمن علم بآئه نذر صوم الغد أو بعد الغد، فإنّ وجوب الوفاء بالنذر يتعلّق على الناذر من حين نذره، وقد يكون التدرّج في نفس التكليف بمعنى أنّه لو كان متعلّق النذر الفعل الاستقبالي فالتكليف المتعلّق به يكون فعلياً في الاستقبال، ومثل ذلك محلّ الكلام في تنجيز العلم الإجمالي و في التخلّي بالمزات لا- يكون التكليف فعلياً بالإضافة إلى التخلّي في الاستقبال لعدم قدره عليه فعلاً بخلاف أجزاء التخلّي في المزّه الواحده فإنّ كلّ جزء منه إلى القبله أو دبرها متعلّق النهى الفعلى.

حرمه التخلّي في ملك الغير

قد ذكر فيما تقدّم أنّ ترك الاستبراء مستقبلاً إلى القبله أو مستدبراً لها احتياط استحبابي و لم يفرض فيها العلم بخروج القطره أو القطرات بالاستبراء، و ذكر في هذه المسأله العلم ببقاء شيء من البول في المجرى بحيث يخرج بالاستبراء و أنّ الاحتياط استحباباً أشدّ في الفرض، و قد تقدّم أنّ خروج قطره بول عن الإنسان أو قطرات مستقبلاً القبله لا- يوجب دخوله في أخبار الباب ما لم يصدق عليه التبول و التغوط، على ما ذكرنا في العناوين الوارده في تلك الأخبار، و لو بال إلى غير القبله و دبرها، و لكن استبرأ إلى أحدهما فلا يقال إنّ بال إلى القبله أو دبرها.

فإنّ التخلّي في ملك الغير من غير إذنه من التصرف في مال الغير أو ملكه من غير رضاه و مقتضى احترام مال الغير و الظلم أى التعدي على الغير عدم جوازه،

و لا يبعد أن يقيّد ذلك بغير الأراضى الوسيعة ممّا يكون مقتضى السيره التخلّى فيها و لو من غير إحراز رضا أصحابها، و الأمر فى الوقف الخاص كذلك لكون العين الموقوفه ملكاً للموجودين من الموقوف عليهم، و لو أُريد من الوقف الخاص الوقف على العنوان الذى لا يدخل المتخلّى فيه، يكون تخلّيه تصرّفاً فى الوقف على خلاف ما رسمه واقفه، و رضى الموقوف عليه أى من يدخل فى العنوان المزبور، بل إذن متولّى الوقف لا- يجوزهُ إلّا إذا كان الإذن له من مصلحه الوقف التى يراعيها المتولّى، أو يحسب المتخلّى تابعاً لمن يدخل فى العنوان الموقوف عليه، ككونه ضيفاً له.

و أما الطريق غير النافذ فهو على قسمين:

الأول: ما يكون ملكاً لأرباب الدور و المنازل و البنايات من أطرافه كما هو المتعارف من تملك جماعه الأرض الواسعه بالشراء و نحوه، و يقتسمونها فيما بينهم و يجعلون لبناياتهم طريقاً، و هذا المتروك ملك لهم لا يجوز التصرف فيه من غير رضاهم.

الثانى: أنّ الأرض الموات تحيى ببناء الدور و المنازل و غيرها و يترك للبنايات طريقاً و يكون لأربابها حقّ الاستطراق و المرور و جعل مجرى المياه و يحسب الطريق حريماً لبناياتهم، و هذا لا موجب لدخوله فى ملكهم غاية الأمر لا يجوز للغير التصرف فيه بما ينافى حقوقهم.

و لو شكّ فى طريق غير نافذ أنّه من القسم الأول أو الثانى يجرى عليه حكم القسم الثانى؛ لأصاله عدم كونه ملكاً، إلّا أن يدعى أرباب البنايات أنّه ملك، فإنّها من دعوى الملك بلا معارض بل يشكل فى المشكوك البناء على أنّه من القسم الثانى

و كذا يحرم على قبور المؤمنين إذا كان هتكاً لهم(١)

[المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان]

(مسأله ٢١) المراد بمقاديم البدن الصدر و البطن و الركبتان(٢).

حيث يعدّ أرباب البنايات من ذى اليد على الطريق المزبور.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ التخلّى فى الطرق النافذه غير جائز فيما كان التخلّى مزاحمه للماره فإنّ تلك الطرق و إن لا يكون ملكاً لأرباب البنايات فى جانبها إلّا أنّ حقّ المرور و الاستطراق للماره يتعلّق بها.

حيث إنّ حرمة المؤمن ميّتاً كحرمة حيّاً فلا يجوز هتكه فراجع ما ورد فى الجنايه على الميت و غيرها.

لم يذكر قدس سره فى المقام دخول الوجه فى مقاديم البدن و قد ورد النهى عن استقبال القبلة و استدبارها عند التخلّى فى أخبار الباب، و الظاهر عدم توقّف صدق استقبالها أو استدبارها على مواجهه القبلة أو استدبارها بالوجه، و لو كان مقاديم بدنه إلى القبلة أو دبرها يصدق أنّه يبول أو يتغوّط إلى القبلة أو إلى دبرها، و دخول الوجه فى الاستقبال المعتبر فى الصلاه لدلاله الروايات، بل مقتضى ظاهر الآيه المباركه «فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ» (١).

و أمّا الصدر و البطن فلاّنه لا يصدق استقبال القبلة و استدبارها بدون مواجهه القبلة بالصدر أو مواجهه دبرها به، و البطن يلازم الصدر فى الاستقبال و الاستدبار.

و أمّا الركبتان فلا يتوقّف صدق استقبال القبلة بمواجهتها بالركبتين لا فى باب الصلاه و لا فى المقام لجواز الجلوس عند التشهد، و بين السجدين من الركعه متربّعاً

ص: ٥٣

[لا يجوز التخلّي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها]

(مسألة ٢٢) لا يجوز التخلّي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بالطلاب أو بخصوص الساكنين منهم فيها أو من هذه الجهة أعمّ من الطلاب وغيرهم (١)

مع أنّ الركبتين تكون نحو المشرق و المغرب، و كذلك ما هو العاده في الجلوس للتخلّي تكون الركبتان بمواجهه السماء، و لو جلس متربّعاً تكونان نحو المشرق و المغرب، و لعلّ مراد الماتن قدس سره من الركبتان شيء يسير منهما ممّا لا يبعد إجزاء مماستة الأرض في السجود، و تمام الكلام في بحث السجود.

حكم التخلّي في مثل المدارس

قد يقال إنّه يستفاد من مثل قوله عليه السلام: الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها (١)، عدم جواز التصرف في الوقف بما لا يدخل فيما رسمه الواقف.

و إذا احرز بوجه معتبر أنّ الوقف و لو في جهة منه عموم ك بعض المدارس الموقوفه للطلاب، حيث إنّ التصرف الانتفاعي فيها بالسكنى و إن يختصّ بالطلاب إلّا أنّه يكون الانتفاع بمراحضها يعمّ غيرهم بحسب وقف واقفيها.

و إذا لم يحرز أنّ الوقف من هذه الجهة أو من غيرها عامّ أو خاصّ فلا يجوز لمن لا يدخل في العنوان الخاصّ التصرف فيها بالتخلّي أو غيره؛ لأصالة عدم عموم الوقف، و أنّه لم يوقفها على العنوان العامّ و لا تعارض بأصالة عدم وقفه على العنوان الخاصّ؛ لعدم الأثر لهذا الأصل، فإنّ من يدخل في العنوان الخاصّ يجوز له التصرف على كلّ تقدير، و إن اريد بأصالة عدم وقفها على الخاصّ إثبات وقفها على العامّ يكون من الأصل المثبت.

ص: ٥٤

١- (١) وسائل الشيعه ١٧٥:١٩-١٧٦، الباب ٢ من أبواب كتاب الوقوف و الصدقات.

و يكفى إذن المتولى إذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع (١). و الظاهر كفايه جريان العاده أيضاً بذلك، و كذا الحال فى غير التخلّى من التصرفات الأخر.

و لكن فى المقام كلام و هو أنه إذا كان الوقف تمليكاً للأشخاص و نحوه فقد تقدّم عدم جواز التصرف بلا استئذان منهم أخذاً بما دلّ على عدم جواز التصرف فى مال الغير أو ملكه بلا رضاه.

و أمّا إذا كان الوقف على العنوان و كان وقفاً انتفاعياً كما فى وقف المدارس و الحسينيات و نحوهما فالثابت من قوله عليه السلام: الوقوف على حسب ما يوقفها أهلها (١)، عدم جواز انتفاع غير الداخل فى العنوان فيما يعدّ الانتفاع المزبور مزاحمه لأهل الوقف، و يشهد لذلك أنّ الوقف على حسب ما يوقفها أهلها (٢)، يعمّ الوقف مثل المساجد و القناطر و نحوهما مع أنه يجوز الانتفاع بها بما لا يحسب مزاحمه للمصلين و المارّه فتدبر.

فإنّ المتولّى للوقف يحسب من ذى اليد عليه، فيعتبر إذنه إخبار بعموم الوقف، و كذلك فيما إذا جرت العاده على التخلّى من غير الداخل فى العنوان الخاصّ فإنّ جريان العاده توجب كون العين الموقوفه و لو فى بعض جهاتها بيد من يدخل فى العنوان العام، و مع عدم العلم بوقفها على الخاصّ تكون يدهم أماره على كون وقفها على العموم.

ص: ٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ١٧٥: ١٩-١٧٦، الباب ٢ من أبواب كتاب الوقوف و الصدقات.

٢- (٢) المصدر السابق.

يجب غسل مخرج البول بالماء (١) مرّتين

فصل فى الاستنجاء

غسل مخرج البول بالماء

يقع الكلام فى هذا الفصل فى الاستنجاء من البول و فى الاستنجاء من الغائط.

و الكلام فى الاستنجاء من البول فى جهات:

الأولى: أنه لا- يطهر مخرج البول بغير الماء من التمسّيح كمخرج الغائط و لا يعرف فى ذلك خلاف بين أصحابنا، و يدلّ على ذلك جملة من الروايات كصحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: لا- صلاه إلّا بطهور، و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار بذلك جرت السنّه، و أمّا البول فلا بد من غسله (١).

و فى صحيحه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال فى موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه؟ قال: «يغسل ذكره و فخذيه» (٢) إلى غير ذلك.

و فى البين بعض الروايات يقال بظهورها فى كفايه المسح فى مخرج البول كما فى مخرج الغائط كصحيحه حنّان بن سدير قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام

ص: ٥٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٥٠:١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

فقال: إنني ربما بلت فلا أقدر على الماء، و يشتد ذلك عليّ؟ فقال: إذا بلت، و تمسحت، فامسح ذكرك بريقك، فإن وجدت شيئاً فقل: هذا من ذاك (١)، حيث قيل إن ظاهرها طهاره مخرج البول بالتمسح، و خبر سماعه قال: قلت: لأبي الحسن موسى عليه السلام إنني أبول ثم أتمسح بالأحجار، فيجىء مني البلل ما يفسد سراويلي؟ قال:

«ليس به بأس» (٢) و وجه ظهورها أنه إذا لم يتطهر مخرج البول بالتمسح بالأحجار لكان البلل الخارج من المخرج مفسداً لسراويله حتى ما لو لم يكن بولاً.

و رواه عبد الله بن بكير، قال: قلت: لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يبول و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: «كل شيء يابس ذكي» (٣).

و لكن لا يخفى عدم دلالة الثالثة على طهاره المخرج بالتمسح بل مدلولها أن الشيء اليابس لا يكون منجساً و إلا كان مقتضى العموم فيها طهاره كل متنجس باليبس حتى الثوب و سائر البدن و لا يلتزم أحد به حتى من المخالفين فضلاً عن الأصحاب، و أما الروايتين الأولىين فمدلولهما أن المخرج بعد التمسح لا يكون منجساً لما يلاقيه من الريق أو البلل لا أنه يطهر بالتمسح.

أضف إلى ذلك أنه لا دلالة لروايه حنان (٤) على وضع الريق في الموضع المتنجس من المخرج، و لو فرض دلالتها على طهاره المخرج فلا بد من حملها على

ص: ٥٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٤:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٨٣:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٥١:١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) تقدمت في الصفحة السابقه.

التقيه في مقام المعارضه مع الطائفه الأولى؛ لأنّ طهاره مخرج البول بالتمسح منسوب إليهم.

و على الجملة، فلا- ينبغي التأويل في عدم طهاره مخرج البول إلّا بالماء مع الثانيه يُحتمل المراد منها عدم البأس بالوضوء و أنّه لا يفسد.

الثانيه: و هل يكفي في طهاره المخرج صبّ الماء عليه مرّه واحده أو يعتبر الصبّ بمرتين كما في تنجّس سائر المواضع من البدن بالبول.

و يستدلّ على اعتبار المرتين بمثل حسنه الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: «صبّ عليه الماء مرتين» (١).

و دعوى انصرافها عن مخرج البول فإنّ الإصابه ظاهرها وصول البول إلى العضو لا تلوث العضو بخروجه منه، يدفعها عدم احتمال الفرق بحسب الفهم العرفي، و بتعبير آخر إذا ورد الأمر بغسل البدن من إصابه الدم فلا- يفرق بحسب الفهم العرفي بين إصابه الدم من الخارج أو خروج الدم من البدن، و كذا إذا ورد الأمر بغسل البدن من إصابه البول أو المنى و الغائط، بل لا ظهور للفظ (الإصابه) في نفسه فيما ذكر، كما يقال عن الرجل يصيبه الجرح أو القرع.

نعم، ربّما يكون في البين قرينه على أنّ المراد ب(الإصابه) تلوث البدن من غير الخروج عن العضو كما في صحيحه داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطره بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، و قد وسّع الله

ص: ٥٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٣:١، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض و جعل لكم الماء طهوراً» (١) نعم لو ورد في تلوث المخرج طهارته بال غسل مرّه يرفع اليد عن إطلاق الأمر بغسل البدن عن البول بمَرَّتَيْن كما رفع اليد عن الأمر بالغسل يقيناً بالإضافة إلى موضع الغائط.

و ربّما يقال بدلاله بعض الروايات على كفايه الغسل بالإضافة إلى مخرج البول:

منها: صحيحه جميل بن درّاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال إذا انقطعت درّه البول فصبّ الماء» (٢) حيث إنّ ظاهرها كفايه صبّ الماء في تطهير المخرج و لو كان مرّه، و فيه أنّ الروايه في مقام بيان عدم وجوب الاستبراء تكليفاً و لا شرطاً في تطهير المخرج و ليس في مقام بيان حكم تطهيره.

و منها: موثقه يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط، أو بال؟ قال: «يغسل ذكره و يذهب الغائط و يتوضأ مرّتين مرّتين» (٣) فإنّ ظاهرها كفايه مسّ الغسل في تطهير المخرج، و لا يعتبر فيه تعدّد الغسل خصوصاً بملاحظه التعرّض في الوضوء للتعدّد مع استحبابه فيه.

و فيه أنّ الروايه في مقام بيان موضع الوضوء المعتبر في الصلاه، و أنّه بعد الاستنجاء كما هو ظاهر السؤال، و ليس في مقام بيان الاستنجاء حتّى يتمسك بإطلاقها؛ و لذا لم يتعرّض فيها لكيفيّة إذهاب الغائط و أنّه يعتبر فيه ثلاثه أحجار و نحوها.

ص: ٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ١: ١٣٣-١٣٤، الباب الأول من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٤٩، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٣١٦، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

و منها: رواه نشيط بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته كم يجرى من الماء في الاستنجاء من البول؟ فقال: «مثلاً ما على الحشفه من البلل» (١).

و في مرسلته عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال يجرى من البول أن يغسله بمثله» (٢) و لا يبعد اعتبار الخبر الأول سنداً، فإن الهيثم بن أبي مسروق قريب الأمر كما في النجاشي (٣) و عن حمدويه أن لأبي مسروق ابن يقال له الهيثم سمعت أصحابي يذكرونهما فاضلان (٤).

و وجه الاستدلال بها على كفايه المره أنه ربّما يتخلف على رأس الحشفه البلل أى القطره الصغيره من البول، و لو صبّت قطرتان من الماء على رأس الحشفه دفعه تسقط قطره البول بوصول القطره الأولى من الماء إليها، و بوصول القطره الثانيه من البول تسقط القطره الأولى من الماء، فيحصل جريان الماء على رأس الحشفه المحقق لعنوان الغسل مره، بخلاف ما إذا صبّت القطرتان على رأس الحشفه تدريجاً و بمرتين، فإنّ القطره الأولى إن لم تمتزج بقطره البول بأن سقطت قطره البول بوصول قطره الماء تتخلف تلك القطره على رأس الحشفه من غير أن تجرى عليه فلا يتحقق الغسل، و إذا وصلت إليها القطره الثانيه تسقط القطره الأولى و تتخلف القطره الثانيه على رأس الحشفه فلا يحصل الغسل حتى مرّه واحده، و إن امتزجت القطره الأولى من الماء بقطره البول يصير المجموع مضافاً فالغسل بالمضاف لا يعدّ غسلًا فضلاً

ص: ٦١

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٤: ١، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٤٤: ١، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٧.

٣- (٣) رجال النجاشي: ٤٣٧، الرقم ١١٧٥.

٤- (٤) اختيار معرفه الرجال ٦٧٠: ٢، الرقم ٦٩٦.

عمّا لا يتحقق الغسل بأن يبقى المضاف في الموضع من غير أن يجري عليه.

و لكن يمكن الجواب عن الاستدلال بأنه لم يظهر أنّ المراد من البلبل القطره المتخلفه من البول على رأس الحشفه عند صبّ الماء، بل المراد الرطوبه الباقيه على رأس الحشفه التي تتسع عادة بالقطره الخارجه في آخر التبول لمكث تلك القطره على رأس الحشفه آنأ ثم تسقط، فالمراد أنه إذا صبّ على المخرج مثل تلك القطره من الماء بحيث تسقط و يتسع موضع رطوبه البول يتحقّق أدنى الغسل، و إذا صبّ عليه مثل تلك القطره ثانياً يتحقّق غسل المخرج بمرّتين.

و يؤيد ذلك مرسله نشيط حيث ورد فيها يجرى من البول أن يغسله بمثله (1)، و على ذلك فالروايه غايتها مطلقه من حيث صبّ القطرتين دفعه أو بمرّتين فيرفع اليد عن إطلاقها بما دلّ على لزوم التعدّد في غسل الجسد من نجاسه البول، و لو فرض أنّ النسبه بينه و بين هذه الروايه العموم من وجه فالمرجع الأصل العملي، و مقتضى الاستصحاب في بقاء المخرج على نجاسته رعايه تعدّد الغسل، نعم من ينكر الاستصحاب في الشبهه الحكميه يكون المرجع أصاله الطهاره و مقتضاها عدم اعتبار التعدّد.

و لكن الإنصاف أنّ الروايه وارده في تطهير خصوص مخرج البول فموضوع الحكم فيها أخص ممّا ورد في تطهير الجسد من نجاسه البول، و مع أخصيه الموضوع لا- يلاحظ الحكم في أخذ النسبه بين الروايتين، بل يلتزم بالإطلاق فيما ورد في الموضوع الخاص كما تقرّر في بحث الأصول.

ص: ٦٢

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في موثقه يونس بن يعقوب (١) و أنّه لو تمّ أمر الإطلاق فيها فيؤخذ به و يرفع اليد بها عمّا دلّ على اعتبار التعدّد في غسل الجسد من نجاسه البول، و كذلك صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا صلاة إلّا بطهور-إلى أن قال:- و أمّا البول فلا بدّ من غسله (٢)، حيث قيل إنّ مقتضى إطلاق الغسل في مخرج البول مقتضاه الاكتفاء بالمرّه.

و دعوى أنّها في مقام التفرقة بين تطهير مخرج البول و الغائط، و أنّه لا يجرى في الأوّل التمسّح يمكن منعها بأنّ التفرقة تستفاد من بيان المطهر لمخرج البول، و أنّ المطهر له الغسل أى الطبيعي منه، اللهمّ إلّا أنّ يقال إنّ التطهير بالماء بغسل المخرجين كان مفروغاً عنه في الصحيحه و مدلولها أجزاء المسح بالأحجار، و أنّ الأحجار مطهّره أيضاً بالتمسّح بها و لكنّها بالإضافة إلى مخرج الغائط دون البول، و الغسل المعتبر في التطهير من البول و أنّه يكون بالمرّتين غير منظور إليه في هذه الصحيحه، كما أنّ غسل موضع الغائط و أنّ المعتبر الطبيعي منه خارج عن مدلولها.

و أمّا صحيحه ابن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: للاستنجاء حدّ؟ قال: «لا، ينقى ما ثمّه» (٣) فلا يمكن الاستدلال بها على كفايه الغسل مرّه في تطهير مخرج البول؛ لأنّ الاستنجاء المسئول فيها عن حدّه هو تطهير موضع النجو أى الغائط كما هو ظاهر الاستنجاء، بل فيها قرينه قطعته على إرادته ذلك حيث ورد في

ص: ٦٣

١- (١) المتقدمه في الصفحه: ٦٠.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٣٢٢، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

ذيلها قلت: ينقى ما ثمّه و يبقى الريح؟ قال: «الريح لا ينظر إليها» (١) و المتحصّل و إن لم يكن الحكم باعتبار المرّتين و لكنّ الأحوط رعايتهما.

و فى مضمرة زراره قال: كان يستنجى من البول ثلاث مرّات و من الغائط بالمدر و الخرق» (٢) ، و ربّما يقال إنّ الضمير فى (كان) يرجع إلى أبى جعفر عليه السلام كما عن المنتقى (٣) ، و ربّما احتمل أنّ الضمير فى (قال) إلى أبى جعفر عليه السلام و فى (كان) إلى النبى صلى الله عليه و آله و لكن لم يظهر الوجه لشيء منهما فإنّ الظاهر كون زراره راوياً كما هو مقتضى ذكر (عن زراره) ، و ذكر (قال) بعده، و زراره صاحب الباقر و الصادق عليهما السلام و ليس شأن مثله إلّا الرواية عن المعصوم عليه السلام ، و لكن تعيينه فى الباقر عليه السلام من غير معين.

و على كلّ تقدير تدلّ الصحيحه على كون الغسل ثلاث مرات أفضل؛ لأنّ استمراره عليه السلام أو استمرار النبى صلى الله عليه و آله عليه مقتضاه أفضليته، و أمّا احتمال أنّ الضمير فى (قال) و (كان) يرجع إلى زراره، و أنّه يحكى استمراره على الاستنجاء كما ذكر لحريز و إن كان خلاف الظاهر إلّا أنّه على تقديره أيضاً تستفاد الأفضليه لبعده استمرار زراره على ذلك بلا سماع عن الإمام عليه السلام.

□
ثمّ إنّّه يعتبر فى الصبّ بما يسمّى غسلًا فى المتنجّسات بأن يجرى الماء على الموضع القدر من المخرج، فإنّه ذكر سلام الله عليه فى صحيحه زراره: «و أمّا

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٢٢، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٤٤، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

٣- (٣) منتقى الجمان ١:١٠٦.

و لا فرق بين الذكر و الأنثى و الخنثى (١) كما لا فرق بين المخرج الطبيعى و غيره معتاداً أو غير معتاد.

البول فلا بدّ من غسله» (١) و فى موثقه يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «يغسل ذكره» (٢) الحديث و ذكر الصبّ فى جملة من الروايات باعتبار أنّ الصبّ يحقّق الغسل فى ما لا يقبل العصر، و ظهور الغسل و انصرافه إلى كونه بالماء و ورد عدم إجزاء غير الماء فى البول مما لا ينبغى التأمل فيه.

عدم الفرق بين الذكر و الأنثى و الخنثى بناءً على اعتبار التعدّد فى غسل المخرج، فإنّ المخرج بناءً عليه كسائر الجسد فى إصابه البول و أنّه يطهر بغسله بالمزّتين، و أمّا إذا قيل بالافتاء فى المخرج بالغسل مرّه فاحتمال الفرق بين الذكر و غيره موجود، حيث إنّ البول فى النساء يتعدّى إلى قرب مخرج الغائط فالتعدّى من الروايات الظاهره فى تطهير الذكر من مخرج البول إلى تطهير المخرج من الأنثى ليس بذلك الواضح.

اللهمّ إلما أن يدعى أنّ غايه ما ذكر لزوم استيعاب الغسل مرّه فى النساء تمام ما يصل إليه البول فى تبوّلهنّ، و التفرقه بغير ذلك بأن يعتبر التعدّد فى غسلهنّ يحتاج إلى التنبيه عليه، و إلّا يكون المقام مثل سائر ما ورد فى غير المقام. نظير قوله عن الرجل يصلّى و يصير فى ثوبه دمّاً الخ (٣) و عن الرجل يكون به الدماميل (٤)، و هكذا هذا مع أنّ صحيحه زراره الوارده فيها: «و أمّا البول فلا بدّ من غسله» (٥)

ص: ٦٥

- ١- (١) و سائل الشيعة ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٢- (٢) و سائل الشيعة ٣١٦:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.
- ٣- (٣) و سائل الشيعة ٤٣٣:٣، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.
- ٤- (٤) و سائل الشيعة ٤٣٤:٣، الباب ٢٢ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.
- ٥- (٥) و سائل الشيعة ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

و فى مخرج الغائط مخير بين الماء (١) و المسح بالأحجار أو الخرق إن لم يتعدّ عن المخرج على وجه لا يصدق عليه الاستنجاء.

يعمّ النساء كما يعمهنّ الاستنجاء بالأحجار.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال فى التفرقة بين المخرج الطبيعى و غيره معتاداً أو غيره، فإنّه على تقدير اعتبار التعدّد فى الغسل يكون عدم الفرق مقتضى إطلاق ما ورد فى غسل الجسد من نجاسه البول بمرتين، و أمّا على تقدير الاكتفاء بالمزّه فالروايات كلّها وارده فى المخرج الطبيعى و يرجع فى غيره إلى إطلاق ما ذكر فتكون التفرقة هو المتعين.

غسل مخرج الغائط

أما إجراء الغسل بالماء فى مخرج الغائط فلا ينبغى التأمل فيه.

و يشهد له صحيحه إبراهيم بن أبى محمود، قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول فى الاستنجاء: «يغسل ما ظهر منه على الشرج، و لا يدخل فيه الأنملة» (١).

و موثقه عمّار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث قال: إنّما عليه أن يغسل ما ظهر منها-يعنى المقعده-و ليس عليه أن يغسل باطنها (٢).

و ظاهر الأولى منهما لو لا ظهورهما كفايه غسل ظاهر المقعده و لو بالمزّه الواحد المزيله منها العين كما يأتى.

ص: ٦٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣٤٧: ١، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٤٧: ١، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

الاستنجاء بغير الماء

و أما أجزاء المسح بالأحجار فقد ورد في عدّه من الروايات:

كصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «جرت السنه في أثر الغائط بثلاثه

أحجار، أن يمسح العجان، و لا يغسله، و يجوز أن يمسح رجليه، و لا يغسلهما» (١).

و في صحيحته الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام قال «لا صلاه إلّا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار، بذلك جرت السنّه من رسول الله صلى الله عليه و آله و أمّا البول فلا بدّ من غسله» (٢).

و في روايه بريد بن معاويه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «يجزئ من الغائط المسح بالأحجار و لا يجزئ من البول إلّا الماء» (٣) إلى غير ذلك.

و أمّا المسح بالخرق فقد ورد في صحيحه زراره قال: كان يستنجى من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدبر و الخرق (٤).

و في صحيحته الأخرى قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «كان على بن الحسين عليه السلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغسل» (٥).

ثم يقع الكلام في أنّ التمسح من الغائط يختص بالأحجار و الخرق أو يعمّ كلّ

ص: ٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٨:١-٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٤٨:١، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣٥٧:١-٣٥٨، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٣٥٨:١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

جسم قالع للنجاسه، و الكلام فى ذلك يأتى عند تعرّض الماتن له، كما يقع الكلام فى أنّ الاستنجاء بالأحجار أو غيرها يختصّ بما إذا لم يتعدّ الغائط أطراف المخرج بما هو خارج عن المتعارف وإلاّ تعيّن الماء.

فنقول: إذا كان تلوث أطراف المخرج بمقدار المتعارف بحيث لو تمسّح الدبر زال القذر من أطرافه فهذه الصورة داخله فى الأخبار الدالّة على جواز الاستنجاء بالأحجار و الخرق، و فى صحيحه زواره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «جرت السنّه فى أثر الغائط بثلاثه أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله» (١) فإنّ العجان هو الدبر، و التعبير بالصحيحه مع وقوع على بن حديد فى سنده لوقوع حريز فى سنده، و للشيخ إلى جميع كتبه و رواياته سند معتبر.

و أمّا إذا تعدّى الغائط من أطراف المخرج كما إذا وصل ببعض الأليه كما قد يتفق ذلك فى موارد الابتلاء بالإسهال أو الاستنجاء قائماً فلا دليل على كون التمسّح موجّباً لطهاره ما وصل إليه و لو لم يكن عدم صدق الاستنجاء محرزاً على مسح ذلك فلا أقلّ من عدم إحراز الصدق عليه.

و على الجملة، تعدّى الغائط إلى الأطراف إذا لم يخرج عن المتعارف كما ذكر فهذا داخل فى الاستنجاء بالأحجار، و لا يصغى لما نسب الجمهور إلى على عليه السلام من أنّه قال: «كنتم تبغرون بعراً و أنتم اليوم تتلظون ثلظاً فاتبعوا الماء الأحجار» (٢) و ظاهرها

ص: ٦٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٨:١-٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٢- (٢) عوالى اللآلى ٢:١٨١، الحديث ٤٧، و مستدرک الوسائل ١:٢٧٨، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦. و سنن البيهقى ١:١٠٦.

و إنما تعين الماء، و إذا تعدى على وجه الانفصال، كما إذا وقع نقطه من الغائط على فخذه من غير اتصال بالمخرج يتخير في المخرج بين الأمرين، ويتعين الماء فيما وقع على الفخذ و الغسل أفضل من المسح بالأحجار(١)

أن في السابق كان الرجيع الخارج عن المخرج كالبر و لم يكن يتلوث أطراف الدبر، و أما اليوم فصار الرجيع غير يابس؛ لتناول الأنواع المختلفه من الطعام؛ و لذا يغسل الدبر، فإن الروايات الواردة عن المعصومين عليهم السلام لبيان أجزاء التمسح لمخرج الغائط في زمانهم، بل لو كان النغوط كخروج البعر فلا يحتاج إلى الغسل و لا إلى المسح لعدم تلوث ظاهر المخرج، و أما البواطن فلا يجب الغسل و لا المسح فيها كما لا يخفى.

و ظاهر كلام الماتن أن مع تعدى النجاسه بما هو المتعارف يمسح بثلاثه أحجار أو خرق، و مع تعديه بما هو غير المتعارف فإن كان التعدى بنحو الاتصال بما على أطراف المخرج فلا بد من الاستنجاء بالماء، نعم لو كان التعدى منفصلاً عما على أطراف المخرج، كما إذا وقعت نقطه من الغائط على فخذه يتخير في المخرج، و لكن يتعين غسل تلك النقطه بالماء و كان عدم التزامه بالاكْتفاء بالمسح في صورته التعدى بنحو الاتصال في المخرج و غسل المقدار المتعدى هو عدم إمكان غسل الأطراف بلا غسل المخرج عادة، كما إذا كان التعدى من جميع أطراف المخرج، و إلا فلا موجب لرفع اليد عما دل على مطهره الأحجار و الخرق للمخرج بأطرافه، و أن يتعين الغسل فيما تعدى من جانب إلى ما لا يصدق على مسحه الاستنجاء أي التمسح للمخرج.

كون الاستنجاء بالماء أفضل من الاستنجاء من الأحجار كأنه ممّا لا خلاف فيه، و يمكن استفاده ذلك من صحيحه زواره حيث ذكر سلام الله عليه فيها: و يجزيك

و الجمع بينهما أكمل (١) و لا يعتبر فى الغسل تعدد، بل الحدّ النقاء و إن حصل بغسله

من الاستنجاء ثلاثه أحجار (١) حيث إنّ الإجزاء ظاهره الإتيان بالمرتبّه الأدنى. و فى صحيحه هشام بن الحكم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا معشر الأنصار إنّ الله قد أحسن إليكم الثناء، فما ذا تصنعون؟ قالوا: نستنجى بالماء» (٢).

و فى صحيحه جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام فى قول الله عزّ و جلّ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» قال: كان الناس يستنجون بالكرسف و الأحجار ثم أحدث الوضوء و هو خلق كريم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وآله و صنعته فأنزل الله فى كتابه «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (٣).

و لعلّ المراد بالأكمل هو أفضلية الجمع بينهما حتى عن الاقتصار بالاستنجاء بالماء، و قد يذكر لذلك مرفوعه أحمد بن محمد بن عيسى إلى أبى عبد الله عليه السلام قال: «جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه أحجار أبكار و يتبع بالماء» (٤) و فيما حكى الجماعه عن على عليه السلام: «و اتبعوا الماء الأحجار (٥)، و لكن لضعف سندهما لا يمكن الاعتماد بشىء منهما و التسامح فى أدلّه السنن بمعنى عدم اعتبار ملاحظه السند فيها ممّا لا أساس له.

ثم إنّ المعتبر فى غسل مخرج الغائط بالماء كغسل سائر المتنجسات بالعين،

ص: ٧٠

- ١- (١) و سائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٢- (٢) و سائل الشيعه ١:٣٥٤، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٣- (٣) و سائل الشيعه ١:٣٥٥، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤. و الآيه: ٢٢٢ من سوره البقره.
- ٤- (٤) و سائل الشيعه ١:٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.
- ٥- (٥) تقدّم فى الصفحه: ٦٨.

و فى المسح لا بدّ من ثلاث و إن حصل النقاء بالأقلّ، و إن لم يحصل بالثلاث فألى النقاء، فالواجب فى المسح أكثر الأمرين (١) من النقاء و العدد.

إزاله العين كما هو ظاهر صحيحه إبراهيم بن أبى محمود قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول فى الاستنجاء: «يغسل ما ظهر منه على الشرج و لا يدخل فيه الأنمله» (١).

و فى موثقه عمّار: إنّما عليه أن يغسل ظاهرها (٢)، و مقتضى إطلاقهما و عدم تقييد الغسل فيهما بالمرّتين يفيد أنّ المعتبر طبيعى الغسل.

و فى صحيحه ابن المغيرة عن أبى الحسن عليه السلام قلت: للاستنجاء حدّ؟ قال:

لا، ينقى ما ثمّه، قلت: ينقى ما ثمّه و يبقى الريح؟ قال: الريح لا ينظر إليها (٣).

و دعوى اختصاصها بالتمسّح يدفعها عدم القرينه على الاختصاص لو لم نقل بأنّ نفى الحدّ يوجب اختصاصها بالغسل؛ لثبوت التحديد فى التمسّح بكونه بثلاثة أحجار و نحوها.

ما يعتبر فى الاستنجاء بالماء أو بغيره

لا- ينبغى التأمّل فى أنّه إذا لم تزل عين النجاسه عن المخرج و أطرافه المتعارف تعدّى الغائط إليها بالتمسّح بثلاثة أحجار يتعيّن المسح إلى زوالها، فإنّه لا يحتمل طهاره المحل مع بقائه على تلوّثه بعين النجاسه، و إنّما الكلام فى المقام فيما إذا حصل النقاء بالأقلّ من ثلاثة فهل يكتفى بالأقلّ أو يبقى على نجاسته إلى أن يتمّ التمسّح بثلاثة أحجار؟ و كذلك يقع الكلام فى أنّ الثلاثة معتبره فى التمسّح

ص: ٧١

١- (١) و سائل الشيعه ٣٤٧: ١، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) و سائل الشيعه ٣٤٧: ١، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- (٣) و سائل الشيعه ٣٢٢: ١، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

بالأحجار أو يجرى الاعتبار فى الخرق و سائر ما يقلع النجاسه.

أمّا الكلام فى المقام الأول: فقد ورد التحديد بثلاثه أحجار فى صحيحتى زراره (١) و غيرها ممّا تقدم ذكرها، و ظاهر التحديد اعتبارها حتّى فى ما إذا زالت العين قبل إكمالها، و لكن فى البين رواياتٍ يستظهر منها أنّ المعيار فى طهاره الموضوع زوال العين و لو حصل بالأقلّ لكفى منها موثقه يونس بن يعقوب حيث ذكر سلام الله عليه:

«يغسل ذكره، و يذهب الغائط» (٢)، حيث لم يقتد إذهاب الغائط بشيء .

و فيه ما مرّ من عدم كون الموثّقه فى مقام بيان كيفية تطهير المخرجين، بل فى بيان موضع الوضوء الواجب كما هو ظاهر السؤال فيها بملاحظه الجواب، و مفادها عدم اعتبار الاستبراء قبل الوضوء لا تكليفاً و لا شرطاً.

و ما يقال فى الجواب عن الاستظهار من أنّ المراد بإذهاب الغائط إذهابه بالماء بقرينه ذكر غسل الذكر، و إنّما عدل عن غسل الدبر إلى التعبير بإذهاب الغائط للاستهجان فى التعبير بالدبر لا يمكن المساعده عليه، فإنّ التعرّض لذكر غسل الذكر لا يكون قرينه على فرض غسل الدبر، فضلاً عن ذكر الوضوء للصلاه إلّما أن يكون المراد بالوضوء معناه اللغوى الشامل للوضوء من الخبث، و هذا و إن كان محتملاً إلّا أنّ الوضوء خصوصاً مع تقييده بما فرض الله ظاهره ما ذكر فى الكتاب المجيد.

و دعوى أنّ العدول عن التعبير بغسل الدبر إلى إذهاب الغائط للاستهجان فى التعبير بالثانى كما ترى، فإنّه وقع التعبير فى صحيحه زراره المتقدّمه: و يمسح العجان

ص: ٧٢

١- (١) تقدمتا فى الصفحه: ٥٧ و ٦٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٦: ١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

و لا يغسله (١)، و العجان كما تقدّم هو الدبر فيمكن أن يعبر عنه بما لا يستهجن.

و منها صحيحه ابن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت: له للاستنجاء حدّ؟ قال: لا، ينقى ما ثمّه، قلت: ينقى ما ثمّه و يبقى الريح؟ قال: الريح لا ينظر إليها (٢)، و ظاهرها نفي التحديد في تطهير موضع الغائط من المخرج و أنّ المعيار نقاؤه يعنى زوال العين.

و دعوى ظهورها أيضاً في صورته غسل الموضع لا مسحه؛ لأنّ بقاء الريح يعلم باستشمام اليد اللامسه للمحلّ، و هذا يكون في الاستنجاء بالماء كما ترى، فإنّ بقاء الريح و إن يعلم غالباً بمزاولة اليد المحلّ، و لكن مزاولتها المحلّ يفرض بعد الاستنجاء سواء كان الاستنجاء بالماء أو بالتمسح.

كما أنّ دعوى اختصاصها بصوره الغسل؛ لأنّ مع التمسح تبقى الأجزاء الصغار من الغائط حول المخرج كما يعلم ذلك بمسح اليد الملوثة بالوحل أو غيره بالأحجار أو الخرق، و كان على السائل أن يسأل عن بقاء تلك الأجزاء لا على بقاء الريح كما ترى؛ فإنّ الأجزاء الصغار التي يراها العرف أثراً يكتفى في العرف عنها بقاء الريح أيضاً.

و الصحيح في الجواب عن هذه بل ما قبلها على تقديم تمام الإطلاق فيها أنّه يرفع اليد عن إطلاقهما بمثل صحيحه زراره الوارده في التمسح بالأحجار (٣)، حيث إنّ ظاهرها أنّه يتعيّن في صورته التمسح بالأحجار كونها ثلاثه، و يبقى التمسح بغيرها

ص: ٧٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٤٨-٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٢٢، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٤٨، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

كالخرق و الكرسف، بل الاستنجاء بالماء في إطلاق الروائتين و أنه لا حدّ في ذلك إلّا النقاء.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في روايه بريد بن معاويه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال:

«يجزئ من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزئ من البول إلّا الماء» (١) فإنّه مع التسليم بكونها مطلقه يرفع اليد عن إطلاقها بما دلّ على اعتبار كون الأحجار ثلاثه، بل يمكن دعوى أنّ اللام فيها للجنس، و ظاهر اللام الداخلة على الجمع فيما إذا لم يكن للعهد و لم يمكن حملها على الاستغراق هو جنس الجمع، و حملها على جنس الفرد يحتاج إلى قرينه كما في قوله سبحانه «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَ الْمَسْكِينِ... وَ ابْنِ السَّبِيلِ» (٢).

و أمّا مضمرة سماعه: كان يستنجى من البول ثلاث مرّات، و من الغائط بالمدر و الخرق (٣)، فغايتها أن زراره يحكى فعل الإمام عليه السلام بخبره عليه السلام و لعلّ الإمام عليه السلام كان في خبره في مقام الترغيب إلى الاستنجاء بغير الماء بالإضافة إلى مخرج الغائط أو بيان جوازه فاقصر عليه السلام في إخباره بأنّه يستنجى بالمدر و الخرق.

و المتحصّل ممّا ذكرنا أنّه يرفع اليد عن الإطلاق في مثل صحيحه ابن المغيرة (٤) فيما إذا كان الاستنجاء بالأحجار بمثل صحيحه زراره الداله على اعتبار التمسح

ص: ٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٨: ١، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٢- (٢) سورة التوبه: الآيه ٦٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٥٧: ١-٣٥٨، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣٥٨: ١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

بثلاثه أحجار (١) و لكن نوقش فى دلالتها على التحديد بثلاثه بوجه:

منها: أنه إذا حصل النقاء بالمسح بحجر حيث لا يختلف الحال بالتمسح بالحجر الثانى و الثالث فلا يحتمل دخل المسح بهما فى حصول الطهاره للمخرج حيث لا يترتب على المسح بهما أى أثر فيكون اعتبار المسح بهما فى طهاره المخرج لغواً.

و فيه أن اعتبار شىء فى طهاره المتنجس لا يتوقف على ترتب الأثر الخارجى له كما فى اعتبار الغسله الثانى فى غسل المتنجس بالبول خصوصاً فيما إذا كان المتنجس به كالجسد ممّا لا يعصر و أطال الصبّ فى المرّه الأولى.

و منها: أنه عبر فى الصحيحه بجريان السنّه فى الاستنجاء بثلاثه أحجار (٢) ، و السنّه يناسب الاستحباب لا الشرطيه، و فيه أن المراد بالسنّه من رسول الله فى مقابل ما فرض الله فى كتابه ما ثبت اعتباره بتشريع النبى صلى الله عليه و آله.

و منها: أن التقييد بالثلاث فى الصحيحه لكونه وارداً مورد الغالب لعدم حصول النقاء غالباً قبل المسح ثلاث مرّات لا يوجب رفع اليد عن الإطلاق فى اعتبار النقاء.

و فيه أن دعوى كون الغالب حصول النقاء بثلاثه أحجار لا بالحجرين أو أربعه لا تخلو عن الجراف.

و منها: أنه كما رفع اليد عن خصوصيه الحجر كذلك يرفع اليد عن خصوصيه العدد.

ص: ٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٨:١، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

و يجزى ذو الجهات الثلاث من الحجر، و بثلاثه أجزاء من الخرقه الواحده و إن كان الأحوط ثلاثه منفصلات (١).

و فيه أنّ الأول للدليل بخلاف الثانى.

قد تقدّم أنّ الوارد فى صحيحه زواره (١) و غيرها المسح بثلاثه أحجار، و الحجر الواحد من ذى الجهات لا يكون ثلاثه أحجار، و لكن يقال إنّ المتفاهم العرفى من المسح بثلاثه أحجار المسح ثلاث مّرات و لو بحجر واحد نظير ما إذا أمر أن يضرب الغير! ثلاثه أسواط حيث يصدق الامتثال، كما هو المتفاهم العرفى بالضرب بسوط واحد ثلاث مّرات، غايه الأمر بما أنّه لا يكفى تكرار المسح بوجهه واحده من الحجر؛ لتنجس الجبهه الماسحه بالمسح أولاً يعتبر المسح بالجبهه الأخرى منه، و كذا الحال بثلاثه أجزاء من الخرقه الواحده بناءً على اعتبار العدد فى غير الحجر من سائر القالع، و لكن لا- يخفى ما فى التنظير فإنّ السوط فى المثال مفعول مطلق و مصدر لساط أى ضرب بالسوط، بخلاف المسح بثلاثه أحجار فإنّ الأحجار ذكرت آله للمسح فيكون العدد فى الأول للفعل، و فى الثانى لآله، و يكشف عن ذلك عدم دخول الباء فى العدد فى المثال بخلاف المسح بثلاثه أحجار.

و على الجملة، لا- دليل على أجزاء المسح بحجر واحد و إن كان له جهات فالأحوط تركه، إلّا إذا كان بحيث يصدق عليه أنّه أحجار ثلاثه متلاصقه بعضها ببعض، إذ ليس عندنا العلم بتمام الملاك، بخلاف مثال الأمر بالضرب بالسوط، فإنّه و إن قيل بعدم الفرق فى الفهم العرفى بين قوله اضربه بثلاثه أسواط أو اضربه ثلاثه أسواط، فإنه يجزى الضرب بتكرار الضرب بسوط ثلاثاً، فإنّ عدم الفرق فيه للعلم بتمام الملاك كما لا يخفى، و مع احتمال عدم تمام الملاك مقتضى الظهور

ص: ٧٤

و يكفى كل قالع (١) و لو من الأصابع.

الفرق بينهما كما تقدم.

اللهم إنا أن يلتزم بكفايه حجر ذى جهات ثلاث، بدعوى عدم احتمال الخصوصية لانفصال الحجر بأن يكون الحجر مع كسره و مسح المخرج بكل من تلك الجهات مطهراً و لا يكون المسح بها مع عدم كسره مطهراً، و يبادر إلى الذهن أن ذكر ثلاثه فى الصحيحه (١) و غيرها لملاحظه أن لا- تتلوث اليد بالمسح بالحجر الواحد بجهاته، و عليه فالمسح بثلاثه أحجار دون جهات الحجر الواحد مجرد احتياط.

و لكن يمكن أن يقال: إنه قد تقدم اعتبار الثلاث فى الأحجار و لو مع حصول النقاء بالواحد أو الاثنين، و ذكرنا أن ذلك لعدم العلم بتمام ملاك الطهاره، و هذا يجرى فى اتصال أجزاء الحجر الواحد حيث يلتزم باعتبار المسح بالثلاثه، و أن الحجر من ذى الجهات لو انكسر يكفى فى طهاره الموضع المسح بها، بخلاف ما لم ينكسر لعدم علمنا بالملاك.

نعم، يمكن الالتزام بإجزاء ذى الجهات فى المدر و الخرق حيث قد تقدم أن معيار الطهاره فى المسح بها حصول النقاء، و التحديد بالثلاثه يختص بالمسح بالأحجار.

الكلام يقع فى مقامين:

الأول: هل الطهاره بالمسح تختص بما كان المسح بخصوص ما ورد فى الأخبار

ص: ٧٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣١٥: ١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

من الخرق و المدر و الكرسف و الحجر، أو أنه يعمّ كلّ جسم خارجى قالع للنجاسه كأوراق الشجر؟

الثانى: أنه على تقدير الالتزام بالعموم فى المقام الأوّل فهل تحصل الطهاره بالمسح بشىء من أعضاء بدنه كمسح الموضع بالأصابع أو يختص حصول الطهاره بالمسح بالأجسام الخارجيه؟

و ظاهر عباره الماتن الالتزام بالعموم فى كلّ من المقامين.

و يستدلّ على الحكم فى المقام الأوّل بدعوى الإجماع المحكّي عن الخلاف و الغنيه (١)، و بما ورد من النهى عن الاستنجاء بالعظم و الروث معللاً بأنّهما من طعام الجنّ (٢)، فإنّه لو كانت الطهاره مختصّه بالمسح بما ورد فى النصوص لكان تعليل النهى عن الاستنجاء بهما بعدم كونها طهوراً أنسب، مع أنّ التعليل المزبور يوحى بما أنّهما من طعام الجن و عدم الاستهانه بطعامهم كان وجهاً لعدم اعتبار الطهاره فى المسح بهما؛ و لذا يقال بعدم جواز الاستنجاء بسائر المحترمات.

و على الجملة، تعليل عدم الشىء بالمانع يصحّ فيما إذا كان المقتضى له موجوداً و التعليل لعدم جواز الاستنجاء بالعظم و الروث من قبيل التعليل بالمانع.

أقول: الوجهان ممّا لا يمكن المساعده عليه، فإنّ الإجماع على تقديره فى المقام مدركيّ و لا أقل من احتمال كونه مدركياً، و أنّ المستند فى حكمهم بالعموم،

ص: ٧٨

١- ((١)) حكاه الشيخ الأنصارى فى كتاب الطهاره ٤٦٥:١؛ و السيد الحكيم فى المستمسك ٢١٨:٢. و انظر الخلاف ١٠٦:١، المسأله ٥١، و الغنيه: ٣٦.

٢- ((٢)) وسائل الشيعه ٣٥٧:١، الباب ٣٥ من أبواب و أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

أما الوجه الثاني أو ما يأتي من الوجهين الآخرين و معه لو كان الإجماع محرراً لنا بالوجدان لم يكن له اعتبار فضلاً عن النقل.

و أما الرواية فهي غير صالحه للاعتماد عليها، فإن في سندها على بن خالد، عن أحمد بن عبدوس، عن الحسن بن علي بن فضال، عن المفضل بن صالح، عن ليث المرادي، و المفضل بن صالح ضعيف و علي بن خالد و أحمد بن عبدوس الخلنجي لم يثبت لهما توثيق، بل في متن الرواية ما لا يخفى، فإن الجن لا يكون لهم طعام و لو كان الجن بمعنى آخر فلا بأس بتنجيس ذلك الطعام، و لعله لذلك عثر في الوسائل بكراهه الاستنجاء بالعظم و الروث (١)، و لكن المعنى الآخر للجن أو الكراهه مما ياباهما ما في ذيلها من قوله: «و ذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه و آله» (٢).

و يستدل أيضاً بكفايه القالع بموثقه يونس بن يعقوب المتقدمه حيث قال عليه السلام فيها: «يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين» (٣)، فإن مقتضى الإطلاق في الأمر بإذهاب الغائط و عدم تقييده بالأشياء الخاصه هو أجزاء المسح و الإذهاب بكل قالع.

و فيه أنه قد تقدم أن الرواية لا إطلاق لها؛ لأنها وردت في بيان موضع الوضوء الواجب للصلاه و أنه بعد الاستنجاء بالبول و الغائط، و أما ما يعتبر في الاستنجاء منهما فليست ناظره إليه، مع أن هذه الرواية حتى على تقدير الإطلاق لا تفيد في المقام

ص: ٧٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٥٧:١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوه.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٥٧:١، الباب ٣٦ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣١٦:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٥.

و يعتبر فيه الطهاره (١)

الثانى و هو المسح بأعضاء البدن كالأصابع، فإنّ الوضوء الواجب لا يحتمل أن يكون موضعه بعد مسح الموضع بالأصابع.

كما يستدل على كفايه كلّ قالع بصحيحه ابن المغيره عن أبى الحسن عليه السلام قال:

قلت له: للاستنجاء حدّ؟ قال: «لا، ينقى ما ثمّه» (١). و قد ذكر فى ذيلها فى الوسائل استدلال به بعض العلماء على جواز الاستنجاء بكلّ جسم طاهر مزيل للنجاسه (٢).

و وجه الاستدلال ظهورها فى أنّ الموضوع لطهاره موضع النجو نقاؤه عن عين النجاسه سواء كان بالمسح بالخرقه أو بغيرها من الأجسام حتّى المسح بالأصابع.

و قد اورد على هذا الاستدلال بأنّ المراد بالنقاء فيها النقاء بالغسل بالماء، حيث إنّ فى غيره تبقى الأجزاء الصغار من النجو فى الموضع، فكان الأنسب أن يسأل السائل عن بقاء تلك الأجزاء مع أنه سأل عن بقاء الريح بعد النقاء، فهذا السؤال قرينه على فرض الغسل و لكن لا يخفى ما فيه، فإنّ السؤال عن بقاء الريح كناية عن بقاء تلك الأجزاء أو شىء من رطوبتها كما فى صورته المسح بالخرقه.

و على الجملة، هذا الوجه لا بأس به و مقتضاه الالتزام بجواز المسح فى المقام الثانى أيضاً و أنّه يطهر الموضع بالمسح و لو بالأصابع، و الله العالم.

إذا لم يحصل بالمسح بالحجر المتنجّس مثلاً رطوبه للحجر بحيث يلقى الموضع بتلك الرطوبه فاعتبار الطهاره فى الجسم القالع مشكل، و دعوى الارتكاز بأن الفاقد للشىء لا يعطيه تعرضنا لذلك سابقاً و ذكرنا أنّ الارتكاز يتمّ فى المائعات و ما

ص: ٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣٥٨: ١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٥٩: ١. و انظر المعتمر ١٣١: ١-١٣٢، و المختلف ٢٦٦: ١-٢٦٧.

.....
به رطوبه مسريه دون غيره و منه الفرض.

و بتعبير آخر لو كان القالع متنجساً بحيث يلقى مع تنجسه الموضع رطباً فلا يطهر الموضع بذلك المسح بل يتعين غسله، فإنّ الأخبار المتقدمه كلها ناظره إلى تطهير الموضع من خروج الغائط خاصه، و أما إذا لم يوجب ذلك كما في المفروض فأخراجه عن إطلاقها بدعوى القرينه الارتكازيه مشكل جداً، و دعوى استفاده ذلك من صحيحه زراره حيث ورد فيها: «لا صلاح إلا بطهور» (١) أى استعمال طهور و ذلك بقرينه ما فى ذيلها: «و يجزئ من الاستنجاء ثلاثه أحجار، و أما البول فلا بدّ من غسله».

و على الجملة، الطهور و لو كان ظاهراً فى الطهاره الحديثه فى غير المقام، و لكنه فى المقام بقرينه الذيل بمعنى ما يتطهر به فتدخل الأحجار فى الطهور بهذا المعنى، و قد تقدّم أنّ اعتبار للطاهر فى نفسه المطهر لغيره لا يمكن المساعده عليها؛ لما تقدّم سابقاً، من أنّ اعتبار الطاهر فى نفسه فى معنى الطهور غير ثابت، و إنّما يلتزم به فى مثل الماء ممّا يكون فيه الارتكاز العرفى الناشئ من الخطابات الشرعيه من أن الموجب للتنجس لا يكون مطهراً.

هذا بالإضافة إلى الطهاره، و أما عدم اعتبار البكاره فلأن عدم الفرق بين كون الحجر أو غيره بكاراً أو غير بكر مقتضى الإطلاق فى مثل صحيحه ابن المغيره المتقدمه (٢)، بل صحيحه زراره الداله على أجزاء المسح بثلاثه أحجار (٣) نعم ورد فى

ص: ٨١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٤٨، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٥٨، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

ولا يشترط البكاره فلا- يجزى النجس، و يجزى المتنجس بعد غسله، و لو مسح بالنجس أو المتنجس لم يطهر بعد ذلك إلا بالماء، إلا إذا لم يكن لاقى بشره بل لاقى عين النجاسه، و يجب فى الغسل بالماء إزاله العين و الأثر بمعنى الأجزاء الصغار التى لا ترى(١) لا بمعنى اللون و الرائحة، و فى المسح يكفى إزاله العين و لا يضر بقاء الأثر بالمعنى الأول أيضاً.

مرسله أحمد بن محمد: «جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه أحجار أبكار و يتبع بالماء» (١) و لكنّها لإرسالها و رفعها و عدم عمل المشهور بها لا يمكن الاعتماد عليها.

فرّق قدس سره بين الاستنجاء بالماء و الاستنجاء بغيره من الجسم القالع، فاعتبر فى طهاره الموضع بالغسل بالماء زوال العين و أثرها، و المراد بالأثر الأجزاء الصغار التى لا ترى و لا تتميز أعيانها بالبصر، و لكن يُحسّ بقاؤها بلمس اليد من وجدان اللزوجه، و لكن الأثر أى ما يرى بصوره اللون ممّا لا يزول بالغسل العادى من غير أن تلمس العين و كذا الرائحة، فلا يعتبر زوالهما، و قد بينا أنّ المزيل للعين من الغسل يتحقّق و لو مع بقاء اللون و الرائحة، كما ورد فى غسل الحائض ثوبها ممّا أصابه من الدم أو غيره، هذا بالإضافة إلى الاستنجاء بالغسل.

و أمّا الاستنجاء بالجسم القالع فلا- يعتبر فيه زوال الأثر بمعنى الأجزاء الصغار التى لا تتميز أعيانها بالبصر و لكن يُحسّ بقاؤها باللمس، فإنّ بقاء هذه الأجزاء فى المسح بالحجر أمر عادى، بل لا تزول عادةً بالمسح به إلا بالمسح بحيث يذهب الجلد، فما دلّ على إجزاء المسح بثلاثه أحجار أو غيرها مقتضاه الحكم بطهاره ذلك الأثر تبعاً للحكم بطهاره المحلّ، نظير الحكم بطهاره باطن الرجل بالمشى على

ص: ٨٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.

[لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث]

(مسأله ١) لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث، و لو استنجى بها عصى و لكن يطهر المحلّ على الأقوى (١).

الأرض أو مسحها بالأجزاء المتخلفه من النجاسه على الرجل غير المميزه يحكم بطهارتها تبعاً لطهاره الرجل، و نظير ذلك أيضاً ما التزم القائل بنجاسه الغساله من أنّ الأجزاء المتخلفه من الغساله عاده على الشىء محكوم به بالطهاره تبعاً لطهاره المغسول.

الاستنجاء بالعظم و الروث و سائر المحترمات

و لعلّ الحكم بطهاره المحلّ على تقدير الاستنجاء راجع إلى المحترمات لا إلى الروث و العظم، كما هو مقتضى أفراد الضمير و عدم كون العظم و الروث من المحترمات حتّى فى عرف المشرعه.

و كيف كان، فما ذكر قدس سره من حصول الطهاره على تقدير الاستنجاء بالإضافة إلى المحترمات صحيح، فمن استنجى بقرطاس ثمّ ظهر أنّه كان مكتوباً فيه اسم الجلاله أو آيه أو حديث فلا بأس بالالتزام بحصول الطهاره، فإنّ عدم جواز الاستنجاء بها لكون الاستنجاء هتكاً لحرمة القرآن أو الحديث إلى غير ذلك، و لا منافاه بين عدم الجواز تكليفاً و حصول الوضع أخذاً بما دلّ على طهاره الموضوع بالنقاء على ما هو المقرّر فى محلّه من أنّ النهى عن معامله تكليفاً لا يقتضى تقييد إطلاق ما دلّ على الوضع، يعنى صحتها على تقدير إيجادها كغسل المنتجس بالماء المغصوب و نحوه.

و أمّا بالإضافة إلى العظم و الروث فظاهر كلمات المشهور عدم حصول الطهاره بهما.

نعم، فى كلمات جماعه ما يقتضى أنّ النهى فيهما كالنهي فى المحترمات

تكليفي؛ و لذا يقال إنّه على تقدير الاعتماد على الإجماع في مسأله المسح بالروث و العظم فلا بد من الالتزام برعايه عدم الجواز تكليفاً و عدم الجواز وضعا؛ لأنّ اتفاق العلماء على أنّ أحد الحكمين ثابت فيهما يوجب القطع بثبوت أحد الحكمين في الشريعه المقدسه و مقتضاه رعايه احتمال كلّ منها.

و بتعبير آخر لا يمكن التمسك بإطلاق موثقه يونس المتقدمه: «و يغسل ذكره و يذهب الغائط» (١)، فإن الأمر بإذهاب الغائط لا يعم الإذهاب بهما إمّا لحرمة أو عدم كونه مطهراً، و مع عدم الإطلاق يراعى المعلوم بالإجمال في احتمال الحرمة و الوضع و لكن لا يخفى أنّ إطلاق صحيحه ابن المغيرة (٢) الوارده في أنّ حدّ الاستنجاء نقاء الموضوع بأيّ مزيل يعين المعلوم بالإجمال في ناحيه الحرمة تكليفاً، مع أنّ ثبوت أحد الحكمين مع اختلاف المجمعين و نفى بعض الوضع بالالتزام بالتكليف، و نفى البعض الآخر مع الالتزام بالوضع لا يخلو عن تأمل.

و وجهه أنّه يعتبر أن يكون الاتفاق على عدم حكم ثالث للاستنجاء بهما بأن يلتزم كلّ من الطائفتين أنّه على تقدير عدم ما التزم به واقعاً، فالواقع ما يلتزم به الآخر، و أمّا مع عدم هذا الاتفاق فلا يفيد الإجماع المزبور شيئاً.

نعم، إذا اعتمد في عدم جواز المسح بهما على خبر ليث المرادى (٣) فقد تقدّم أنّ النهى فيه يناسب التكليف، فإنّ النهى عن المعامله و إن كان ظاهره الإرشاد إلى

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣١٦:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٥٨:١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٥٧:١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

[فى الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه فى المحلّ يشكّل الحكم بالطهاره]

(مسأله ٢) فى الاستنجاء بالمسحات إذا بقيت الرطوبه فى المحلّ يشكّل الحكم بالطهاره فليس حالها حال الأجزاء الصغار (١).

الوضع إلّا أنّه فيما لم يكن فى البين قرينه على أنه للتكليف، و ما ورد فى ذيله من اشتراط الجنّ على النبى صلى الله عليه و آله قرينه عليه حيث إنّ التطهير بهما مخالفه و نقض للشرط المزبور كما لا يخفى، و لو أغمض عن ذلك فلا أقل من كون التعليل موجبا لإجمال النهى.

فروع الاستنجاء

المراد بقاء الرطوبه المسريه بحيث لو مسح المخرج بحجر رابع مثلاً لسرت الرطوبه إلى الحجر، و فى مثل ذلك لا يحكم بطهاره المحلّ لعدم حصول النقاء، حيث إنّ الرطوبه المسريه من الغائط أو من توابعه عرفاً فالاستنجاء هو إزالته عن الموضع، بل لو شكّ فى صدق الاستنجاء بدون إزالتها لكان ما دلّ على أنّ الثوب أو البدن إذا أصابه القذر لا يصلّى فيه حتّى يغسل مقتضاه رعايه إزالتها، حيث إنّ الثابت من رفع اليد عن الإطلاق المزبور صورته الاستنجاء الموجب للنقاء.

أضف إلى ذلك استصحاب بقاء تلك الرطوبه على نجاستها أو مقتضى ما فى ذيل روايه قاعده الطهاره من لزوم إحراز طهاره الشىء بعد إحراز قذارته، و قد تقدّم أنّ الاستنجاء مع تحقّقه يوجب طهاره الموضع و ما تخلف عليه من الأجزاء الصغار التى لا تميّز كما ذكرنا نظيره فى طهاره باطن الرجل الذى ذكر فى الروايات، أنّ الأرض تطهرها (١)، و ظاهر صحيحه زواره جريان السنه فى كلّ من مسح الموضع من الغائط بثلاثه أحجار و مسح الرجلين و عدم لزوم غسلهما، قال أبو جعفر عليه السلام: «جرت السنه

ص: ٨٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٤٥٧، الباب ٣٢ من أبواب النجاسات.

[فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبه مسريه]

(مسأله ٣): فى الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون فى ما يمسح به رطوبه مسريه (١) فلا يجزى مثل الطين و الوصله المرطوبه، نعم لا تضرّ النداوّه التى لا تسرى.

فى أثر الغائط بثلاثه أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله، و يجوز أن يمسح رجليه و لا يغسلهما» (١) مضافاً إلى ما ورد فى صحيحته الأخرى «لا صلاه إلا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله ، و أما البول فإنه لا بدّ من غسله» (٢) فإنّ ظاهرها أيضاً حصول الطهاره التى لا تكون الصلاه بدونها بالمسح بثلاثه أحجار فى مخرج الغائط، و أمّا مخرج البول فلا بدّ من غسله.

و على الجملة، احتمال عدم كون الاستنجاء بالأحجار و نحوها مطهراً، بل يوجب العفو فى الصلاه وهم محض.

فإنّ مع الرطوبه المسريه له يتنجس الموضع به، و ليس فى البين ما يدلّ على كون الاستنجاء مطهراً من ذلك المتنجس، بل لو قيل بعدم تنجس المحلّ بها؛ لأنّ المتنجس لا- يتنجس ثانياً، أيضاً لا- يطهر المخرج بعد ذلك إلاّ بالغسل فإنّ تعدد التنجس مع الاختلاف فى الأثر لا بأس به، و مع الإغماض عنه فظاهر الروايات كون الاستنجاء مطهراً للمخرج و أطرافه من التنجس بخروج الغائط، و لا يعمّ ما إذا أصابه نجاسه أخرى بالرطوبه المسريه و إن لم تكن موجه لتنجسه ثانياً، و يترتب على ذلك أنه لو شرع فى الاستنجاء بالماء و قبل أن يتمّ الغسل المزيل للعين ندم و أراد الاستنجاء بالأحجار، فلا يجوز، بل يتعيّن الاستنجاء بالماء و لا يقاس بإصابه الحجر

ص: ٨٦

١- (١) و سائل الشيعه ٣٤٨:١-٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوّه، الحديث ٣.

٢- (٢) و سائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوّه، الحديث الأول.

[إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم أو وصل إلى المحلّ نجاسه من خارج يتعين الماء]

(مسأله ٤) إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى كالدّم أو وصل إلى المحلّ نجاسه من خارج يتعين الماء (١) و لو شكّ في ذلك يبني على العدم فيتخير (٢).

المتنجّس بالاستنّجاء المحلّ فإن هذا أمر عاديّ للاستنّجاء يدخل في مدلول الأخبار.

لما تقدّم من أن مدلول الأخبار طهاره الموضع من التنجّس الناشئ من خروج الغائط و ما هو لازم الاستنّجاء بالحجر و نحوه عادة، و أمّا إذا خرج مع الغائط الدّم و أصاب من حواشي المخرج أو أصاب نجاسه خارجيه كقطره البول التي طفرت إلى المخرج فشيء من ذلك غير منظور في أخبار الباب.

لا- لما يقال من أنّ النجاسه الحاصله بإصابه الغائط مرتفعه قطعاً بمقتضى أدله الاستنّجاء، و النجاسه الحاصله من غير الغائط مشكوكه فالأصل عدم حدوثها، فيكون استصحاب النجاسه بعد الاستنّجاء من الاستصحاب في القسم الثالث من الكلّي فلا يعتبر.

نعم، لو قيل بعدم تنجّس المتنجّس ثانياً يكون استصحاب النجاسه بعد الاستنّجاء من القسم الثاني فيما لو احتمل إصابه نجاسه أخرى قبل إصابه الغائط، و من القسم الأول فيما لو احتمل طرؤها بعد خروج الغائط؛ و ذلك لأنّ النجاسه الحاصله بالغايط، سواء قيل بتكرّر النجاسه أو بعدم تكرّرها، لا ترتفع بغير الماء في صورته إصابه المخرج غير الغائط أيضاً فيجرب استصحاب شخص تلك النجاسه فيما إذا احتمل خروج نجاسه أخرى بعد خروج الغائط، و كلّى النجاسه من القسم الثاني فيما إذا احتمل إصابته قبل الغائط، بل شخص تلك النجاسه أيضاً بناءً على تكرّرها.

بل الوجه في الحكم بالتخيير جريان الأصل الموضوعي في ناحيه ما أصاب

[إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا بنى على عدمه]

(مسألة ٥) إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا بنى على عدمه (١) على الأحوط وإن كان من عادته، بل وكذا لو دخل في الصلاة ثم شك، نعم لو شك في ذلك بعد تمام الصلاة صحّت و لكن عليه الاستنجاء للصلوات الآتية لكن لا يبعد جريان قاعده التجاوز في صورته الاعتياد.

المخرج، فإنّ الشارع قد حكم بطهاره المخرج بالأحجار و نحوها فيما إذا أصابه الغائط و لم تُصبه نجاسه أخرى قبله أو بعده، و إصابه الغائط المخرج محرزه بالوجدان، و الأصل عدم إصابته غير الغائط فيترتب على ذلك ارتفاع نجاسته على ما أوضحنا ذلك في البحث عن الاستصحاب في أقسام الكلّي و هذا معنى البناء على العدم.

الشك في الاستنجاء

أخذاً باستصحاب عدم الاستنجاء فيترتب عليه بقاء الموضوع على تنجّسه، بلا فرق بين كون عادته على الاستنجاء قبل الخروج من بيت الخلاء أو عدمه، و بلا فرق بين أن يكون شكّه في الاستنجاء قبل الدخول في الصلاة أو كان شكّه في أثناءها، و ليعلم أنّ المفروض في المقام هو الشكّ في الاستنجاء، و لو كانت عادته بحيث توجب الاطمينان له بأنّه قد استنجى فلا كلام؛ لاعتبار الوثوق و الاطمينان في الموضوعات أيضاً، إلّا في موارد الدعاوى و نحوها.

و قد احتمل في مورد الشكّ في الاستنجاء بجريان قاعده التجاوز، فيما إذا كان من عادته الاستنجاء قبل الخروج من الخلاء أو فيما إذا دخل في الصلاة و لو لم يكن من عادته الاستنجاء قبل الخروج منه، بدعوى جريان قاعده التجاوز؛ لتجاوز المحل العادى له في فرض العاده به قبل الخروج من الخلاء، و تجاوز محله الشرعى

بالدخول فى الصلاه.

و لكن لا- يخفى ما فيها، فإنَّ قاعده الفراغ و التجاوز يختصَّ جريانها بموردين، بمعنى أن الدليل على اعتبارهما لا يعمّ غير الموردين:

الأول: إذا أحرز أصل العمل و شكَّ بعد الفراغ من أصل العمل فى صحّته و فساده.

و الثانى: ما إذا تجاوز المحلّ الشرعى للشىء بأن دخل فيما يترتب عليه بحيث لو أتى بالمشكوك بعده بطل، و عليه فلا مورد لقاعده الفراغ و التجاوز فى الاستنجا؛ لعدم إحراز أصل وجوده فى الفرض، و عدم المحلّ الشرعى له فإنَّ الصلاه مشروطه بوقوع الاستنجا قبلها، و أمّا الاستنجا فلا يعتبر فيه وقوعه قبل الصلاه فإنّه لو أتى به فى أى وقت حتّى أثناء الصلاه فالاستنجا صحيح، و الصلاه تكون باطله لعدم الطهاره.

نعم، ربّما يقال إنّه إذا شكَّ فى الاستنجا أثناء الصلاه، و قطع صلاته بحصول الشك من غير الإتيان بالمبطل من الانحراف عن القبلة و كشف العوره و استنجى، بحيث لم يعدّ عملاً كثيراً و أتى ببقية الصلاه صحّت صلاته، أمّا الأجزاء المأتى بها قبل الشكّ لجريان قاعده الفراغ فيها حيث يحتمل وقوعها مع الاستنجا، و أمّا الأجزاء الباقية فلا إحراز الاستنجا بالإضافة إليها بالوجدان، و أمّا الآتات المتخلّله بين الأجزاء قبل الشكّ و الأجزاء بعد الاستنجا فلا يعلم اعتبار الطهاره الخبثيه فيها لو لم نقل بأنّه يستفاد من صحيحه زواره الوارده فى من رأى النجاسه أثناء صلاته (1)

ص: ٨٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٤٨٢-٤٨٣، الباب ٤٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

.....
عدم اعتبارها.

و فيه أنه قد تقدّم عند التكلّم فى صحيحه زواره أنّ مدلولها عدم اعتبار الطهاره

الخبثيه فى الآنات المتخلّله فيما إذا احتمل طرو تلك النجاسه أثناء الصلاه، و فى ما نحن فيه نجاسه البدن على تقديرها حاصله قبل الصلاه جزماً فلا يدخل الفرض فى مدلولها، و ذكرنا أنّ ما يدل على اشتراط الصلاه أو غيرها بشىء ظاهرها اعتبار ذلك الشىء حتّى فى الآنات المتخلّله بين أجزاءها، بل ربّما يقال إنّه لو لم يعتبر الطهاره فى الآنات المتخلّله حتّى فى الفرض فالاستنجاء أثناء الصلاه لغو محض لا يترتب عليه صحه الصلاه؛ فإنّ المكلف لو كان احتمال استنجائه قبل الخروج من الخلاء مصادفاً للواقع فصلاّته صحيحه بلا- حاجه إلى الاستنجاء أثناء الصلاه، و إن لم يكن مصادفاً للواقع فصلاّته باطله لوقوع الأجزاء السابقه من الصلاه مع نجاسه البدن نسياناً، و لكن يكفى فى عدم لغويّه العمل ترتّب انقطاع الأصل الجارى لولاه مثلاً إذا علم بنجاسه أحد طرفى الثوب و لاقى أحد طرفيه الماء القليل يحكم بطهاره ذلك الماء لقاعده الطهاره أو لاستصحاب عدم ملاقاته النجاسه.

ثمّ إذا غسل من الثوب المزبور طرفه الآخر و ألقى بعد غسله فى الماء الذى لاقى الطرف غير المغسول أوّلاً يحكم بنجاسه ذلك الماء؛ لأنّه لاقى الموضع من الثوب الذى كان متنجساً، و مقتضى الاستصحاب بقاء ذلك الموضع على نجاسته فلا يبقى لأصاله الطهاره أو لاستصحاب عدم ملاقاته النجاسه مجال، مع أنّنا نعلم أنّ إلقاء الطرف المغسول لا أثر له فى تنجس الماء واقعاً، فإنّ الطرف الأوّل من الثوب لو كان نجساً فالماء متنجس من الأوّل، و إن كان طاهراً فالماء باقى على طهارته

[لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء]

(مسألة ٦) لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء (١) وإن شك في خروج مثل المذى بنى على عدمه، لكن الأحوط الدلك في هذه الصورة.

ولا- يتنجس بملاقاه الطرف المغسول، و ذكرنا في الجواب عن الشبهة العبائية أنه يكفي في جريان الأصل و العمل على طبقه ارتفاع الموضوع لأصل آخر و لو لم يكن للعمل المزبور تأثير بالإضافة إلى الحكم الواقعي و الاستنجاء أثناء الصلاة من هذا القبيل، حيث و إن لم يكن له تأثير في الحكم الواقعي إلا أنه يوجب انقطاع استصحاب الخبث.

و ممّا ذكرنا يظهر أنه لو شكّ في الاستنجاء بعد الفراغ من صلاته فالصلاة المزبوره محكومہ بالصحة لاحتمال وقوعها مع الاستنجاء، و لكن قاعده الفراغ في الصلاة مفادها تمامية تلك الصلاة لا وقوع الاستنجاء خارجاً بعد التخلّي.

و بتعبير آخر قاعده الفراغ تصحّح الصلاة المفروغ عنها بحصول تقيدها بالاستنجاء و لكن لا تثبت نفس الاستنجاء بعد التخلّي؛ و لذا يكون عليه الاستنجاء للصلوات الآتية، و يأتي مزيد بيان لذلك في مسألة الشكّ في التوضؤ بعد الفراغ من الصلاة و نذكر أنه لو كان جازماً بغفلته عن حاله حال الصلاة يشكل عند جماعه جريان القاعده في الصلاة أيضاً.

عدم اعتبار الدلك في غسل مخرج البول

و ذلك لعدم لوجه للبول حتّى تحتاج إزالته إلى الدلك، نعم إذا شكّ في خروج ما يمنع عن وصول الماء إلى الموضع المتنجس من المخرج قبل البول فلا بدّ من ذلك لإحراز وصول الماء إلى بشره المحقّق لغسلها، و لا يكفي استصحاب عدم المانع عن وصول الماء إليها حيث إنّ ترتب وصول الماء إليها على عدم المانع عقلي

[إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرّات كفى]

(مسأله ۷) إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرّات كفى (۱) مع فرض زوال العين بها.

لا شرعى.

و دعوى أنّ أصله عدم المانع مع إحراز المقتضى للشىء أصل عقلائی لم يردع عنه الشرع أو جريان السيره المتشرّعه باحتمال عدم المانع من وصول الماء فى غسل البدن و غيره و لا يحتمل انقطاعها و عدم اتصالها إلى زمان المعصومين عليهم السلام لا يمكن المساعدة عليها، فإنّه لم يثبت سيره من العقلاء على وجود المقتضى -بافتح- مع احتمال المانع إلّا من الوثوق بعدمه، أو لعدم احتمال و لو للغفله، و كذلك لم تثبت سيره المتشرّعه فضلاً عن استمرارها إلّا مع الاطمینان أو عدم الاحتمال و لو للغفله.

و على الجملة، مقتضى استصحاب عدم وصول الماء إلى البشره بقاء الموضع على نجاسته.

لصدق مسح المخرج بالأرض أو غيرها من القالع كما فى قوله: مسحت يدي بالحائط، و بتعبير آخر لا يعتبر فى طهاره المخرج إمرار الجسم القالع على المخرج بل يكفى إمراره على الجسم القالع لصدق المسح بالقالع.

لا يقال: ظاهر مسح الشىء بالشىء جعل الأول ممسوحاً و الثانى ماسحاً، إلّا مع القرينه على الخلاف كما فى مسح اليد بالحائط؛ و لذا يعتبر فى الوضوء إمرار بله اليد على ظاهر الرجل، و كذا فى الرأس حيث إنّ الباء فى قوله سبحانه: «وَأَمْسِئُوا بِرُؤُسِكُمْ» (۱) بمعنى جعل بعض الرأس ممسوحاً لا بمعنى جعل الرأس ماسحاً.

ص: ۹۲

[يجوز الاستنجاء بما يشكّ في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترمات و يطهر المحلّ]

(مسأله ٨) يجوز الاستنجاء بما يشكّ في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترمات و يطهر المحلّ (١) و أما إذا شكّ في كون مائع ماءً مطلقاً أو مضافاً لم يكفِ في الطهاره، بل لا بدّ من العلم بكونه ماءً.

فإنه يقال: لو سلم ما ذكر و لم نقل بأنّ الأمر بالعكس فيحتاج اعتبار الثاني ماسحاً إلى القرينه، فمقتضى مناسبه الحكم و الموضوع في المقام حيث إنّها إزاله أثر الغائط من غير غسل أن يفهم الفرق المزبور. أضف إلى ذلك ما قيل بإطلاق الروايات حيث إنّ الوارد في الصحيحه الأولى لزراره: «و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار» (١)، و مقتضى إطلاقها كونها ماسحه أو ممسوحه، و كذلك صحيحته الثانيه: «جرت السنه في أثر الغائط بثلاثه أحجار أن يمسح العجان» (٢) فإنّ مقتضاها مسح العجان أعمّ من أن يكون الموضع ماسحاً أو ممسوحاً.

و أمّا ما في موثقه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن التمسّيح بالأحجار فقال: «كان الحسين بن علي عليه السلام يمسح بثلاثه أحجار» (٣)، فحكايه فعل و لا نظر لها إلّا على عدم اعتبار الغسل و جواز المسح المزبور لا عدم جواز غير ذلك المسح، و لكنّ الإنصاف ظهور الصحيحه الثانيه في كون العجان ممسوحاً لا ينبغي التأمل فيه فالوجه في عدم الفرق ما تقدّم.

لو قلنا بأنّ العظم و الروث و سائر المحترمات من الجسم القالع يطهر الموضع بمسحه بها، و إنّما يحرم المسح تكليفاً ففي مورد الشكّ في كون جسم عظماً

ص: ٩٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٤٨-٣٤٩، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٤٨، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

أو روثاً و من سائر المحترمات يرجع إلى أصله الحلّ، و لو قيل بعدم حصول الطهاره للموضع بالمسح بهما بل بسائر المحترمات، فإنّ جرى الاستصحاب فى الأعدام الأزلئيه يمكن الحكم بحصول الطهاره؛ لأنّ الجسم المزبور لم يكن عظماً أو روثاً و لو قبل وجوده فيحتمل عدم كونه عظماً أو روثاً بعد وجوده أيضاً، فيثبت النقاء بالمسح به؛ لأنّ الشارع قد حكم بالنقاء بالمسح بكلّ جسم ينفى عنه عنوان العظم و الروث.

لا يقال: الاستصحاب فى المقام نعتى أى بمفاد السالبة بانتفاء المحمول؛ لأنّ هذا الموجود كان سابقاً غير روث كالعلف و نحوه فيصح أن يقال: إنّ هذا الموجود لم يكن فى بعض زمانه روثاً.

فإنّه يقال: قد تقدّم تعدد الوجود فى موارد الاستحاله حتّى عرفاً و أنّ الوجود المستحال إليه وجود آخر قد تبدّل إليه الموجود الأوّل، و عليه فالاستصحاب بمفاد السالبة بانتفاء الموضوع، و لكنّ إحراز السالبة بانتفاء المحمول باستصحابها لا- يكون من المثبت على ما أوضحناه فى بحث الأصول.

نعم، الاستصحاب النعتى يمكن فى بعض المحترمات كالورق حيث كان و لم يكن مكتوباً فيه اسم الجلاله و نحوه فيستصحب.

و على الجملة، فمع الاستصحاب بنحو العدم الأزلئى أو النعتى لا تصل النوبه إلى استصحاب نجاسه الموضوع و لا لقاعده الحليه فى المسح بالمشكوك.

و هذا بخلاف ما إذا شك أنّ ما يغسل به ثوبه المتنجس أو بدنه أو غيره ماءً أو مضافاً، فإنّ استصحاب عدم كونه مضافاً لا يثبت كونه ماءً و المطهّر من الخبث و الحدث هو الماء.

و الأولى فى كفياته أن يصبر حتى تنقطع دريره البول(١).

ثم يبدأ بمخرج الغائط(٢) فيطهره.

فصل فى الاستبراء

الصبر إلى أن تنقطع دريره البول متعين؛ لأن الاستبراء لا يتحقق إلا بعد انقطاعه فإنه بمعنى إخراج ما يحتمل تخلفه فى المجرى من قطره أو قطرات البول، كما هو ظاهر الاستبراء من البول عند المتشرع و يشير إليه ما فى معتبره عبد الملك بن عمرو عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول ثم يستنجى ثم يجد بعد ذلك بللاً قال: إذا بال فخرط ما بين المقعده و الأثنين... (١) الخ، حيث إنّ تفرّيع الإمام عليه السلام الخراط على البول يناسب ما فى الأذهان من كون الاستبراء بعد انقطاع دريره البول.

و على الجملة، الصبر إلى انقطاعها لا يدخل فى الأولى فى عبارته الماتن، بل الأولى راجع إلى كفيته الاستبراء لا إلى مورده.

كفيته الاستبراء

قد ورد فى بعض الروايات تقديم استنجاء مخرج الغائط على الاستنجاء بالبول و لكن تقديمه على الاستبراء من البول لم يرد فى روايه.

و القول بأنّ تقديمه عليه أيضاً لئلا تتلوّث اليد أو موضع الاستبراء بنجاسه

ص: ٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٢:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

ثم يضع إصبعه الوسطى (١)

المخرج لا يقتضى الأولوية الشرعيّة.

و كذا دعوى أنّ ما يدلّ على تقديم الاستنجاى من الغائط على الاستنجاى و بالبول يقتضى تقديمه على الاستبراء من البول؛ لأنّ الاستبراء بالبول من شئون الاستنجاى من البول كما ترى.

و على الجملة، الأولوية الشرعيّة لم تثبت.

أما وضع الإصبع الوسطى على مخرج الغائط فقد ورد فى النبويّ: «من بال فليضع إصبعه الوسطى فى أصل العجان ثمّ يسألها ثلاثاً» (١)، و الرواية موجوده فى النسخه المسّمّاه فعلاً بالأشعثيات. و يذكر أنّ النسخه المزبوره هى بعينها كتب إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام التى يرويها عن أبيه موسى بن جعفر عن آبائه عليه و عليهم السلام، و وصلت تلك الكتب إلى محمّد بن الأشعث الكوفيّ قراءه عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر عليه السلام و لكن كون النسخه المسّمّاه بعينها تلك الكتب غير ثابت.

نعم، روى هذه الرواية عن محمّد بن محمّد بن الأشعث السيّد فضل الراوندى فى نوادره، عن عبد الواحد بن إسماعيل بن الرويانى، عن محمّد بن الحسن التميمى، عن سهل بن أحمد بن سهل الديباجى، راوى النسخه عن محمّد بن محمّد بن الأشعث، و لكن فى السند تأمّل.

و أمّا كون الاستبراء باليد اليسرى فقد ورد فى بعض الروايات التى لا يبعد

ص: ٩٦

١- ((١)) مستدرک الوسائل ١:٢٦٠، الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٢، عن الجعفریات (المسمّى بالأشعثيات أيضاً): ١٢.

من اليد اليسرى على مخرج الغائط و يمسح إلى أصل الذكر ثلاث مرات (١).

اعتبارها ما ظاهره كراهه الاستنجاء باليمين على ما يأتي نقلها و تأييدها بغيرها، إلّا أنّ كون الاستبراء أيضاً باليمنى كالاستنجاء بها فلم نجد له غير مرسله الصدوق التي رواها مقطوعاً، قال: أبو جعفر عليه السلام: «إذا بال الرجل فلا يمَسّ ذكره بيمينه» (١).

و يؤَيِّده ما رواه العامّة عن عائشه كانت يد رسول الله اليمنى لطعامه و طهوره و يده اليسرى للاستنجاء (٢)، و كان النبي صلى الله عليه و آله استحَبَّ أن يجعل اليمين لما علا من الأمور و اليسرى لما دنا (٣)، و لكن إثبات استحباب وضع الإصبع الوسطى و من اليد اليسرى في الاستبراء بمثل ما ذكر مبني على التسامح في أدله السنن.

كلمات الأصحاب في بيان الاستبراء مختلفه، و قد نسب (٤) إلى المشهور ما ذكره الماتن قدس سره من أنه يمسح من مخرج الغائط إلى أصل الذكر ثلاث مرّات، و يمسح القضيب ثلاث مرات و يعصر الحشفه و ينترها ثلاثاً.

و عن جماعه (٥) كفايه السنّ بأن يمسح من مخرج الغائط إلى أصل القضيب ثلاثاً ثم ينتر القضيب ثلاثاً، و المنسوب (٦) إلى السيد و ابن الجنيد اعتبار المسح ثلاث

ص: ٩٧

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٨، الحديث ٥٥.

٢- (٢) سنن أبي داود ١: ١٦، الحديث ٣٣.

٣- (٣) عمدته القارئ ٢: ٢٦٩.

٤- (٤) الصدوق في الفقيه ١: ٣١، و سلار في المراسم: ٣٢، و ابن حمزه في الوسيله: ٤٧، و ابن زهره في الغنيه: ٣٦، و ابن ادريس في السرائر: ٩٦.

٥- (٥) نسبه السيد الخوئي في التنقيح ٤: ٤٣١.

٦- (٦) المصدر السابق، و حكاه المحقق عن علم الهدى، انظر المعبر ١: ١٣٤، و السيد الحكيم في المستمسك عنهما ٢: ٢٢٧.

مرات، بأن ينتر الذكر من أصله إلى طرفه ثلاثاً، ولعلّ مرادهما من أصل القضيب هي العروق التي يقوم عليها القضيب و الحشفه داخله في المغنّيا فيتحد مع ما ذكره الجماعه.

و عن المفيد في المقنعه: أن يمسح بإصبعه الوسطى تحت انثيه إلى أصل القضيب مرّتين أو ثلاثاً ثم يضع مسبحة تحت القضيب و إبهامه فوقه و يمرّهما عليه باعتماد قوَى من أصله إلى رأس الحشفه مرّه أو مرّتين أو ثلاثاً ليخرج ما فيه من بقيه البول (١)، و ظاهره أنّ اللازم في الاستبراء مسح ما بين مخرج النجو و الأنثيين مرّه ثم مسح القضيب مرّه أخرى، حيث إنّ التخيير بين الأقل و الأ-كثر غير معهود و لا-أقلّ في مثل المقام، إلّا أن يحمل كلامه على الوثوق بعدم بقاء شيء من البول في المخرج فإن حصل بواحد فهو، و إلما يكرّره ثانياً أو ثالثاً و لكن مع التفريق بين مسحات ما بين مخرج الغائط إلى أصل القضيب و بين مسحات القضيب.

و كيف كان فلا بدّ من ملاحظه الروايات حتّى يستظهر منها ما هو المعبر في الاستبراء و في معتبره عبد الملك بن عمرو عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول ثم يستنجى ثم يجد بعد ذلك بللاً قال: «إذا بال فخرط ما بين المقعده و الأنثيين ثلاث مرّات و غمز ما بينهما ثم استنجى فإن سال حتّى يبلغ السوق فلا يبالي» (٢).

و الظاهر أنّ المراد ب(ما بينهما) هو القضيب و رجوع ضمير التثنيه إلى الأنثيين و ترك التعبير بالذكر أو القضيب رعايه لعفّه التعبير، و المراد بغمزه مسحه بنحو العصر.

ص: ٩٨

١- (١) المقنعه: ٤٠.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٨٢: ١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

و ما فى الجواهر (١) أنّ ظاهرها عصر ما بين المقعده و أصل القضيب فلا بدّ من طرحها؛ إذ لم يقل أحد باعتبار العصر المزبور لا يمكن المساعده عليه.

و كيف كان فلم يذكر فى الروايه عصر الحشفه إلّا أن يراد بما بينهما تمام القضيب من أصله إلى منتهاه، نعم لا يمكن استظهار الترتيب بين مسحات ما بين المقعده و أصل الذكر و مسحات أو مسح الذكر، و فى مصحّحه حفص بن البخترى عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يبول قال: «ينتره ثلاثاً ثم إن سال حتّى يبلغ السوق فلا يبالى» (٢) و هذه الروايه لم يذكر فيها مسح ما بين مخرج النجو إلى أصل القضيب، إلّا أن يقال إنّ الضمير فى ينتره يرجع إلى البول نظير «اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» (٣) و نتر البول جذبه و إخراجة عن المجرى، و من الظاهر أنّ جذب البول الباقي فى المجرى ثلاثاً يقتضى مسح ما بين المقعده و أصل القضيب أيضاً فى المسحات الثلاث، و باعتبار المسحات الثلاث حتّى فى القضيب أى الحشفه يفيد إطلاق معتبره عبد الملك لوقيل بإطلاقها و عدم ظهورها فى نتره ثلاثاً.

و فى صحيحه محمّد بن مسلم قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل بال و لم يكن معه ماء، قال: «يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عترات و ينتر طرفه فإن خرج بعد ذلك شىء فليس من البول و لكنّه من الحبال» (٤).

ص: ٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٣:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) الجواهر ١١٤:٣.

٣- (٣) سوره المائده: الآيه ٨.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣٢٠:١، الباب ١١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

ثم يضع سبأته فوق الذكر و إبهامه تحته (١)

و لعل المراد من أصل الذكر فيها هي العروق التي يقوم القضييب عليها فيتحد مضمونها مع معتبره عبد الملك بن عمرو (١) مع زياده مدلولها بعصر رأس الحشفه المقيد بكونه ثلاثاً بمصححه حفص بن البختري (٢).

و ما قيل من أنه يؤخذ بكل من الروايات و يلتزم بحصول الاستبراء بما في كل منها لا يمكن المساعده عليه؛ لدخاله كل من مسح ما بين المقعده و أصل القضييب و مسح القضييب و نتر رأس الحشفه في جذب البول الباقي في المجري؛ نعم لا دلالة في الروايات على الترتيب الذي ذكره الماتن و لو مسح من مخرج الغائط إلى رأس الحشفه مع نترها ثلاث مرّات كفى.

نعم، يمكن أن يقال عدم اعتبار عصر الحشفه و نترها ثلاث مرّات؛ لأن ظاهر مصححه حفص بن البختري أنّ المنتور ثلاثاً هو البول، و نتر البول ثلاثاً لا- يلانزم جذب البول و خروجه بعصرها ثلاثاً، بل يكفى في صدقه مسح ما بين المقعده إلى طرف القضييب ثلاثاً كما ذكرنا ذلك في صحيحه محمد بن مسلم: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات و ينتر طرفه (٣).

ما ذكره قدس سره من وضع السبأه فوق الذكر و الإبهام تحته لم يرد في روايه، بل المذكور في بعض الكلمات كالمحكى عن المقنعه و المعتبر و روض الجنان و كشف

ص: ١٠٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٢: ١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٨٣: ١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٢٠: ١، الباب ١١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

و يمسح بقوّه إلى رأسه ثلاث مرّات، ثمّ يعصر رأسه ثلاث مرّات و يكفى سائر الكيفيات مع مراعاة ثلاث مرّات (١).

و فائدته الحكم بطهاره الرطوبه المشتبهه و عدم ناقضيتها (٢)

الثام (١) عكس ما ذكر مع أنّ الوضع كما ذكر خلاف المتعارف، و العاده جاريه في مسح الذكر بوضع الإبهام فوق الذكر و السبّابه أو سائر الأصابع تحته.

و كيف ما كان، فلا- يعتبر المسح بخصوصه في نفس القضيب بحسب الروايات فضلاً عن كونه بتلك الكيفيه، بل الوارد فيها عصره و غمزه، نعم يعتبر في رأس الذكر التتر أى جذب البول إلى الخارج و هو لا يصدق مع مجرّد عصره.

أخذ بما في مصحّحه حفص بن البختري من ظاهر قوله عليه السلام: «ينتره ثلاثاً» (٢) يعنى البول، و المراد بالتر جذب به إلى الخارج، و ما ورد في سائر الروايات بيان لطريق الجذب؛ و لأن الغرض من الاستبراء خروج ما تخلف في المجرى عند البول و إذا علم حصول ذلك بشيء كفى و إن لم يكن من قبيل مسح الذكر على ما يأتي.

فائده الاستبراء

كان مقتضى الأصل في البلل المشتبه بعد البول و الوضوء قبل الاستبراء طهاره للبلل المزبور و بقاء الوضوء؛ لأصالة عدم كون البلل المزبور بولاً و لا أقل من أصالة عدم خروج البول و أصالة الطهاره في البلل المزبور، و لكنّ الشارع قد حكم للبلل المزبور بالبول فيترتب عليه بطلان الوضوء و النجاسه، و هذا يكون من تقديم الغلبه في مورد على الأصل فيه حيث إنّ الغالب على البلل الخارج بعد البول و قبل

ص: ١٠١

١- ((١)) المقنعه: ٤٠، المعتبر ١: ١٣٤، روض الجنان ١: ٨٢، كشف اللثام ١: ٢٢٠.

٢- ((٢)) وسائل الشيعه ١: ٢٨٣، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

الاستبراء تخلف بعض قطراته في المجرى؛ و لذا يجد الإنسان الفرق بين الاستبراء من غير تبول و الاستبراء بعد البول.

و هذا فيما إذا أحرز خروج البلب قبل أن يستبرأ من المجرى فإنّ هذا البلب محكوم بالناقضيه و النجاسه كما هو ظاهر الروايات المتقدمه، و أمّا إذا رأى في ثوبه بللاً و احتمال كونه من غير المجرى فلا يحكم للبلل المزبور بكونه بولاً و إن لم يستبرئ للأصل المشار إليه في أوّل الكلام.

و قد ذكرنا سابقاً أنّ صحيحه حنّان بن سدير ناظره إلى ذلك حيث سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام إنّي ربما بلت فلا أقدر على الماء و يشتدّ ذلك عليّ؟ فقال: «إذا بلت و تمسّحت فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك» (١) بناءً على أنّ المراد بالتمسح إزاله رطوبه البول من رأس الحشفه كما هو ظاهرها لا الأعم منه و من الاستبراء كما احتملنا أخيراً.

لا يقال: مقتضى صحيحه محمّد بن مسلم وجوب الوضوء بعد خروج البلب بعد البول من غير تقييد بكونه قبل الاستبراء قال أبو جعفر عليه السلام فيها: «من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول ثم يجد بللاً فقد انتقض غسله و إن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله و لكن عليه الوضوء؛ لأن البول لم يدع شيئاً» (٢) و في موثقه سماعه: «فإن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد غسله و لكن يتوضّأ و يستنجي» (٣) كما أن

ص: ١٠٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٨٤، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٢٨٣، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٢٨٣-٢٨٤، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

مقتضى إطلاق صحيحه عبد الله بن أبي يعفور عدم الاعتناء بالبلل المزبور حتى ما إذا كان قبل الاستبراء، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال ثم توضأ ثم قام إلى الصلاة ثم وجد بللاً؟ قال: «لا يتوضأ إنما ذلك من الحبائل» (١).

فإنه يقال: الروايات المتقدمه شاهده للجمع بينهما بحمل الأولى على صورته عدم الاستبراء من البول، والثانيه على صورته الاستبراء وحمل تلك الروايات على طهاره البلل فقط بدعوى عدم ظهورها فى عدم الناقضيه لا يمكن المساعده عليه، فإن الحكم بأن البلل ناقض و لكنّه طاهر غير ممكن لارتكاز الأذهان بأن الناقض إذا كان بولاً فهو نجس لا محاله، وكذا العكس ولذا ورد الأمر بالوضوء فى موثقه سماعه مع الأمر بالاستنجاء فلا بد من فرض كون البلل المزبور فيها قبل الاستبراء.

و مما ذكرنا من عدم إمكان التبعض يظهر أنّ ما فى مكاتبه محمد بن عيسى قال كتب إليه رجل هل يجب الوضوء ممّا خرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب: «نعم» (٢) يحمل على صورته العلم بكونه بولاً- أو أنّ الوضوء بعد خروج البلل و لو بعد الاستبراء مستحبّ، و مع الإغماض الحمل على الاستحباب للجمع العرفى بينها و بين الأخبار المتقدمه الداله على عدم البأس بالبلل بعد الاستبراء، و هذا بناءً على أنّ المكتوب إليه هو الإمام عليه السلام كما هو ليس ببعيد، ثم إنّ الاستبراء المزبور ليس من شرط الاستنجاء و لا بواجب تكليفى، فإنّ الروايات المشار إليها أنّ المترتب عليه الحكم بطهاره البلل الخارج و الناقضيه، و أمّا اشتراط الاستنجاء أو وجوبه فشىء منهما

ص: ١٠٣

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٨٢، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٢٨٥، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.

و يلحق به في الفائده المذكوره طول المدّه على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى (١) بأن احتمل أنّ الخارج نزل من الأعلى و لا يكفي الظنّ بعدم البقاء و مع الاستبراء لا يضرّ احتمالاه و ليس (٢) على المرأه استبراء.

لا يستفاد منها، و مقتضى صحيحه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا انقطعت دره البول فصبّ الماء» (١) نفى الشرطيّه و الوجوب، بل الالتزام باستحباب الاستبراء نفسياً أيضاً غير مستفاد من تلك الروايات.

مقتضى الروايات المتقدّمه أنّ مع الاستبراء كما ذكر لا بأس بالبلل الخارج و إن احتمل أنّه من البول المتخلف في المجرى و لم يخرج بالاستبراء و قد خرج فعلاً، و أمّا في صورته ترك الاستبراء فلا بد من كون مثل طول المدّه بحيث يقطع بأنّ البلل الخارج ليس من المتخلف في المجرى يقيناً، بل لو كان بولاً واقعاً قد نزل من المثانه جديداً، و الروايات المتقدّمه مدلولها هو الحكم بالبوليّة للبلل فيما إذا احتمل أنّه من المتخلف في المجرى حيث إنّ مع الاستبراء يخرج ذلك المتخلف لا أنّه لا ينزل البول من المثانه.

و على الجملة، فاحتمال خروج البول بعد ذلك يعني بعد نقاء المجرى بالاستبراء أو بغيره باق تحت الأصل الذي ذكرناه سابقاً.

استبراء المرأه

قد تقدّم الأصل في البلل الخارج بعد البول فيما إذا احتمل أنّه من الرطوبه المتكوّنه في المجرى المعبر عنها بالحبائل، و أنّ الروايات الوارده في الاستبراء تقديم الغالب على الأصل، و لكن تلك الروايات وارده في استبراء الرجل المختلف

ص: ١٠٤

١- (١) وسائل الشيعه ٣٤٩: ١، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

نعم الأولى أن تصبر قليلاً- و تتنحج و تعصر فرجها عرضاً، و على أى حال الرطوبة الخارجه منها محكومہ بالطهاره و عدم الناقضيه ما لم تعلم كونها بولاً.

[من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى]

(مسأله ١) من قطع ذكره يصنع (١) ما ذكر فيما بقى.

مجرى بوله عن مجرى بول المرأة، و الاستبراء الوارد فى بول الرجل لا يستفاد منه غير حكم البلل الخارج بعد بول الرجل فيؤخذ فى البلل الخارج من المرأة بمقتضى الأصل، و ما ذكر فى المتن من أنها تصبر قليلاً- و تتنحج...الخ، داخل فى الاحتياط المستحب كما هو الحال فى جميع موارد الاحتياط مع جريان الأصول النافيه فيها كما لا يخفى.

فروع الاستبراء

يمكن أن يذكر فى وجه الاستبراء أمران:

الأول: أن المستفاد من الروايات المتقدمه تقديم الغلبه على الأصل فى الرطوبة الخارجه بعد انقطاع دريره البول بمعنى أنه إذا لم يستبرئ الرجل مع احتمال له أن الخارج من المجرى من البول المتخلف فيه يحكم على ذلك الخارج بالنجاسه و الناقضيه، و بما أنه لا يحتمل التخلف من مقطوع الذكر إلا فى المقدار الباقى فى المجرى فيعتبر استبراء ذلك المقدار.

الثانى: الأخذ بإطلاق مصححه حفص بن البخترى المتقدمه حيث ذكر عليه السلام فيها: «ينتره ثلاثاً» (١) ، و ذكرنا أن الظاهر رجوع ضمير المفعول إلى البول يعنى يجذب البول ثلاثاً و مقتضى عدم تقييده بقيد اعتبار الجذب حتى من مقطوع الذكر و لا أقل

ص: ١٠٥

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٣: ١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

[مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهه بالنجاسه و الناقضيّه]

(مسأله ٢) مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهه بالنجاسه و الناقضيّه (١)

من عدم اعتبار القيد بمناسبه الحكم و الموضوع المشار إليه فى الوجه الأول، و لكن إثبات الحكم فى مقطوع تمام الذكر لا يخلو عن الإشكال لانصراف الصحيحه و عدم ثبوت الغالب فيه.

قد ذكر فى الحدائق أنّ حكمهم بنجاسه البلل المشتبه فى المقام ينافى ما ذكره فيما إذا اشتبه ماء طاهر بمائع نجس، كما إذا علم بأنّ أحد المائعين ماء طاهر و الآخر بول، و لاقى الثوب أو غيره أحدهما فإنّهم بنوا على طهاره الثوب أو غيره الملاقى لأحدهما، مع أنّ المسألتين من باب واحد (١)؛ و لذا توقّف عن الحكم بنجاسه البلل الخارج قبل الاستبراء بدعوى أنّه لا يستفاد من الأخبار المتقدّمه إلّا كونه ناقضاً للوضوء.

و قد تعرّض الشيخ قدس سره للجواب عنه بأنّ حكمهم بنجاسه البلل قبل الاستبراء لتقديم الشارع الغلبه على الأصل (٢)، حيث إنّ الغالب تخلّف البول فى المجرى و أنّ أمر الشارع بالوضوء بعد البلل قبل الاستبراء مفاده الحكم بكونه بولاً- فيترتب عليه الناقضيّه و النجاسه.

أقول: يمكن المناقشه فى الجواب بأنّ الحكم على البلل بكونه ناقضاً حكم ظاهرى و لو كان فى الواقع من الجبائل فالوضوء السابق باقٍ واقعاً و هو طاهر، و إذا كان مفادها الحكم الظاهرى فيمكن الحكم بنحو التفكيك بين الناقضيّه و النجاسه، فمفاد

ص: ١٠٦

١- ((١)) الحدائق الناضره ١:٥١٤، و ٢:٦٢.

٢- ((٢)) فرائد الأصول ٢:٢٤١.

و إن كان تركه من الاضطرار و عدم التمکن منه (١).

الأخبار على ما يدّعيه في الحدائق (١) هو الحكم بالناقضيه لا أن البلل المزبور بول ليرتب عليه النجاسه أيضاً، و لكن مضافاً إلى ظهور الأخبار في الحكم على البلل بالبول و عدم احتمال التفكيك حتى في الحكم الظاهري ممّا ورد في موثقه سماعه شاهد للحكم بالناقضيه و النجاسه، حيث ورد فيها الأمر بالوضوء و الاستنجاء بعد البلل (٢)، و لا يصحّ الأمر بالاستنجاء يعني تطهير مخرج البول إلّا مع الحكم بنجاسه البلل كما لا يخفى.

فإن مقتضى الأخبار المتقدمه أنه لو لم يستبرئ بعد البول فالبلل الخارج محكوم عليه بكونه ناقضاً و نجساً من غير فرق بين أن يكون ترك الاستبراء بالاختيار أو بالاضطرار كما إذا لم يكن له يد يستبرئ بها أو كانت مشدوده لكسر و نحوه.

لا يقال: خطاب نفى الاضطرار (٣) يقتيد الإطلاق بصوره غير الاضطرار كما هو الحال في موارد سائر الأحكام من التكليف و الوضع.

فإنه يقال: إن أريد بخطاب نفية ما دلّ على أنّ ما يضطر إليه ابن آدم ترتفع حرمة و يكون جائزاً في حقه فلا مجرى له في المقام قطعاً لعدم وجوب الاستبراء ليقال بارتفاع وجوبه عند الاضطرار إلى تركه.

و إن أريد ما ورد في حديث الرفع (٤) من عدّ الاضطرار إلى الفعل أو

ص: ١٠٧

١- ((١)) الحدائق ٢:٦٢.

٢- ((٢)) وسائل الشيعة ١:٢٨٣-٢٨٤، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

٣- ((٣)) الخصال: ٤١٧، باب التسعة، الحديث ٩.

٤- ((٤)) الخصال: ٤١٧، باب التسعة، الحديث ٩.

الترك من العناوين الرافعه للآثار المترتبة على الفعل أو الترك و التكليف المتعلق بهما فلا مجرى له أيضاً في المقام؛ لأن مفاده على ما ذكرنا في بحث الأصول أنّ الموارد التي يترتب على الفعل أو الترك الإرادى تكليف أو أثر و يكون رفعهما امتنانياً يكون الاضطرار إليهما كالإكراه عليهما رافعاً لذلك التكليف أو الوضع، و أمّا الأثر المترتب على عنوان قد يحصل بالفعل الإرادى كما إذا أكره على التبول أو اضطر إليه فلا دلالة في حديث الرفع على عدم انتقاض وضوئه؛ و ذلك فإنّ انتقاض الوضوء أثر لخروج البول و خروجه يكون بعضاً أو غالباً إرادياً، و المقام كذلك فإنّ الانتقاص مترتب على خروج البول قبل الاستبراء بعد البول و لو لم يكن خروج البول أو حتى البول إرادياً كما إذا بال في النوم.

و على الجملة، الأثر في المقام لخروج البول و لا يعمّه حديث الرفع لا للاستبراء و تركه؛ و لذا لو لم يخرج بلل فالوضوء السابق باقٍ استبراً أم لم يستبرئ.

و أيضاً فمفاد حديث الرفع نفى الأثر الذي كان لما صدر لو لا الاضطرار و الإكراه، لا نفى عنوان الترك بإثبات عنوان الفعل و لا نفى عنوان الفعل بإثبات الترك، فضلاً عن إثباته أنّ الموجود بعد الترك الاضطرارى وجد بعد الفعل في الأول و بعد الترك في الثانى، فمن اضطرّ إلى ترك الحجّ أو أكره عليه فلا يمكن دعوى أنّه قد حجّ بمقتضى دليل نفى الإكراه أو الاضطرار فلا يجب عليه الحجّ في السنه الآتية و لو مع بقاء استطاعته و هكذا.

[لا يلزم المباشرة في الاستبراء فيكفي في ترتب الفائده إن باشره غيره]

(مسأله ٣) لا يلزم المباشرة في الاستبراء فيكفي في ترتب الفائده (١) إن باشره غيره، كزوجته أو مملوكته.

[إذا خرجت رطوبه من شخص، و شكَّ شخص آخر في كونها بولاً أو غيره فالظاهر لحوق الحكم أيضاً]

(مسأله ٤) إذا خرجت رطوبه من شخص، و شكَّ شخص آخر في كونها بولاً أو غيره فالظاهر (٢) لحوق الحكم أيضاً من الطهاره إن كان بعد استبرائه، و النجاسه إن كان قبله، و إن كان نفسه غافلاً بأن كان نائماً فلا يلزم أن يكون من خرجت منه هو الشاكِّ، و كذا إذا خرجت من الطفل و شكَّ وليه في كونها بولاً فمع عدم استبرائه يحكم عليه بالنجاسه.

عدم اعتبار المباشرة في الاستبراء

فإن الروايات المتقدمه تعمّ ما إذا وقع الاستبراء منه بالمباشرة أو بالتسبب حيث إنّ الاستبراء كحلق الرأس و غيره ممّا ينسب إلى الشخص و لو كان بمباشرة الغير، و التمثيل بالزوجه و المملوكه لوقوع الاستبراء بنحو الحلال، و إلّا فيترتب عليه الأثر المتقدم و لو وقع بنحو التسبب المحرّم، بل لا يعتبر في ترتب الأثر التسبب أيضاً، و لو استبرأته الزوجه أو المملوكه و لو بلا تسبب منه ترتب عليه الأثر كما هو ظاهر الماتن أيضاً، حيث إنّ مناسبه الحكم و الموضوع مقتضاه أنّ الحكم بطهاره البلل و عدم ناقضيته مترتب على استبراء المخرج، و الاستناد لا دخل له في هذا الحكم.

الشك في الاستبراء و الرطوبه

قد يبادر إلى الذهن بأن الحكم على البلل قبل الاستبراء بأنه بول و بعده ليس ببول حكم ظاهري، و هذا الحكم الظاهري ثابت كما هو مفاد الأخبار المتقدمه في حقّ صاحب البلل حتّى يعلم خلافه و ثبوته في حقّ غيره من الشاكِّ فيه، كما إذا أصاب ثوب الغير من ذلك البلل لا يستفاد منها خصوصاً فيما إذا لم يكن من صاحبه

[إذا شكَّ في الاستبراء بينى على عدمه]

(مسألة ٥) إذا شكَّ في الاستبراء بينى على عدمه (١) و لو مضت مدّه بل و لو كان من عادته، نعم لو علم أنّه استبرأ و شكَّ بعد ذلك في أنّه كان على الوجه الصحيح أم لا، بنى على الصحة.

شكّ، كما إذا كان حال خروجه نائماً أو معتقداً بالخلاف فيكون الحكم في حقّ غير صاحبه الأخذ بمقتضى أصاله الطهاره، بل أصاله عدم كونه بولاً.

و لكنّ الظاهر خلاف ذلك، و أنّ ظاهر الأخبار المتقدّمه عدم دخل شكّ صاحب البلل في الحكم المزبور؛ لأنّ مفادها بمناسبه الحكم و الموضوع أنّ الشارع اعتبر غلبه تخلف شيء من البول في المجرى أماره على البلل الخارج بعد البول و قبل الاستبراء، كما أنّه اعتبر الاستبراء أماره بعدم كون الخارج بعده بولاً، و بما أنّ اعتبار أى أماره لا تعمّ العالم بالواقع، و المعتقد بأنّ الواقع على خلافها فاعتبر الجهل بحال البلل واقعاً سواء كان من صاحب البلل أو من غيره.

و على الجملة، ليس مفاد أخبار الاستبراء مجرّد تشريع أصل عملي لصاحب البلل الشاكّ ليقال إنّ مفادها لا يعمّ غيره، و لو كان شاكاً.

و ممّا ذكر يظهر الحال فيما إذا بال الطفل و خرج قبل استبرائه بلل فإنّه يحكم على البلل المزبور بالنجاسه كما يحكم عليه بعد الاستبراء بالطهاره و عدم كونه بولاً، و الله سبحانه هو العالم.

لأنّ مقتضى الاستصحاب عدم الاستبراء و لا مجال للقول بجريان قاعده التجاوز في الاستبراء؛ لأنّ الاستبراء لا محل له شرعاً، بل يصح الاستبراء بعد البول يعنى مترتب عليه ما تقدّم من الفائده و لو وقع في زمان الشكّ فيه و تجاوز المحل العادى كمن كان من عادته الاستبراء قبل الاستنجاء لا أثر له، و التزم الماتن قدس سره بعدم

[إذا شكَّ من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه]

(مسألة ٦) إذا شكَّ من لم يستبرئ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه (١) و لو كان ظاناً بالخروج كما إذا رأى في ثوبه رطوبة و شك في أنها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج.

[إذا علم أنّ الخارج منه مذى لكن شكَّ في أنه هل خرج معه بول أم لا لا يحكم عليه بالنجاسه]

(مسألة ٧) إذا علم أنّ الخارج منه مذى لكن شكَّ في أنه هل خرج معه بول أم لا؟ لا يحكم عليه بالنجاسه (٢) إلا أن يصدق عليه الرطوبة المشتبهه، بأن يكون

الاعتبار بتجاوز المحل العادى في المقام مع أنه في مسأله الشكّ في الاستنجاء نفى البعد عن الحكم بالاستنجاء ممّن كان من عادته الاستنجاء قبل الخروج عن الخلاء، نعم إذا أحرز الاستبراء و شكّ بعد ذلك في صحّته بأن احتمل أنه مسح القضيب قبل مسح ما بين المخرج و أصل القضيب فلا يعتنى بالشكّ أخذاً بالعموم في قوله عليه السلام في موثقه محمّد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «كلّما شككت فيه ممّا قد مضى فأمضه كما هو» (١).

قد تقدّم أنّ الاستفادة من صحيحه حنّان بن سدير المتقدّمه (٢) أنّ الرطوبة إذا احتمل كونها خارجيه لم تخرج من المجرى يحكم عليها بالطهاره حتّى مع الظنّ بخروجها عن المجرى، حيث إنّ مجرد الظنّ ما لم يصل إلى الوثوق و الاطمينان داخل في إطلاق الصحيحه و الأخبار المتقدّمه الدالّه على الحكم على البلل بالبوليّيه ظاهرها ما إذا أحرز خروج البلل المزبور عن المجرى و لا أقل من حملها عليه بدلاله صحيحه حنّان فتدبر.

بأن يرى البلل فعلاً أنّه مذى كما إذا كان له لزوجه و يحتمل خروج البول

ص: ١١١

١- (١) وسائل الشيعه ٢٣٧:٨-٢٣٨، الباب ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٨٤:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧، و تقدمت في الصفحه ١٠٢.

الشك في أنّ هذا الموجود هل هو بتمامه مذى أو مركّب منه و من البول؟

[إذا بال و لم يستبرئ ثمّ خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنّها بول]

(مسأله ٨) إذا بال و لم يستبرئ ثمّ خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها بأنّها بول فلا- يجب عليه الغسل، بخلاف ما إذا خرجت منه بعد الاستبراء فإنّه يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء و الغسل عملاً بالعلم الإجمالى (١) هذا إذا كان ذلك بعد أن توضّأ.

معهُ أيضاً، و إن يبس أو استهلك في المذى بعد خروجه أو قبله، فإنّ الشك في هذا الفرض يكون في أصل خروج البول بخلاف ما إذا كان لمقدار من البلل الخارج لزوجه بأن يعلم أنّ ذلك المقدار مذى و لم يكن البعض الآخر كذلك، و تردد في ذلك البعض أنّه مذى أو بول فإنّه يجرى عليه حكم البلل المشتبه حيث إنّ الشك في صفه ذلك البعض بمفاد (كان) الناقصه.

قد ذكر قدس سره أنّه لو توضّأ المكلف بعد البول و قبل الاستبراء ثمّ خرج منه بلل مردّد بين البول و المنى بأن لا يحتمل طهاره البلل المزبور يحكم على البلل المزبور بأنّه بول فيتوضّأ لصلاته و لا يجب عليه الجمع بين الوضوء و الغسل، و كأنّه قد أخذ في الفرض بالأخبار المتقدمه الوارده في خروج البلل قبل الاستبراء بالخرطاط، و أنّ مقتضاها الحكم ببولىه البلل في الفرض.

و لكن قد أورد على ذلك بأنّ الفرض خارج عن مدلولها حيث إنّ تلك الأخبار ناظره إلى صورته احتمال كون البلل مائعاً طاهراً؛ و لذا ذكر فيها أنّه إذا كان بعد الاستبراء فمن الجائز أو أنّه لا يبالي و إن بلغ السوق أو أفسد سراويله (١)، و لو كان مدلولها أنّه قبل الاستبراء بول و بعده يتعين المحتمل الآخر، فلازمه أن يحكم بالبلل

ص: ١١٢

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٢: ١-٢٨٣، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١ و ٢ و ٤.

المزبور فيما كان بعد الاستبراء بكونه متياً مع أنه لم يلتزم الماتن ولا غيره بذلك كما يأتي في التعليقه الآتية.

ثم ذكر في ذيل الإيراد اللهم إلهما أن يقال إنَّ الفرض أيضاً داخل في الأخبار المتقدمه فإنَّ مدلولها أنَّ البلل بعد البول وقبل الاستبراء بالخرطات بول؛ لما تقدّم من تخلف شيء من البول في المجرى عادة؛ ولذا حكم على البلل بأنه بول، و أمّا بالإضافه إلى البلل الخارج بعد الاستبراء فلا تعبد فيها بالإضافه إليه، بل يرجع فيه إلى مقتضى الأصل، و ما ورد في بعضها بأنه من الحبائل أو لا- بيالى به (١) ذكر لمقتضى الأصل عند تردّد البلل بين البول و الطاهر، و لكن ناقش في هذا لاستدراك أنه خلاف ظهور تلك الأخبار في أن الاستبراء بالخرطات بنفسه موضوع للحكم بطهاره البلل الخارج بعده، و عليه فالفرض داخل في موارد تنجيز العلم الإجمالى بالحدث الأكبر أو الأصغر لا في مدلول الأخبار المتقدمه.

أقول: بعض الأخبار المتقدمه الأمر فيها كما ذكره من كونها ناظره إلى البلل المرّد بين البول و غيره من احتمال البلل الطاهر، و أمّا بالإضافه إلى صحيحه محمّد بن مسلم و موثقه سماعه بالإطلاق ثابت حيث ذكر عليه السلام في الأولى: «من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول ثم يجد بللاً فقد انتقض غسله، و إن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله و لكن عليه الوضوء؛ لأنّ البول لم يدع شيئاً» (٢).

ص: ١١٣

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٢:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١ و ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٨٣:١، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

و قال فى الثانىة: «فإن كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد غسله و لكن يتوضأ و يستنجى» (١)، فإن مقتضاهما الحكم على البلل الخارج بعد البول بالبوليه و إن احتمل كونه متياً قد نزل من موضعه إلى المجرى بعد البول، و لا ينافى هذا الاحتمال التعليل الوارد فى الصحيحه الأولى.

و على الجملة، البول أماره تخلف شىء منه فى المجرى و أنه الخارج بعد ذلك، غايه الأمر تحمل الروايتين على صورته الخروج قبل الاستبراء بالخرطات، حيث إنّ المستفاد من سائر الروايات بحسب المتفاهم العرفى أنّ الاستبراء أماره تنقيه المجرى من المتخلف فيه من البول، و أمّا الحكم الوارد فيها بطهاره البلل الخارج بعد الاستبراء بالخرطات فلا يجرى فى الفرض؛ لأنّ الحكم المزبور حكم ظاهرى أو لأنّ الاستبراء بالخرطات أماره عليه، و الحكم الظاهرى أو اعتبار الأماره لا يمكن إلّا مع احتمال المصادفه، و هذا الاحتمال مفقود فى الفرض للعلم الإجمالى بكون الخارج بولاً أو متياً.

و لكن يمكن أن يقال إنّ الاستبراء بالخرطات ليس كالاستبراء من المنى بالبول فإنّ نقاء المجرى من المنى المتخلف فيه بالبول قطعى، بخلاف الاستبراء بالخرطات فإنّ نقاء المحلّ به ليس بأمر قطعى، بل من المحتمل أن يبقى معه شىء من المتخلف فى المجرى، و عليه فمقتضى صحيحه محمّد بن مسلم و موثقه سماعه (٢) أنّ البلل الخارج بعد استبراء الجنب بالبول ليس بمنى، بل بول بلا فرق بين أن يستبرئ

ص: ١١٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢٨٣: ١-٢٨٤، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٨٣: ١-٢٨٤، الباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥ و ٦.

بالخرطاط أم لا- فيرفع اليد عن إطلاقهما في ما إذا استبرأ بالخرطاط، و احتمل الطهاره في البلل الخارج بعده، حيث إن في الروايات المتقدمه أنه بعد الاستبراء طاهر، و أما إذا لم يحتمل الطهاره فيه كما في الفرض فيؤخذ بإطلاقهما.

و عليه فالبلل المرّد بين البول و المنى محكوم عليه بالبوليه بلا فرق بين الاستبراء بالخرطاط و عدمه، و ذكرنا في بحث الأصول أنه يمكن استفاده ذلك من آيه الوضوء (١) أيضاً، فإن مفادها أنّ كلّ مكلف إذا قام إلى الصلاه فعليه أن يتوضأ إلّا إذا كان جنباً فإنّ على الجنب أن يغتسل، و هذا الاستثناء أما بقريته أنّ الآيه في مقام الطهاره المعتمره في الصلاه و أنّ الطهاره من كل مكلف هو الوضوء إلّا الجنب فإنّ طهارته الاغتسال.

و إمّا لما ورد من أنّه لا يشرع مع غسل الجنابه وضوء لا من قبل الغسل و لا من بعده (٢)، و أيضاً إنّ المراد من كلّ مكلف غير المتطهر المعبر عنه بالحدث للروايات الداله على أنّ من توضأ يصلى ما لم يحدث (٣) منه نواقضه و لم يصدر منه موجب الغسل.

و على الجملة، فمفاد الآيه المباركه أنّ كلّ محدث لم يكن جنباً يتوضأ لصلاته و يتفرّع على ذلك في المقام أنّ من خرج منه البلل المرّد بين البول و المنى غير متطهر وجداناً و الأصل عدم كونه جنباً فيجب عليه الوضوء لصلاته، و لا يجرى

ص: ١١٥

١- (١) سورة المائدة: الآيه ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢:٢٤٦، الباب ٣٤ من أبواب الجنابه.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٧٥، الباب ٧ من أبواب الوضوء.

الأصل في عدم كون البلل المزبور بولاً أى حدثاً أصغر؛ وذلك لأنّ البول غير موضوع لوجوب الوضوء بل الموضوع له الحدث كان به أو بغيره و منه البلل المشتبه.

وقد يقال بأنّ مفاد الآيه المباركه المكلف الصادر عنه ناقض الوضوء لو لم يكن جنباً يتوضّأ و لو كان جنباً يغتسل و يستشهد لذلك، بموتّه ابن بكير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ما يعنى بذلك؟ قال: إذا قمتم من النوم، قلت: ينقض النوم الوضوء؟ قال: نعم إذا كان يغلب على السمع و لا يسمع الصوت (١).

و لكن لا- بد من حمل ذكر النوم على المثال امّا لناقض الوضوء بمعناه الخاصّ أو بمعناه العامّ أى الحدث و لا قرينه على أنّ المراد التمثيل بالناقض الخاصّ، بل يلزم عدم تضمن الآيه لحكم الجنب الذى لم يصدر منه ناقض الوضوء، بخلاف ما إذا حمل على التمثيل بالناقض بمعناه العامّ أى الحدث و اختياره للمثال لزعم الجماعة أنّ النوم ليس بنفسه ناقضاً و لا حدثاً

و الحاصل لو كان مفاد الآيه كما ذكر يختصّ جريان أصاله عدم الجنابه بصوره إحراز ناقض الوضوء و لا يجرى فى البلل المرّد بين البول و المنى بعد الوضوء كما هو الفرض، بخلاف ما ذكرنا فإنّ أصاله عدم الجنابه يعين ارتفاع الحدث بالبلل المرّد بالوضوء.

ص: ١١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٢٥٣: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧؛ و آيه ٦ من سوره المائده.

و أمّا إذا خرجت منه قبل أن يتوضّأ فلا- يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء؛ لأن الحدث الأصغر معلوم، و وجود موجب الغسل غير معلوم فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء و عدم وجوب الغسل. (١)

قد يقال إنّ المكلف إذا لم يكن على وضوء ثم صدر منه موجب الجنابه ففيه احتمالات:

الأول: أن يكون الحدث الأكبر مضاداً بالحدث الأصغر فلا يجتمعان، فغير المتوضئ إذا صدر منه موجب الجنابه يتبدّل حدثه الأصغر إلى الأكبر.

الثاني: أن يكون صدور الجنابه موجباً لكون المكلف ذا حدثين الأصغر و الأكبر.

الثالث: أن يكون صدور موجب الجنابه مؤكّداً للحدث السابق و موجباً لاشتداده.

و على الأوّل يتردّد الحدث المعلوم للمكلف بعد خروج البلل بين الأصغر و الأكبر فيستصحب بقاؤه بعد الوضوء، و مقتضى استصحابه الاغتسال أيضاً لا لأن استصحاب بقاء الحدث يعين الحدث الأكبر، بل لانقطاع الاستصحاب في ناحيه الكلى.

و فيه أنه لا- تصل النوبه إلى استصحاب كلى الحدث فيما أحرز حصول ما جعله الشارع رافعاً له و قد ذكر أنّ دلاله الآيه (١) بضميمه الروايات (٢) على أنّ من صدر منه من نواقض الوضوء و لم يكن جنباً طهارته هو الوضوء، سواء أريد من نواقض الوضوء

ص: ١١٧

١- (١) سورة المائدة: الآيه ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٧٥: ١، الباب ٧ من أبواب الوضوء.

معناه الخاص أو معناه العام، حيث إنَّ المكلف المفروض قد صدر منه من نواقض الوضوء بمعناه الخاص يقيناً من قبل و لم يكن منه موجب الجنابه بالأصل فيكون وضوؤه رافعاً لحدثه، و هذا يجرى بناءً على إمكان كون المكلف على حدثين أو اشتداد الأول بالثاني، فلو بنى على جريان الاستصحاب فى القسم الثالث من الكلِّى يثبت فى المقام ارتفاعه بالوضوء بإحراز الرفع له بضم الوجدان إلى الأصل، و كذا لو قيل بأنَّه يمكن كون المكلف على حدثين أو اشتداد الأول بالثاني إلَّا أنَّه مع كونه على حدثين أو الاشتداد لا يرتفع حدثه الأصغر و الأوَّل إلَّا بالاعتسال فلا موضوع فى المقام لاستصحاب حدثه الأصغر و الأول؛ لثبوت الرفع لهما بالوضوء على ما هو مفاد الأدلَّة الشرعية.

لا يقال: لا مجال لأصالة عدم خروج المنى أو عدم كون المكلف بعد خروج البلب المرّد بين البول و المنى جنباً حتّى يترتب أنّ الرفع للحدث فى الفرض هو الوضوء، بلا فرق بين كون المكلف قبل خروج البلب متطهراً من الحدث كما إذا كان خروج البلب المزبور بعد الوضوء، أو غير متطهّر كما إذا كان الخروج قبل الوضوء و لكن كان المخرج متطهراً عند خروج البلب حيث إنّ استصحاب عدم خروج المنى أو عدم كونه بالخروج جنباً معارض بأصالة عدم إصابه البول المخرج حتى يتعين غسله بمرتين.

فإنَّه يقال: فى ناحيه كلّ من احتمال كون البلب المزبور متياً أو بولاً أصلاً عرضيان و أصلاً طوليان، فإنَّ أصالة عدم خروج المنى و أصالة عدم إصابه البول المخرج أصلاً عرضيان متعارضان كما ذكر للزوم المخالفه القطعيه من جريانهما، و أمّا عدم جنبابه صاحب البلب و المراد جنبابه الحديثه الداخله فى الحكم الوضعى

و تنجس المخرج فالأصلان طوليان غير متعارضين؛ لأن الأصل الجارى فى ناحيه عدم الجنابه نافي، و الأصل الجارى فى ناحيه تنجس المخرج مثبت؛ لأنّ الأصل بقاء المخرج على نجاسته بعد غسله مرّه فيجران معاً فيترتب على جريانهما ارتفاع الحدث بالوضوء و لزوم غسل المخرج مرّتين و لا- يتوهم بأنّ الأصل عدم إصابه البول المخرج يعارض الأصل العرضى و الطولى فى طرف احتمال الجنابه؛ لأنّ المعارضه كذلك يختصّ بما إذا لم يكن فى الطرف المعارض أصل طولى أيضاً و لكنه مثبت للتكليف، و تمام الكلام فى بحث الأصول.

أمّا الأول: فإن يطلب خلوه أو يبعد حتّى لا يرى شخصه (١)

فصل فى مستحبات التخلّى و مكروهاته

ذكر فى كلمات الأصحاب جملة من الأفعال و يعدّ أنها من مستحبات التخلّى، و جملة أخرى و يعدّ أنها من مكروهاته، و لكنّ إثبات الاستحباب الشرعى فى تمام القسم الأول و الكراهه الشرعيه فى القسم الثانى لا يتمّ حتّى على الالتزام بالتسامح فى أدله السنن بلا فرق بين الاستحباب و الكراهه، مع أنّ ما ذكروا وجهاً للتسامح المزبور لا دلالة لها على ثبوت الاستحباب و المطلوبه لنفس الفعل فضلاً عن دلالتها على استحباب ترك الفعل أو كراهته، بل مدلولها ترتّب الثواب الموعود على الإتيان بنحو الانقياد و الرجاء فلا بد من ملاحظه أن أى فعل منها يمكن إقامة الدليل على استحبابه أو كراهته من غير انضمام قاعده التسامح.

مستحبات التخلّى

و ما ذكر من استحباب أن يطلب خلوه أو يبعد حتّى لا يرى شخصه فقد ورد:

فيما رواه الفقيه بإسناده عن سليمان بن داود المنقرى، عن حماد بن عيسى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال لقمان لابنه: و إذا أردت قضاء حاجتك فابعد المذهب فى الأرض» (١) و فى السند قاسم بن محمد الكاسولا و ليس بمرضى و إن لا يبعد كونه من

ص: ١٢١

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٢: ٢٩٧، الحديث ٢٥٠٥. وسائل الشيعة ١: ٣٠٥، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

و أن يطلب مكاناً مرتفعاً للبول أو موضعاً رخواً(١).

المعاريف، إلّا أنّ المعروفيه لا تفيد مع ثبوت التضعيف.

و فيما رواه الطبرسي عن أبي عبد الله في مدح لقمان: أنه لم يره أحد من الناس على بول و لا غائط و لا اغتسال لشده تستره و تحفظه في أمره فبذلك أوتى الحكمه (١).

و فيما رواه الشهيد الثاني في شرح النفلية عن النبي صلى الله عليه و آله أنه لم ير على بول و لا غائط (٢)، و فيه أيضاً قال عليه السلام و من أتى الغائط فليستتر (٣).

و ما رواه في كشف الغمّه عن جنيد بن عبد الله أو جندب بن عبد الله أنه ورد على أمير المؤمنين عليه السلام يوم النهروان فقال: يا أبا الأزدي معك طهور، قلت: نعم فناولته الإداوه فمضى حتّى لم أره و أقبل و قد تطهر (٤)، الحديث، و ليس ما ذكر ممّا يمكن الحكم بالاستحباب بالاعتماد عليه.

و دعوى أنّ التباعد عن الناس أو التستر يناسب الوقار المطلوب من المؤمن كما ترى، فإنّ التحفظ على العوره و سترها أمر لازم شرعاً، و أمّا غيره فلا يرتبط بالوقار و إلّا جرى المناسبه للوقار في مثل الأكل و لو من بعض الأشخاص.

يمكن الاستدلال على اختيار الموضع المرتفع لبوله أو الكثير التراب له بمعتبره السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من فقه الرجل أن

ص: ١٢٢

١- (١) مجمع البيان ٨٤: ٨، وسائل الشيعة ١: ٣٠٥، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٠٥، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣. عن شرح النفلية.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٠٦، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤. عن شرح النفلية.

٤- (٤) كشف الغمّه (الإربلي) ١: ٢٨٠؛ وسائل الشيعة ١: ٣٠٦، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

و أن يقَدِّم رجله اليسرى (١) عند الدخول في بيت الخلاء و رجله اليمنى عند الخروج.

يرتاد موضعاً لبوله» (١) و الارتياح طلب الموضع السهل لبوله.

و في روايه عبد الله بن مسكان-التي لا- يبعد اعتبارها سنداً لا لكون على بن إسماعيل الواقع في السند هو غير ابن السندی و أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد من المعاريف-عن أبي عبد الله عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله أشدّ الناس توقياً للبول كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان من الأمكنه فيه التراب الكثير كراهية أن ينضح عليه البول» (٢).

ذكر ذلك جماعه في المقام، و ذكر بعض عكس ذلك في دخول المساجد، و المحكى عن المدارك أن تقديم اليسرى عند الدخول في بيت الخلاء و تقديم اليمنى عند الخروج منها استحبابه مشهور بين الأصحاب، بل عن الغنيه الإجماع عليه (٣) ، و ذكر الهمداني قدس سره: أن هذا المقدار يكفي في ثبوت الاستحباب بناءً على التسامح في أدله السنن كما هو المختار (٤).

أقول: ذكر ذلك في مصباح المتهجد أيضاً (٥).

و لكن لا يخفى أن مفاد أخبار من بلغ (٦) -على ما ذكرنا عند التكلم فيها- أن

ص: ١٢٣

١- (١) وسائل الشيعه ٣٣٨:١، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٣٨:١، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- (٣) حكاة في الجواهر ٥٧:٢، و انظر المدارك ١٧٤:١، و غنيه النزوع: ٣٦.

٤- (٤) مصباح الفقيه ١٠٣:٢، و قد حكى ما عن المدارك و الغنيه أيضاً.

٥- (٥) مصباح المتهجد: ٦ و ٧.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٨٠:١، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

و أن يستر رأسه (١) و أن يتقنّع و يجزى عن ستر الرأس.

الثواب الموعود على عمل على طبق ما بلغ عن النبي صلى الله عليه و آله يؤتى للعامل حتّى لو لم يكن صدقاً فى الواقع، و هذا أجنبي عن الحكم باستحباب ذلك العمل بأن لا يعتبر فى ثبوت الاستحباب ما يعتبر فى ثبوت غيره من التكاليف و الإلزامات، أو يكون للبلوغ موضوعيته فى استحباب الفعل و مطلوبيته شرعاً هذا أولاً.

و ثانياً: لو سلّم ما ذكر من ثبوت الاستحباب ففتوى الجماعة باستحباب العمل إنّما يفيد الحكم بالاستحباب عندنا فيما إذا أحرز أنّه كان عندهم ما ظاهره ترتّب الثواب على العمل الفلانى و أمّا إذا أحرز أو احتمل أنّ فتواهم باستحبابه و التزامهم بالثواب عليه؛ لاستظهارهم ذلك من ملاحظه ما ورد فى أصحاب اليمين و من النهى عن الاستنجاء باليمين و الأكل باليسرى، حيث استفادوا أنّ كلّ الأفعال الشريفة ينبغى صدورها عن المكلف بيمينه و مقابلها يسراه فلا يفيد ذلك فى صدق البلوغ عن النبي الثواب على العمل مع عدم تماميته الاستفادة عندنا، و إلّا لكفى فى الحكم بالاستحباب فتوى فقيه بلا حاجه إلى فتوى الجماعة كما لا يخفى.

و على الجملة، مورد أخبار من بلغ ما إذا كان بلوغ الثواب لعمل بدعوى الحسّ و لا يعمّ بل و لا يصدق فى دعوى الحدس.

قد ذكر فى كلمات غير واحد من الأصحاب من المندوبات تغطيه الرأس عند التخلّى، و عن المعتمر و الذكرى دعوى الاتفاق (١) عليه، و عن المفيد فى المقنعه أنّ تغطيه الرأس إن كان مكشوفاً عند التخلّى من سنن المرسلين (٢)، و ورد فى بعض

ص: ١٢٤

١- (١) المعتمر ١:١٣٣، و الذكرى ١:١٦٢.

٢- (٢) المقنعه: ٣٩.

و أن يسمّى عند كشف العوره (١)

الروايات التّقنع و حملوا ذلك على أنّ التّقنع من أفضل أفراد تغطيه الرأس حيث إنّ تغطيته تحصل بغيره أيضاً. و فى مرسله على بن أسباط أو رجل عنه، عمّن رواه عن أبى عبد الله عليه السلام أنّه إذا دخل الكنيف يقنّع رأسه و يقول سرّاً فى نفسه: بسم الله و بالله (١) الحديث.

و روى فى المجالس و الأخبار بالإسناد عن أبى ذر، عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى وصيته له: يا أبا ذر استحي من الله فإنى و الذى نفسى بيده لأظّل حين أذهب إلى الغائط متقنّعاً بثوبى استحياءً من الملكين اللذين معى (٢)، الحديث.

و لكنّ الحكم بالاستحباب اعتماداً على ما ذكر مبنى على التسامح فى أدلّه السنن.

لا يقال: استحباب تغطيه الرأس و التّقنع لا يبتنى على ما ذكر فإنّ فتوى المشهور باستحبابهما جابر لضعف السند فى الروايات.

فإنّه يقال: يمكن أن يكون فتواهم بالاستحباب اعتماداً عليها؛ لالتزام جلّهم بالتسامح فى أدلّه السنن، و عليه فلا يبقى مجال لدعوى الانجبار، و الله سبحانه هو العالم.

و يستدلّ على ذلك بالمرسل فى الفقيه: قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا انكشف أحدكم لبول أو لغير ذلك فليقل: بسم الله فإنّ الشيطان يغضّ بصره عنه حتّى يفرغ» (٣)، و بما رواه الشيخ قدس سره عن محمد بن على بن محبوب، عن محمد بن الحسين،

ص: ١٢٥

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٠٤، الباب ٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٠٤، الباب ٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٥، الحديث ٤٣.

و أن يتكئ في حال الجلوس على رجله اليسرى (١) و يفرّج رجله اليمنى.

عن الحسن بن علي، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام (١).

و أخرجه في الوسائل عن الشيخ باسناده عن محمّد بن علي بن محبوب، عن الحسن بن علي، عن أبيه، عن آبائه، عن جعفر عليهم السلام (٢).

و لكن لم أجد في روايات محمّد بن الحسين بن أبي الخطاب المماثل لهذا السند، و لا يبعد أن يكون المراد بالحسن بن علي هو أبو محمد عليه السلام و حملة علي الحسن بن علي بن فضال لا تساعده نسخه التهذيب و لا نسخه الوسائل، و يبعده عدم مثل ذلك في روايات الحسن بن علي بن فضال.

و قد يستدلّ علي ذلك أيضاً بالمرسل المروي في الفقيه: و كان الصادق عليه السلام إذا دخل الخلاء يقنّع رأسه و يقول في نفسه: بسم الله و بالله و لا- إله إلا الله (٣) الخ، و بخبر أبي أسامة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث أنه سئل ما السنّة في دخول الخلاء؟ قال:

«يذكر الله و يتعوّذ بالله من الشيطان الرجيم» (٤).

و فيه و إن كان ظاهرهما مطلوبيه ذكر الله سبحانه، و لكن لا يدلّان على المطلوبيه عند الانكشاف، بل عند الدخول في الخلاء كما لا يخفى، بخلاف المرسله و ما بعدها فإنّ التعليل فيها يعطى الاختصاص بما عند الكشف.

ذكر في الحدائق: الاعتماد على اليسرى ذكره جملة من الأصحاب رضوان

ص: ١٢٦

١- (١) التهذيب ١: ٣٥٣، الحديث ١٠٤٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٠٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٤، الحديث ٤١.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١: ٣٠٩، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١٠.

و أن يستبرئ بالكيفيه التي مرّت (١)

□
الله عليهم و لم أقف فيه على نصّ، و أسنده في الذكرى إلى روايه عن النبي صلى الله عليه و آله و قال العلامه في النهايه؛ لأنّه عليه السلام علّم أصحابه الاتكاء على اليسار و هما أعلم بما قالوا (١).

أقول: و في النبوي: عن رجل في بني مدلج عن أبيه قال: جاء سراقه بن مالك جشعم من عند النبي صلى الله عليه و آله إلى أن قال: أمرنا أن نتوكأ على اليسرى و نصب اليمنى (٢)، فبناءً على عدم اعتبار السند في المستحبات أخذاً بما ذكر في مدلول أخبار من بلغ لا- يفرّق بين وصول الخبر بالثواب بطريق الخاصه أو العامه فيما إذا لم يكن له معارض و يحتمل صدقه واقعاً كما لا يخفى.

نسب استحباب الاستبراء قبل الاستنجاء إلى المشهور (٣) بل عن الجواهر دعوى عدم الخلاف فيه (٤) و المحكي عن بعض المتقدمين الوجوب (٥)، و لكن قد ذكرنا عند التكلّم في الاستبراء أنّه لا يستفاد من الأخبار الوارده فيه إلّا كونه موجباً للحكم بطهاره البلل المشتبه بعد ذلك و مع عدمه يحكم بذلك البلل أنّه بول.

و احتمال وجوب الاستبراء نفسياً أو شرطياً بأن يكون شرطاً في حصول الطهاره للموضع بالاستنجاء موهوم، يدفعه مثل قوله عليه السلام في صحيحه جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا انقطعت درّه البول فصبّ الماء» (٦) بل لا دليل

ص: ١٢٧

١- (١) الحدائق ٢:٦٨، و انظر الذكرى ١:١٦٧، و نهايه الاحكام ١:٨١.

٢- (٢) مجمع الزوائد (للهيتمي) ١:٢٠٦.

٣- (٣) نسبه السيد الحكيم في المستمسك ٢:٢٣٧.

٤- (٤) الجواهر ٢:٥٨.

٥- (٥) التنقيح في شرح العروه الوثقى ٤:٤٥١.

٦- (٦) وسائل الشيعه ١:٣٤٩، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

و أن يتنحج قبل الاستبراء(١).

على استحبابه أيضاً.

و لكن ربّما يلتزم باستحبابه لصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يبول في الليل فيحسب أن البول أصابه فلا- يستيقن فهل يجزيه أن يصبّ على ذكره إذا بال و لا- يتنشف؟ قال: يغسل ما استبان أنه أصابه و ينضح ما يشك فيه من جسده أو ثيابه و يتنشف قبل أن يتوضأ» (١) حيث ادّعى أن المراد بالوضوء هو الاستنجاء، و الإنشاف هو الاستبراء غاية الأمر بما أن الإنشاف ليس بواجب شرطاً للاستنجاء، و ليس بواجب نفسى كما هو ظاهر الصحيحه الأولى يحمل الأمر بالإنشاف في هذه الصحيحه على الاستحباب.

و المناقشه في الدعوى بأنّه لم يظهر أن المراد بالوضوء هو الاستنجاء، و الإنشاف الاستبراء يدفعها ملاحظه السؤال فإنّه لو لم يكن المراد ذلك بقى السؤال بلا جواب.

ذكر في الحدائق أنّه ليس للتنحج خبر و لا تعرض في كلام القدماء (٢) و إنّما ذلك في كلام بعض المتأخرين كالعلاّمه (٣) و الشهيد (٤).

أقول: و بما ذكرنا سابقاً يظهر أنّه لا يمكن الالتزام بالاستحباب حتّى بناءً على التسامح في أخبار السنن بمعنى عدم اعتبار ملاحظه السند فيها.

ص: ١٢٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣٢٠:١، الباب ١١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) الحدائق ٥٨:٢.

٣- (٣) نهايه الأحكام ٨١:١.

٤- (٤) الذكري ١٦٨:١.

و أن يقرأ الأدعية المأثوره بأن يقول عند الدخول(١):«اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم»
أو يقول:«الحمد لله

و في مرسله الصدوق:«اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم» (١) و لكن مع إضافه.

و في صحيحه معاويه بن عمّار قال:سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:«إذا دخلت المخرج فقل:بسم الله اللهم إني أعوذ بك
من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم» (٢).

و في روايه أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام قال:«إذا دخلت الغائط فقل:أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث
الشيطان الرجيم» (٣) و هذه الروايات مختلفه في الاشتمال بلفظ اللهم و تقديم الرجس النجس على الخبيث المخبث و تأخيره.

و في مرسله الصدوق الأخرى:و كان عليه السلام إذا دخل الخلاء يقول:«الحمد لله الحافظ المؤدى» (٤) و قول الماتن:الجمع
بينها أولى، كأنه للعمل بالروايتين، و لكن في مرسله على بن أسباط عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام كان إذا دخل
الكنيف يقنّع رأسه و يقول سرّاً في نفسه:بسم الله و بالله و لا- إله إلّا الله ربّ أخرج مني الأذى سرحاً بغير حساب (٥) ، إلخ و
عليه فالأولى الجمع بينها للعمل بالروايات.

ص: ١٢٩

- ١- (١) من لا يحضره الفقيه ١:٢٣، الحديث ٣٧. وسائل الشيعه ١:٣٠٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٠٦، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٠٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.
- ٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١:٢٤، الحديث ٤٠، وسائل الشيعه ١:٣٠٨، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.
- ٥- (٥) وسائل الشيعه ١:٣٠٨، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

الحافظ المؤدى» و الأولى الجمع بينهما، و عند خروج الغائط [١]

□
«الحمد لله الذى أطعمنيه طيباً فى عافيه، و أخرجه خبيثاً فى عافيه» و عند النظر إلى الغائط (٢):

□
«اللهم ارزقنى الحلال و جنبنى الحرام» و عند رؤيه الماء: «الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً و لم يجعله نجساً» (٣)

و فى مرسله الصدوق و إذا انزحر قال: «اللهم كما أطعمتنيه طيباً فى عافيه

فأخرجه منى خبيثاً فى عافيه» (١) و هذا يختلف مع ما ذكر فى المتن فى جهات.

و فى مرسله الصدوق فى الفقيه: كان على عليه السلام يقول: ما من عبد إلا و به ملك موكل يلوى عنقه حتى ينظر إلى حدثه ثم يقول له الملك: يا ابن آدم هذا رزقك فانظر من أين أخذته و إلى ما صار، و ينبغى للعبد عند ذلك أن يقول: «اللهم ارزقنى الحلال و جنبنى الحرام» (٢).

ذكر جملة من الأعلام ما ذكر من الدعاء عند رؤيه الماء، و لكن ما ورد فى روايه عبد الرحمن بن كثير الهاشمى، عن أبى عبد الله عليه السلام بينا أمير المؤمنين عليه السلام ذات يوم جالس مع محمد بن الحنفية إذ قال له يا محمد ائتنى بإناء من ماء أتوضأ للصلاة فأتاه محمد بالماء فأكفاه فصبّه بيده اليسرى على يده اليمنى، ثم قال: بسم الله و بالله و الحمد لله الذى جعل الماء طهوراً و لم يجعله نجساً (٣)، الحديث، و هذه لا دلالة لها على أنّ الدعاء عند النظر إلى الماء، كما لا يخفى.

ص: ١٣٠

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٠٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣، الحديث ٣٨. وسائل الشيعة ١: ٣٣٣، الباب ١٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٤٠١، الباب ١٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

و عند الاستنجاء «اللهم حصّن فرجى و أعفّه و استر عورتى و حرّمنى على النار» (١) و وفّقنى لِمَا يقربنى منك يا ذا الجلال و الإكرام» و عند الفراغ (٢): «من الاستنجاء الحمد لله الذى عافانى من البلاء و أَمَط عن الأذى».

و عند القيام عن محلّ الاستنجاء يمسح يده اليمنى على بطنه (٣)

و هذا الدعاء أيضاً وارد فى روايه عبد الرحمن بن كثير الهاشمى (١) حيث إنّ فيها: ثمّ استنجى فقال: «اللهم حصّن فرجى و أعفّه و استر عورتى و حرّمنى على النار، و لكن الروايه على ما فى الوسائل غير مشتمله لقوله: و وفّقنى لما يقربنى منك يا ذا الجلال و الإكرام، و لكن ذكر هذا الدعاء فى مصباح المتهجد (٢) و فيه الذيل.

و فى روايه أبى بصير المتقدّمه: «و إذا فرغت فقل الحمد لله الذى عافانى من البلاء و أَمَط عنى الأذى» (٣) و لكن فى ظهور الفراغ فى الفراغ من الاستنجاء دون الفراغ من التخلّى تأمل.

المروى فى الوسائل عن الفقيه فإذا خرج مسح بطنه و قال: «الحمد لله الذى أخرج عنّى أذاه و أبقى فىّ قوّته فىا لها من نعمه لا يقدر القادرون قدرها» (٤) و لا دلالة لها على كون ذلك يختصّ بحال القيام عن محلّ الاستنجاء، بل هو دعاء الخروج كما يأتى، نعم ظاهر ما ذكره فى مصباح المتهجد (٥) أنّه دعاء عند القيام من

ص: ١٣١

١- (١) المتقدّمه آنفاً.

٢- (٢) مصباح المتهجد: ٧.

٣- (٣) مستدرک الوسائل ٢٥٥: ١، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١٣.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣٠٨: ١، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦. من لا يحضره الفقيه ٢٤: ١، الحديث ٤٠.

٥- (٥) مصباح المتهجد: ٧.

و يقول: «الحمد لله الذى أَمَاطَ عَنِّي الأذى و هَنَأَنِي طَعَامِي و شَرَابِي، و عَافَانِي مِنَ البُلُوى» و عند الخُروج أو بعده (١): «الحمد لله الذى عَزَفَنِي لَدَّتُهُ و أَبَقَى فى جَسَدِي قُوَّتَهُ و أَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ يَا لَهَا نِعْمَةً، يَا لَهَا نِعْمَةً، يَا لَهَا نِعْمَةً لا يَقْدِرُ القَادِرُونَ قَدْرَهَا»

و يَسْتَحَبُّ أَنْ يَقْدَمَ الاسْتِنْجَاءُ مِنَ الغَائِظِ عَلَى الاسْتِنْجَاءِ مِنَ البُولِ (٢) و أَنْ يَجْعَلَ المَسْحَاتِ إِنْ اسْتَنْجَى بِهَا (٣) و تَرَأَى فُلُو لَمْ يَنْقُ بِالثَّلَاثَةِ و أَتَى بِرَابِعٍ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَأْتِيَ بِخَامِسٍ؛ لِيَكُونَ تَرَأً و إِنْ حَصَلَ النِّقَاءُ بِالرَّابِعِ.

مَوْضِعُ التَّخْلِى، فَرَاغِ.

□
و فى مَصْحُوحِهِ عبدُ اللهِ بنُ ميمون، عَن أَبِي عبدِ اللهِ، عَن آبَائِهِ، عَن عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الخَلَاءِ قَالَ: «الحمد لله رَزَقَنِي لَدَّتَهُ و أَبَقَى قُوَّتَهُ فى جَسَدِي و أَخْرَجَ عَنِّي أَذَاهُ يَا لَهَا نِعْمَةً ثَلَاثًا» (١) و هَذَا مَغَايِرٌ لِمَا فى المَتَنِ فى جِهَاتٍ و قَدْ نَقَلَ مَا فى المَتَنِ عَنِ المَصْبَاحِ المَتَهَجِدِ (٢).

و يَدُلُّ عَلَيْهِ مَوْثِقَةُ عَمَّارِ السَّابَاطِي عَن أَبِي عبدِ اللهِ قَالَ: سَأَلْتَهُ عَنِ الرَّجْلِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْجِيَ بِالمَاءِ يَبْدَأُ بِالمَقْعَدَةِ أَوْ بِالإِحْلِيلِ فَقَالَ: «بِالمَقْعَدَةِ ثُمَّ بِالإِحْلِيلِ» (٣).

□
لَخَبَرُ عِيسَى بنِ عبدِ اللهِ يَعْنِي الهَاشِمِيَّ، عَن أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ، عَن عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «إِذَا اسْتَنْجَى أَحَدُكُمْ فليوتر بها و تَرَأَى إِذَا لَمْ يَكُنِ المَاءُ» (٤) و الإلتزامُ بِالاسْتِحْبَابِ يَحْتَاجُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فى أَخْبَارٍ مِنَ

ص: ١٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣٠٧: ١، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٢- (٢) مصباح المتهجد: ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٢٣: ١، الباب ١٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣١٦: ١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.

و أن يكون الاستنجاء و الاستبراء باليد اليسرى (١)

بلغ (١) من استفاده عدم ملاحظه السند فى الالتزام به.

و فى معتبره السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الاستنجاء باليمين من الجفا» (٢).

□
و فى مرسله يونس، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السلام: «نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يستنجى الرجل بيمينه» (٣) و كان الأنسب أن يذكر الاستنجاء باليمين من المكروهات لا الاستنجاء باليسرى من المستحبات، فإنّ المعيار فى تعيين المستحبّ أو كراهه الضدّ تعلق الأمر به أو النهى بالضدّ، نعم لو تعلق الأمر به و النهى بضدّه و لم يكن فى البين على أنّ أحدهما للإرشاد إلى الآخر يكون ما تعلق به الأمر مستحبّاً، و ما تعلق النهى به مكروهاً، هذا بالإضافة إلى الاستنجاء.

و أمّا الاستبراء فقد ورد فى مرسله الصدوق عن أبى جعفر عليه السلام: «إذا بال الرجل فلا يمَسّ ذكره بيمينه» (٤).

و ربّما يستظهر ممّا ورد عنه عليه الصلاة و السلام أنّه كانت يميناه لظهوره و طعامه و يسراه لخلاه و ما كان من أذى (٥) و نحوه على المروى عن العامه، و هذا المروى لا يعين استحباب اليسرى؛ لأنّ كون يميناه لظهوره لكراهه الوضوء باليسرى.

ص: ١٣٣

١- (١) وسائل الشيعة ٨٠: ١، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٢١: ١، الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣٢١: ١، الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٢٨: ١، الحديث ٥٥.

٥- (٥) السنن الكبرى ١١٣: ١.

و يستحب أن يعتبر و يتفكر (١) في أن ما سعى و اجتهد في تحصيله و تحسينه كيف صار أذيه عليه، و يلاحظ قدره الله تعالى في رفع هذه الأذيه عنه، و إراحته منها.

و أما المكروهات فهي: استقبال الشمس و القمر بالبول و الغائط (٢) و ترتفع بستر فرجه و لو بيده و دخوله في بناء أو وراء حائط، و استقبال الريح بالبول بل بالغائط أيضاً.

و قد عقد في الوسائل باباً و عنوانه أنه يستحب لمن دخل الخلاء تذكّر ما يوجب الاعتبار و التواضع و الزهد و ترك الحرام، و أخرج فيه روايات منها ما ورد فيها:

«ما من عبد إلّا و به ملك موكل يلوى عنقه حتّى ينظر إلى حدثه ثم يقول له الملك يا ابن آدم هذا رزقك فانظر من أين أخذته و إلى ما صار فينبغي للعبد عند ذلك أن يقول: اللهم ارزقني الحلال و جنبني الحرام» (١).

مكروهات التخلّي

و في روايه السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول» (٢).

و في مصححه عبد الله بن يحيى الكاهلي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله لا يبولن أحدكم و فرجه باد للقمر يستقبل به» (٣).

و في حديث المناهي المروى في الفقيه: «و نهى أن يبول الرجل و فرجه

ص: ١٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣:٣٣٣، الباب ١٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١:٣٤٢، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١:٣٤٢، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

باد للشمس أو القمر» (١) و حيث إنّ ظاهر الأخيرتين عدم الحائل بين قرصى الشمس و القمر و فرجه، ذكر قدس سره ارتفاع الكراهه بستر فرجه و لو بيده أو دخوله فى بناء أو وراء حائط، و قد يقال بعدم ارتفاع الكراهه بذلك، فإنّ ما ذكر فيه من النهى من البول و فرجه باد للقمر أو الشمس و إن لا- يقتضى النهى مع الستر المزبور، و لكن قد ورد فى بعض الروايات النهى عن استقبال الشمس و القمر (٢) أو استقبال الهلال و استدباره (٣)، و صدق استقبالهما و استقبال الهلال و استدباره و لو مع الستر ظاهر.

و بتعبير آخر يمكن الالتزام بكراهه كل من الأمرين فمع الستر و إن ترتفع إحدى الكراهتين و لكن تبقى الأخرى، نعم كراهه الاستدبار تختصّ بالقمر لاختصاص النهى عن الاستدبار به، و أما الشمس فلم يرد فيها نهى عن استدبارها.

أقول: يمكن أن يقال بالاختصاص فى الكراهه؛ لأن النهى عن استقبال الشمس و القمر فى المرسله التى أخرجها الكلينى (٤) غير مقيد بالبول أو التخلّى و فى مرسله الصدوق و إن ذكر- يعنى فى التخلّى- و لكن المطمئن به التفسير من نفس الصدوق قدس سره كما هو دأبه.

و الحاصل أن النهى عن استقبال الهلال و استدباره أو النهى عن استقبال الشمس و القمر مطلقاً و لو فى غير التخلّى لم يلتزموا به.

ص: ١٣٥

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٤:٤، الحديث الأول.

٢- (٢) الكافي ٣:١٥، الحديث ٣.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١:٢٦، الحديث ٤٨.

٤- (٤) الكافي ٣:١٥، الحديث ٣.

و فى مصححه عبد الله بن يحيى الكاهلى (١) النهى عن استقبال القمر بفرجه عند البول مع كون فرجه باد له و مقتضى التقييد فيها بكون فرجه باد للقمر أن يرفع اليد عن الإطلاق فى معتبره السكونى (٢) بتقييده بصوره كون الفرج بادياً للقمر، إلا أن يقال بعدم الموجب للتقييد لاحتمال الكراهه فى كلا الأمرين و إن كان فى صورته كونه بادياً أشد، ثم إن ما فى المتن من كراهه استقبال الشمس و القمر بالغاائط استفادته من الأخبار مشكل حيث الوارد فيها البول، و التمسك بالإطلاق فى مرسلتى الصدوق و الكلينى قد ذكرنا ما فيها.

لا- يقال: ظاهر النهى عن استقبال الشمس و القمر ببوله أو النهى عن البول و فرجه باد للشمس و القمر هو المنع بنحو التحريم و الالتزام بالكراهه خروج عن الظهور بلا قرينه على الخلاف.

فإنه يقال: النهى عن استقبال الشمس و القمر لو كان تحريمياً لكان التحريم من الواضحات لكثرة الابتلاء خصوصاً مع تسالم العامة أيضاً على النهى عن استقبالهما بالبول كما يظهر من كلماتهم، بل النهى عندهم بنحو الكراهه و الأدب، و لو كان النهى عند الأئمه عليهم السلام بنحو التحريم لأشاروا إلى ذلك فى بعض الروايات كما لا يخفى.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال فى النهى عن استقبال الريح و استدبارها الوارد فى حد الغائط و دخول المخرج كما فى مرسله محمّد بن يحيى (٣) و مرفوعه عبد الحميد بن

ص: ١٣٦

١- (١) تقدّمت فى الصفحة ١٣٤.

٢- (٢) تقدّمت فى الصفحة ١٣٤.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٠١، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوة، الحديث ٢.

أبى العلاء (١) مع أنّ الروائين لضعف سندهما لا يمكن إثبات الحرمة بهما و الالتزام بالكراهه مبنّى على التسامح فى أدلّه السنن بناءً على عمومها للثواب الوارد فى العمل، سواء كان فعلاً أو تركاً فتأمل.

و روى فى البحار عن العلل لمحَمَّد بن على بن إبراهيم القمى قال: أوّل حدّ من حدود الصلاة هو الاستنجاء-إلى أن قال-ولا يستقبل الريح لعلّتين:

أحدهما: أنّ الريح تردّ البول فيصيب الثوب و ربّما لم يعلم الرجل ذلك أو لم يجد ما يغسله.

و العله الثانية: أنّ مع الريح ملكاً فلا يستقبل بالعوره (٢).

مفرده الشارع و هو الطريق العام المعبر عنه بالطريق النافذ و فى صحيحه عاصم بن حميد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قال رجل لعلّى بن الحسين عليه السلام أين يتوضّأ الغرباء؟ قال: تتقى شطوط الأنهار و الطرق النافذه و تحت الأشجار المثمره و مواضع اللعن، فقيل له: و أين مواضع اللعن؟ قال أبواب الدور (٣).

و فى حديث المناهى المروى فى الفقيه باسناده عن شعيب بن واقد، عن الحسين بن زيد، عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليه السلام:

□
نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يبول أحد تحت شجره مثمره أو على قارعه الطريق (٤)،

ص: ١٣٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣٠٢:١، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٦.

٢- (٢) بحار الأنوار ١٩٤:٧٧-١٩٥، الحديث ٥٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٢٤:١، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ٤:٤، الحديث الأول.

الحديث، إلى غير ذلك.

و المحكى عن المفيد و الصدوق ٠ عدم الجواز (١) و لكن لا يمكن الالتزام بأزيد من الكراهه فإنّ التخلّى فى الطريق النافذ أمر متعارف فى بعض البلاد و من البعيد جداً أن يحدث ذلك بعد زمان الأئمه عليهم السلام ، و لو كان هذا أمراً مبغوضاً و فعلاً حراماً لكثير النهى و التحذير عنهم عليهم السلام و لشاع خبر هذا المنع بحيث صار من المسلمّات كما لا يخفى.

جمع مشرعه و هو الموضع للورود لأخذ الماء، و فى صحيحه عاصم بن حميد المتقدّمه (٢): و تتقى شطوط الأنهار، أى أطرافه و نظيرها مرفوعه على بن إبراهيم يرفعه قال: خرج أبو حنيفه من عند أبى عبد الله عليه السلام و أبو الحسن موسى عليه السلام قائم إلى أن قال: اجتنب أفنيه المساجد و شطوط الأنهار (٣).

□
و فى معتبره السكونى عن جعفر، عن أبيه، عن آبائهم عليهم السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يتعوط على شفير بئر ماء يستعذب منها أو نهر يستعذب أو تحت شجره فيها ثمرتها (٤)، و المراد بالاستعذاب أخذ الماء منها للشرب إلى غير ذلك.

و فى مرفوعه على بن إبراهيم القمى: اجتنب أفنيه المساجد و شطوط الأنهار و مساقط الثمار و منازل النزال (٥) الحديث، و فى خبر إبراهيم بن أبى زياد

ص: ١٣٨

١- (١) حكاه السيد الخوئى فى التنقيح فى شرح العروه ٤:٤٥٨. و انظر المقنعه: ٤١، و الهدايه: ٧٤.

٢- (٢) تقدمت فى الصفحه السابقه.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٢٤، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٣٢٥، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٥- (٥) وسائل الشيعه ١:٣٢٤، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

أو دربُ المساجد (١) أو الدور (٢) و لو في غير أوان الثمر (٣)

الكرخي، عن أبي عبد الله عليه السلام: ثلاث من فعلهن ملعون: المتغوط في ظل النزال،... (١).

لما تقدّم من الأمر بالاجتناب عن أفنية المساجد في مرفوعه على بن إبراهيم المتقدّمه.

قد ورد في صحيحه عاصم بن حميد الانتقاء في التخلي عن مواضع اللعن و قيل له أين مواضع اللعن قال أبواب الدور (٢).

و في صحيحه عاصم بن حميد المتقدّمه: و تحت الأشجار، المثمره، و لا يخفى أنّ ظاهر كون الشجره مثمره كونها تثمر في أوان الثمر و إن كانت خاليه عن الثمر فعلاً غير محرز.

□
و في معتبره السكوني، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يتغوط على شفير ماء يستعذب منها أو نهر يستعذب أو تحت شجره فيها ثمرتها (٣)، و كذا في خبر الحصين بن مخارق عن الصادق عليه السلام عن آبائه: نهى النبي صلى الله عليه و آله أن يتغوط الرجل على شفير بئر يستعذب منها أو على شفير نهر يستعذب منه أو تحت شجره فيها ثمرها (٤). و قريب منه غيره من تقييد الشجره أو النخله بأنّها قد أثمرت أو أينعت.

ص: ١٣٩

-
- ١- (١) و سائل الشيعة ٣٢٥: ١، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.
 - ٢- (٢) و سائل الشيعة ٣٢٤: ١، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) و سائل الشيعة ٣٢٥: ١، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.
 - ٤- (٤) و سائل الشيعة ٣٢٦: ١، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

و البول قائماً (١) و فى الحمّام (٢) و على الأرض الصلبة (٣).

و كيف كان فالإطلاق فى النهى غير محرز.

و يؤيّد التقييد روايه حبيب السجستاني التى رواها فى العلل مسنداً و فى الفقيه مرسلأ حيث ورد فيها النهى عن ضرب الخلاء تحت الشجره أو النخله إذا كان فيها حملها لأنّ الملائكه تحضرها (١).

و يدلّ عليه معتبره السكونى، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، عن على عليه السلام عن النبى صلى الله عليه و آله قال: «البول قائماً من غير علّه من الجفاء، و الاستنجاء باليمين من الجفاء» (٢).

و فى صحيحه محمّد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام قال: «من تخلّى على قبر أو بال قائماً أو بال فى ماء قائم أو مشى فى حذاء واحد أو شرب قائماً أو خلا فى بيت وحده و بات على غمر فأصابه شىء من الشيطان لم يدعه إلّا أن يشاء الله» (٣).

و أمّا الاستدلال على ذلك بما ورد من النهى من طمح البول فى الهواء-أى رفعه-فيه عنوان آخر غير البول قائماً؛ و لذا عنون فى الوسائل عنوانين للمنهى عنه و الطمح فيه فهو يتحقّق فى البول عن جلوس أيضاً كما لا يخفى.

و قد ورد فى الخبر أنّ البول فى الحمّام يورث الفقر (٤).

قد ذكر جماعه كراهه البول على الأرض الصلبة و ظاهر بعضهم أنّه ليس من

ص: ١٤٠

١- (١) علل الشرائع ١: ٢٧٦-٢٧٨، الباب ١٨٥، الحديث الأول، و من لا يحضره الفقيه ١: ٣٢، الحديث ٦٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٢٢، الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٧.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٣٢٩، الباب ١٦ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١٥: ٣٤٧، الباب ٤٩ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٢١.

المكروهات، بل جعل ارتياد موضع للبول من المستحبات (١)، و فى الجواهر الأولى الجمع بينهما للتسامح بكلّ منهما (٢).

أقول: قد تقدّم المعيار فى تشخيص المستحبّ من الفعلين أو كراهه الآخر، و عليه فالوارد فى الروايات الترغيب إلى البول فى الموضع المناسب كالجلوس فى مكان مرتفع أو فى مكان فيه التراب الكثير، و أمّا النهى عن البول على الصخره و نحوها غير وارد، و لكن فى روايه عبد الله بن مسكان: أنّ رسول الله كان أشدّ توقّياً للبول كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان من الأمكنه يكون فيه التراب الكثير كراهيه أن ينضح عليه البول (٣)، فيمكن أن يقال إنّ لا استفاد منها إلّا كراهيه البول على الأرض الصلبه؛ لأنّ كراهيه نضح البول عليه مقتضاه كراهيه ما يكون به النضح، و لكن فيه أنّ الكراهه القلبيه لشيء لا يوجب تشريع النهى التنزيهى عتياً يوجهه عادة، بل يمكن بتشريع الطلب و الأمر الترغيبى بما لا يوجهه كما يفصح عن ذلك صدر الروايه من قوله عليه السلام: كان رسول الله صلى الله عليه و آله أشدّ الناس توقّياً للبول، إلخ.

لما روى عن النبى صلى الله عليه و آله من أنه نهى أن ييال فى الجحر (٤)، بضم الجيم قبل الحاء ثقب الحيه و غيرها من الحشرات، و لما عن الباقر عليه السلام لبعض أصحابه حيث أراد

ص: ١٤١

١- (١) كصاحب الحدائق ٢:٥٠.

٢- (٢) جواهر الكلام ٢:٦٧.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٣٨، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- (٤) سنن أبى داود ١:١٥، الحديث ٢٩.

و فى الماء خصوصاً (١) الراكد و خصوصاً فى الليل.

السفر من الوصيه أن لا تبول فى نفق (١).

و فى مرسله حكم عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: قلت له: يبول الرجل فى الماء؟ قال: «نعم، و لكن يتخوف عليه من الشيطان» (٢).

و فى صحيحه محمد بن مسلم أبى جعفر عليه السلام قال: «من تخلى على قبر أو بال قائماً أو بال فى ماء قائماً أو مشى فى حذاء واحد أو شرب قائماً أو خلا فى بيت وحده، و بات على غمر فأصابه شىء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله» (٣).

و فى مرسله مسمع عن أبى عبد الله قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام إنه نهى أن يبول الرجل فى الماء الجارى إلا من ضروره، و قال: إن للماء أهلاً (٤)، و قريب منها حديث الأربع مائه (٥).

و فى صحيحه الفضيل عن أبى عبد الله قال: «لا بأس أن يبول الرجل فى الماء الجارى و كره أن يبول فى الماء الراكد» (٦).

و فى روايه عن بن ماصع قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فى الماء الجارى؟ قال: «لا بأس به إذا كان الماء جارياً» (٧).

ص: ١٤٢

- ١- (١) مستدرک الوسائل ٢٨٦: ١، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١٠.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٤١: ١، الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٣٢٩: ١، الباب ١٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٣٤١: ١، الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.
- ٥- (٥) الخصال: ٦١٣.
- ٦- (٦) وسائل الشيعة ١٤٣: ١، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.
- ٧- (٧) وسائل الشيعة ١٤٣: ١، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

و التطميح بالبول أى البول فى الهواء و الأكل (١) و الشرب حال التخلّى، بل فى

بناءً على أن نفى البأس فيها راجع إلى الترخيص لا- لبيان الحكم الوضعى أى عدم تنجس الماء الجارى، و كون الظهور هو الترخيص فى الأولى ممّا لا ينبغى التأمل فيه بقريته ذكر كراهه البول فى الراكد.

و فى روايه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «لا- تشرب و أنت قائم، و لا- تبل فى ماء نقيع، و لا- تطف بقبر» (١) الحديث.

و فى حديث المناهى قال: و نهى أن يبول أحد فى الماء الراكد فإنّه يكون منه ذهاب العقل (٢) و لا ريب فى أنّ التعليل يناسب كون النهى تنزيهياً.

و كذلك ما فى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا تشرب و أنت قائم، و لا تطف بقبر، و لا تبل فى ماء نقيع فإنّه من فعل ذلك فأصابه شىء فلا يلومن إلّا نفسه» (٣) الحديث.

و مقتضى الأخذ بجميع هذه الروايات و نحوها الأخذ بإطلاق النهى عن البول فى الماء مطلقاً، و أنّ التفصيل بين الجارى و الراكد بالترخيص فى الأوّل فى بعضها؛ لشدّه الكراهه فى البول فى الراكد بالإضافة إلى البول فى الماء الجارى، و أمّا شدّه الكراهه فى البول فى الماء ليلاً- بالإضافة إلى البول فيه نهراً لما حكى أنّ الماء فى الليل للجّن و أنّه مسكنهم فلا يبال فيه و لا يغتسل لئلا تصيبه آفه من قبلهم (٤).

و فى معتبره السكونى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «نهى النبى صلى الله عليه و آله أن يطمح

ص: ١٤٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٤٠، الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤: ٤، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٤١-٣٤٢، الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

٤- (٤) حكاة فى الجواهر (٢: ٦٩) عن العلامة فى نهايه الأحكام ١: ٨٣.

الرجل ببوله من السطح و من الشيء المرتفع في الهواء» (١).

و في الخصال في حديث الأربعمائه: «و لا- يبولن في سطح في الهواء، و لا- يبولن في ماء جار فإن فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومنّ إلا نفسه» (٢) إلى غير ذلك، و المراد من التطميح بالبول صبّه في الهواء من مكان مرتفع سواء كان جالساً فيه أو قائماً كما تقدّم.

لما استفاد من مرسله الصدوق عن الباقر عليه السلام قال دخل أبو جعفر الباقر عليه السلام الخلاء فوجد لقمه خبز في القذر فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك معه فقال: تكون معك لآكلها إذا خرجت، فلما خرج قال للملوك: أين اللقمه؟ فقال:

□
أكلتها يا ابن رسول الله، فقال: «إنّها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة فاذهب فأنت حرّ فأني أكره أن استخدم رجلاً من أهل الجنة» (٣) فإنّ هذه و نحوها ما رواه في عيون الأخبار (٤) و إن تدلّ على أنّ إكرام الخبز فيما وجده على القذر بغسله و أكله أمر مستحبّ، إلا أنّ تقييده بالأكل فيما إذا خرج من بيت الخلاء فيه دلالة على مرجوحية الأكل فيه، سواء كان حال التخلي أولاً، و لكن في تعميم الحكم لسائر المأكولات كالثمار فضلاً عن تعميمه للشرب لا يخلو من تأمل.

ص: ١٤٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٥١، الباب ٣٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) الخصال: ٦١٣.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٧، الحديث ٤٩.

٤- (٤) عيون الأخبار ١: ٤٧، الحديث ١٥٤.

و باليسار(١) إذا كان عليه خاتم فيه اسم الله(٢).

لما في معتبره السكونى المتقدمه الاستنجاء باليمين من الجفاء(١) و فى مرسله الصدوق قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «إذا بال الرجل فلا يمَسّ ذكره بيمينه»(٢).

و فى روايه الحسين بن خالد عن أبي الحسن الثانى عليه السلام قال: قلت له أنا روينا فى الحديث أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله كان يستنجى و خاتمه فى إصبغه، و كذلك يفعل أمير المؤمنين عليه السلام و كان نقش خاتم رسول الله: محمّد رسول الله، قال: صدقوا، قلت:

فينبغى لنا أن نفعّل؟ قال: إنّ اولئك يتختمون فى اليد اليمنى و إنكم تتختمون فى اليسرى(٣).

و فى موثقه عمّار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لا- يمَسّ الجنب درهماً و لا ديناراً عليه اسم الله تعالى، و لا يستنجى و عليه خاتم فيه اسم الله، و لا يجمع و هو عليه، و لا يدخل المخرج و هو عليه»(٤).

و فى روايه معاويه بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت الرجل يريد الخلاء و عليه خاتم فيه اسم الله تعالى؟ فقال: ما أحبّ ذلك، قال: فيكون اسم محمّد صلى الله عليه و آله قال: لا بأس(٥).

و موثقه أبي أيوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أدخل الخلاء و فى يدي

ص: ١٤٥

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٢١، الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٢٨، الحديث ٥٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٣١، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٣٣١، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٥- (٥) وسائل الشيعة ١: ٣٣٢، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

خاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى؟ قال: «لا و لا تجامع فيه» (١).

قد يقال إنّ بعض هذه الروايات و إن كانت مطلقة من حيث النهى عن استصحاب الخاتم الذى فيه اسم الله أو شىء من القرآن عند الاستنجاء إلا أنّها تحمل على صورته كون الخاتم فى اليد التى يستنجى بها جمعاً بينها و بين روايه الحسين بن خالد الحاكيه لفعل رسول الله صلى الله عليه و آله و على أمير المؤمنين عليه السلام (٢)، و لكن هذا الحمل لا يناسب ما فى موثقه عمّار (٣) حيث إن النهى عن دخول المخرج و هو عليه لا- يمكن حمله على الاستنجاء بما عليه الخاتم المزبور مع أنه قد ورد فى روايه وهب بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام: «كان نقش خاتم أبى: العزه لله جميعاً، و كان فى يده اليسرى يستنجى بها» (٤) و إن يمكن حملها مع تعارضها بروايه الحسين بن خالد على التقيه لموافقتهما لما عليه العامه، هذا فيما إذا تم أمر السند فيهما، و مع عدم تمامهما كما لم يلتزم بالتسامح فى أخبار السنن فرفع اليد عن إطلاق موثقه عمار يكون أشكل كما لا يخفى.

لمعتبره محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «قال لقمان لابنه:

طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور قال: فكتب هذا على باب الحش» (٥)، و روايته الأخرى التى فيها إرسال قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «طول

ص: ١٤٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٣٠، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٣- (٣) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٣: ٣٣٦، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٨.

٥- (٥) وسائل الشيعة ١: ٣٣٦، الباب ٢٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

والتخلّي على قبر المؤمنين (١) إذا لم يكن هتكاً وإلا كان حراماً.

و استصحاب الدرهم البيض (٢) بل مطلقاً إذا كان عليه اسم الله أو محترم آخر

الجلوس على الخلاء يورث البواسير» (١) و نحوها رواه السكوني عن الصادق عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: «طول الجلوس على الخلاء يورث الباسور» (٢).

قد ورد في صحيحه محمد بن مسلم المتقدمه عن أبي جعفر: من تخلّى على قبر أو بال قائماً (٣) الحديث.

و في روايه إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «ثلاثه يتخوّف منها الجنون: التغوط بين القبور، و المشى في خفّ واحد، و الرجل ينام وحده» (٤) و لكن ليس فيها تقييد بكون القبر للمؤمنين.

و دعوى الانصراف كما ترى. نعم، التخلّي على قبر المؤمنين أو بين قبورهم فيما إذا عدّ هتكاً حرّم؛ لحرمة المؤمن حيّاً و ميتاً (٥).

و في معتبره غياث عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أنه كره أن يدخل الخلاء و معه درهم أبيض إلا أن يكون مصروباً» (٦) و ليس في الروايه التقييد بكون نقش فيها

ص: ١٤٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٣٦، الباب ١٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٣٦، الباب ٢٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٢٩، الباب ١٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول، و قد تقدّمت في الصفحه ١٤٠.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٣٢٩، الباب ١٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ٣:٥٥، الباب ٣٣ من أبواب التكفين.
 - ٦- (٦) وسائل الشيعه ١:٣٣٢، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

إلا أن يكون مستوراً و الكلام (٢) في غير الضروره إلا بذكر الله، أو آيه الكرسي أو

باسم الله أو غيره من المحترمات. □

وقد يقال ترك التقييد لعدم الحاجه إليه لتعارف النقش المزبور في الدراهم في ذلك الزمان، و عليه فالكراهيه لخصوصيه احترام النقش لا لدخاله بياض الدرهم فيكره استصحاب مطلق الدرهم الذي نقشه من المحترمات، إلا أن يكون الدرهم المزبور مستوراً كما يستفاد من قوله عليه السلام: «إلا أن يكون مصوراً» و لكن في النفس من التقييد و تفسير المصروور شيء .

□
و في مصححه صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يجيب الرجل آخر و هو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ» (١).

و في روايه أبي بصير قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام لا تتكلم على الخلاء فإنه من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجه» (٢).

و في المحاسن عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ترك الكلام في الخلاء يزيد في الرزق» (٣).

□
و التعبير في الأخيرتين يناسب الحكم غير الإلزامي و لو كان النهي عن رسول الله إلزامياً لكان الحكم من المسلمات، و لم يكن الكلام من الأئمه عليهم السلام بالأسلوب الوارد في الخبرين كما لا يخفى.

ص: ١٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣٠٩: ١، الباب ٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٠: ١، الباب ٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- (٣) مستدرک الوسائل ٢٥٧: ١، الباب ٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣، عن مشكاه الأنوار عن المحاسن.

حكايه الأذان أو تسميت العاطس(١).

[يكره حبس البول أو الغائط]

(مسألة ١) يكره حبس البول(٢) أو الغائط، وقد يكون حراماً إذا كان مضرّاً،

ثم إنَّ النهي منصرف عن الكلام في مقام الضرورة التي تفوت بالتأخير كمن أريق ماء استنجائه قبل تمام الاستنجاء لا لحكومته لا حرج و نفي الضرر؛ ليقال لا- حكمه لهما في غير الإلزاميات من المستحبات و المكروهات؛ لثبوت الترخيص فيهما، كما أنَّ الروايات الواردة في الترغيب في الذكر و أنه حسن في جميع الأحوال تقتضى استثناء الذكر على الخلاء كما ورد استثناء آية الكرسي في روايه عمر بن يزيد، كما أنه ورد فيها آية «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» (١).

و في صحيحه محمد بن مسلم على ما في العلل عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال له:

«يا محمد بن مسلم لا تدعَنَّ ذكر الله على كلِّ حال و لو سمعت المنادى ينادى بالأذان و أنت على الخلاء فاذا ذكر الله عزَّ و جلَّ و قل كما يقول المؤذن» (٢) إلى غير ذلك.

و في روايه مسعده بن صدقه عن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: «كان أبي يقول: إذا عطس أحدكم و هو على خلاء فليحمد الله في نفسه» (٣) هذا بالإضافة إلى تسميت العاطس نفسه، و أمّا بالإضافة إلى تسميت الغير فيمكن أن يقال بعدم كراهته؛ لأنه داخل في مطلق الذكر.

و في الفقه الرضوي: «إذا هاج بك البول فبل» (٤) و في الرسالة الذهبية من

ص: ١٤٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣١٢: ١، الباب ٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣١٤: ١، الباب ٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣١٣: ١، الباب ٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٩.

٤- (٤) فقه الرضا عليه السلام: ٣٤٠.

وقد يكون واجباً كما إذا كان متوضّأً و لم يسع الوقت للتوضؤ بعدهما و الصلاة، و قد يكون مستحباً كما إذا توقّف مستحبٌ أهمّ عليه.

[يستحبّ البول حين إرادته الصلاة و عند التّوم و قبل الجماع و بعد خروج المنى و قبل الركوب على الدابّة]

(مسألة ٢) يستحبّ البول حين إرادته الصلاة و عند التّوم (١) و قبل الجماع و بعد خروج المنى و قبل الركوب على الدابّة إذا كان النزول و الركوب صعباً عليه و قبل ركوب السفينه إذا كان الخروج صعباً.

أراد أن لا يشتكى مثانه فلا يجبس البول و لو على ظهر دابّة، هذا بالإضافة إلى البول.

و أمّا بالإضافة إلى الغائط فإنّ الجبس مضرّاً للإنسان بحيث يعدّ جسسه جنايه على النفس فلا يجوز بلا فرق بينه و بين جسس البول، و أيضاً لا يسرى فى موارد التّراحم حكم أحدهما إلى الآخر على ما تقرّر فى محله.

يمكن الإلزام باستحباب البول، بل التخلّى قبل النوم بما ورد فى الخصال:

«و إذا نمت فاعرض نفسك على الخلاء» (١) بناءً على التسامح فى أدلّه السنن، و كذا الإلتزام باستحبابه بعد الجنابه سواء كان بالجماع أو غيره، بما فى من لا يحضره الفقيه: «من ترك البول على أثر الجنابه أو شكّ أن يتردّد بقيه الماء فى بدنه فيورثه الداء الذى لا دواء له» (٢) و نحوه ما فى الجعفریات عن على عليه السلام (٣).

و أمّا بقيه الموارد التى ذكرها فى المتن فلا- نعرف لها مدرکاً، و لعلّ استحباب البول فيها للاحتياط فى أن لا يبتلى بعد ذلك بجسس البول حال الصلاة أو حال ركوب الدابّة و فى السفينه، و الله العالم.

ص: ١٥٠

١- (١) الخصال: ٢٢٩، الحديث ٦٧.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٨٣.

٣- (٣) مستدرک الوسائل ١: ٤٨٥، الباب ٣٧ من أبواب الجنابه، الحديث الأوّل، عن الجعفریات.

[إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء يستحبّ أخذها وإخراجها و غسلها ثمّ أكلها]

(مسألة ٣) إذا وجد لقمه خبز في بيت الخلاء (١) يستحبّ أخذها وإخراجها و غسلها ثمّ أكلها.

قد تقدّم الكلام في ذلك في مسألة كراهه الأكل عند التخلّي، بل في الخلاء فراجع.

ص: ١٥١

إشاره

و هى أمور:

[البول و الغائط من الموضع الأصلي]

الأول و الثانى: البول و الغائط من الموضع الأصلي و لو غير معتاد، أو من غيره مع انسداده أو بدونه بشرط الاعتياد أو الخروج على حسب المتعارف (١) ففى غير الأصلي مع عدم الاعتياد و عدم كون الخروج على حسب المتعارف إشكال و الأحوط النقص مطلقاً خصوصاً إذا كان دون المعده.

نواقض الوضوء: الأول و الثانى: البول و الغائط

ذكر قدس سره أنّ البول أو الغائط من المخرج الأصلي ناقض للوضوء، بلا فرق بين كون خروجه منه معتاداً أو غير معتاد، كما إذا انسدّ المخرج الأصلي و كان يبول أو يتغوط من غيره فاتّفق خروج بعض البول أو الغائط من المخرج الأصلي و لو بقليل فإنّه فى هذه الصورة يحكم بانتقاض الوضوء و إن لم يخرج من غير المخرج الأصلي شىء من البول أو الغائط.

و يظهر ذلك من كلمات الأصحاب حيث أطلقوا القول بأنّ البول و الغائط من مخرجيهما الأصليين من نواقض الوضوء و لم يتعرّضوا لكون خروجهما منه معتاداً أو غير معتاد، و بتعبير آخر ما ورد فى جملة من الروايات كموثّقه أديم بن الحر: «ليس ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك الأسفلين» (١) إمّا معرف و مشير إلى البول

ص: ١٥٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤٩، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

و الغائط، و إما أنّ للخروج منهما موضوعيه بأنّ الناقض هو البول و الغائط الخارجان منهما، و على كلا التقديرين يكون البول أو الغائط الخارجان منهما من النواقض، و لو كان الخروج غير معتاد بالإضافة إلى شخص لانسداد مخرجه الأصلي لعارض فلا حاجة في الحكم بناقضيته إلى دعوى الإجماع مع أنّه مدركى و لا أقل من احتمال أنّ ما ذكر هو المدرك لبعضهم أو لجلهم لو لا كلّهم.

و ذكر قدس سره أنّ البول أو الغائط إذا خرجا من غير مخرجهما الأصليين و كان المخرج الأصلي مسدوداً يكون ناقضاً، و أمّا إذا لم يكن في المخرج الأصلي انسداد فيحكم بكون الخارج من غير المخرج الأصلي ناقضاً مع أحد أمرين:

الأول: أن يكون الخروج المزبور معتاداً للشخص.

و الثاني: أن يكون الخروج على حسب المتعارف.

أمّا الحكم بكون الخروج من غير المخرج الأصلي مع انسداد ناقض فهو مشهور بين الأصحاب، و لم يعرف الخلاف إلّا عن بعض المتأخرين كالسبزواري، (١) و تبعه صاحب الحقائق (٢) بدعوى أنّ الناقض في الروايات هو الخارج من السيلين كما ورد في غير واحد من الروايات، و ما ورد في بعض الروايات من ذكر أنّ البول و الغائط موجب للوضوء كما في صحيحه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يوجب الوضوء إلّا من غائط أو بول أو ضرطه تسمع صوتها أو فسوه تجد ريحها (٣).

ص: ١٥٤

١- (١) ذخيره المعاد ١:١٣.

٢- (٢) الحقائق ٢:٩٠.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٢٤٥، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

و معتبره زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن الناسور أ ينقض الوضوء؟ قال:

«إنما ينقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الريح» (١) منصرف إلى البول و الغائط بخروجه المتعارف نوعاً و هو الخروج من السيلين.

و أجاب في الحدائق عن الالتزام بالناقضيه في البول و الغائط الخارجين من غير مخرجهما الأصليين أخذاً بظاهر قوله سبحانه: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» (٢) بأن ظاهر الكتاب لا يكون حججه و الأخذ به يكون نوع تخمين و تخريج (٣).

أقول: يلزم على صاحب الحدائق أن ناقض الوضوء بالإضافة إلى من يكون المخرج الأصلي منه البول و الغائط مسدوداً هو النوم خاصه، و لا- ينبغي التأمل في شمول الآيه المباركه لمن تخلّى من غير المخرج الطبيعي لانسداده و الأخذ بظاهر الآيه لا يكون تخميناً و لا تخريجاً.

أضف إلى ذلك الإطلاق في بعض الروايات المشار إليها و لو فرض التزام أحد بانصرافها أو كون الأخبار الواردة فيها السيلين مقيده لإطلاقاتها فلا ينبغي التأمل في انصراف الأخبار المقيده أيضاً إلى الشخص السالم بحسب المخرجين الأصليين و الانصراف في المطلقات أو التقييد فيها بهذا المقدار.

أقول: الأظهر انتقاض الوضوء بالبول و الغائط سواء كان خروجهما من المخرج الأصلي أو من غيره مع انسداده و مع عدم انسداده أيضاً فيما كان خروجهما من غير

ص: ١٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٢٥٠، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

٢- (٢) سورة النساء: الآيه ٤٣، و سورة المائدة: الآيه ٦.

٣- (٣) الحدائق ٢: ٩٠.

الأصلی مع الاعتیاد.

و الوجه فی ذلك أنّ ما ورد فی الروایات المتعدّده من ذكر ما یرج من طرفیک ناظر إلى الشخص السالم حیث لا یكون خروجهما منه إلّا من طرفیه الأسفلین، و أمّا فی غیره ممّا انسدّ المخرج الأصلی منه أو لم ینسدّ و لكن الخروج من غیر الأصلی كان اعتیاداً له فی تخلیه فیرجع إلى الإطلاق فی قوله سبحانه «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ» (١) بل یمکن الحکم بكون البول و الغائط بخروجهما ینتقض الوضوء و لو مع عدم الاعتیاد ممّن لم ینسدّ مخرجه الأصلی و عدم كون الخروج من غیر المخرج الأصلی فی مثله متعارفاً، بل كان أمراً اتفاقياً للشخص أخذاً بالإطلاق فی معتبره زکریا بن آدم قال: سألت الرضا علیه السلام عن الناسور ینقض الوضوء؟ قال: «إنّما ینقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الريح» (٢).

و ربّما یقال إنّ مثل هذه الروایه فی الإطلاق صحیحه زراره عن أبی عبد الله علیه السلام قال: «لا یوجب الوضوء إلّا من غائط أو بول أو ضرطه تسمع صوتها أو فسوه تجد ریحها» (٣).

و لكن یمکن أن یناقش أنّ ما فیها من: «فسوه تجد ریحها» قرینه على أنّ المراد البول و الغائط من مثل زراره المفروض سلامته و عدم خروج البول و الغائط منه إلّا من مخرجهما الأصلین، كما أنّ الآیه المبارکه لا تعمّ ما إذا لم یکن التخلی إلّا من

ص: ١٥٦

١- (١) سورة النساء: الآیه ٤٣، و سورة المائدة: الآیه ٦.

٢- (٢) وسائل الشیعه ١: ٢٥٠، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحدیث ٦.

٣- (٣) وسائل الشیعه ١: ٢٤٥، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء، الحدیث ٢.

المخرج الأصلي و كان خروج الغائط أو البول من غير الأصلي بلا اعتياد.

لا- يقال: لا- يمكن الالتزام بعدم دخاله الخروج من المخرجين أصلاً، بل الناقض خروج البول و الغائط و لو من غير المخرج الأصلي و الاعتيادي بأن كان أمراً اتّفاقياً للشخص، و ذلك فإنّ الوارد في صحيحه زراره بعد سؤاله عن الباقر و الصادق عليهما السلام عن ما ينقض الوضوء قولهما عليهما السلام: «ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر من الغائط و البول أو منى أو ريح و النوم حتّى يذهب العقل» (١) و لو لم يكن للخروج من الذكر و الدبر موضوعيته، بل لعدم خروج البول و الغائط من مثل زراره إلّا منهما لكان قوله عليه السلام: «ما يخرج من طرفيك الأسفلين» و تفسيره بالذكر و الدبر لغواً حيث ذكرنا عليهما السلام البول و الغائط بعد ذلك.

و بتعبير آخر، ما ورد فيه في جواب السؤال عمّا ينقض الوضوء أو ابتداءً من قولهم عليهم السلام: «ينقض الوضوء ما خرج من طرفيك الأسفلين» بلا- ذكر البول و الغائط بعد ذلك يمكن دعوى أنّ الكلام المزبور مشير إلى البول و الغائط و ليس للخروج منها موضوعيته، و أمّا في مثل الصحيحه لا- يمكن هذه الدعوى للزوم كون ما ذكر أولاً لغواً محضاً، و عليه فلا بد من الالتزام لخصوصيه الخروج عن المخرج الأصلي و أنّ الشخص السالم إذا اتفق له الخروج من غير السيلين فلا ينتقض وضوؤه بذلك الخروج الاتفاقي، بل و لو كان الخروج بحسب المتعارف كمن أدخل الغير السكين في بطنه فخرج منه الغائط.

فإنّه يقال: الالتزام بأنّ خروج البول أو الغائط بأيّ نحو كان ناقض للوضوء

ص: ١٥٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٢٤٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

ولا- فرق فيهما بين القليل والكثير حتى (١) مثل القطره، و مثل تلوث رأس شيشه الاحتقان بالعدره، نعم الرطوبات الأخر غير البول و الغائط الخارجه من المخرجين ليست ناقضه، و كذا الدود أو نوى التمر و نحوهما إذا لم يكن متلطخاً بالعدره.

لا- يوجب لغويه الكلام المزبور في الصحيحه حيث إنّ ذكر الخروج من السبيلين بملا-حظه الردع عمّا عليه العامه حيث جعلوا القىء ناقضاً، و ربّما يتوهم المتوهم أنّ الطعام بعد هضم المعده في حقيقته غائط قد خرج من الحلق، فاعتبارهما عليهما السلام الخروج من الأسفلين لبيان عدم اعتبار الناقضيه للقىء و لو بعد هضم المعده الغذاء و حتى لو لم يكن في الحقيقه بينه و بين الغائط فرق كما في المبتهلى بالإسهال، حيث ينحدر ما في المعده إلى الأمعاء و يخرج من مخرج الغائط بلا تغيّر و لو في بعض الأحيان، و على ذلك فيكون ذكر البول و الغائط بعده للتنبيه على عدم ناقضيه غيرهما ممّا يخرج عن المخرجين من الودى و المذى و الدم إلى غير ذلك.

و المتحصّل أنّ ناقضيه البول و الغائط على الإطلاق لو لم يكن أظهر فلا ينبغي الريب في كونه أحوط.

لعدم الفرق في صدق البول و الغائط بين القليل و الكثير، و يدلّ على ذلك أيضاً ما ورد في البلل قبل الاستبراء بالخرطاط، نعم مثل الرطوبه في النوى الخارج من الدبر لا يدخل في شيء من البول و الغائط، و مقتضى حصر النواقض بالبول و الغائط...الخ عدم ناقضيه ما لا يدخل في العناوين المذكوره، و في موثقه عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع؟ قال: «إن كان خرج نظيفاً من العدره فليس عليه شيء و لم ينقض وضوءه، و إن خرج متلطخاً بالعدره فعليه أن يعيد الوضوء، و إن كان في صلاته

الثالث:الريح الخارج من مخرج الغائط(١) إذا كان من المعده، صاحب صوتاً أو لا، دون ما خرج من القبل أو لم يكن من المعده كنفح الشيطان أو إذا دخل من الخارج ثم خرج.

قطع الصلاه و أعاد الوضوء و الصلاه» (١). و قريب منها غيرها.

الثالث:الريح

الوارد فى الروايات أنّ الخارج من الطرفين و الأسفلين من الرجل ناقض للوضوء، و يدخل فى ذلك الريح الخارج من مخرج الغائط؛ و لذا لم يتعرّض فى بعض الروايات الحاصره للنواقض غير ناقضيه ما خرج من الطرفين و النوم، كصحيحه زراره عن أحدهما عليهما السلام:«لا ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك أو النوم» (٢) و لو لم يكن الريح داخلاً فى الخارج من الطرفين حتّى على تقدير كونه عنواناً مشيراً لتعرّض عليه السلام لناقضيه الريح أيضاً بعطفه على النوم أو على ما خرج منهما.

نعم، قد يقال الصحيحه الثانيه لزراره قال:قلت لأبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام ما ينقض الوضوء؟ فقالا:«ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر من الغائط و البول أو منى أو ريح و النوم حتّى يذهب العقل» (٣) الظاهر فيها عدم دخول الريح فى ما يخرج من الطرفين حيث فسّر ما يخرج منهما فيه بالغائط و البول كما يدلّ عليه عطف أحدهما على الآخر ب(الواو)بخلاف عطف المنى و الريح فإنّ عطفهما ب(أو) شاهد لكون كلّ منهما ناقضاً كالخارج من السبيلين.

ص: ١٥٩

١- (١) وسائل الشيعه ١:٢٥٩، الباب ٥ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٢٤٨، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٢٤٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

و لكن فيه أنّ العطف على روايه الكليني ب(أو)في كل من الغائط و البول و المنى و الريح مع أنّ الاختلاف في العطف لا يدل على شيء لصحة العطف بكلّ منهما و العطف ب(الواو) و العدول بعده ب(أو)في كلام يكون المقصود منه بيان الحكم الشرعي خاصّه لا يدلّ على التفرقة.

ثمّ إنّ هذا العنوان-أى الخارج من السيلين-لا يعمّ إلّا الريح الخارج من الدبر، فإنّ هذه الروايات خطابات للرجل و لا يعمّ مثل الريح الخارج من قبل المرأه أى المتكون في رحمها.

و مع الإغماض عن ذلك و البناء على أنّها كبعض المطلقات كالوارد في معتبره زكريا بن آدم المتقدمه (١) من حصر الناقض بالبول و الغائط و الريح تشمل لذلك الريح أيضاً، فلا بدّ من رفع اليد عن الإطلاق المزبور بصحيحه زراره الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام لا يوجب الوضوء إلّا من غائط أو بول أو ضرطه تسمع صوتها أو فسوه تجد ريحها» (٢) فإنّ ما يخرج من قبل المرأه لا يسمّى ضرطه و لا فسوه.

نعم، الملاك في أنّ قضيه تسميه الريح الخارجه ضرطه أو فسوه، و أمّا سماع من خرج من مخرجه الريح الصوت أو الرائحه ليس من التقييد في الضرطه و الفسوه، بل المراد أنّ الضرطه في نوعها يسمع صوتها و الفسوه يُشم ريحها كذلك.

و الوجه في عدم التقييد ما في صحيحه على بن جعفر قال: سألته عن رجل يكون في الصلاه فيعلم أنّ ريحاً قد خرجت فلا يجد ريحها و لا يسمع صوتها؟ قال:

ص: ١٦٠

١- (١) في الصفحه: ١٥٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٢٤٥، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

الرابع:النوم مطلقاً(١) و إن كان فى حال المشى إذا غلب على القلب و السمع و البصر فلا تنقض الخفقه إذا لم تصل إلى الحدّ المذكور.

«يعيد الوضوء و الصلاه و لا يعتدّ بشيء مما صلّى إذا علم ذلك يقيناً» (١) نعم لا فرق فى الريح الخارج من الدبر بين تكوّنه فى المعده أو فى الأمعاء، و ما عن ظاهر الماتن و غيره من اعتبار كونه من المعده لا نعرف له وجهاً بعد صدق الضرطه و الفسوه على المتكوّن فى الأمعاء، و لعلّ مراده أيضاً الريح المنفوخ فى الدبر من الخارج فإنّ خروجه لا يكون ناقضاً لعدم صدق العنوانين عليه، و عليه فيمكن أن يكون ذكر سماع من يخرج من مخرج غائطه الريح صوتاً أو وجدانه رائحه لحصول العلم بالخروج و انتفاء الوسوسه، و فى صحيحه معاويه بن عمار قال:قال أبو عبد الله عليه السلام:«إنّ الشيطان ينفخ فى دبر الإنسان حتّى يخيل إليه أنّه قد خرج منه ريح و لا ينقض الوضوء إلّا ريح تسمعها أو تجد ريحها» (٢) .

الرابع:النوم

المشهور بين الأصحاب قديماً و حديثاً أنّ النوم الغالب على السمع و البصر من نواقض الوضوء، بل لم يحكّ الخلاف إلّا عن الصدوق و والده، و قد عدّ فى المقنع أنّ النواقض أربعة:البول و الغائط و الريح و المنى (٣) ، و لكن تعرّض فيه للنوم و قال:لا تتوضأ و إن نمت و أنت جالس فى الصلاه فإنّ العين قد تنام و الأذن تسمع، (٤) و ظاهر التعليل أنّ النوم غير الغالب على السمع و المراد به الخفقه لا ينقض الوضوء.

ص: ١٦١

- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٢٤٨، الباب الأوّل من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٢٤٦، الباب الأوّل من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.
- ٣- (٣) المقنع: ١٢.
- ٤- (٤) المقنع: ١٩.

و ذكر في الفقيه قال: سئل موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه الوضوء؟ قال: لا وضوء عليه قاعداً ما لم ينفرج (١)، و حيث إنه ذكر في أول الفقيه أنه لا- يخرج فيه إلما ما كان حجه بينه و بين ربه (٢) ينسب إليه أن النوم قاعداً من غير الانفراج لا- ينقض الوضوء، و لكن الظاهر أنه حمل ما لم ينفرج على الأمازيه لنوم القلب و الغالب على السمع فيكون مضمونه متحداً مع عدم ناقضيه الخفقه التي أخرج روايتها عن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله عليه السلام قبل الروايه عن موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يخفق رأسه في الصلاه قائماً أو راکعاً؟ قال: «ليس عليه وضوء» (٣) و كيف يمكن التزامه قدس سره بعدم ناقضيه النوم و لو مع الجلوس و قد أخرج في أول باب ما ينقض الوضوء صحيحه زراره الوارد فيها: النوم حتى يذهب العقل (٤).

و الحاصل الظاهر مراده أن ما يسمّى نوماً مع عدم ذهاب العقل أى غير الغالب على القلب كما يتفق غالباً في بعض الأشخاص حال الجلوس غير ناقض للوضوء.

و كيف ما كان فيظهر من عدّه روايات أن النوم من نواقض الوضوء، مثل صحيحه زراره عن أحدهما عليه السلام: «لا ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك أو النوم» (٥).

و في صحيحه إسحاق بن عبد الله الأشعري عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا ينقض الوضوء إلّا حدث و النوم حدث» (٦).

ص: ١٦٢

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٣، الحديث ١٤٤.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٣.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٣، الحديث ١٤٣.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١: ٦١، الحديث ١٣٧.

٥- (٥) وسائل الشيعه ١: ٢٤٨، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.

٦- (٦) وسائل الشيعه ١: ٢٥٣، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.

و فى بعض الروايات وصف النوم الناقض يعنى قيد بما يغلب على القلب و تعطيل الحواس، و فى صحيحه زواره المتقدمه: «ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر من الغائط و البول أو منى أو ريح و النوم حتّى يذهب العقل» (١).

و فى صحيحه عبد الله بن المغيرة و محمد بن عبد الله بن زواره قالوا: سألنا الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابته؟ فقال: «إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء» (٢).

و فى صحيحه زواره قلت له: الرجل ينام و هو على وضوء أ توجب الخفقه و الخفقتان عليه الوضوء؟ فقال: «يا زواره قد تنام العين و لا ينام القلب و الأذن فإذا نامت العين و الأذن و القلب و جب الوضوء» (٣).

و فى بعض الروايات ذكر أنّ من وجد طعم النوم فعليه الوضوء، ففى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفقه و الخفقتين فقال ما أدرى ما الخفقه و الخفقتين إنّ الله تعالى يقول: «بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ» إن علياً عليه السلام كان يقول: من وجد طعم النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء» (٤) و نحوها، و لا بدّ من رفع اليد عن الإطلاق فى الطائفة الأولى و تقييدها بالطائفتين الثانية و الثالثة.

ص: ١٦٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٢: ٢٤٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٢: ٢٥٢، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٢٤٥، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٢٥٤، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩، و الآيه ١٤ من سوره القيامه.

و الظاهر أنّ المراد من الطائفة الثانية و الثالثة واحد، و أنه إذا استولى النوم على القلب بحدوثه يوجب انتقاض الوضوء، و عبّر عن ذلك بوجدان طعم النوم، و أنّ نوم العين و الأذن أماره على نوم القلب لكون نومهما معاً يلازم نوم القلب.

و فى موثقه ابن بكير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام قوله تعالى «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» ما يعنى بذلك قال: إذا قمتم من النوم، قلت: ينقض النوم الوضوء؟ فقال: نعم إذا كان يغلب على السمع و لا يسمع الصوت (١).

و فى روايه سعد عن أبى عبد الله عليه السلام قال: أذنان و عينان، تمام العينان و لا تمام الأذنان و ذلك لا ينقض الوضوء و إذا نامت العينان و الأذنان انتقض الوضوء (٢).

و المتحصّل أنّ المستفاد من هذه الروايات بعد تقييد إطلاقها على التقييد فى الأخرى أنّ النوم إذا كان بمجرد الخفقه و الخفقتان من غير أن يستولى على السمع و القلب ناقض للوضوء بلا فرق بين قليله و كثيره، و بلا فرق بين كونه قائماً أو قاعداً.

و بلا فرق بين كونه أثناء الصلاة أو غيره، و لعلّ الوجه فى عدوله عليه السلام عن الجواب عن خصوص الخفقه و الخفقتين فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج و مصححه زيد الشحام إلى قوله من وجد طعم النوم... إلخ. الإشاره إلى عدم الفرق فى النوم المستولى على الحواس بين قليله و كثيره فيكون للنوم بما هو نوم موضوعيّه فى الناقضيه كما صرّح بذلك عليه السلام فى صحيحه إسحاق بن عبد الله الأشعري من قوله:

«لا ينقض الوضوء إلّا حدث و النوم حدث» (٣) و لكن يظهر من بعض الروايات ما

ص: ١٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢٥٣: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧، و الآيه ٦ من سوره المائده.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٤٧: ١، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٥٣: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.

يستظهر منه عدم كون النوم بنفسه ناقضاً كما في معتبره أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يخفق في صلاته؟ فقال: «إن كان لا يحفظ حدثاً منه - إن كان فعليه الوضوء و إعادته الصلاة، و إن كان يستيقن لم يحدث فليس عليه وضوء و لا إعادته» (١).

حيث إن صدرها و إن كان في نفسه قابلاً على الحمل بعدم كون مجرد الخفقه ناقضاً و إنما يكون الناقض الخفقه التي لا إحساس له معها، إلا أنه قيل إن ذيلها يدل على أنه إذا استيقن عدم الحدث فليس عليه وضوء و لا إعادته و ظاهر الحدث النواقض الأخر غير النوم.

أقول: لو كان الأمر كذلك بأن لم يكن المراد أنه لم يحدث أنه لم ينم فلا بد من حمل الروايه على التقيه لكون النوم في نفسه ليس بناقض، ظاهر المحكى عن جماعه من العامه، بل ربما يقال إن كون النوم حدثاً أى ناقضاً مدلول للكتاب المجيد لا بقرينه التفسير الوارد في موثقه عبد الله بن بكير (٢)، بل الآيه المباركه مع قطع النظر عنها أيضاً مقتضاها ناقضيه النوم؛ و ذلك فإن مفادها وجوب الوضوء عند القيام إلى الصلاة، و إطلاقها يعم ما إذا كان قد توضأ قبل القيام إليها، غايه الأمر المقدار المتيقن في رفع اليد عن الإطلاق المزبور ما إذا توضأ الشخص من قبل و لم يصدر عنه بعده شيء مما يعد من النواقض التي منها النوم.

ص: ١٦٥

١- (١) وسائل الشيعه ٢٥٣:١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٥٣:١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.

و بتعبير آخر، إذا شكَّ في ناقضيِّه شيء بأن لم يقم على عدم ناقضيِّته دليل خاصَّ يكون مقتضى الآيه ناقضيِّته يعنى عدم جواز الدخول فى الصلاه معه.

نعم، إذا كان الشكُّ فى حدوث الناقض بالشبهه الخارجيه يكون الاستصحاب فى عدم صدور ذلك الناقض بعد الوضوء يدخل المورد فى عنوان المقيّد للإطلاق، و لكن لا- يخفى أنه لو قطع النظر عن موثقه و الروايات الخاصه فى كون النوم حدثاً نفيّاً و إثباتاً لم يمكن إثبات ناقضيِّه النوم للوضوء لوجود مفهوم الحصر فى بعض الروايات من أنّ غير ما يخرج من الطرفين لا ينقض الوضوء، و يدلّ فى غير ما يخرج النوم فيكون المفهوم مقيّداً للآيه المباركه فالآيه تصلح للمرجعيّه لا للمرجعيّه، و الاستدلال بها على ناقضيِّه النوم مع قطع النظر عن موثقه غير ممكن.

و يدلّ على ناقضيِّه النوم المستولى على الحواس مطلقاً مقتضى الروايات المتقدّمه و غيرها نظير معتبره عبد الحميد بن عواض عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

سمعته يقول: «من نام و هو راعع أو ساجد أو ماش على أىّ الحالات فعليه الوضوء» (١) فالمعارض لها لو تمّ يطرح لموافقته ما دلّ على الناقضيِّه مع الكتاب المجيد و لمخالفه العامّه.

و يذكر من الطائفه المعارضه موثقه سماعه بن مهران عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سأله عن الرجل يخفق رأسه و هو فى الصلاه قائماً أو راععاً؟ فقال: «ليس عليه وضوء» (٢) و قد تقدّم أنها قابله للتقييد بغير النوم المستولى.

ص: ١٦٦

١- (١) وسائل الشيعه ٢٥٣: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٥٥: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢.

و من تلك الطائفة ما فى العلل و عيون الأخبار بسنده عن الفضل عن الرضا عليه السلام قال: إنَّما وجب الوضوء ممَّا خرج من الطرفين خاصّه و من النوم دون سائر الأشياء لأنَّ الطرفين هما طريق سبيل النجاسه إلى أن قال: و أمَّا النوم فإنَّ النَّائم إذا غلب عليه النوم يفتح كلَّ شيء منه و استرخى فكان أغلب الأشياء عليه فيما يخرج منه الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العله (١).

و لكن قد تقرر فى محله أنّ ما ورد من روايه العلل ناظر إلى بيان الحكمة فى الجعل لا- العله المصطلحه بمعنى كون دوران الحكم مدارها، و لا- تكون فى تلك الروايات معارضه؛ لما دلّ على أنّ الموضوعات للأحكام ما يكون بينها و بين تلك العلل العموم من وجه أو مجرّد المناسبه، و يظهر ذلك لمن لاحظ رواياتها التى منها هذه الروايه فإنَّ كون السيلين مجرى النجاسه يقتضى إيجاب غسلهما عند الخروج لا التوضؤ منها.

و منها روايه عمران بن حمران: أنه سمع عبداً صالحاً عليه السلام يقول: «من نام و هو جالس لا يتعمّد النوم فلا وضوء عليه» (٢).

و روايه بكر بن أبى بكر الحضرمى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام هل ينام الرجل و هو جالس؟ فقال: كان أبى يقول: «إذا نام الرجل و هو جالس مجتمع فليس عليه وضوء و إذا نام مضطجعاً فعليه الوضوء» (٣)، و مرسله الصدوق قال: سئل موسى بن

ص: ١٦٧

١- (١) علل الشرائع ٢٥٧:١-٢٥٨، عيون الأخبار ١١١:١-١١٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٥٦:١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٥٦:١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٥.

جعفر عليه السلام عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه وضوء؟ قال: «لا وضوء عليه ما دام قاعداً إن لم ينفرج» (١).

و هذه الروايات بظاهرها تدلّ على عدم ناقضيّه النوم قاعداً و ما إذا كان النوم أمراً قهرياً مع أنّ المناقشه في سند الأولى و الثانيه و الأخيره تطرح في مقام المعارضه؛ لموافقه ما دلّ على الناقضيه للكتاب و مخالفتها للعامة و في معتبره عبد الحميد بن عوّاض عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: «من نام و هو راکع أو ساجد أو ماشٍ على أى حال من الحالات فعليه الوضوء» (٢).

و أمّا صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل هل ينقض وضوءه إذا نام و هو جالس؟ قال: «إن كان يوم الجمعة في المسجد فلا وضوء عليه و ذلك أنّه في حال الضروره» (٣)، فمن الظاهر أنّه لا يحتمل الفرق بين الناقضيّه و عدمها الزمان و المكان، و لعلّ تجويز الصلاه لرعايه التقيّه حيث إنّ الخروج عن المسجد على كلّ تقدير مخالف لرعايه التقيّه، فإنّه إنّ لم يعتذر لخروجه بنومه يكون خروجه عندهم إعراضاً عن جماعتهم، و إن اعتذر بنومه فهو مخالف لمذهبهم من عدم انتقاض الوضوء بالنوم قاعداً، بل يمكن الالتزام بصحّه صلاته أخذاً بظاهر الروايه فيكون كالصلاه بالوضوء المشروع عندهم في حال التقيّه كالوضوء بالمسح على الخف، و الله سبحانه هو العالم.

ص: ١٦٨

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٤، الحديث ١٤٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٢٥٣، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٢٥٦، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٦.

الخامس: كل ما أزال العقل (١) مثل الإغماء و السكر و الجنون دون مثل البهت.

الخامس: كل ما أزال العقل

دعوى الإجماع على انتقاض الوضوء بمثل الإغماء في كلمات الأصحاب كثيره و لم ينقل الخلاف إلّا عن بعض المتأخرين حيث توقّف صاحب الحدائق (١) و صاحب الوسائل في ذلك، و قد عنون في الوسائل الباب بحكم ما أزال العقل من إغماء و جنون و سكر و غيرها (٢)، و هذا التعبير عادى له فيما لم يتّضح له الحكم، ثمّ أورد في الباب صحيحه معمر بن خلّاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل به عله لا يقدر على الاضطجاع و الوضوء يشتدّ عليه و هو قاعد مستند إلى الوسائد فربّما أغفى و هو قاعد على تلك الحال؟ قال: يتوضّأ، قلت: الوضوء يشتدّ عليه لحال علته، فقال: إذا خفى عليه الصوت و جب عليه الوضوء، و قال: يؤخّر الظهر و يصلّيها مع العصر يجمع بينهما و كذلك المغرب و العشاء، ثمّ ذكر استدلال الشيخ بالصحيحه على الحكم يعنى ناقضيه كل ما أزال العقل و قال: و ليس بصريح يعنى لا دلالة له على الحكم المذكور.

أقول: الوجه في المناقشه في الدلالة ظاهر فإنّ ظاهر الإغماء هو النوم، و قد فرض السائل أن لا يتمكّن على الاضطجاع و أنّ نومه يكون بالجلوس فهل عليه الوضوء في كل إغماء جلوساً و لو كان زمان الإغماء قليلاً مع فرض اشتداد التوضؤ عليه؟ و هذا لو لم يكن ظاهر الروايه و لا أقل من احتمالاه.

و ما قيل من أنّ لفظه (ربّما) فرض لكثره الإغماء و هذا لا يكون فيمن يكون

ص: ١٦٩

١- (١) الحدائق ١٠٤: ٢-١٠٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٢٥٧، الباب ٤ من أبواب نواقض الوضوء.

جالساً لعلته بخلاف الإغماء لا يمكن المساعدة عليه، أولاً: عدم إحراز أن (ربما) تفيد الكثرة، و ثانياً: أن الكثرة تاره تلاحظ في نفس الشيء، و أخرى تلاحظ فيه بالإضافة إلى الشيء الآخر يعنى حاله اليقظه، و الكثرة في النوم في نفسه يناسب فرض السؤال، و ما ذكر في الجواب من أنه: إذا سمع الصوت فليس عليه وضوء؛ لعدم حصول المستولى على الحواس و إلا فليتوضأ و يجمع بين الصلاتين.

و قد يستدل على ناقضيته ما يزيل العقل بما ورد في صحيحه عبد الله بن المغيرة و محمد بن عبد الله حيث ورد فيها: إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء (١) و ما ورد في صحيحه زراره: «و النوم حتى يذهب العقل» (٢) حيث يستظهر منهما أن الناقض في الحقيقة هو الذهاب للعقل سواء كان من النوم أو غيره، و لكن لا يخفى أن ذهاب العقل لم يذكر عله لناقضيته النوم، بل هو تقييد في النوم الناقض للوضوء، و مقتضى التقييد في المقام كمقتضاه في سائر التقييدات يقتضى أن لا يثبت الحكم للمطلق فيما إذا كان التقييد بصوره الاشتراط كما في الصحيحه الأولى أو بما فيه مفهوم كالصحيحه الثانيه.

و المتحصّل لم يبق في ناقضيته كلّ ما أزال العقل من الإغماء و السكر هو التسالم.

و قد يقال: إنّ المقام من أوضح الموارد للإجماع التبعدي، و كيف كان فلا تجرى دعوى الإجماع أو الاستفاده ممّا تقدّم في مثل البهت، بل لا يجرى ما ذكر في صحيحه معمر بن خلاد (٣) من عدم سماع الصوت في مثل السكر كما لا يخفى

ص: ١٧٠

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٥٢، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٦١، الحديث ١٣٧.

٣- (٣) تقدمت في الصفحه السابقه.

السادس: الاستحاضه القليله (١) بل الكثيره و المتوسطه و إن أوجبنا الغسل أيضاً، و أما الجنابه فهى تنقض الوضوء، لكن توجب الغسل فقط.

لا سيما إذا كان خفيفاً، و ان لا يبعد دعوى استفاده الحكم من الروايات الوارده فى النوم حتى يذهب العقل بالفحوى بالإضافة إلى الإغماء؛ و لذا يشكل إثبات أن الإجماع و التسالم فى المقام تعبدى.

السادس: الاستحاضه

يأتى الكلام فى انتقاض الوضوء بالاستحاضه، و أما كون الجنابه ناقضه للوضوء فيدلّ عليه صحيحه زراره المتقدمه حيث ذكر عليه السلام فيها: «ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر من الغائط و البول أو منى أو ريح و النوم حتى يذهب العقل» (١) و دلالتها على انتقاض الوضوء بالإمضاء لا- كلام فيها و لا- يحتمل الفرق بينه و بين الجنابه بغيره، بل فى العيون بإسناده عن الفضل بن شاذان: «و لا ينقض الوضوء إلا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو جنابه» (٢).

و قد ذكر بعض الأعلام أن على الماتن قدس سره التعرّض لسائر الأحداث الكبيره الموجهه للوضوء و الغسل كما هو أحد القولين (٣) من عدم أجزاء سائر الأغسال عن الوضوء، و على القول الآخر يعنى الالتزام بالأجزاء تكون سائر الأحداث الكبيره من قبيل الجنابه.

ص: ١٧١

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٤٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) عيون الأخبار ١: ١٣٠.

٣- (٣) و هو السيد الحكيم فى المستمسك ٢: ٢٥٩.

و قد أورد على هذا الكلام بأنّ في المقام يكون البحث في نواقض الوضوء بحيث لو قيل بعدم إجزاء الغسل عن الوضوء في غير غسل الجنابه يجب على من حصل منه موجب الغسل الجمع بين الغسل و الوضوء حتّى ما إذا كان قبل حصول الموجب متوضّئاً، و الكلام في المسأله الآتية من إجزاء غير الغسل من الجنابه أيضاً عن الوضوء أم لا، فيما إذا كان المكلف حصل منه موجب الوضوء و الغسل و أنّه يكتفى بالاعتسال للصلاه و نحوها ممّا هو مشروط بالطهاره أو أنّه يجب عليه الجمع بين الغسل و الوضوء، و لو قيل بعدم الإجزاء في الغسل عن الوضوء و قلنا في المقام بأنّ غير الجنابه و الاستحاضه القليله أو المتوسطه غير ناقض للوضوء يجب على المتوضّئ الذي مسّ الميت الغسل من مسّ الميت خاصه و لا- يجب عليه الوضوء، و لو قيل بعدم إجزاء الغسل عن الوضوء و ذلك لعدم حصول الناقض منه للوضوء، و حيث إنّ لا دليل على كون موجبات الغسل غير الجنابه و الاستحاضه ناقضاً، للوضوء، بل مقتضى ما دلّ على حصر النواقض عدم كونها ناقضه له فلعلّه لذلك ترك الماتن ذكرها في المقام.

أقول: لا- يحتمل أن يكون عدم تعرض الماتن لذلك و قد ذكر في مسائل غسل مسّ الميت في مسأله (١٤) مسّ الميت ينقض الوضوء. و قد ذكر أيضاً في مسأله (١١) من مسائل النفاس أن غسل النفاس كغسل الجنابه. إلّا أنّه لا يغنى عن الوضوء، بل يجب قبله أو بعده كسائر الأغسال. و مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين كون النفاس في لحظه ممّن كانت متوضّئته و بين غيرها.

و كيف كان، فيمكن أن يستظهر من صحيحه إسحاق بن عبد الله الأشعري أنّ كلّ من موجب الوضوء و موجب الغسل على المكلف ينقض الوضوء، حيث ذكر

[إذا شكَّ في طرِّو أحد النواقض بنى على العدم]

(مسألة ١) إذا شكَّ في طرِّو أحد النواقض بنى على العدم (١) و كذا إذا شكَّ في أنّ الخارج بول أو مذى مثلاً إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول فإن كان متوضِّئاً انتقض وضوؤه كما مرّ.

[إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض]

(مسألة ٢) إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض

أبو عبد الله عليه السلام فيها: «لا ينقض الوضوء إلا حدث و النوم حدث» (١) و ظاهر الحدث في قوله عليه السلام مقابل موجب الطهارة، و لا ينافيه الحصر في سائر الروايات المتقدِّمه حيث إنّ الخطاب فيها للرجل كما لا يضرّ عدم ذكر المسّ و الحيض و النفاس في مثل معتبره زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عليه السلام عن الناسور أ ينقض الوضوء؟ قال: «إنما ينقض الوضوء ثلاث: البول و الغائط و الريح» (٢) حيث إنّ مقتضى الجمع بينهما حمل ما ورد في المعتمره على جملة من مصاديق الحدث الخارج من السيلين.

الشك في الناقض

فإنّ الاستفادة من الروايات الواردة في النواقض أنّ الوضوء إذا وجد يعتبر بقاؤه ما لم يوجد شيء من النواقض المتقدِّمه، و مقتضى الاستصحاب كما هو الاستفادة من صحيحه زراره بقاء الوضوء عند الشك في حصول ناقضه بالشبه الموضوعيه.

و بتعبير آخر، مقتضى الاستصحاب عدم حصول الناقض سواء كان الناقض المحتمل نوماً أو غيره.

ص: ١٧٣

١- (١) وسائل الشيعه ٢٥٣: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٥٠: ١، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

الوضوء (١) و كذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه.

[القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض]

(مسألة ٣) القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض (٢)، و كذا الدم الخارج منهما إلّا إذا علم أنّ بوله أو غائطه صار دمًا.

ماء الاحتقان

فإنّه وإن ورد في غير واحد من الروايات أنّ الناقض ما خرج من طرفيك إلّا أنّه قد فُتّر فيها بالبول و الغائط و الريح أو المنى أيضاً كما في صحيحه زواره (١) و عليه فخروج ماء الاحتقان فيما إذا لم يكن معه شيء من الغائط لا يكون ناقضاً، و مع الشكّ في خروج شيء من الغائط يكون مقتضى الاستصحاب عدم خروجه كما لا يخفى.

خروج القيح

لما تقدّم من تفسير ما يخرج من الطرفين الناقض للوضوء، و في صحيحه زواره بالبول و الغائط و الريح و المنى و شيء منها لا يصدق على القيح الخارج منهما.

نعم، إذا أحرز خلطه بالبول و الغائط يكون النقص بهما لا بالقيح.

و ممّا ذكر يظهر الحال في خروج الدم من مخرج البول أو الغائط و أنّه لا يوجب نقض الوضوء، و قد ذكر قدس سره أنّه إذا أحرز أنّ البول أو غائطه صار دمًا يكون ناقضاً، و قد أشكل عليه بأنّه فيما إذا كان صدق الدم أو الغائط على مجموع ما خرج مسامحياً كما هو المتعارف في الاستعمالات العرفية، فبمجرد خلط الدم بالغيّاط أو بالبول يقال إنّّه تغوّط دمًا أو بال دمًا فلا إشكال في الحكم، و أمّا إذا كان المجموع دمًا حقيقةً غايه

ص: ١٧٤

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٤٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

الأمر علم استحاله البول أو الغائط إليه قبل خروجه عن المخرج ففي انتقاض الوضوء به تأمّل، بل مقتضى ما دلّ على حصر النواقض عدم كونه ناقضاً لعدم صدق البول أو الغائط عليه، بل كان بولاً أو غائطاً قبل الخروج، نظير ما استحال الغائط قبل خروجه إلى الخارج بالدود فإنه قد تقدّم عدم انتقاض الوضوء به، و لعلّ هذا مجرد فرض و الواقع هي الصورة الأولى و إن كان الدم لكثرتة غالباً على لون البول و الغائط.

حكم المذى و الودى و الودى

المشهور بين أصحابنا أنّ المذى لا ينقض الوضوء، بل لا يعرف الخلاف إلّا فى المحكى عن ابن الجنيد (١) حيث ذهب إلى أنّه متى كان من شهوه أوجب الوضوء، و ربّما ينسب إلى الشيخ أنّه إذا كان عن شهوه و خرج عن المعتاد لكثرتة (٢) ينقض الوضوء، و لكن ذكر قدس سره فى التهذيب فى مقام الجمع و على تقدير صحه خبر النقض.

و كيف كان فالأخبار الواردة فى المقام على طوائف:

منها ما تدلّ على عدم كون المذى ناقضاً من غير فرق بين كثرته و قلته و من غير فرق بين كونه عن شهوه أم لا كصحيحه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إنّ سال من ذكر ك شىء من مذى أو ودى و أنت فى الصلاة فلا تغسله و لا تقطع له الصلاة و لا تنقض له الوضوء و إن بلغ عقبيك فإنّما ذلك بمنزله النخاع» (٣) فإنّ مقتضى

ص: ١٧٥

١- (١) حكاة الشهيد الأول فى البيان: ٣٩، و السبزوارى فى ذخيره المعاد ١: ١٤.

٢- (٢) نسبه السبزوارى فى ذخيره المعاد ١: ١٤، و انظر التهذيب ١: ١٨، ذيل الحديث ٤٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٢٧٦، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

التعليل عدم اختصاص الحكم المزبور بالخروج حال الصلاة، و في مصححه محمّد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المذى يسيل حتّى يصيب الفخذ؟ قال:

«لا- يقطع صلاته و لا- يغسله من فخذة إنّه لم يخرج من مخرج المنى إنّما هو بمنزله النخامه» (١). و في معتبره زيد الشحام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام المذى ينقض الوضوء؟ قال: «لا، و لا يغسل منه الثوب و لا الجسد إنّما هو بمنزله البزاق و المخاط» (٢) إلى غير ذلك.

و منها ما يدلّ على أنّ المذى منه الوضوء بلا فرق بين خروجه عن شهوه و عدمه، كصحيحه يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمدى و هو في الصلاة من شهوه أو من غير شهوه؟ قال: «المذى منه الوضوء» (٣).

و منها ما يدلّ على عدم كون المذى عن شهوه ناقضاً، و في الصحيح عن ابن أبي عمير، عن غير واحد من أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ليس في المذى من الشهوه و لا من الإنعاض و لا من القبلة و لا من مسّ الفرج و لا من المضاجعه وضوء، و لا يغسل منه الثوب و الجسد» (٤). و في موثقه إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المذى قال: «إنّ عليّاً عليه السلام كان رجلاً مذاء فاستحى أن يسأل

ص: ١٧٤

١- (١) و سائل الشيعة ٢٧٧: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) و سائل الشيعة ٢٧٧: ١-٢٧٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

٣- (٣) و سائل الشيعة ٢٨١: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٦.

٤- (٤) و سائل الشيعة ٢٧٠: ١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

رسول الله صلى الله عليه وآله لمكان فاطمه عليها السلام فأمر المقداد أن يسأله وهو جالس فسأله، فقال له النبي صلى الله عليه وآله و آله ليس بشيء» (١). حيث فرض استحياء على عليه السلام عن المباشرة في السؤال قرينه على كون المسئول به المذنب عن شهوه.

و منها صحيحه عمر بن يزيد قال: اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة و لبست أثوابي و تطيبت فمرت بي و صيفه ففخذت لها فأمدت أنا و أمنت هي فدخلني من ذلك ضيق فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك؟ فقال: «ليس عليك وضوء و لا عليها غسل» (٢). فداليتها على ناقضيه المذنب للوضوء ظاهره، و أما عدم الغسل للجارية فيأتي في محلّه، وجهه.

و منها ما دلّ على أنّ المذنب عن شهوه ناقض للوضوء كصحيحه الكاهلي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذنب؟ فقال: «ما كان منه لشهوه فتوضأ منه» (٣) و صحيحه محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: سألت الرضا عليه السلام عن المذنب فأمرني بالوضوء منه ثم أعدت عليه في سنة أخرى فأمرني بالوضوء منه، و قال: إنّ علياً عليه السلام أمر المقداد بن الأسود أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله و استحيى أن يسأله فقال: فيه الوضوء (٤).

و لا- ينبغي التأمل في أنّ كلّ من الطائفتين الأولتين و الطائفتين الأخيرتين متعارضتان و التعارض بينها بالتباين، حيث إنّ مفاد الطائفة الأولى نفى الناقضيه عن

ص: ١٧٧

١- (١) وسائل الشيعة ٢٧٨: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٨٠: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٧٩: ١-٢٨٠، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٨١: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٧.

المذى مطلقاً، و مفاد الثانيه إثباتها مطلقاً، و مفاد الثالثه نفى الناقضيّه عن المذى بشهوه، و مفاد الرابعه إثباتها، و لكن فيما رواه الشيخ بسنده عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن إسماعيل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن المذى فأمرني بالوضوء منه ثم أعدت عليه سنه أخرى فأمرني بالوضوء منه و قال: إنّ علياً أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه و آله و استحبي أن يسأله فقال فيه الوضوء قلت: و إن لم أتوضأ، قال: بأس (١)، فإنّ هذا الذيل قرينه على عدم الناقضيّه و أنّ الأمر بالوضوء لو كان بداعى بيان الحكم الواقعي كان استحبابياً فيرفع بهذا الترخيص عن ظهور الطائفه الرابعه بحملها على استحباب الوضوء، و يكون عدم الناقضيّه في المذى عن غير شهوه بالفحوى، و أنّ استحباب الوضوء فيه أخفّ، و لكن مع ذلك في الإلزام بالاستحباب لا يخلو عن المناقشه جدّاً، حيث إنّ كثره السؤال عن المذى و تكراره من شخص واحد سنه بعد سنه و ملاحظه الروايات من الطائفه الأولى و الثالثه يوحى أنّ الأمر بالوضوء كان لرعايه التقيّه و أنّ المذى كالبزاق و النخامه لا يوجب الوضوء و لا إعادته حتّى استحباباً.

و قد يقال إنّ الطائفه الأولى كما أنها تعارضها الطائفه الثانيه كذلك تعارضها الطائفه الرابعه حيث إنّ الطائفه الرابعه مع قطع النظر عن تعارضها بالثالثه لا تصلح أن تكون مقتيده للطائفه الأولى بأن يختص مدلول الطائفه الأولى الداله على عدم ناقضيّه المذى مختصه بصوره عدم الشهوه في المذى، و تكون أخصّ من الثانيه و يقيّد مدلولها بما إذا كان في المذى شهوه، حيث إنّ الطائفه الأولى بعد الاختصاص بعدم

ص: ١٧٨

الشهوه في المذى تكون أخص من الطائفة الثانية الدالّة على انتقاض الوضوء بالمذى مطلقاً.

و الوجه في تعارض الطائفة الأولى و الثالثة أنّ المذى في نوعه يكون عن شهوه، بل في مرسله ابن رباط عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: «يخرج عن الإحليل المنى و الودى و المذى و الودى، فأما المنى فهو الذى يسترخى له العظام و يفتر منه الجسد و فيه الغسل، و أمّا المذى يخرج من شهوه و لا شىء فيه» (١) و حمل الطائفة الأولى بالمذى عن غير شهوه حمل لها على الفرد النادر.

فالحاصل التعارض بين الطوائف حاصل، و لكنّ الترجيح مع الطائفة الأولى و الثالثة الدالّة على عدم ناقضيه المذى حتّى عدم ناقضيه المذى عن شهوه، و الترجيح لوجه:

الأول: أنّ الطائفة الداله على عدم النقض موافقه للكتاب العزيز أى إطلاقه فإنّ مقتضى إطلاق الآيه المباركه حصول شرط الصلاه يعنى الوضوء فيما إذا توضأ المكلف و اغتسل عند القيام إليها و خرج منه المذى بعد وضوئه أو بعد اغتساله من الجنابه.

و لكن لا يخفى أنه يمكن العكس فيقال مقتضى إطلاق الآيه أنه إذا توضأ أو اغتسل لصلاه ثم أراد بعد ذلك صلاه أخرى و لم يقع قبل الصلاه غير خروج المذى مطلقاً أو من شهوه، فمقتضى إطلاق الآيه المباركه الوضوء لتلك الصلاه، و كما يلحق هذا بالفرض الاول لعدم احتمال الفرق بينهما كذلك يمكن العكس بإلحاق الفرض

ص: ١٧٩

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧٨: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

.....
الاول بهذا الفرض لعدم احتمال الفرق.

و مع ذلك يمكن دعوى أنّ مقتضى الآيه المباركه عدم ناقضيه المذى بوجه آخر، و هو أنّ الكتاب العزيز قد قيد التيمم للصلاه فى فرض فقد الماء بصورتين، أحدهما: ما إذا وقع عن المكلف التخلّى، و الأخرى، الجنابه. فمقتضى الآيه إذا لم يقع عن المكلف شىء من الأمرين فيجوز له الصلاه بلا تيمم، و هذا معنى عدم ناقضيه غيرهما، غايه الأمر يرفع اليد عن مقتضى إطلاقها فى ما ثبت كونه ناقضاً كالنوم و الريح و يؤخذ به فى غيره و منه المذى.

الوجه الثانى: كون الطائفه الداله على عدم الانتقاض مخالفه للعامه، و هذا الوجه و إن كان صحيحاً إلاّ أنّه قد تقدّم أنّ صحيحه محمّد بن إسماعيل التى رواها الشيخ قدس سره عن الحسين بن سعيد عن محمّد بن إسماعيل (1) بذيلها يرفع التعارض حيث بعد فرض أمر الإمام عليه السلام بالوضوء الظاهر فى الناقضيه يسأل عن حكم ترك الوضوء لخروجه فنفى عليه السلام البأس صريح فى عدم الناقضيه و أنّ الأمر بالوضوء استحبابى أو لرعايه التقية، فإنّ هذه الصحيحه كالتفسير للروايات الظاهره فى الناقضيه لا أنها تدخل فى أطراف الطوائف المتعارضه كما لا يخفى.

الوجه الثالث: أنّ الأخبار الوارده فى عدم ناقضيه المذى موافقه للأخبار الحاصره للنواقض، حيث إنّ مدلول تلك الأخبار عدم انتقاض الوضوء بعد جمع مطلقاتها بمقيداتها عدم ناقضيه غير البول و الغائط و المنى و الريح و النوم و تلك الأخبار متواتره و لو إجمالاً، فتكون الأخبار الداله على عدم انتقاض الوضوء بالمذى

ص: ١٨٠

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧٩: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.

و الأول هو ما يخرج بعد الملاعبه، و الثاني ما يخرج بعد خروج المنى، و الثالث ما يخرج بعد البول(١).

موافقه للسنة، و بتعبير آخر الأخبار الواردة في عدم ناقضيه المذى موافقه لكل واحد من الأخبار الواردة في حصر النواقض المعلوم صدور بعضها عن المعصوم و أنه قوله عليه السلام.

و فيه أن كون موافقه السنه من المرجحات غير ثابت، نعم إذا قيل بالتساقط في المتعارضين لفقد موافقه الكتاب و مخالفه العامه في أحد المتعارضين يكون المرجح هو المفهوم في الأخبار الحاصره للنواقض، و أما الترجيح بالشهره فإن أريد الشهره من حيث الروايه فيشكل سلب الشهره عن الأخبار الظاهره في كون المذى ناقضاً و إثباتها للطائفة الداله على عدم الانتقاض، و إن أريد الشهره في الفتوى بمعنى إعراض الأصحاب عتياً دلّ على انتقاض الوضوء بالمذى فهي موجه لسقوط الخبر عن الحجّيه لا ترجيح موافق المشهور عليه كما لا يخفى.

لا يبعد أن يكون المراد بالمذى من غير شهوه في الروايات المتقدمه هو ما يسمّى بالودى حيث لا يعتبر فيه خروجه بعد البول بلا فصل، كما يظهر من مصححه زراره.

و كيف كان، فمقتضى الأخبار الحاصره للنواقض عدم كون شيء منهما ناقضاً، و يقال: إن المذى ما يخرج بعد الملاعبه، و الثاني: ما يخرج بعد خروج المنى، و الثالث ما يخرج بعد البول، و في مصححه زراره: «و إن سال من ذكر ك شيء من مذى أو ودى و أنت في الصلاه فلا تغسله» (١) الخ و في صحيحه عبد الله بن سنان: ثلاث

ص: ١٨١

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧٦: ١، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

يخرج من الإحليل وهن: المنى وفيه الغسل، و الودى فمنه الوضوء؛ لأنّه يخرج من دريره البول، قال:و المذى ليس فيه وضوء إنّما هو بمنزله ما يخرج من الأنف (١)، و قد حمل الشيخ هذه الصحيحه على من لم يستبرئ (٢).

و لكن هذا الحمل لا- يمكن المساعده عليه حيث إنّ الأخبار الوارده فى البلل قبل الاستبراء ما إذا احتمل أنّه بول أو غيره من الودى أو المذى مثلاً لا ما إذا علم أنّه غير بول و أنّه ودى كما هو المفروض فى الروايه؛ و لذا تتعارض الصحيحه مع الحسنه و الترجيح مع الحسنه لما تقدم و لا أقل من الرجوع إلى الحاصره للنواقض، ثم إنّ الودى هو الذى يخرج بعد البول يراد به و لو بعد البول بالتراخى كما هو ظاهر الحسنه، و قد ذكر فى الحسنه و الصحيحه و فى مرسله ابن رباط قال: يخرج من الإحليل المنى و الودى و الودى إلى أن قال: و أمّا الودى فهو يخرج بعد البول، و أمّا الودى فهو الذى يخرج من الأدواء و لا شىء فيه (٣)، و أمّا ما فى المتن فهو الذى يخرج بعد المنى فلم أجد لذلك مستنداً، نعم ذكره جماعة و لعلّ ما فى صحيحه عبد الله بن سنان (٤) و حسنه زاره (٥) من ذكر الودى مطلق ما يخرج من الإحليل من غير المنى و المذى؛ و لذا حصر فى الصحيحه الخارج من الإحليل بالثلاثه المنى و المذى و الودى.

ص: ١٨٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٢٨٠، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٤.
 - ٢- (٢) التهذيب ١:٢٠، ذيل الحديث ٤٩.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٢٧٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٢٨٠، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٤.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ١:٢٧٦، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

[ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقب المذى]

(مسأله) ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقب المذى (١) و الودى و الكذب و الظلم و الإكثار من الشعر الباطل (٢) و القىء و الرعاف و التقييل بشهوه.

الأمر الذى قيل باستحباب الوضوء عقبها

قد تقدم ما يمكن أن يقال فى وجه الالتزام باستحباب الوضوء عقب خروج المذى و بينا وجه التأمل فى استحبابه، و أمّا الودى فالالتزام باستحباب الوضوء بعده للجمع بين حسنه زراه فى كلامهم المعبر عنها بالصحيحه فيما تقدم، و بين صحيحه عبد الله بن سنان المتقدمه الداله على أنّ الودى منه الوضوء؛ لأنه يخرج من دريره البول حيث إنّ صريح الحسنه عدم ناقضيه الودى فتحمل صحيحه عبد الله بن سنان على الاستحباب.

و فيه لو قيل بأنّ الحمل على الاستحباب فى الأوامر الظاهره فى الإرشاد إلى الحكم الوضعى جمع عرفى أيضاً فلا يمكن هذا الحمل فى الصحيحه حيث فرق عليه السلام فيها بين الودى و المذى، و أثبت الوضوء فى الأول و نفاه فى الثانى مع أنّه لا فرق بينهما فى استحباب الوضوء و عدمه، فالمتعين حمل الصحيحه على التقيه؛ لأن ناقضيه الودى كالمذى مذهب جلّ العامه لو لا كلّهم.

و فى موثقه سماعه قال: سألته عن نشيد الشعر هل ينقض الوضوء أو ظلم الرجل صاحبه أو الكذب؟ فقال: «نعم إلا أن يكون شعراً يصدق فيه أو يكون يسيراً من الشعر الأبيات الثلاثه و الأربعة فأما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء» (١) و قد ذكر شيخ قدس سره بعد نقلها فى التهذيب: فأول ما فيه أنّ سماعه قال: سألته

ص: ١٨٣

١- (١) وسائل الشيعه ٢٦٩: ١، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

و لم يذكر المسئول بعينه، و يحتمل أن يكون قد سأل غير الإمام فأجابه ذلك، و إذا احتمل ما قلناه لم يكن فيه حجّه علينا، ثم لو سلّم أنّه سأل الإمام لحملناه على الاستحباب و الندب بقريته روايه أديم بن الحر أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك الأسفلين و روايه معاويه بن ميسره قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إنشاد الشعر هل ينقض الوضوء؟ قال: لا (١).

أقول: و موثقه الأخرى: سألته عن رجل كذب في شهر رمضان؟ قال: «قد أفطر و عليه قضاؤه و هو صائم، يقضى صومه و وضوءه إذا تعمّد» (٢) و في موثقه أبي بصير قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكذب ينقض الوضوء و تفطر الصائم، قال قلت:

هل كنا قال: ليس حيث تذهب إنّما ذلك الكذب على الله و رسوله و على الأئمة عليهم السلام (٣).

أقول: انتقاض الوضوء بالظلم على صاحبه أو الكذب و لو على الله و رسوله و الأئمة عليهم السلام و كذا إنشاد الشعر الباطل ممّا لم يعهد من أحد من أصحابنا و لا بأس بالالتزام بأنّ المراد في هذه الأخبار استحباب تجديد الوضوء بحصول أحد هذه الأمور المحرّمه، اللهم إلّا أن يقال: إنّ ظاهر هذه الأخبار بيان الحكم الوضعي يعنى الناقضيّه لا مطلوبيه الفعل ليقال بأنّه يؤخذ بأصل مطلوبيه الفعل و يرفع اليد عن إطلاقه للعلم بثبوت الترخيص في الترك.

ص: ١٨٤

١- (١) تهذيب الأحكام ١: ١٦، ذيل الحديث ٣٥، و الحديث ٣٦ و ٣٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٠: ٣٤، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١٠: ٣٣، الباب ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم، الحديث ٢.

.....
و أما القىء فقد ورد فى موثقه سماعه قال: سألته عما ينقض الوضوء؟ قال:

الحدث تسمع صوته أو تجد ريحه، و القرقره فى البطن إلا شيئاً تصبر عليه و الضحك فى الصلاه و القىء (١)، و فى موثقه أبى عبيده الحداء عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الرعاى و القىء و التخليل يسيل الدم إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء و إن لم تستكرهه لم ينقض الوضوء» (٢) و ربما يستظهر منهما ناقضيه القىء و لكنهما مع معارضتها بالروايات المعتره الداله على عدم ناقضيه القىء و كذا خروج الدم رعاىاً أو غيره المؤيده بالأخبار الحاصره للنواقض تحملان على التقيه؛ لأن الانتقاض بالقىء و خروج الدم مذهب العامه.

و أما التقبيل بشهوه ففى الروايات عدم ناقضيتها و فى صحيحه محمد بن أبى عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام: «ليس فى المذى من شهوه و لا من الإنعاظ و لا من القبله و لا من مس الفرج و لا من المضاجعه وضوء و لا يغسل منه الثوب و الجسد» (٣) و فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام: «ليس فى القبله و لا-المباشره و لا مس الفرج وضوء» (٤).

و فى صحيحه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القبله تنقض الوضوء؟ قال: «لا بأس» (٥) إلى غير ذلك المؤيده بالأخبار الحاصره للنواقض، و لكن فى موثقه

ص: ١٨٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٢٦٣، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١١.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٢٦٣، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٢٧٠، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٢٧٠، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ١:٢٧١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا قبل الرجل المرأة من شهوه أو مس فرجها أعاد الوضوء» (١).

لا يقال: الوارد في الروايات النافية عدم كون القبلة ناقضه و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين كونها عن شهوه أو بدونها، و الموثقه داله على ناقضيه ما إذا كانت بشهوه فلا بد من رفع اليد عن الإطلاق بهذه الموثقه، و موارد الجمع العرفي خارجه عن الترجيح بمخالفه العامه و موافقتها.

فإنه يقال: لم يلتزم من أصحابنا غير ابن الجنيد المعروف أقواله في المسائل بناقضيه القبلة و لو كانت عن شهوه (٢) و هذا هو الموجب لحمل الموثقه على التقيّه في جهه القبلة و مسّ الفرج أيضاً، أضف إلى ذلك أنّ الأخبار الحاصره للنواقض ناظره إلى نفى ناقضيه ما يراه العامه من سائر الأمور كالتقيء و التقييل و اللمس سواء كان لمسّ المرأة أو الفرج إلى غير ذلك.

نعم، ما ذكر من أنّ حمل المطلقات على القبلة من غير شهوه غير ممكن لكون القبلة كذلك أمر نادر لا يمكن المساعدة عليه كما هو واضح.

و ممّا ذكر أيضاً يضعف احتمال كون إعادة الوضوء في مثل هذه الموارد استحبابياً، نعم في الموارد التي لم يلتزم العامه أيضاً بناقضيتها كالكذب على الله و رسوله و الأئمه أو نشيد الشعر و الظلم لا بأس بالالتزام بالاستحباب.

ص: ١٨٦

١- (١) وسائل الشيعه ٢٧٢:١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.

٢- (٢) المختلف ٢٥٩:١.

و مسّ الكلب (١) و مسّ الفرج و لو فرج نفسه (٢).

و فى موثقه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «من مسّ كلباً فليتوضأ» (١) و قد ذكر الشيخ قدس سره أنّ المراد بالتوضؤ غسل اليد (٢) الماسّه بقرينه صحيحه محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب فقال: «إذا مسسته فاغسل يدك» (٣) و لكن يمكن الالتزام بالاستحباب فى الوضوء حيث إنّ غايه مدلول الصحيحه عدم ناقضيه المسّ للوضوء.

و فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «ليس فى القبلة و لا- المباشره و لا- مسّ الفرج وضوء» (٤) و ظاهرها نفى الناقضيه بل المشروعيه، و فى صحيحه معاويه بن عمّار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بذكره فى الصلاه المكتوبه؟ فقال: «لا بأس به» (٥) و فى موثقه سماعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسّ ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك و هو قائم يصلّى يعيد وضوءه؟ قال:

«لا بأس بذلك إنّما هو من جسده» (٦) و ظاهرها أيضاً نفى الناقضيه و لم أجد ما يدلّ على الوضوء من مسّ فرجه، نعم تقدم فى موثقه أبى بصير الوضوء من مسّ فرج المرأه كما تقدم ما يدلّ على نفى الوضوء من مسّ الفرج، كما فى صحيحه محمّد بن أبى عمير و حاصل الكلام فى مسّ فرج المرأه كالكلام فى قبلتها.

ص: ١٨٧

- ١- (١) و سائل الشيعة ٢٧٥:١، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.
- ٢- (٢) التهذيب ٢٣:١، ذيل الحديث ٦٠.
- ٣- (٣) و سائل الشيعة ٢٧٤:١-٢٧٥، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.
- ٤- (٤) و سائل الشيعة ٢٧٠:١، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.
- ٥- (٥) و سائل الشيعة ٢٧١:١، الباب ١١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.
- ٦- (٦) و سائل الشيعة ٢٧٢:١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.

و مسّ باطن الدبر و الإحليل (١) و نسيان الاستنجاء قبل الوضوء و الضحك في الصلاة و التخليل إذا آدمى.

و في موثقه عمّار بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن الرجل يمسّ باطن دبره؟ قال: «نقض وضوءه و إن مسّ باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء، و إن كان في الصلاة قطع الصلاة و يتوضأ و يعيد الصلاة، و إن فتح إحليله أعاد الوضوء و أعاد الصلاة» (١).

و عن ظاهر الصدوق (٢) الالتزام بالناقضيه و لكن مقتضى التعليل في موثقه سماعه (٣) عدم ناقضيه ذلك فيكون حملها على استحباب إعادته الوضوء و الصلاة كما في سائر ما علم من العامه القول بناقضيتها.

و أما استحباب الوضوء من نسيان الاستنجاء قبل الوضوء فيستظهر من صحيحه سليمان بن خالد عن أبي جعفر عليه السلام في الرجل يتوضأ فينسى غسل ذكره قال: «يغسل ذكره ثم يعيد الوضوء» (٤).

و في موثقه أبي بصير قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «إن أهرقت الماء و نسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادته الوضوء و غسل ذكرك» (٥).

و في موثقه سماعه قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «و إذا دخلت الغائط فقضيت

ص: ١٨٨

- ١- (١) وسائل الشيعة ٢٧٢: ١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٠.
- ٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٦٥، ذيل الحديث ١٤٨.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٧٢: ١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٩٦: ١، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.
- ٥- (٥) وسائل الشيعة ٢٩٦: ١، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.

الحاجه فلم تهرق الماء ثم توضع وتوضأت ونسيت أن تستنجي فذكرت بعد ما صليت فعليك الإعادة، وإن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادته الوضوء والصلاه وغسل ذكرك لأن البول مثل البراز» (١).

و في مقابل ذلك صحيحه على بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام في الرجل يبول فينسى غسل ذكره ثم يتوضأ وضوء الصلاه قال: «يغسل ذكره ولا يعيد الوضوء» (٢) و صحيحه عمرو بن أبي نصر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول و أتوضأ و أنسى استنجائي ثم أذكر بعد ما صليت؟ قال: «اغسل ذكرك و أعد صلاتك و لا تعد وضوءك» (٣) و قد جمع بين الطائفتين بحمل الإعادة في الأولى على الاستحباب، و لكن من المحتمل جداً أن يكون الأمر بإعادة الوضوء بغسل الذكر لمس الذكر عند الغسل الموجب عند العامه انتقاض الوضوء.

و بتعبير آخر، الأمر بالوضوء عقب الغسل و الاستنجاء نظير الأخبار الداله على الوضوء عقب خروج المذي أو الودي، و الفرق بينهما أن الوارد في المذي و الودي في بعض الروايات كونهما ناقضين و إن كان في البعض الآخر الأمر بالوضوء عقب المذي بخلاف المقام، فإنه ذكر في الأخبار المزبوره المتقدمه الأمر بالوضوء من دون أن يذكر أن الاستنجاء ناقض، مع أن ظاهر موثقه سماعه عدم كفايه صب الماء على الذكر في الاستنجاء من البول، بل لا بد من ذلك المخرج كما في غسله مما له جرميه

ص: ١٨٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣١٩:١، الباب ١٠ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٩٤:١، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٩٤:١، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

و قد تقدّم في الأخبار أنّ البول مثل الماء (١) فيكفي في تطهير المخرج أو سائر الجسد صبّ الماء.

و أما استحباب الوضوء عقب الضحك فقد يستظهر من موثقه سماعه قال:

سألته عمّا ينقض الوضوء؟ قال: الحدث تسمع صوته أو تجد ريحه، و القرقره في البطن إلّا شيئاً تصبر عليه و الضحك في الصلاه و القيء « (٢) و لكن مدلولها الضحك أثناء الصلاه لا مطلقاً، و لكن في مضمرة محمّد بن أبي عمير عن رهط: «أن التبسم في الصلاه لا ينقض الصلاه و لا ينقض الوضوء إنّما يقطع الضحك الذي فيه القهقهه» (٣) و في مقابل ذلك صحيحه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال القهقهه لا تنقض الوضوء و تنقض الصلاه» (٤) بل ربّما يقال قوله في المضمرة: إنّما يقطع الضحك الذي فيه القهقهه، راجع إلى الصلاه لعدم معهوديه التعبير بالقطع إلّا في الصلاه.

و على الجملة، مقتضى الجمع بين الطائفتين الالتزام باستحباب الوضوء في هذا الفرض أيضاً أنّ القهقهه غير ناقض للوضوء عند أصحابنا لما تقدّم، و للروايات الحاصره و ما يدلّ على الانتقاض موافق لما حكى عن العامّه فإنّ انتقاض الوضوء بها أثناء الصلاه مذهب جماعه منهم. ثمّ الالتزام بالاستحباب فيما إذا كان الانتقاض مذهب العامّه أو جماعه منهم مشكل، و لكن لا بأس بالالتزام به فيما إذا لم يكن الانتقاض من مذهبهم كنشيد الشعر الباطل و الكذب على الله و رسوله و الأئمه عليهم السلام.

ص: ١٩٠

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١: ٣٤٣ و ٣٤٥، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣ و ٩.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٢٦٣، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١١.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٢٦٣، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٠.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١: ٢٦١، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.

لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم و الأولى أن يتوضأ برجاء المطلوبيه.

و لو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثاً بأحد النواقض المعلومه كفى (١) و لا- يجب عليه ثانياً كما أنه لو توضأ احتياطاً لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثاً كفى و لا يجب ثانياً.

و الوجه في الإشكال أنه و لو قيل بحمل الأخبار الظاهره في الانتقاض على استحباب الوضوء من الجمع العرفي بين الأخبار النافيه للانتقاض و الظاهره فيه، حيث إن صراحه الثانيه هي المشروعيه و لا تنافيه الطائفه الأولى، إلا أنه لا سبيل في المقام إلى هذا الجمع العرفي للعلم بصدور بعض الأخبار الظاهره في الانتقاض لرعايه التقيّه كالتى ورد فيها الانتقاض حكايه عن رسول الله في قضيه على عليه السلام في المذى و يكون المورد من الموارد التى تكون محفوفه بالقرينه على رعايه التقيّه.

و نظير ذلك ما ذكر في استحباب الوضوء عقب التخليل إذا آدمى، و فى صحيحه أبى عبيده الحذاء عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «الرعاف و القيء و التخليل يسيل الدم إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء، و إن لم تستكرهه لم ينقض الوضوء» (١) و قد حملها الشيخ قدس سره على التقيّه و جوّز حملها على الاستحباب (٢).

الاكتفاء بالوضوء الاستحبابي

لا يخفى أنّ احتمال ناقضيه الأمور المذكوره فى المسأله منفى بما تقدّم من الأخبار الحاصره للنواقض و غيرها من الأخبار الوارده فى عدم نقض الوضوء بها و التسالم على عدم النقض عند أصحابنا و الآتى بالوضوء مع أحدها يتوضأ برجاء

ص: ١٩١

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٢٦٣، الباب ٦ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢.

٢- (٢) الاستبصار ١: ٨٣-٨٤، ذيل الحديث ٢٦٣.

المطلوبه بمعنى أنه يقصد أنه و إن يكن على طهر فعلاً إلّا أنّ الوضوء أى تجديده لعلّه مطلوب واقعاً و عليه فالآتى المزبور لا يقصد شيئاً من الغايات المذكوره للوضوء التى سيأتى التعرض لها، و عليه فإن قلنا الوضوء لم يحرز كونه بنفسه مستحباً نفسياً فى حقّ المحدث، بل المستحب هو الوضوء المقصود به إحدى الغايات الآتية و أن الوضوء مع إحدى تلك الغايات رافع للمحدث، فالوضوء المفروض فى المقام لا يكون رافعاً للمحدث مع مصادفته للمحدث الواقعى حيث لم يحصل بإحدى تلك الغايات.

و بتعبير آخر، التوضؤ لاحتمال الأمر به مع طهاره الشخص يصحّ قصد التقرب المعترف فى وقوع العمل بنحو العباده و لا يصحّ الغايه المعترفه فى رفعه الحدث.

و من هنا يظهر الفرق بين الوضوء لاحتمال الحدث فصادف الحدث و بين المقام، حيث يكون التوضؤ مع احتمال الحدث لغايه الطهاره على تقدير الحدث بخلاف المقام.

نعم، لو قيل بأنّ الوضوء بنفسه مستحب عن المحدث و لا يحتاج فى رفعه الحدث إلى قصد غايه يحكم بالمقام أيضاً بالكفايه، فتدبر جيداً.

اشترط الصلاة بالوضوء سواء كانت الصلاة واجبه أو مندوبه من المسلمات، و يشهد له النصوص الكثيره المتواتره إجمالاً، و فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: «لا صلاة إلّا بطهور» (١).

ص: ١٩٢

١- (١) وسائل الشيعه ٣١٥:١، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

و فى صحيحه أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل توضأ و نسى أن يمسح رأسه حتى قام فى صلاته؟ قال: «ينصرف و يمسح رأسه و يعيد» (١).

و فى صحيحه زراره، عن أبى جعفر عليه السلام: «لا تعاد الصلاة إلّا من خمسه: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود» (٢).
و مثلها ما ورد فى قضاء الصلاة التى صلاها بغير وضوء، و يدلّ على الاشتراط بالإضافه إلى الصلوات الفريضة، بل غيرها أيضاً قوله سبحانه «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ» (٣) الآية حيث إنّه لا موجب للالتزام باختصاصه بالصلوات الواجبه و قد تقدّم أنّ ظاهر الأمر بالشىء -عند الإتيان بالفعل الآخر- الاشتراط.

و أمّا بالإضافه إلى الطواف فالطهاره من الحدث شرط فى الطواف فيما إذا كان جزءاً من حجّ أو عمره و لو كانا مندوبين، و يدلّ عليه مثل صحيحه معاويه بن عمّار، عن أبى عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يقضى المناسك كلّها على غير وضوء إلّا الطواف فإنّ فيه صلاه و الوضوء أفضل» (٤).

نعم، لا يعتبر الوضوء للطواف المستحبّ فى نفسه أى ما لا يكون جزءاً من حجّ أو عمره، و فى صحيحه عبيد بن زراره، عن أبى عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يطوف

ص: ١٩٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٧٠، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٧١-٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٣- (٣) سوره المائده: الآية ٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٣٧٤، الباب ٥ من أبواب الوضوء.

الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ و يصلى» (١).

و فى صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أحدهما عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهر؟ قال: «يتوضأ و يعيد طوافه و إن كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين» (٢).

و قد تقدم أن الطواف تطوعاً و نافلة ظاهر ما يؤتى منفرداً حيث إن الجزء من الحج أو العمرة يجب بالشروع فيهما.

ص: ١٩٤

١- (١) وسائل الشيعة ١٣:٣٧٤، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٣:٣٧٤، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٣.

فإنّ الوضوء إما شرط فى صحّته فعل كالصلاه و الطواف، و إما شرط فى كماله كقراءه القرآن(١).

فصل فى غايات الوضوء الواجبه و غير الواجبه

شرطيه الوضوء فى الصحه و الكمال

بمعنى أنّ الطهاره وضوءاً كان أو غسلاً ليس شرطاً فى صحّته و إنّما قد يكون شرطاً فى كماله كالتوضؤ لقراءه القرآن.

و يستدلّ على ذلك بروايه محمّد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته أقرأ المصحف ثمّ يأخذنى البول فأقوم فأبول و أستنجى و أغسل يدى و أعود إلى المصحف فأقرأ فيه؟ قال: «لا حتّى تتوضأ» (١).

و ما رواه الصدوق فى حديث الأربعمائه باسناده عن على عليه السلام قال: لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهور حتّى يتطهّر» (٢).

و ما رواه أحمد بن فهد فى عدّه الداعى مقطوعاً قال: قال عليه السلام: لقارئ القرآن بكلّ حرف يقرأه فى الصلاه قائماً مائه حسنه، و قاعداً خمسون حسنه و متطهّراً فى غير صلاه خمس و عشرون حسنه، و غير متطهر عشر حسنات» (٣).

ص: ١٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ١٩٦: ٦، الباب ١٣ من أبواب قراءه القرآن، الحديث الأول.

٢- (٢) الخصال: ٦٢٧.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٩٦: ٦-١٩٧، الباب ١٣ من أبواب قراءه القرآن، الحديث ٣.

و أما شرط في جوازه كمس كتابه القرآن (١) أو رافع لكرهته كالأكل (٢)

لا يقال: ظاهر الأولتين كراهه القراءه بلا طهاره لا استحبابها معها كما هو ظاهر الأخيره.

فإنه يقال: قراءه القرآن في نفسها من العبادات المستحبه، فلا بد من أن يحمل النهي عن قراءته بلا طهاره كانهي عن الصلاه في الحمام بقله الثواب غير المنافيه لاستحبابها كما لا يخفى.

نعم، الروايات من حيث السند غير تامه و القول باشتراط الطهاره في كمال القراءه مبني على التسامح في أدله السنن.

شرطيه الوضوء في جواز فعل

سيأتي التعرض لذلك.

و لعل المراد أكل الجنب حيث إن الوضوء و إن لم يكن رافعاً للحدث من الجنابه إلا أنه يرفع كراهه الأكل جنباً، و في صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أ يأكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال: «إنا لنكسل و لكن ليغسل يده فالوضوء أفضل» (١).

و قد أخذ في المستمسك بإطلاق المتن و ذكر في وجهه ما ورد في التوضؤ عند حضور الطعام (٢)، و لكن ظاهر تلك الروايات أن المراد بالوضوء فيها غسل اليدين قبل الطعام و بعده كما ذكر الأمر بغسلهما قبل الطعام و بعده في جملة من تلك الروايات.

ص: ١٩٦

١- (١) وسائل الشيعة ٢:٢٢٠، الباب ٢٠ من أبواب الجنابه، الحديث ٧.

٢- (٢) المستمسك ٢:٢٤٨.

أو شرط في تحقق أمر كالوضوء للكون على الطهاره (١) أو ليس له غايه كالوضوء الواجب بالنذر (٢) و الوضوء المستحب نفساً إن قلنا به كما لا يبعد.

و قد عنون صاحب الوسائل الباب من أبواب المائده باستحباب غسل اليدين قبل الطعام و بعده، بل في خبر هشام بن سالم و زاد الموسوي في حديثه قال هشام:

قال لي الصادق عليه السلام: «الوضوء هاهنا غسل اليدين» (١) و يؤيده ما ورد في بدء صاحب المنزل بالغسل قبل الطعام و آخر من يغسل يده بعده (٢).

و الحاصل لم يظهر من تلك الروايات الأمر بالوضوء معناه المعروف عند المشرعه، و مع الإغماض عن ذلك ظاهراً الاستحباب و الكمال في الأكل لا رفع كراهه الأكل بخلاف أكل الجنب، و في صحيحه عبيد الله بن علي الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه: «إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ» (٣).

شرطيه الوضوء في تحقق أمر

ظاهر كلامه أنّ الكون على الطهاره أمر مترتب على الوضوء من المحدث بغير موجب الغسل، و سيأتي الكلام في أنّ الكون على الطهاره غايه أو أنّ الطهاره عنوان لنفس الوضوء أو الغسل أو التيمم.

الوضوء الذي لا غايه له

النذر لا يوجب مشروعيه الوضوء ليجب بالنذر، بل يعتبر في انعقاد النذر تعلقه بعمل مشروع لولا النذر، و إذا لم نقل باستحباب الوضوء نفساً لا يتعلق به

ص: ١٩٧

١- (١) وسائل الشيعه ٢٤:٣٣٨، الباب ٤٩ من أبواب آداب المائده، الحديث ١٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٤:٣٣٩، الباب ٥٠ من أبواب آداب المائده.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢:٢١٩، الباب ٢٠ من أبواب الجنابه، الحديث ٤.

النذر، و إنما يتعلّق بالوضوء المقصود به الغايه و لو كانت تلك الغايه الكون على الطهاره.

و الحاصل صحّه تعلّق النذر بنفس الوضوء يبتنى على القول باستحباب نفس الوضوء من المحدث بالأصغر و لو لم يقصد أى غايه أو لا أقل من الالتزام بأن نفس الوضوء و لو لم يقصد أى غايه يوجب حصول الطهاره به على ما يأتى.

فى كون الوضوء مستحباً نفسياً

و أمّا الاستحباب النفسى لنفس الوضوء فقد أنكره جماعه و التزموا بأنّ المستحبّ كون المكلف على طهاره و كون المكلف على طهاره أمر يترتب على الوضوء المؤتى به بنحو التقرب، و عليه فإنّ قصد المحدث بالأصغر بوضوئه كونه على طهاره أو إحدى الغايات يحصل التقرب به فيكون على طهاره.

و أمّا إذا لم يقصد شىء من تلك الغايات و أتى بذات الوضوء فلا يمكن التقرب به؛ لعدم الأمر به نفساً فلا يوجب صيروره المكلف على طهاره، و قد ذكر الماتن الكون على الطهاره أمر يتحقق بالوضوء و إذا كان ذلك الأمر مطلوباً نفسياً كما هو الصحيح؛ للروايات الدالّه على مطلوبية طهر الشخص، و قبلها الآية «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (١) فلا يسرى طلبه إلى نفس الوضوء و الالتزام بالاستحباب النفسى الآخر و أنّه قد تعلّق بذات الوضوء بأن يكون التوضؤ بقصد كونه على الطهاره من الإتيان بعملين مستحبين كما ترى.

ص: ١٩٨

و الاستدلال على استحباب نفس الوضوء من المحدث-و لو لم يقصد إلّما مطلوبيّه نفسه الموجب للتقرب-بما فى الإرشاد للديلمى قال:قال النبى:«يقول الله تعالى من أحدث و لم يتوضأ فقد جفانى، و من أحدث و توضأ و لم يصل ركعتين فقد جفانى» (١) إلخ.

و بمرسله الفقيه:«الوضوء على الوضوء نور على نور» (٢).

و بروايه محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال:قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«الوضوء بعد الطهور عشر حسنات» (٣) فيه ما لا يخفى فإنّ ظاهر الأخيره الوضوء لا بنفسه بل بقصد التطهر و الأولتين لضعفهما غير صالح للاعتماد عليهما، بل منصرف الأولى الوضوء لارتفاع حدثه.

و قد يلتزم بأنّ كون المكلف على طهاره مسبب عن الوضوء القربى، و لكنّ التقرب بالمقدمه لا يتوقف على قصد التوصل بها فيما إذا كانت المقدمه من قبيل السبب، بأن يكون المطلوب النفسى من الأفعال التوليديه حيث يمكن التقرب بالإتيان بالسبب و لو مع الغفله عن مسببه بأنّ قصد الإتيان بالسبب رعايه لمطلوب الشارع، و على ذلك فتنتفى ثمره الخلاف فى أنّ الوضوء بنفسه مطلوب نفسى أو أنّ المطلوب النفسى ما يترتب على الوضوء القربى و هو الكون على الطهاره.

و لكن لا يخفى أنّ مع إحراز أنّ المطلوب النفسى هو كون المكلف على طهاره

ص: ١٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٢:١، الباب ١١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤١:١، الحديث ٨٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٧٧:١-٣٧٨، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ١٠.

و أنّ الوضوء بالنحو القربى محصّل له فلا يمكن القصد إلى الوضوء بما هو مطلوب نفسى إلّا تشريعاً فلا بُدّ في تحقيق التوضؤ قريباً من قصد الغايه تفصيلاً أو إجمالاً.

و الصحيح أنّ الطهاره للحدث بالأصغر ليس أمراً توليدياً من الوضوء، بل الطهاره أو كون المكلف على طهر عنوان لنفس الوضوء القربى فقولهُ سبحانه: «إِنَّ اللَّهَ... وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (١) يعنى يحبّ المتوضّئين بالوضوء القربى.

و بتعبير آخر الطهر ينطبق على خصوص الوضوء القربى يعنى على نفس غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين فيما كان مع قصد التقرب، فمعنى تطهر المحدث بالأصغر هو وضوؤه بقصد التقرب كما أنّ تطهره فيما كان محدثاً بالأكبر هو اغتساله بقصد التقرب و مع فقدّه الماء تطهره عبارهُ أخرى عن تيمّمه بقصد التقرب.

و يشهد لذلك ما تقدم في أخبار النواقض من أنّه لا ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك الأسفلين من بول أو غائط أو ريح أو منى و النوم (٢)، و: «لا ينقض الوضوء إلّا حدث و النوم حدث» (٣) فإنّ اعتبار النواقض حدثاً و أنّها تنقض الوضوء يقتضى اعتبار الاستمرار في نفس الوضوء و أنّ ذلك الاستمرار يقطع بتلك النواقض و لو كانت الطهاره أمراً مسبباً اعتبر الاستمرار فيه لما كان للوضوء استمرار، بل كان أمراً حادثاً منتهياً بانتهاء أفعالها و كان الاستمرار في ذلك الأمر المسببى.

و يشهد له أيضاً تطبيق الطهاره على نفس الوضوء و التيمم و الاغتسال، و في

ص: ٢٠٠

١- (١) سورة البقره: الآيه ٢٢٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٤٩: ١، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٥٣: ١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٤.

صحيحه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إن أصاب الماء و قد دخل في الصلاة، قال:

فلينصرف فليتوضأ ما لم يركع فإن كان قد ركع فليمض في صلاته فإن التيمم أحد الطهورين» (١) أى إحدى الطهارتين.

و فى صحيحه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب فتيمم بالصعيد و صلى ثم وجد الماء؟ قال: «لا يعيد إن رب الماء رب الصعيد فقد فعل أحد الطهورين» (٢) يعنى إحدى الطهارتين كما فى قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» (٣) ، و «لا تعاد الصلاة إلا من خمس: الطهور و الوقت و القبلة و الركوع و السجود» (٤) و «إذا دخل الوقت وجب الصلاة و الطهور» (٥) .

و يؤيد ذلك ما ورد فى أجزاء مثل غسل الجمعة عن الوضوء و أنه: «أى وضوء أطهر من الغسل» (٦) . حيث أطلق الطهر على نفس الغسل و لو لم يقصد به أى غايه كما فى غالب الأغسال المسنونه.

و قد تحصل مما ذكرنا أن قصد الكون على الطهاره بمعنى أن يوجد بالوضوء أمراً آخر و هو الكون على الطهاره غير صحيح فى نفسه، و إنما يصح التوضؤ بأن يقصد غايه من الغايات المتقدمه أو يأتى به لكون المكلف على وضوء محبوب لله

ص: ٢٠١

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٨١، الباب ٢١ من أبواب التيمم، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٧٠، الباب ١٤ من أبواب التيمم، الحديث ١٥.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٣٧١-٣٧٢، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٥- (٥) وسائل الشيعه ١:٣٧٢، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٦- (٦) وسائل الشيعه ٢:٢٤٤، الباب ٣٣ من أبواب الجنابه، الحديث ١ و ٤.

أمّا الغايات للوضوء الواجب (١) فيجب للصلاه الواجبه أداءً وقضاءً عن النفس أو عن الغير، ولأجزائها المنسيه، بل و سجدتى السهو على الأحوط، و يجب أيضاً للطواف الواجب و هو ما كان جزءاً للحج أو العمرة و إن كانا مندوبين.

فالطواف المستحبّ ما لم يكن جزءاً من أحدهما لا يجب الوضوء له، نعم هو شرط فى صحّته صلاته.

سبحانه، و عنوان الطهور و الطهاره ينطبق على نفس الوضوء القربى، و المراد بالغايه الداعى إلى التوضؤ.

فلا مورد للقول بأنّ سائر الغايات فى طول الكون على الطهاره كما لا يخفى.

غايات الوضوء الواجب

لا- يخفى أنّ المراد بوجوب الوضوء للصلاه الواجبه أداءً أو قضاءً عن النفس أو عن الغير اشتراط الصلاه به، و أمّا الوجوب التكليفى فتعلّقه به بفعلته و جوب الصلاه مبنى على القول بالملازمه بين وجوب ذى المقدمه و مقدمته و هو غير تام عندنا كما ذكرنا فى بحث الأصول، و التمسّدك فى ذلك بقوله سبحانه: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ...» (١) إلخ أو بمثل قوله عليه السلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاه» (٢).

لا- يمكن المساعده عليه، فإنّ ظاهر قوله سبحانه هو الإرشاد إلى الشرطيّه كما هو ظاهر الأمر بفعل عند الإتيان بالواجب، و الوجوب فى الروايه بمعنى الثبوت كما

ص: ٢٠٢

١- (١) سورة المائده: الآيه ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٠٣: ٢، الباب ١٤ من أبواب الجنابه، الحديث ٢.

.....
هو معناه اللغوى، و الثبوت أعم من الوضع كما فى الشرط أو التكليف.

و المتحصّل الثابت فى الوضوء بالإضافه إلى الصلاه الواجبه الاشتراط، و لا فرق فى الاشتراط بين الصلاه الواجبه أو المندوبه كما هو ظاهر الروايات فى أنه: «لا صلاه إلّا بطهور» (١) أى طهاره، كما أنه لا فرق بين أصل الصلاه الواجبه أو الصلاه الاحتياطيه المتممه لها على تقدير النقص فى الصلاه الواجبه كما فى الصلاه الاحتياطيه المشروعه عند الشك فى الركعات، كلّ ذلك أخذاً بإطلاق قولهم عليهم السلام: «لا صلاه إلّا بطهور» (٢) بل يجرى الاشتراط فى قضاء بعض الأجزاء المنسيه من قضاء السجده و التشهد على القول بوجوب القضاء فى الثانى أيضاً، فإنّ ظاهر ما دلّ على القضاء أنه نفس الفعل الواجب نفساً أو ضمناً غايه الأمر قد تغير محلّ الإتيان به، فما يعتبر فى الإتيان بسجود الصلاه بعد ركوعها أو فى تشهدها بعد سجودها يعتبر فى قضاء السجده المنسيه أو التشهد المنسى.

نعم، تخلل منافيات الصلاه و قواطعها بين أصل الصلاه و قضاء سجدها أو تشهدها موجب لبطلان أصل الصلاه و عدم تدارك ما فات منها من سجده أو تشهد أم لا، مبنى على الاستفاده ممّا ورد فى قضائهما من أنّ الموضع المقرّر للقضاء بعد الصلاه قبل وقوع المنافيات كما هو الحال فى الصلاه الاحتياطيه فى شكوكها، أو أنّ الموضع بعد الصلاه سواء حصلت إحدى منافياتها و قواطعها بعدها أم لا، كما هو ظاهر بعض الروايات الوارده فى قضاء السجده بالكلام فى ذلك موكول إلى محلّه.

ص: ٢٠٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

و أما سجدة السهو فلا تدخلان في الصلاة و لا في أجزائها؛ و لذا لا تبطل الصلاة بتركهما و لو عمداً.

و على الجملة، فالسجدتان للسهو واجب نفسى يجب بحصول موجبهما، نعم يجب الإتيان بهما فوراً فإن أُرِّخَ لا تسقطان بل تجبان.

و دعوى انصراف الأمر بهما بعد الصلاة قبل التكلم إلى اعتبار ما يعتبر في سجود الصلاة فيهما لا يمكن المساعدة عليها؛ فإن الأمر بهما قبل الكلام لوجوب المبادره، و فى رواياتهما ما يدل على أنّهما ليسا من الصلاة فراجع.

و على الجملة، فرعايه الاحتياط فيهما ظاهر، و أما اشتراط الطهاره فى الطواف الواجب فمتسالم عليه بين الأصحاب قديماً و حديثاً من غير خلاف معروف أو منقول، و يشهد له جملة من الروايات:

كصحيحه معاويه بن عمّار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن تقضى المناسك كلّها على غير وضوء إلا الطواف فإن فيه صلاة و الوضوء أفضل» (١).

و فى صحيحه جميل عن أبى عبد الله عليه السلام أنه سئل أ ينسك المناسك و هو على غير وضوء؟ فقال: نعم إلا الطواف» (٢) إلى غير ذلك، و المراد بالطواف الواجب ما كان جزءاً من حج أو عمره و لو كانا مندوبين كما هو مقتضى الإطلاق فى الصحيحتين و نحوهما، فإن الحج أو العمره تجب بالدخول فيه أو فيها بلا خلاف يعرف و يقتضيه قوله سبحانه: «و اتّموا الحجّ و العمرة لله» (٣) حيث ظاهر الآيه و جوب إتمامهما و إن كانا

ص: ٢٠٤

١- (١) وسائل الشيعة ٤٩٣:١٣، الباب ١٥ من أبواب السعى، الحديث الأول.

٢- (٢) الكافي ٤:٤٢٠، الحديث ٢.

٣- (٣) سورة البقره: الآيه ١٩٦.

و يجب أيضاً بالنذر(١) و العهد و اليمين، و يجب أيضاً لمس كتابه القرآن إن

مندوبين و ليست الآيه في مقام الإرشاد إلى شرطيه التقرب فيهما، فإنّ التقرب يعتبر في الدخول فيهما أيضاً.

و على الجملة، ظاهرها التكليف بالإتمام.

نعم، الطواف بمجرده مستحب نفسي، و قد ورد في الروايات أفضليته من الصلاه في بعض المجاورين بمكّه، و ظاهر ما ورد في عدم اعتبار الطهاره في الطواف نافله أو تطوعاً و إنما يعتبر في صلاته هو هذا الطواف، كصحيحه محمد بن مسلم قال:

سألت أحدهما عليه السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور؟ قال: يتوضأ و يعيد و إن كان تطوعاً توضأ و صلى ركعتين» (١) و في موثقه عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: رجل طاف على غير وضوء، فقال: «إن كان تطوعاً فليتوضأ و ليصل» (٢) إلى غير ذلك فما عن الحلبي (٣) و المنتهى (٤) من اعتبارها فيه أيضاً لا يمكن المساعدة عليه.

إذا قيل بأنّ الوضوء مستحب نفسي لكون الطهر المرغوب إليه هو الوضوء يحكم بوجود الوضوء بالنذر، و أمّا إذا قيل بأنّ الطهر هو الأمر المترتب على الوضوء بقصد الغايه فلا بد في انعقاد النذر من تعلق النذر بالوضوء لغايه، فيكون الواجب النفسي بالنذر هو الوضوء لغايه من الكون على الطهاره أو غيره من الغايات المتقدمه، و قد ذكرنا أنّ الوضوء و الغسل و التيمم بأنفسها طهارات، و عليه فلا تأمل في انعقاد

ص: ٢٠٥

١- (١) وسائل الشيعه ١٣:٣٧٤، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١٣:٣٧٤، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٨.

٣- (٣) الكافي في الفقه: ١٩٥.

٤- (٤) المنتهى ٢:٦٩٠.

وجب بالنذر، أو لوقوعه فى موضع يجب إخراجہ منه، أو لتطهيره إذا صار متنجساً (١).

النذر فيما إذا نذر الوضوء عند الحدث.

ظاهر العبارة وجوب الوضوء غيرتياً فيما إذا وجب مسّ كتابه القرآن، كما إذا نذر تقييله أو وقع فى مكان يجب إخراجہ منه أى الإخراج الموجب للمسّ أو وجب تطهيره الموجب لمسّ كتابته، و لكن قيل (١) إنّ الوجوب الغيرى لا- يتعلّق بالوضوء بوجوب مسّ كتابه القرآن؛ لأنّ الوضوء أى كون الشخص على الطهر ليس مقدّمه لمسّ كتابه القرآن، بل مقدّمه لجوازه و جواز المسّ حكم الشارع لا- فعل المكلف، و الوجوب الغيرى يتعلّق بما هى مقدّمه لفعل المكلف الذى تعلّق به الوجوب النفسى، و على ذلك فإن قيل إنّ قصد التقرب فى الوضوء يحصل بقصد غايه من غاياته فلا يمكن جعل مسّ الكتابه غايه له.

و على الجملة، الحاكم بلزوم الوضوء ثمّ المسّ هو العقل للزوم الجمع بين غرضى الشارع، لا أنّ للوضوء وجوب غيرى كما فى سائر الغايات.

أقول: لا- بدّ من تعلّق النذر بالمسّ الجائز كما أنّ الشارع يجعل الوجوب لما تعلّق به النذر، و عليه فإن قيل بأنّ نفس الوضوء طهاره يتعلّق الوجوب الغيرى به كتعلّقه به عند وجوب الصلاه و الطواف كذا، و إن قيل بأنّ الطهاره أمر مسبب عنه يكون قصد المسّ بالوضوء كقصد الصلاه به فى كونه غايه من غاياته.

نعم، إذا لم يتعلّق الوجوب النفسى بالمسّ، بل لوجوب إخراج المصحف أو تطهيره، فإن كان الواجب متّحداً مع مسّ الكتابه وجوداً كما فى صورته تطهيره من عين

ص: ٢٠٦

النجاسه فالأمر فيه كما تقدّم في صورته نذر المسّ؛ لأنّ متعلّق الوجوب أى التطهير يتقيّد بالوضوء لا محاله كما هو المقرّر في بحث اجتماع الأمر والنهي، فيكون نفس الوضوء من غاياته مسّ كتابه القرآن، نعم إذا لم يتحد ما تعلّق به الأمر مع المسّ وجوداً، بل كان التركيب بينهما انضمامياً فالمسّ لا يتعلّق به الوجوب حتّى يتقيّد متعلّقه بالوضوء وفي هذا الفرض لا يكون المسّ غايه للوضوء.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في ما ذكر في الجواب من أنّه لا فرق في تعلّق الوجوب الغيرى بالمقدمه بين كونها مقدّمه لذات الواجب أو للواجب بما هو واجب كما في الشرائط الشرعيه، و وجه الظهور أنّ الشرائط الشرعيه شرط لذات الواجب، و شرط الوجوب لا يسرى إليه الوجوب الغيرى؛ و لذا لو كانت الصلاه تطوّعاً فلا بدّ من الإتيان بشرطها.

و المتعين في الجواب أن يذكر الشرط الذى يثبت للصلاه و نحوها من الالتزام بامتناع اجتماع الأمر و النهى كإباحه مكان المصلى مطلقاً أو في خصوص سجوده كما لا يخفى.

ثم إنّ المشهور على ما حكى عنهم عدم جواز مسّ كتابه القرآن محدثاً، بل عن المختلف (١)، و ظاهر البيان (٢) و التبيان (٣) الإجماع عليه، و ينسب إلى جماعه كالشيخ فى المبسوط و ابن ادريس و الأردبيلي (٤) و غيرهم الخلاف فيه.

ص: ٢٠٧

١- ((١)) المختلف ٣:٣٠٣.

٢- ((٢)) مجمع البيان ٩:٣٧٧، ذيل الآيه ٧٩ من سوره الواقعه.

٣- ((٣)) التبيان ٩:٥١٠، ذيل الآيه ٧٩ من سوره الواقعه.

٤- ((٤)) نسبه فى مفتاح الكرامه ١:٣٧، و انظر المبسوط ١:٢٣، و السرائر ١:٥٧، و مجمع الفائده و البرهان ١:٦٦، و زبده البيان فى أحكام القرآن: ٢٩.

و يستدلّ على الحرمة بقوله سبحانه: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (١). بدعوى أنّ الجملة الإخباريه فى مقام الإنشاء و النهى عن المسّ بلا طهاره مع عدم ورود الترخيص فيه مقتضاه التحريم، و لكن يشكّل بأنّه لم يعلم أنّ الإخبار المزبور فى مقام الإنشاء، بل ظاهره الإخبار عن وصف خارجى للكتاب المجيد، و أنّ مسّه كناية عن إدراك المرادات الواقعيه من الكتاب المجيد، و المراد بالمطهرين الذين طهّهم الله سبحانه من أهل البيت و العصمه، و يؤيد ذلك عدم الظفر فى مورد من الآيات و الروايات إطلاق المطهر بالفتح على من كان على وضوء، و لكن قد يؤيد الاستدلال بروايه إبراهيم بن عبد الحميد عن أبى الحسن عليه السلام قال: المصحف لا- تمسه على غير طهر و لا- جنباً و لا- تمسّ خطّه و لا- تعلّقه إنّ الله يقول: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (٢) و لكنّ الروايه فى سندها ضعف و دلالتها لا بأس بها، و النهى عن التعلّق مع عدم الطهاره لو لم يمكن الأخذ بظاهره لا يوجب رفع اليد عن ظهور عن غيره.

و فى مرسله حريز عمّن أخبره عن أبى عبد الله عليه السلام قال: كان إسماعيل بن أبى عبد الله عنده قال: يا بنى اقرأ المصحف، فقال: إني لست على وضوء، فقال:

لا تمسّ الكتابه و مسّ الورق و اقرأه (٣). و هذه أيضاً لإرسالها لا يمكن الاستدلال بها.

و العمده معتبره أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن قرأ فى المصحف

ص: ٢٠٨

١- (١) سورة الواقعة: الآية ٧٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٨٤، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٨٣-٣٨٤، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و توقّف الإخراج أو التطهير على مسّ كتابته، و لم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجباً لهتك حرمة و إلّا وجبت المبادره من دون الوضوء(١).

و هو على غير وضوء؟ قال: «لا بأس و لا يمّس الكتاب» (١).

و الوجه فى ذلك أنّ حرمة المسّ بلا وضوء مع وجوب رفع الهتك عن الكتاب من المتزاحمين فى الفرض حيث إنّ المكلف لا يتمكّن من الجمع بين التكليفين فى الامتثال، و بما أنّ رفع الهتك عن الكتاب أهمّ فلا بدّ من تقديمه فى الامتثال.

و قد يقال إنّ لو تمكّن المكلف فى الفرض من التيمم لتعين التيمم؛ لأنّه أحد الطهورين تصل النوبه إليه مع عدم الطهاره المائيه.

و فيه أنّ الموضوع لتعين التيمم عدم التمكّن من الوضوء، و المكلف فى الفرض متمكّن من الوضوء و من مسّ الكتاب بالوضوء كما هو المفروض فى باب التزام من تمكّن المكلف على موافقه كلّ من التكليفين، و إنّما لا- يتمكّن من الجمع بينهما فى الامتثال، و من المقرر فى محلّه أنّ الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، يعنى الأمر برفع الهتك لا يوجب حرمة الوضوء و لا تحريم المسّ مع الوضوء، و الموضوع للتيمم يعنى عدم التمكّن من الطهاره المائيه يكون بعدم القدره عليه وجداناً أو تحريمه شرعاً.

و على الجملة، فما نحن فيه نظير ما إذا وقع الحريق فى المسجد و توقّف إنقاذ من فيه على الدخول فيه و كان المكلف جنباً فإنّه لا دليل فى الفرض و مثله على بدليه التيمم عن الغسل، نعم لو ثبت أن الموضوع لبدليه التيمم عدم القدره الشرعيه

ص: ٢٠٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٣:١، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

و يلحق به أسماء الله و صفاته الخاصه (١) دون أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام و إن كان أحوط. و وجوب الوضوء فى المذكورات ما عدا النذر و أخويه إنما هو على تقدير كونه محدثاً، و إلا فلا يجب، و أمّا فى النذر و أخويه فتابع للنذر، فإن نذر كونه على الطهاره لا يجب إلا إذا كان محدثاً، و إن نذر الوضوء التجديدى و جب و إن كان على وضوء.

بمعنى عدم اشتغال ذمه المكلف بفعل لا يجتمع مع الوضوء أو الغسل تعين التيمم لكونه طهاره، و ارتفاع التراحم بين التكليفين.

و أمّا مسأله التيمم للصلاه لضيق وقتها أو التيمم بدلاً عن غسل الجنابه لضيق وقت الصوم و قرب طلوع الفجر فهى للعلم بعدم سقوط الطهاره عن الشرطيّه، و دعوى العلم بعدم سقوط التكليف بالصلاه أو الصوم فى الفرض بخلاف المقام، فإنّ عدم سقوط حرمة المسّ مع الحدث موقوف على ثبوت التيمم، و بدليّه التيمم موقوف على عدم سقوط حرمة المسّ مع الحدث كما لا يخفى.

ذكر ذلك جماعه من الأصحاب و استظهروا ذلك من فحوى ما دلّ على المنع من مسّ كتابه القرآن بدعوى أنّ المهانه فى مسّ الحدث لفظ الجلاله و صفاته الخاصه كالمهانه فى مسّ كتابه القرآن مع الحدث لو لم يكن أقوى، و لكن لا يخفى ما فيه فإنّ مسّ كتابه القرآن مع الطهاره و إن يحسب تعظيماً و تكريماً، إلا أنّ مسّه مع الحدث لا يجب مهانه و الآيه المباركه: «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ. فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ. لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (١) لا دلالة لها على تفريع النهى عن المسّ إلا مع الطهاره على كرامه

ص: ٢١٠

[إذا نذر أن يتوضأ لكلِّ صلاه وضوءاً رافعاً للحدث و كان متوضئاً يجب عليه نقضه ثم الوضوء]

(مسأله ١) إذا نذر أن يتوضأ لكلِّ صلاه وضوءاً رافعاً للحدث و كان متوضئاً يجب عليه نقضه ثم الوضوء، لكن في صحه مثل هذا النذر على إطلاقه تأمل (١).

الكتابه ليتعدى إلى أسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السلام، بل إلى مسّ أبدانهم بأن لا يجوز تقبيل يد الإمام عليه السلام بلا طهاره و كذا غيره مما ثبت كرامته شرعاً.

و على الجملة، فما تقدّم مدلوله المنع عن مسّ كتابه القرآن مع الحدث و التعدى إلى غيره مبنئ على الاحتياط، و الله سبحانه هو العالم.

نذر الوضوء

لا ينبغي التأمل في صحه نذر الوضوء الرفع للحدث للصلاه فيما كان مدافعاً للأخبثين، و إنما الكلام في صحه النذر المزبور فيما إذا كان مطلقاً بحيث يعمّ نذره حال عدم مدافعتهم، و ليس الكلام في صحه النذر فيما إذا تعلق بالتوضؤ الرفع للحدث على تقدير حدثه عند وقت الصلاه أو مطلقاً، و إنما الكلام فيما إذا اقتضى الوفاء بالنذر نقض وضوئه.

و لتوضيح الحكم في المقام ينبغي ذكر أمر و هو أن اعتبار الرجحان شرعاً في متعلق النذر مما لا ينبغي التأمل فيه، فإن مقتضى صيغه النذر كون ما يلتزم به الناذر لله مطلوباً له، نظير ما يقال: لزيد على كذا من الفعل، يتبادر منه أن الفعل المزبور مطلوب و مرغوب لزيد.

أضف إلى ذلك ما ورد في وجوب الوفاء بالنذر و أنه يعتبر أن يكون في متعلقه رجحانه لو لا-النذر، و على ذلك فإن كان المنذور في نفسه راجحاً و لكن كان الإتيان به مستلزماً لترك الأرجح فلا ينبغي التأمل في انعقاد نذر ذلك الراجح؛ لأنه يمكن للمكلف أن يترك كلا الفعلين، فالالتزام بالإتيان بأحدهما- لو كان الآخر بالإضافة

إليه أرجح-داخل في عموم ما دلّ على وجوب الوفاء بالنذر.

و في مقابل ذلك ما إذا كان متعلّق النذر عنواناً أو أخذ قيدياً أو وصفاً يقتضى العنوان المزبور أو التقييد أو التوصيف فعل المرجوح خارجاً ليحصل ما تعلّق به نذره.

و بتعبير آخر، يكون الفعل المرجوح مقدّمه وجوديه لمتعلّق النذر، كما إذا تعلّق نذره بالتوبه أو بالصلاه في مواضع التهمه أو بالوضوء الرافع للحدث، ففي هذه الصوره يقتضى تحقّق عنوان التوبه المعصيه و الصلاه في تلك المواضع الدخول و المكث فيها، و الصلاه بالوضوء الرافع نقض الوضوء السابق، فإن كان الفعل المرجوح المزبور المنع فيه إلزامياً فلا ينبغي التأمل في بطلان النذر، كما في مثال نذر التوبه بنحو الواجب المطلق، حيث لا- يجتمع النهى عن المعصيه مع الأمر بالتوبه بنحو الواجب المطلق حتّى بالإضافه إلى العصيان.

و أمّا إذا كان المنع في الفعل المزبور أى المقدمه لمتعلّق النذر ترخيصاً، فقد يقال بانعقاد النذر حيث إنّ ما تعلّق به النذر و هي الصلاه في تلك المواضع أو الوضوء الرافع للحدث للصلاه في نفسه راجح، و المرجوحيه في المقدمه لمتعلّق النذر أى في الكون في تلك المواضع أو نقض الوضوء السابق، و على ذلك فإن كان قبل الصلاه على وضوء يجب عليه نقضه من باب الوجوب الغيرى أو اللزوم العقلى ليأتى بما تعلّق به نذره.

و لكن الأظهر بطلان النذر حتّى فيما إذا كان المنع عن المقدمه لما تعلّق به النذر ترخيصياً، فإنّ نفس الوضوء الرافع للحدث للصلاه فيما كان المكلف على وضوء لم

يتعلق به الأمر الاستجابى و لا يكون من المكلف الذى على وضوء قيدا لصلاته فلا رجحان فيه شرعاً و لا عقلاً، بل الأمر فى نذر الصلاة فى موضع التهمه أظهر، حيث إن السجود فيه كون فى ذلك المكان فلا- يمكن تعلق الترخيص فى التطبيق و لا الأمر به كما أوضحنا ذلك فى بحث اجتماع الأمر و النهى و لو كان النهى كراهه.

نعم، إذا كان نذر التوبه أو الوضوء الرافع للحدث بنحو الواجب المشروط بالإضافة إلى العصيان و الحدث كان مطلوباً للشارع و ينعقد نذرهما.

و مما ذكرنا يظهر الفرق بين استلزام المنذور ترك الأرجح و بين كون المنذور موقوفاً على العقل المرجوح و كان التوقف لأخذ التقييد بالمرجوح فى متعلق النذر، حيث إن الأمر بالمقيّد بما هو مقيّد مطلقاً مع النهى و لو بنحو الكراهه عن القيد غير ممكن.

بقى فى المقام ما إذا كان متعلق النذر مقيداً بقيد لا منع فى ذات القيد لا إلزامياً و لا ترخيصياً، بل المرجوحية فى نفس التقييد المأخوذ فى متعلق النذر كنذر الصلاة فى الحمام، فإنّ الكون فى الحمام لا كراهه فيه.

و لكن تقييد الصلاة به فيه مرجوحية، و المرجوحية فيها بمعنى نقص الثواب لعدم قبول العباده للنهى الكراهتى المصطلح.

فقد يقال: إنّ غرض الناذر فى نذره الصلاة فى الحمام يكون تمامه فى التقييد كنذر الصلاة اليوميه فيه فإنه لو لم يقع النذر المزبور يأتى بصلاته فى مكان ما، و لكن يكون غرضه من نذره أن يأتى بها فى الحمام ففى هذه الصورة يحكم ببطان نذره؛ لأنه من نذر المرجوح، و قد لا يكون غرضه مجرد إيقاعها فى الحمام، بل كما أنّ

إيقاعها فيه منذور كذلك ذات الصلاه مقصوده كما فى نذر صلاه فى الحّمّام.

و بتعبير آخر، يكون الإيقاع فى الحّمّام بعض المقصود، و فى هذه الصوره لو كان نذره انحلالياً بأن نذر ذات الصلاه المزبوره و نذر أيضاً إيقاعها فى الحّمّام بطل النذر الثانى و صح النذر الأوّل، و لو لم يكن نذره انحلالياً بأن تكون الذات و التقييد غرضاً واحداً فى نذره الواحد بطل النذر المزبور.

نعم، إذا لم يكن التقييد له غرضاً، بل أخذ فى متعلّق نذره للإشاره إلى نفس الذات و أن تقع فى الحّمّام صحّ النذر مع فرض كون الذات مطلوبه فى ذلك الموضع و لو فى الجملة أى بمرتبته ناقصه، و المفروض أنّ الذات المزبوره لا يلزم منها ارتكاب فعل مرجوح نظير نقض الوضوء بالحدث أو الكون فى موضع التهمه.

أقول: أمّا الصوره الأولى: فهى ما إذا كان متعلّق نذره إيقاع ما عليه من الصلاه فى الحّمّام أو إن صلى صلاه الليل مثلاً فله عليه أن يصلّيها فى الحّمّام فلا ينبغى التأمل فى عدم انعقاد نذره لعدم الرجحان فى متعلّق نذره، بل نظيره نذر إيقاع الصلاه فى مكان لا يحصل معه كمال فى الصلاه بوجه و إن كان الإيقاع فيه غير مرجوح بخلاف نذر إيقاعها فى مكان فيه فضل للصلاه كالصلاه فى المسجد أو فى المشهد الشريف، فيقول الناظر فى الفرض: لله علىّ إن صليت صلاه الليل فأصلّيها فى الحّمّام أو فى البيت.

و أمّا الصوره الثانيه: بأن تعلّق نذره بصلاه فى الحّمّام فلا بدّ فى الحكم بصحّه النذر بالإضافة إلى الذات و البطلان بالإضافة إلى التقييد أن ينشئ الناظر النذر بحيث يكون النذر متعدداً لا أنّ المنذور فقط متعدّد. فإنّه فرق واضح بين قول الناظر: لله

□
علَى صوم شهر و بين قوله:لله عَلَى فى كلّ يوم من أيام الشهر صوم ذلك اليوم، فوحده النذر و تعدّده لا يدور مدار وحده الغرض من المنذر أو تعدّده، فَإِنَّ الناذر غرضه من صوم الأيام درك ثواب كلّ يوم من أيام الشهر على كلّ تقدير.

□
و الحاصل لو نذر الصلاه فى الحَمَام بنحو يقتضى الذهاب إلى الحَمَام و الدخول فيه لا بنحو الواجب المشروط بأن يقول:لله عَلَى إن كنت فى الحَمَام فأصَلّى ركعتين أو أصَلّى صلاه الليل، فالظاهر بطلان نذره؛ لأنّه التزم بفعل أى بتقييد الصلاه و فيه مرجوحه، بخلاف ما إذا كان بنحو الواجب المشروط فإنّه قد التزم فيه بنفس الطبيعى، نظير ما إذا نذر صلاه ركعتين تطوّعاً بعد طلوع الشمس، فَإِنَّ المنذور فيه ليس إلّا فعل الصلاه كما لا يخفى و إن كان هذا الفعل بالإضافه إلى الفعل الآخر أو الفرد الآخر أقلّ ثواباً.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال فى:

الصوره الثالثه: فَإِنَّه إن استلزم النذر لزوم الدخول فى الحَمَام و تقييد الصلاه به فلا ينعقد، و إن لم يستلزم ذلك بأن كان المنذور طبيعى الصلاه مطلقاً أو فيما إذا دخل الحَمَام فلا بأس بالنذر المزبور، و ظاهر كلام القائل المزبور هو صوره استلزام النذر لزوم الدخول و التقييد كما لا يخفى.

و لكن مع ذلك يمكن أن يقال:إذا كان نذر الصلاه فى الحَمَام لثلا يترك الطبيعى بالامثال فى ذلك الفرد حيث رخص الشارع فى التطبيق عليه فلا بأس بالالتزام بانعقاد النذر، و يجب على المكلف امثال الطبيعى بذلك الفرد؛ لكون امثال الأمر بالطبيعى به أولى من ترك الطبيعى رأساً، و هذا المقدار من رجحان المتعلّق كافٍ

[وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام]

(مسألة ٢) وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام:

أحدها: أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء كالصلاة (١).

الثاني: أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلاني الغير مشروط بالوضوء (٢) مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلّا مع الوضوء فحينئذ لا يجب عليه القراءة لكن لو أراد أن يقرأ يجب عليه أن يتوضأ.

ولا دليل على أزيد من ذلك عن اعتبار الرجحان.

و بتعبير آخر، نظير الصلاة في البيت كما يمكن أن يتعلّق به النذر بها حيث إنّ الطبيعي الإتيان به في ذلك الفرد في مقابل تركه راجح، كذلك الحال في الصلاة في الحمام.

نعم، يبطل النذر فيما إذا لم يتعلّق النذر بذات الطبيعي، بل تعلّق على تقدير الإرادة الإتيان بتقييده بقيد غير راجح، والله سبحانه هو العالم.

أقسام وجوب الوضوء بالنذر

في هذا الفرض لم يتعلّق النذر بنفس الوضوء و إنّما تعلّق بالصلاة المقيده به فيتعلّق بالوضوء الوجوب الغيرى بناءً على الملازمه بين إيجاب ذى المقدمه و لو بعنوان الوفاء بالنذر و بين وجوب مقدمته.

قراءة القرآن لا تتوقّف مشروعيتها و استحبابها على الوضوء، و لكن يوجب الفضيله في القراءة؛ و لذا يصحّ نذره لها و إذا تعلّق النذر بالوضوء عند قراءة القرآن فلا- يجب على الناذر قراءته، و لكن إذا أراد القراءة عليه أن يتوضأ و إن قرأ بلا توضؤ يجوز له تلك القراءة حيث لا تكون القراءة حثّاً لنذره و إنّما يكون حثّه بترك الوضوء

ص: ٢١٤

الثالث: أن يأتي بالعمل الكذائي مع الوضوء، كأن ينذر أن يقرأ القرآن مع الوضوء فحينئذ يجب الوضوء والقراءة (١).

في تلك القراءة.

و بتعبير آخر، ما ذكر في ظاهر عبارته مثل أن ينذر أن لا يقرأ القرآن إلّا مع الوضوء لا يكون مثلاً لما ذكره وهو تعلّق النذر بالوضوء للفعل الفلاني، وفي المثال المزبور تعلّق النذر بترك القراءة إلّا مع الوضوء، ونذره تركها إلّا مع الوضوء باطل؛ لأنّ قراءته بلا وضوء أيضاً راجح، وقد نذر ترك الراجح فإن أريد تعلّق النذر بالراجح فعليه أن ينذر الوضوء لقراءته كما ذكر أولاً، ومعه لا تكون القراءة بلا وضوء محرّماً، وإنّما يكون الحنث بترك الوضوء لتلك القراءة فعدم القراءة إلّا بالوضوء لا متعلّق للنذر ولا القراءة بدونه متعلّق للنهي.

و على الجملة، إذا نذر الوضوء لقراءته يكون حنثه عند قراءة القرآن حيث لو لم يتوضّأ للقراءة يحصل الحنث عند تلك القراءة بترك الوضوء لا أنّه يحصل الحنث بتلك القراءة، وبين الأمرين فرق لا يخفى للمتأمل، ولو تعلّق النذر بترك القراءة بلا وضوء، وفرض انعقاد النذر حرمت نفس القراءة بلا وضوء لكونه حنثاً، ولو لم يتمكّن من الوضوء سقط وجوبه على الأول؛ لاشتراط وجوب الوجوب عن الوضوء بالتعذر، و جازت القراءة بدونه، بخلاف فرض ترك القراءة بلا وضوء.

فإنّه في الفرض الوضوء قيد لما تعلّق به نذره وهي القراءة، فتجب القراءة بالوضوء بنحو الواجب المطلق، ولو قرأ في الفرض أيضاً بلا وضوء صحّت قراءته حيث حصل الحنث بترك ما وجب عليه وهي القراءة بالوضوء لا بالقراءة بلا وضوء كما تقدّم، و لو توضّأ و لم يقرأ حصل الحنث أيضاً بترك القراءة

الرابع: أن ينذر الكون على الطهاره (١).

الخامس: أن ينذر أن يتوضأ من غير نظر إلى الكون على الطهاره، و جميع هذه الأقسام صحيح، لكن ربما يستشكل في الخامس من حيث إن صحته موقفه على ثبوت الاستحباب النفسى للوضوء و هو محل إشكال لكن الأقوى ذلك.

[لا فرق في حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن]

(مسأله ٣) لا- فرق في حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو بسائر أجزاء البدن و لو بالباطن (٢) كمسها باللسان أو بالأسنان، و الأحوط ترك المس بالشعر أيضاً و إن كان لا يبعد عدم حرمة.

لا بالوضوء كما هو ظاهر.

هذا مبنى على ما هو المشهور عندهم من أن الكون على الطهاره أمر مسبب عن التوضؤ بالنحو القربى يعنى الوضوء بقصد الغايه، و أمياً بناءً على أن الوضوء بنفسه طهاره فيعتبر البقاء فيه ما لم يقع الحدث يكون نذر الكون على الطهاره هو نذر الكون على الوضوء، و قد تقدم سابقاً أن مع الالتزام بكون الوضوء محصياً للطهاره يشكل إثبات الاستحباب النفسى للوضوء، بل يكون الاستحباب النفسى للكون على الطهاره، و ما ذكر في المتن من أن الأقوى الاستحباب النفسى لنفس الوضوء أيضاً لا يمكن المساعده عليه، و لعله للاعتماد على بعض ما تقدم من الروايه التى كانت ضعيفه سنداً و لعله قدس سره يرى التسامح فى أدله السنن.

للإطلاق فى مثل موثقه أبى بصير المتقدمه الوارده فى المصحف بلا وضوء قال: «لا بأس و لا يمس الكتاب» (١) حيث إن ظاهره عدم جواز مس كتابه القرآن بشىء من الجسد من غير وضوء، فلا وجه لاختصاص عدم جواز المس بباطن

ص: ٢١٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٣:١، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

[لا فرق بين المسّ ابتداءً أو استدامه]

(مسألة ٤) لا فرق بين المسّ ابتداءً أو استدامه، فلو كان يده على الخط فأحدث يجب عليه رفعها فوراً، و كذا لو مسّ غفلة ثم التفت أنه محدث (١).

[المسّ الماحى للخط أيضاً حرام]

(مسألة ٥) المسّ الماحى للخط أيضاً حرام (٢) فلا يجوز له أن يمحوه باللسان أو باليد الرطبه.

[لا فرق بين أنواع الخطوط حتى المهجور منها]

(مسألة ٦) لا فرق بين أنواع الخطوط حتى المهجور منها (٣) كالكوفى، و كذا

الكفّ على ما قيل (١)، و لا- ما عن جماعه من اختصاص الحكم بما تحلّ فيه الحياه فلا بأس بالمسّ بالظفر و الأسنان (٢)، أو التردد فيه كما عن الشيخ الأنصارى قدس سره (٣)، بل يشكل جواز المسّ بالشعر أيضاً فيما إذا كان خفيفاً يعدّ من توابع العضو كالشعر النابت على اليد و الذراعين؛ و لذا يعدّ غسله من غسل العضو، نعم الشعر الطويل الخارج عن تبعيته الوضوء كالظلف فلا يعدّ المسّ به إلّا كالمسّ بمثل ثوبه.

مسّ القرآن مع الحدث

فإنه لا فرق في الارتكاز و الفهم العرفى بين أن يكون الفعل فى حدوثة داخلاً فى العنوان المنهى عنه أو يدخل فيه فى بقائه فلو حاضت المرأه أثناء الوطى و جب الإخراج و الحدث فى المسّ بقاءً مثله.

حيث يصدق مسّ كتابه القرآن مع الحدث و إن ترتّب على المسّ محو الكتابه.

فإنه يصدق على المسّ المزبور مسّ المحدث كتابه القرآن حتى فيما إذا

ص: ٢١٩

١- (١) منتهى المطلب ١٥٤:٢.

٢- (٢) كما فى روض الجنان ١٤٥:١، و الروضه البهيه ٣٥٠:١.

٣- (٣) كتاب الطهاره ٤١٠:٢.

لا فرق بين أنحاء الكتابه من الكتب بالقلم أو الطبع أو القصّ بالكاغذ أو الحفر أو العكس.

[لا فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه]

(مسأله ٧) لا فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه (١) بل و الحرف، و إن كان يكتب و لا يقرأ كالألف في قالوا و آمنوا، بل الحرف الذي يقرأ و لا يكتب إذا كتب، كما في الواو الثاني من داود إذا كتب بواوين، و كالألف في رحمن و لقمان إذا كتب كرحمان و لقمان.

كان الخط المزبور مهجوراً أو حتى ما إذا كان الخط غير عربي كالكتابه بالانكليزي بأن يكتب ما في القرآن من الألفاظ بخط غير العربي، لا أن يترجم ألفاظه بغير العربي.

و على الجملة، لا- فرق بين الكتابه الظاهره و الكتابه التي لا تظهر إلّا بعمل كعرض القرطاس على النار، كما إذا كتب القرآن في القرطاس بماء البصل.

نعم، استشكل الشيخ الأنصاري قدس سره (١) في الكتابه بالحفر حيث إن الشخص لا يمَسّ معه الكتابه، حيث إن الكتابه قائمه بالهواء و مثله ما في الشبائك المخزّمه حيث إنه إذا وقع نور الشمس عليها يرى صورته نقوش الكلمات على الأرض أو الجدار، و لكن الظاهر بقريته الارتكاز و الفهم العرفي عدم الفرق في كلّ ذلك و أنه يعدّ المسّ في ذلك كلّ مسّ القرآن بلا وضوء.

الموضوع لحرمة المسّ كتابه القرآن و كما يصدق كتابته على مجموع الآيه كذلك على الكلمه من الآيه، بل من الحرف من كلمه الآيه حتى ما إذا كان الحرف مما لا يقرأ و لكن يكتب كما في الألف بعد واو الجمع في مثل (قالوا) و (آمنوا)، أو كان لا يكتب و لكن يقرأ فإنه إذا كتب كما في الألف في (رحمن) و (لقمن)، فيما إذا كتب

ص: ٢٢٠

[لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب]

(مسألة ٨) لا- فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب (١) بل لو وجدت كلمه من القرآن في كاغذ، بل أو نصف الكلمه، كما إذا قصّ من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسّها أيضاً.

بصوره الرحمن و لقمان، و لكن هذا فيما إذا لم يعدّ كتابته زائداً و غلطاً، و لا يبعد أن تكون الواو الثانيه من داود من هذا القبيل. و أما إذا صدق عليه كتابه القرآن و إن يعدّ غلطاً في كتابه كلماته كما إذا كتب الآيات بالحروف المقطّعه فلا يجوز مسّ شيء منهما كصدق كتابه القرآن على كتابه الحروف كما لا يخفى.

ربّما يتوهم أنّ الموضوع لحرمة المسّ و إن تكن كتابه القرآن و لو بحرف منه إلّا أنّ الكتابه فيما كانت في ضمن الهيئه الاجتماعيه أى في ضمن مجموع القرآن، و قد تقدّم في موثقه أبى بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن قرأ في المصحف و هو على غير وضوء؟ قال: «لا بأس و لا يمسّ الكتاب» (١) و مثلها لا تعمّ الآيه المكتوبه في كتاب فقه أو غيره فضلاً عمّا كان في مكتوب شخص إلى آخر، و لكن لا- يخفى أنّ المتفاهم العرفى أنّ النهى عن مسّ الكتابه من المصحف لحرمة تلك الكتابه آيه كانت الممسوس أو كلمه منها أو حرفاً من الكلمه، و هذه الحرمة ثابتة للآيه و كلماته و حروفها حتّى ما إذا كتبت الآيه في لوح أو كتاب فقه.

و يمكن أن يستظهر هذا التحريم من صحيحه داود بن فرقد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التعويد يعلّق على الحائض؟ قال: نعم، لا بأس، و قال: تقرأه

ص: ٢٢١

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٣: ١، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

و تكتبه و لكن لا تصيبه يدها» (١) حيث إن التعويد لا يخلو عن شيء من كتاب الله عادة.

و فى صحيحه منصور بن حازم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التعويد يعلق على الحائض؟ فقال: «نعم، إذا كان فى جلد أو فضه أو قصبه حديد» (٢) و لكن عن الشهيد قدس سره التصريح بجواز مسّ الدراهم البيض المكتوب عليها شيء من الكتاب و استدل عليه بخبر محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال: سألته هل يمسّ الجنب الدرهم الأبيض؟

فقال: إنى لأوتى بالدرهم فأخذه و إنى لجنب و ما سمعت أحداً يكره من ذلك شيئاً إلا عبد الله بن محمّد كان يعيهم عيباً شديداً يقول: جعلوا سورة من القرآن فى الدرهم فيعطى الزانية و فى الخمر و يوضع على لحم الخنزير (٣)، فقله: و ما سمعت أحداً يكره من ذلك الخ، يحتمل أن يكون من تتمه كلام الإمام عليه السلام أو من قول محمّد بن مسلم، و ظاهرها كونه من كلام الإمام عليه السلام حيث لم يكرر لفظ (قال) بل لو كان من كلام محمّد بن مسلم أيضاً لدل على جواز مسّ كتابه القرآن على الدرهم محدثاً، و لا يحتمل الفرق بين كتابته على الدرهم أو كتابته على اللوح أو غيره و أضاف فى المعبر فى الاستدلال على الجواز بلزوم الحرج.

و لكن لا يخفى أنه لا يمكن الاعتماد على الرواية فإنه لم يعهد روايه البنظى عن محمّد بن مسلم مع اختلاف طبقتهما فى البين واسطه لم يظهر لنا من هو.

ص: ٢٢٢

١- (١) وسائل الشيعة ٢:٣٤٢، الباب ٣٧ من أبواب الحيض، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢:٣٤٢، الباب ٣٧ من أبواب الحيض، الحديث ٣.

٣- (٣) المعبر ١:١٨٨.

(مسألة ٩) في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكاتب (١).

أضف إلى ذلك أنّ سند المحقق إلى كتاب أحمد بن محمد بن البرنطى غير المذكور مع أنّ غاية مدلولهما جواز أخذ الدرهم المكتوب عليه شيئاً من القرآنجنباً لا جواز مسّ كتابته، و يقرب كون المراد مجرد أخذه جنباً أنّ المسح إذا لم يكن محرّماً فلا ينبغي التأويل في كراهته كما يشهد لذلك النهى الوارد في مسّ الحائض التعويذ فكيف يمكن الالتزام بعدم اعتناء الإمام عليه السلام بالكراهه أصلاً.

□
و أما مسأله لزوم الحرج فلم يثبت كون غالب الدراهم كان عليها شيئاً من كتابه القرآن، نعم كان عليها كما قيل اسم الله و مسّ المحدث بالأصغر اسم الله أو مسّه مع الحدث الأ-كبر غير المهم في المقام و هو عدم جواز مسّ شيء من كتابه القرآن مع الحدث سواء كان في المصحف أو غيره.

الظاهر أنّ صدق مسّ شيء من كتابه القرآن على مسّ الكلمات المشتركة يتوقف على قصد الكاتب كتابه ما في القرآن من الآيه أو بعضها حتى الكلمه منها، كما يقال في التمثيل للألف و اللام للاستغراق كقوله سبحانه «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ» (١) و أما إذا كتب كلمه توجد في القرآن أيضاً سواء استعملها في معنى آخر في كتابته كما في كلمات موسى و عيسى و يوسف، أو استعمل ما استعمل فيه في القرآن كما في قال و ذهب.

و في كلام الماتن إشاره إلى أنه لا يعتبر قصد الكاتب في الكلمه المختصّه كما في الحروف المقطعه في أوائل السور، و لكن مجرد كتابه ما يوجد في الكتاب المجيد

ص: ٢٢٣

[لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض و الجدار و الثوب، بل و بدن الإنسان]

(مسألة ١٠) لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ و اللوح و الأرض و الجدار و الثوب، بل و بدن الإنسان (١) فإذا كتب على يده لا يجوز مسّه عند الوضوء، بل يجب محوه أولاً ثم الوضوء.

خاصّه إذا لم يقصد كتابه كتابه ما فى القرآن، بل لم يعلم بوجوده فى القرآن لا تصدق على مسّه مسّ كتابه القرآن.

و بتعبير آخر كتابه القرآن كقراءته و كما أنّ القراءه تتوقف على قصد القارئ أن يحكى القرآن كذلك كتابته تتوقف على قصد القارئ أن يكتبه، فالتلفظ بلفظ اتفق عدم وجوده إلّا فى القرآن أو كتابته لا يصدق عليه قراءة القرآن أو كتابته، و إن صدق عليه أنّه تلفظ أو كتب ما فى القرآن خاصّه، فالموضوع للحكم هو الأول دون الثانى.

و الظاهر أنّ التشديد و المدد و الهمزة كالإعراب لا- تدخل فى كتابه القرآن، بل حالها حال علامات الوقف و الوصل، بخلاف النقاط على الحروف فىمكن أن يقال بأنها من أجزاء الحرف و إن لا يكتب بعضاً، و لكن فى صدق الكتابة أيضاً على الحروف تأمل ظاهر فإنه لا يقال إنه كتب نقطه و يقال إنه كتب حرفاً.

فروع مس المحدث كتابه القرآن

قد تقدّم عدم الفرق فيما كتب عليه القرآن و أوجد فيه نقوشه و إذا كتب شيئاً من القرآن على يده مثلاً لا يجوز مسّه حتّى عند الوضوء، بل يجب عليه محو تلك الكتابة بصبّ الماء أو بغيره أولاً ثمّ الوضوء، نعم لو أمكن وصول الماء إلى البشره بصبّ الماء يمكن أن ينوى الوضوء بالصّب المزبور من غير أن تمسّ يده ذلك الموضوع، و كذلك التوضؤ فى ارتماس العضو فى الماء.

و قد يقال يجب محو الكتابة عند الحدث و إن لم يتوضأ، و يلزم على المصنّف أن يلتزم بوجود المحو مع الحدث لما يذكر فى المسألة الرابعه عشر: و أمّا الكتابه

[إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسّه]

(مسأله ۱۱) إذا كتب على الكاغذ بلا-مداد فالظاهر عدم المنع من مسّه؛ لأنّه ليس خطأ، نعم لو كتب بما يظهر أثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كماء البصل فإنّه لا أثر له إلّا إذا أحمى على النار(۱).

(مسأله ۱۲) لا يحرم المسّ من وراء الشيشه و إن كان الخطّ مرثياً [۲]

و كذا إذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخطّ تحته، و كذا المنطبع في المرآه، نعم لو

على بدن المحدث و إن كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة، فإنّ مقتضى ذلك أنّ الكتابة على بدن المحدث يحسب من مس المحدث الكتابه، و بما أنّ إيجاد المسّ بالمباشره و إيجاده بالتسيب سيان في الحرمة فلا يجوز للكاتب الكتابه.

نعم، نذكر في تلك المسأله ظهور المسّ في تعدّد الماسّ و الممسوس حيث إنّ مسّ الشىء بالشىء يقتضى تعدّد العضو الماسّ مع ما عليه من كتابه القرآن، و عليه فالمسّ الحرام يتحقّق في الفرع بمسّ الكتابه عند التوضؤ.

فإنّه لو لم يظهر أثره بعد الكتابه حتّى بالعلاج فعدم حرمة المسّ لعدم كتابه القرآن بخلاف ما يظهر أثره بعد ذلك، فإنّ الكتابه موجوده حال المسّ حيث إنّ مثل عرض الورق على النار موجب لبروز الكتابه لا لتكوّنهما.

ظاهر موثقه أبى بصير (۱) بل و غيرها النهى عن مسّ كتابه القرآن بأن يمسّ عضو المحدث السطح الظاهر من مثل الورق الذى عليه كتابه القرآن بحيث يكون مسّ السطح المزبور مسّاً للكتابه مع الحدث، و إذا حال بين ذلك السطح الشيشه أو كاغذ رقيق و إن يرى الخطّ فلا يكون مسّ الشيشه أو الورق المزبور مسّاً لكتابه القرآن، و هكذا الأمر في المنطبع في المرآه مع أنّ مسّ المرآه المنطبع في المرآه يوجب زوال

ص: ۲۲۵

نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الآخر لا يجوز مسه خصوصاً إذا كتب بالعكس فظهر من الطرف الآخر طرداً.

[الأحوط ترك مس المسافه الخاليه التي يحيط بها الحرف]

(مسأله ١٣) في مس المسافه الخاليه التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً إشكال (١) أحوطه الترك.

[في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن ياصبعه على الأرض]

(مسأله ١٤) في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن ياصبعه على الأرض أو غيرها إشكال (٢) ولا يبعد عدم الحرمة، فإن الخط يوجد بعد المس، و أما الكتب على بدن المحدث و إن كان الكاتب على وضوء فالظاهر حرمة [٣]

خصوصاً إذا - صوره الكتابه، نعم إذا نفذ المداد من الكاغذ بحيث ظهر الخط من الجانب الآخر حرم مسه؛ لأن مس الخط لا يجوز سواء كان كتابه القرآن فيه مقلوباً أو غير مقلوب.

لم يظهر وجه الإشكال فإن المسافه الخاليه لا يصدق عليها كتابه القرآن حتى يحرم مسها بلا وضوء.

علل قدس سره نفى البعد عن عدم حرمة كتابه القرآن ياصبعه على الأرض أو غيره مع الحدث، بأن كتابته أي الخط يحدث بعد المس فلا يقع المس على ما عليه الخط، ولكن لا يخفى أن حصول الخط يحصل زمان المس و إن كانت رتبه المس متقدمه على الخط، فالقول بعدم الحرمة مبنئ على دعوى أن ظاهر موثقه أبي بصير (١) بل و غيرها المنع عن مس الخط الذي كان موجوداً قبل المس، و لا يعم ما إذا حصل بالمس و دعوى عدم الفرق في الحكم بحسب الفهم العرفي لا تخلو عن تأمل.

قد تقدم أن الحكم بالتحريم مبنئ على أن الكتابه على بدن المحدث إيجاد للمس من المحدث بالتسبيب، نظير ما إذا أخذ يد المحدث و أمرها على كتابه

ص: ٢٢٤

كان بما يبقى أثره.

[لا يجب منع الأطفال و المجانين من المسّ إلّا إذا كان ممّا يعدّ هتكاً]

(مسأله ١٥) لا يجب منع الأطفال و المجانين من المسّ إلّا إذا كان ممّا يعدّ هتكاً، نعم الأحوط عدم التسبب لمسّهم (١).

القرآن.

و أمّا إذا قيل بأنّ الكتابة على بدن المحدث لا- يكون تسبباً للمسّ حيث إنّ المسّ يقتضى تعدّد الجزء الماس مع الجزء الممسوس خارجاً فلا وجه للالتزام بالحرمة، نعم تركه أحوط.

فإنّ المسّ من الطفل أو المجنون لا- يكون محرّماً على الماسّ حتّى يلزم منعه عنه، نعم إذا كان المسّ بنحو يُعدّ هتكاً كما إذا كان الطفل يلعب بورق القرآن يجب على المكلف رفع الهتك أو دفعه كما تقدّم في مسأله إخراج القرآن عن موضع يكون بقاؤه فيه هتكاً.

و أمّا التسبب بمسّ الطفل ورق القرآن بدفع القرآن إليه مع العلم بمسّ الكتابة مع الحدث أو وضع إصبع الطفل على خطه ليقراه فلا- وجه لتحريمه، فإنّ تحريم الفعل على المكلف و إن يتبادر منه أنّ صدور الفعل عنه حرام كذلك إصداره عن الغير أيضاً محرّم، إلّا أنّ الفهم العرفي فيما إذا كان الفعل المزبور محرّماً على ذلك الغير أيضاً و إن كان جهله عذراً أو إكراهه و إجباره موجباً لارتفاع الحرمة عنه، و لا يكون هذا في تسبب الطفل أو المجنون.

نعم، إذا ورد دليل على منع الطفل عن فعل قبيح كشرب الخمر و السرقة و القتل و نحوها يفهم منه عرفاً عدم جواز التسبب إلى صدور ذلك القبيح عنه بالفحوى، و من الظاهر أنّ مسّ الطفل إذا لم يكن هتكاً للقرآن لم يجب المنع حتّى يحرم التسبب.

ص: ٢٢٧

و لو توضّأ الصبي المميّز فلا إشكال في مسّه بناءً على الأقوى من صحّه وضوئه (١) و سائر عباداته.

[لا يحرم على المحدث مسّ غير الخطّ من القرآن]

(مسأله ١٦) لا يحرم على المحدث مسّ غير الخطّ من ورق القرآن حتّى ما بين السطور و الجلد و الغلاف [٢]

نعم يكره ذلك كما أنّه يكره تعليقه و حمله.

[ترجمه القرآن ليست منه]

(مسأله ١٧) ترجمه القرآن ليست منه (٣) بأيّ لغة كانت، فلا بأس بمسّها

بناءً على مشروعيه عبادات الصبي أي استحبابها شرعاً أو وجوبها كذلك مع عدم ترتّب الجراء بالعقاب على المخالفه فيكون الوضوء الصادر عنه كالوضوء الصادر عن البالغين طهاره، فلا يكون مسّه الكتابه بلا طهاره حتّى يناقش في تمكينه من المصحف أو تسبيبه إلى مسّه الكتاب.

قد تقدّم أنّ الموضوع لحرمة المسّ كتابه المصحف، و لا يكون ما بين السطور و الجلد و الغلاف داخلاً في ذلك الموضوع، نعم في روايه إِبْرَاهِيمَ بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال: المصحف لا تمسّه على غير طهر و لا جنباً و لا تمسّ خطّه و لا- تعلقه إنّ الله تعالى يقول: «لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (١) فإنّه لا- بدّ من حمل النهي عن التعليق و مسّ الجلد و الورق على الكراهه جمعاً بينها و بين مرسله حريز عمن أخبره قال: كان إسماعيل بن أبي عبد الله عنده فقال: يا بني اقرأ المصحف فقال: إني لست على وضوء، فقال: «لا تمسّ الكتابه و مسّ الورق و اقرأه» (٢) هذا بناءً على التسامح في أدلّه السنن و إلّا فلا يمكن الاعتماد على شيء منهما.

الموضوع لحرمة المسّ كتابه القرآن و الألفاظ التي تكون ترجمه القرآن بها

ص: ٢٢٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٨٤، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٣، و الآيه ٧٩ من سوره الواقعه.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٨٣-٣:٣٨٤، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

على المحدث، نعم لا فرق في اسم الله بين اللغات (١).

[لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن و إن كان يابساً]

(مسألة ١٨) لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن و إن كان يابساً؛ لأنه هتك، و أما المتنجس فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة فيجوز للمتوضئ أن يمس القرآن بيد المتنجسه، و إن كان الأولى تركه (٢).

[إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث أكله]

(مسألة ١٩) إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث أكله [٣]

و أما للمتطهر فلا بأس خصوصاً إذا كان بتيه الشفاء أو التبرك.

من أي لغة ليست كتابتها كتابه الألفاظ و الكلمات المنزله على النبي صلى الله عليه و آله بل بتلك الألفاظ تبين المعاني التي تحملها الألفاظ المنزله.

□
لأن اسم الله سبحانه يعم ما كان حاكياً عن ذات الحق جلّ و علا من أي لغة كانت.

لا يمكن أن يقال إن وضع الشيء النجس على القرآن هتك دائماً كما إذا بسط الجلد المدبوغ من الميتة على المصحف للحفاظ من الغبار، و قد يكون وضع الطاهر عليه من الهتك كما إذا وضع الروث على المصحف.

و على الجملة، فالمعيار كون الوضع هتكاً للمصحف الشريف، فلا يجوز الوضع المزبور سواء كان بوضع طاهر أو متنجس أو نجس و مع عدمه فلا بأس، و منه وضع الطاهر من الحدث يده المتنجسه اليابسه على المصحف أو صفحاته.

فيما إذا علم أن الخط قبل زواله بالمضغ يمس بباطن القم حيث لا فرق في حرمه مس الكتابه بين العضو الباطنى و الظاهرى و إلّا فلا بأس؛ لأصالة عدم المس كما لا يخفى.

[الأقوى كون الوضوء مستحباً فى نفسه]

(مسأله ١) الأقوى- كما أُشير إليه سابقاً- كون الوضوء مستحباً فى نفسه (١) و إن لم يقصد غايه من الغايات حتّى الكون على الطهاره، و إن كان الأحوط قصد إحداها.

[أقسام الوضوء المستحب]

(مسأله ٢) الوضوء المستحب أقسام:

أحدها: ما يستحبّ فى حال الحدث الأصغر فيفيد الطهاره منه.

الثانى: ما يستحبّ فى حال الطهاره منه كالوضوء التجديدى.

الثالث: ما هو مستحبّ فى حال الحدث الأكبر و هو لا يفيد طهاره، و إنّما هو لرفع الكراهه أو لحدوث كمال فى الفعل الذى يأتى به، كوضوء الجنب للنوم، و وضوء الحائض للذكر فى مصلاها.

فصل فى الوضوءات المستحبه

قد تقدّم الكلام فى الاستحباب النفسى للوضوء و ذكرنا أنّه لو قيل بأنّ الوضوء محصّل للطهاره فلا يمكن إثبات الاستحباب النفسى لنفس الوضوء، بل المستحبّ هو الكون على الطهاره، و أمّا بناءً على أنّ الكون على الطهاره يساوى الكون على الوضوء فيكون نفس الوضوء متعلّقاً للأمر النفسى، كما يمكن الإتيان به لسائر الغايات من الصلاه و الطواف، و أمّا الإتيان به ليحصل به الطهاره فقد ذكرنا أنّ كون الطهاره غير الوضوء غير ثابت، و عليه فيشكل الإتيان به ليحصل الكون على الطهاره.

أما القسم الأول فلاُمور:

الأول: الصلاة المندوبه، و هو شرط في صحتها (١) أيضاً.

الثاني: الطواف المندوب (٢) و هو ما لا يكون جزءاً من حج أو عمره و لو مندوبين، و ليس شرطاً في صحته، نعم هو شرط في صحه صلاته.

استحباب الوضوء للصلاه المندوبه

قد تقدّم أنّ الوضوء من المحدث بالأصغر شرط في صحه الصلاه منه سواء كانت واجبه أو مستحبه، حيث إنّ «لا صلاه إلّا بطهور» (١) يعنى بطهاره، ثم لا يخفى أنّ ثبوت الاستحباب الغيرى للوضوء مبني على القول بالملازمه، و ذكرنا في محله أنّه لا معنى معقول للتكليف المولوى الغيرى وجوباً أو استحباباً.

استحباب الوضوء للطواف

ظاهر كلامه قدس سره أنه يستحب الوضوء للطواف المستحب يعنى الطواف الذى لا يكون جزءاً من حج أو عمره و إن كانا مندوبين و لا يكون شرطاً في صحه الطواف المندوب و لكن يشترط صلاته به، و أمّا اشتراط صلاته به لما تقدّم من اشتراط كلّ صلاه من المحدث بالأصغر للوضوء، و أمّا عدم اشتراط الطواف المستحب به فقد تقدّم سابقاً، و أمّا استحبابه للطواف كاستحبابه لقراءه القرآن فقد يستدلّ عليه بالنبوى المشتهر فى الألسنه «الطواف بالبيت صلاه» (٢) و لكنّه مع الغرض عن سنده غير قابل للتمسك به فى المقام، فإنّ الغرض من التنزيل إن كان اعتبار ما

ص: ٢٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣١٥، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٢- (٢) عوالى اللآلى ١:٢١٤، الحديث ٧٠، سنن الدارمى ٢:٤٤.

فى الصلاه فى الطواف فقد دلّ ما تقدّم على عدم اشتراط الوضوء فى الطواف المندوب، و إن كان المقصود من التنزىل مطلوبىه الطواف بنفسه كمطلوبىه الصلاه، فهذا لا يرتبط باستحباب الوضوء فى الطواف.

و الاستدلال على الاستحباب بخبر على بن الفضل الواسطى عن أبى الحسن علىه السلام: «إذا طاف الرجل بالبيت و هو على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف و هو كمن لم يطف» (١) و مع الغمض عن السند يقيد بما إذا كان الطواف جزء الحج أو العمرة بقربنه ما ورد فى عدم اشتراط الطواف تطوّعاً بالطهاره، و أنّه لا إعاده للطواف (٢).

و العمده فى الاستدلال دعوى ما ورد فى نفي اشتراط الطواف تطوّعاً بالوضوء ظاهره المفروغيه عن أصل مطلوبىه الوضوء لذلك الطواف، كمعتبره عبيد بن زراره عن أبى عبد الله علىه السلام: «لا بأس أن يطوف الرجل النافله على غير وضوء ثم يتوضأ و يصلّى فإن طاف متعمّداً على غير وضوء فليتوضأ و ليصلّ» الحديث (٣). ثم بناءً على ما ذكرنا يكون استحباب الوضوء فى مثل هذه الموارد نفسياً، و الإتيان بالطواف أو قراءه القرآن يكون من قبيل الظرف للوضوء المستحبّ أو أنّ الوضوء شرط مستحبّى للعمل كالجاء المستحبّى بناءً على أنّ الملاك فى الأوّل ترتّب مصلحه ذلك الظرف، و فى الثانى ملاكه حصول الكمال به فى العمل الآخر من الواجب أو

ص: ٢٣٣

١- (١) و سائل الشيعة ٣٧٧:١٣، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ١١.

٢- (٢) و سائل الشيعة ٣٧٤:١٣ و ٣٧٤:١٣ الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٢، ٣، ٧-٩.

٣- (٣) و سائل الشيعة ٣٧٤:١٣، الباب ٣٨ من أبواب الطواف، الحديث ٢.

الثالث: التهيؤ للصلاة في أول وقتها أو أول زمان إمكانها(١) إذا لم يمكن إتقانها في أول الوقت، و يعتبر أن يكون قريباً من الوقت أو زمان الإمكان بحيث يصدق عليه التهيؤ.

عليه في المستحب نفساً.

الوضوء التهيؤي

كما هو المحكي عن جماعه و عن الشهيد في الذكرى لقولهم عليهم السلام: «ما وقر الصلاة من آخر الطهاره لها حتى يدخل وقتها» (١) و لعل ذلك هو المراد بما في النهايه للخبر. (٢)

و يستدل على ذلك أيضاً بما ورد في الترغيب إلى الصلاة أول وقتها و التعجيل إليها بدعوى أن مقتضى ذلك الوضوء قبل الوقت أو قبل إمكان الصلاة ليؤتى بها عند دخول الوقت أو حين الإمكان، و يضاف إلى ذلك الأمر بالمسارعه إلى فعل الخير، و لكن لا يخفى أن مقتضى الخبر الاستحباب النفسى للوضوء من المحدث قبل دخول الوقت، و مقتضى الترغيب إلى الصلاة أول وقتها، أول زمان إمكانها ثبوت الاستحباب الغيرى للوضوء من المحدث قبل الوقت أو حصول زمان الإمكان.

و كذا الأمر بالمسارعه إلى فعل الخير، و على ذلك فيرد أن الخبر المزبور لإرساله قاصر عن ثبوت الاستحباب النفسى به إلا بناءً على التسامح في أدله السنن، و مع الإغماض عن ذلك فمدلوله ثبوت الاستحباب النفسى التهيؤي للطهاره لا لنفس الوضوء، بناءً على المعروف من أن الطهاره أمر يحصل بالوضوء القربى و تبقى ما لم

ص: ٢٣٤

١- (١) الذكرى ٣٣٨: ٢.

٢- (٢) نهايه الأحكام ٢٠: ١.

يقع موجب الحدث، فاستحباب الطهاره عند دخول وقت الصلاه لا يسرى إلى نفس الوضوء، فيتعين التوضؤ قبل وقت الصلاه للكون على الطهاره المطلوبه نفسياً عند دخول وقت الصلاه، بل و غيره أيضاً و إن كان مطلوبته فى الأول أشد.

نعم، لو قيل بما ذكرنا سابقاً من أنّ الوضوء القربى من المحدث بنفسه طهاره فيكون التوضؤ للتهيؤ للصلاه مطلوباً نفسياً تهيئياً فيكون العمده ضعف الخبر سنداً.

و أما دعوى الاستحباب الغيرى للوضوء قبل دخول الوقت أو قبل زمان إمكان الصلاه فيناقش فيها بأن الاستحباب النفسى للصلاه فى أول وقتها يكون بدخول الوقت، فإن دخول الوقت كما أنه شرط لوجوب طبيعى الصلاه كذلك شرط فى فعلية استحباب التعجيل إليها، و كيف يثبت الاستحباب الغيرى للطهاره أو للوضوء بنفسه قبل الوقت؟

فإنه يقال: فعلية وجوب الصلاه بدخول الوقت أو استحباب المبادره إليها به لا ينافى كون إحراز الفعلية فيما بعد داعياً إلى الإتيان ببعض مقدماتها كتطهير الثوب أو البدن أو الوضوء ممّا ليس صحته مشروطاً بدخول الوقت قبل دخوله، حيث إنّ الأمر بفعلية الواقعيه لا يكون داعياً، بل إحرازها يدعو إلى الإتيان.

و على الجملة، كما ذكرنا فى بحث المقدمه أنّ العلم بالتكليف أو الترغيب إلى ذى المقدمه كافٍ فى الدعوه إلى الإتيان بمقدمته بلا حاجه إلى الأمر الغيرى وجوباً أو ندباً بالمقدمه.

لا- يقال: على ذلك لو لم يتمكن المكلف من تطهير ثوبه أو الوضوء لصلاته إلما قبل دخول الوقت تعين عليه التطهير و الوضوء قبل الوقت مع أنّهم لا يلتزمون بذلك.

فإنه يقال: إنَّ القدره على متعلق التكليف بعد دخول الوقت شرط في ذلك التكليف فلا يجب عليه تحصيل القدره عليه بالوضوء أو التطهير قبل دخول الوقت، وإنَّما يكون التكليف بالصلاه و لو فيما بعد داعياً إلى الوضوء أو تطهير الثوب و لو قبل الوقت فيما إذا تمكَّن منهما و لو بعد دخول الوقت.

و هذا فيما إذا احتمل دخاله القدره على المتعلق في ملاكه، و أمَّا إذا أحرز أنَّ القدره على المتعلق شرط في استيفاء الملاك بحيث يفوت عن العاجز لزم تحصيل المقدمه قبل فعلية الوجوب أو لاستحباب بذيتها، سواء أحرز ذلك من أمر الشارع بتلك المقدمه كما في الاغتسال ليلاً لصوم الغد أو علم ذلك من الخارج، كما في توقّف الصلاه أوّل وقتها على الوضوء قبل مجيء الوقت، حيث بعد إحراز أنَّ الوضوء القربى و لو قبل الوقت طهاره أو يحصل به الطهاره و بالصلاه في أوّل وقتها تحصل المبادره إليها أوّل وقتها، فيعلم أنَّ الوضوء أو الطهاره قرب دخول وقت الصلاه مرغوب إليه شرعاً أو أنه يستوفى به الملاك المرغوب فتأمل.

و ممّا ذكرنا يظهر الحال في الاستدلال على استحباب الوضوء للتهيؤ بالأمر بالمسارعه إلى الخير فإنه مضافاً إلى عدّ ظهور الأمر بالمسارعه إلى الخير في المولويّه؛ لظهوره في أنّ المسارعه لإدراك ذلك الخير لا لأنّ فيها ملاك زائد على إدراكه، أنّ الأمر بالمسارعه بالإضافة إلى فريضه الوقت يكون فعلياً بدخول الوقت فتعلق الاستحباب الغيرى للطهاره قبله فضلاً عن تعلقه بالوضوء فيه ما تقدّم.

و على الجملة، فإن استظهر من الأدله كون الوضوء من المحدث بنفسه طهاره فيما إذا وقع بنحو قربى فيكفى في حصول التقرب بالوضوء الإتيان به للإتيان

بالمشروط و لو بعد فعلئيه وجوب ذلك المشروط أو استحبابه؛ لما تقدم من أنّ الإتيان بالمقدمه و لو قبل فعلئيه وجوب ذئها أو استحبابه يوجب التقرب بها فئما إذا لم تكن صحتها موقوفه على ما اشترط ذئها به من دخول الوقت و نحوه، و هذا التقرب لا يتوقف على الالتزام بالوجوب الغئرى أو الاستحباب الغئرى للمقدمه، و يجرى ذلك فئما إذا قيل بأنّ المأخوذ شرطاً للصلاه و نحوه الطهاره التى يكون الوضوء بالإضافه إليها محصلاً بمعنى أنّ الوضوء القربى يترتب عليه الطهاره من المحدث.

نعم، إذا قيل بأنّ ترتب الطهاره على الوضوء كترتب الملكئيه و الزوجئيه و نحوهما على انشاءاتها فى التوقف على قصد الطهاره به، و أنّ الشرط فى الصلاه و نحوه الطهاره لا الوضوء الذى لا بقاء له فلا بدّ فى الإتيان بالوضوء من قصد الكون على الطهاره و لو بنحو الإجمال كما لا يخفى.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ ما فى المتن من اعتبار كون الوضوء قريباً من الوقت أو زمان الإمكان بحيث يصدق عليه التهيؤ لا يمكن المساعده عليه، بل فى كلّ زمان توضع المكلف و لو باحتمال بقاء وضوئه أو طهارته لوقت الصلاه يقع ذلك الوضوء بنحو قربى فيجوز الإتيان بالصلاه فئما بعد مع فرض عدم انتفاضه.

و أمّا الاستدلال على الوضوء للتهيؤ للصلاه بالإطلاق فى قوله سبحانه «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» (١) بدعوى أنّ الآئيه تعمّ القيام إلى الصلاه فى أول آن من دخول الوقت، فىكون الوضوء لها فى زمان قريب من دخول الوقت، ففئيه ما لا يخفى. فإنّ الآئيه فى مقام شرطئيه الوضوء للصلاه بلا فرق بين الصلاه فى أول الوقت

ص: ٢٣٧

أو آخر الوقت أو وسطه.

و أمّا تعلق الاستحباب الآخر بالوضوء فيما كان قرب الوقت للتهيؤ للصلاة نفسياً أو غيرتاً كما هو المدعى فلا دلالة لها على ذلك، و مشروعيه الوضوء من المحدث قرب الوقت للصلاة بعد دخوله لا- يلزم الاستحباب النفسى التهيؤى أو الغيرى، فإنّ استحباب الوضوء من المحدث مطلقاً كافٍ فى الأمر فى آن دخول الوقت بالمبادره إلى الصلاة من غير حاجه إلى أمر آخر بالوضوء قرب دخول وقتها، و فرق بين التوضؤ بداعويه امتثال الأمر بالتهيؤ للصلاة فى أوّل وقتها و بين التوضؤ بداعويه الأمر بالصلاة التى يحصل الأمر بها بعد دخول وقتها.

و قد تقدّم أنّ الإتيان بالنحو الثانى مقرب لما دلّ على عدم اشتراط الوضوء بدخول الوقت سواء كان قرب الوقت أو كان قبل الوقت بكثير لما دلّ من أنّ الصلاة لا تكون إلّا بطهاره، و لا ينقض الطهاره إلّا الحدث، و أنّ الطهاره مرغوب إليها بمطلق صدور الحدث.

استحباب الوضوء لدخول المساجد

و يشهد له ما رواه الصدوق قدس سره فى المجالس عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، عن على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبى عمر، عن مرزم بن حكيم، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام أنّه قال: عليكم بإتيان المساجد فإنّها بيوت الله عزّ و جلّ و من أتاها متطهراً طهّره الله من ذنوبه و كتب من زوّاره (١)، و أحمد بن زياد بن جعفر من مشايخ الصدوق قدس سره و قد ذكر أنّه كان فاضلاً ثقة ديناً، رضى الله عنه، و يؤيده ما ورد

ص: ٢٣٨

الخامس: دخول المساجد المشرفة (١).

السادس: مناسك الحج (٢) ممّا عدا الصلاة و الطواف.

السابع: صلاة الأموات (٣).

فى الدخول فى المساجد من استحباب صلاة التحيّة (١) المتوقفه على الطهاره.

□
الوجه فى استحباب الوضوء لدخول المشاهد المشرفه إلحاقها بالمساجد فى غير المقام، و كأنها أيضاً من بيوت الله على ما ورد فى فضل الصلاة فيها.

استحباب الوضوء لمناسك الحج

و فى صحيحه معاويه بن عمار قال: قال أبو عبد الله عليه السلام «لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت فإنّ فيه صلاة و الوضوء أفضل». (٢)

و فى روايه يحيى الأزرق قال: قلت لأبى الحسن عليه السلام رجل سعى بين الصفا و المروه فسعى ثلاثه أشواط أو أربعة ثم بال ثم أتمّ سعيه بغير وضوء فقال: «لا بأس و لو أتمّ مناسكه بوضوء لكان أحبّ إليّ» (٣) و لذلك تحمل صحيحه على بن جعفر (٤) على الاستحباب.

استحباب الوضوء لصلاة الجنازه

و يشهد لاستحباب الوضوء لصلاة الجنازه صحيحه الحلبي قال: سنن

ص: ٢٣٩

١- (١) وسائل الشيعه ٢٤٧:٥، الباب ٤٢ من أبواب أحكام المساجد.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٧٤:١، الباب ٥ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤٩٤:١٣-٤٩٥، الباب ١٥ من أبواب السعى، الحديث ٦.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٤٩٥:١٣، الباب ١٥ من أبواب السعى، الحديث ٨.

الثامن: زياره أهل القبور (١).

التاسع: قراءه القرآن أو كتبه أو لمس حواشيه أو حمليه (٢).

أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنازه و هو على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ فأتته الصلاه عليها قال: «يتيمم و يصلى» (١) فإنه إذا كان التيمم مشروع مع خوف فوت الصلاه فلازم ذلك مشروعيه الوضوء لها مع عدم الخوف من فوتها.

و فى روايه عبد الحميد بن سعد قلت لأبى الحسن عليه السلام: الجنازه يخرج بها و لست على وضوء فإن ذهبت أتوضأ فأتتنى الصلاه أ يجزى لى أن أصلى عليها و أنا على غير وضوء؟ قال: «تكون على طهر أحب إلي» (٢).

استحباب الوضوء لزياره القبور

ليس عندى ما يدل على الأمر بالوضوء لزياره أهل القبور و لو من المؤمنين، و الأحوط الإتيان به لزيارتهم رجاءً و يجوز به الدخول فى الصلاه على ما قدّمنا من استحباب الوضوء من المحدث، غايه الأمر يعتبر فى كونه طهاره من قصد التقرب، و يكفى فيه الإتيان به و لو بعنوان الرجاء.

استحباب الوضوء لقراءه القرآن

لروايه محمّد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام قال: سألته أقرأ فى المصحف ثم يأخذنى البول فأقوم فأبول و أستنجى و أغسل يدى و أعود إلى المصحف فأقرأ فيه؟ قال: «لا حتّى تتوضأ للصلاه» (٣) و فى حديث الأربعمائه قال: «لا يقرأ العبد القرآن

ص: ٢٤٠

- ١- (١) وسائل الشيعه ٣: ١١١، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٦.
- ٢- (٢) وسائل الشيعه ٣: ١١٠، الباب ٢١ من أبواب صلاه الجنازه، الحديث ٢.
- ٣- (٣) وسائل الشيعه ٦: ١٩٦، الباب ١٣ من أبواب قراءه القرآن، الحديث الأول.

العاشر:الدعاء و طلب الحاجه من الله تعالى (١).

الحادى عشر:زياره الأئمه عليهم السلام (٢) و لو من بعيد.

إذا كان على غير طهر حتّى يتطهر» (١).

و أما استحبابه لكتابه القرآن أو لمس حواشيه أو حمله فقد تقدّم أنّ ذلك مقتضى روايه إبراهيم بن عبد الحميد (٢) المتقدّمه.

ربّما أنّ فى سند الروايات ضعف، بل دلالة روايه محمّد بن الفضيل أيضاً لا تخلو عن المناقشه يجرى فى ذلك ما ذكرنا فى الوضوء لزياره أهل القبور.

استحباب الوضوء للدعاء و طلب الحاجه

و فى معتبره صحيحه عبد الله بن سنان، عن أبى عبد الله عليه السلام قال:سمعته يقول:«من طلب حاجه و هو على غير وضوء فلم تقض فلا- يلومنّ إلّا نفسه» (٣). و ظاهرها السعى فى حاجه بلا وضوء، و لا تعمّ الدعاء على غير وضوء، بل ربّما يستشكل فى ظهورها فى استحباب الوضوء للسعى فى حاجه فإنّ مفادها أنّ لا يطلب الحاجه بلا وضوء، لا أن يتوضأ لطلب الحاجه، و لكن لا يخفى ما فيه؛ فإنّ الترغيب إلى فعل شرعاً بمثل العبارة واقع فى غير المورد، و الترغيب إلى الوضوء فى طلب الحاجه عبارة أخرى عن استحبابه عنده.

استحباب الوضوء لزياره الأئمه عليهم السلام

فإنّه قد ورد فى زيارتهم عليهم السلام من آدابها الاغتسال و لا يحتمل أن لا يكون مطلوباً فى زيارتهم أقل الطهر يعنى الوضوء من المحدث بالأصغر، أضف إلى ذلك ما

ص: ٢٤١

١- (١) الخصال ٢:٦٢٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٨٤، الباب ١٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٧٤، الباب ٦ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

الثاني عشر: سجده الشكر (١) أو التلاوه (٢).

قيل من الترغيب إلى الطهر في زيارتهم، و لكن الإطلاق في الأمر بالاعتسال لا يخلو عن التأمل، و يأتي التعرض له في الأغسال المسنونه و عليه فيتوضأ لزيارتهم بالنحو المتقدم من قصد الرجاء أو لكون الوضوء من المحدث طهر و مطلوب على ما تقدم.

استحباب الوضوء لسجده الشكر أو التلاوه

و يشهد لاستحباب الوضوء لسجده الشكر صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «من سجد سجده الشكر لنعمه و هو متوضئ كتب الله له بها عشر صلوات و محاه عنه عشر خطايا عظام» (١).

و أما بالإضافة إلى سجده التلاوه فيستظهر من روايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا قرئ شيء من العزائم الأربع و سمعتها فاسجد و إن كنت على غير وضوء، و إن كنت جنباً أو كانت المرأة لا تصلّي و سائر القرآن أنت فيه بالخيار إن شئت سجدت و إن شئت لم تسجد» (٢) بدعوى أنّ مثلها ناظره إلى نفي شرطيه الطهاره بالإضافة إلى سجود التلاوه مع الفراغ عن مطلوبيته له، و مثلها ما رواه ابن ادريس في آخر السرائر نقلاً من كتاب البنزطي عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قرأ السجده و عنده رجل على غير وضوء قال: «يسجد» (٣) فتأمل، و وجهه أنه لا يستفاد منهما مع الغض عن أمر السند تعلق الأمر بالوضوء عند السجود للتلاوه، و لكن لا يبعد عدم

ص: ٢٤٢

١- (١) وسائل الشيعة ٧:٥، الباب الأول من أبواب سجدة الشكر، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢:٣٤١، الباب ٣٦ من أبواب الحيض، الحديث ٢.

٣- (٣) السرائر ٣:٥٥٧.

الثالث عشر: الأذان والإقامة والأظهر شرطيته في الإقامة (١).

الرابع عشر: دخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف بالنسبه إلى كل منهما (٢).

الفرق بين السجود للشكر والتلاوه.

استحباب الوضوء للأذان والإقامة

و في صحيحه على بن جعفر في كتابه، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يؤذّن أو يقيم وهو على غير وضوء أ يجزيه ذلك؟ قال: أمّا الأذان فلا بأس، و أمّا الإقامة فلا يقيم إلّا على طهر، قلت: فإن أقام وهو على غير وضوء، أ يصلّى بإقامته؟ قال: لا (١)، بدعوى أنّ ظاهر مثلها المفروغيه عن مطلوبيه الطهر للأذان، و يؤيّده النبويّ: حقّ و سنه أن لا يؤذّن أحد إلّا و هو طاهر (٢).

استحباب الوضوء لدخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف

و يستدلّ على ذلك بصحيحه أبي بصير قال: سمعت رجلاً و هو يقول لأبي جعفر عليه السلام: إنّي رجل قد أسننت و قد تزوّجت امرأه بكرةً صغيره و لم أدخل بها و أنا أخاف إذا دخلت عليّ فرأتني أن تكرهني لخضابي و كبري، فقال أبو جعفر عليه السلام:

□
إذا دخلت فمرهم قبل أن تصلّ إليك أن تكون متوضّئه ثم أنت لا تصل إليها حتى توضّأ و صلّ ركعتين ثمّ مجدّ الله و صلّ على محمّد و آل محمّد ثم ادع الله و مر من معها أن يؤمّنوا على دعائك و قل: اللهم ارزقني إلفها و ودّها و رضاها و ارضني بها و اجمع بيننا بأحسن اجتماع و آنس ائتلاف فإنّك تحبّ الحلال و تكره الحرام و اعلم

ص: ٢٤٣

١- (١) وسائل الشيعه ٣٩٣:٥، الباب ٩ من أبواب الأذان و الإقامة، الحديث ٨.

٢- (٢) تلخيص الحبير (لابن حجر) ١٩٠:٣، فتح العزيز ١٩٠:٣، المجموع ١٠٣:٣.

□ أن الإلْف من الله و الفرك من الشيطان ليكره ما أحلَّ الله (١)، و لا- يخفى دلالتها و لو بقريته ما فى ذيلها: و قل اللهم ارزقنى و دها و رضاها و ارضنى بها إلخ، عدم اختصاص استحباب الزفاف على طهر بالمفروض فى الروايه من كون الزوج شاباً و الزوجه شابه صغيره.

نعم، قد يناقش بأن مدلولها كما ذكرنا استحباب الزفاف على طهر لا استحباب الوضوء للزفاف ليؤتى بالوضوء لغايه الزفاف نظير ما تقدّم فى قولهم باستحباب الوضوء فى طلب الحاجه؟

و لكن المناقشه ضعيفه فإنه لا فرق بين التوضؤ قبل الدخول بالمرأه و بين صلاه ركعتين، و كما أنه لا يستفاد من الأمر بصلاه ركعتين استحباب الزفاف بعدهما، بل استحباب صلاه ركعتين عند الزفاف كذلك فى الأمر بالوضوء لا يستفاد منه إلّا استحباب الوضوء عند الزفاف، و ذكرنا ذلك فى ما ورد فيمن طلب الحاجه بلا وضوء، و أن مفاده استحباب الوضوء عند طلب الحاجه و السعى إليها.

لا يقال: الأمر بالوضوء فى الروايه لصلاه ركعتين عند الدخول فلا تدلّ على استحباب الوضوء لنفس الدخول عليها.

فإنه يقال: قد أمر بالتوضؤ على المرأه مع عدم ذكر صلاتها فيكون ظاهرها استحباب الوضوء لنفس الدخول عليها فى الزفاف.

ص: ٢٤٤

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠:١١٥، الباب ٥٥ من أبواب مقدمات النكاح، الحديث الأول.

الخامس عشر: ورود المسافر على أهله فيستحب قبله (١).

السادس عشر: النوم (٢).

استحباب الوضوء لورود المسافر على أهله

لما حكى عن الصدوق قدس سره في المقنع قال: وروى عن الصادق عليه السلام من قدم من سفر فدخل على أهله و هو على غير وضوء و رأى ما يكره فلا يلومن إلا نفسه (١).

و ربما قيل أيضاً بأن مدلولها استحباب ورود المسافر على أهله و هو على وضوء، لا استحباب الوضوء للورود على الأهل من السفر، و فيه ما تقدم، و لكن المرسله غير كافيه في الحكم بالاستحباب، مع أنه لم أجدها في المقنع المطبوع فيما راجعته من المواضع المناسبه لها.

استحباب الوضوء للنوم

و يستدل على ذلك بروايه محمد بن كردوس عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات و فراشه كمسجده» الحديث (٢).

و في مرسله الصدوق و مرسله الشيخ و ما رفعه في المحاسن عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من آوى إلى فراشه فذكر أنه على غير طهر و تيمم من دثار ثيابه كان في الصلاه ما ذكر الله» (٣).

ص: ٢٤٥

١- (١) حكاه عنه البحراني في الحقائق ٢: ١٤٠. لم نعثر عليه في المقنع.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٣٧٨، الباب ٩ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٣- (٣) المحاسن ١: ٤٧، الحديث ٦٤، و من لا يحضره الفقيه ١: ٤٦٩، الحديث ١٣٥٠، و التهذيب ٢: ١١٦، الحديث ٤٣٤.

السابع عشر:مقاربه الحامل(١).

الثامن عشر:جلوس القاضى فى مجلس القضاء(٢).

التاسع عشر:الكون على الطهاره(٣).

و الحكم بالاستحباب عند النوم مبنئ على التسامح فى أدله السنن و يجرى على ذلك ما ذكرنا فى موارد عدم تمام الدليل على الاستحباب، أضف إلى ذلك أنّ مدلولها كراهه الجماع مع الحدث، و هذا لا يوجب تشريع الوضوء يعنى استحبابه للجماع، و لو فرض الالتزام بعدم تشريع الوضوء إلّا للصلاه، فمن لا وضوء له من صلاه أو سائر الغايات يكره له الجماع.

استحباب الوضوء لمقاربه الحامل

و فيما رواه الصدوق قدس سره بإسناده عن أبى سعيد الخدرى فى وصيه النبى صلى الله عليه و آله لعلى عليه السلام:«يا على إذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلّا و أنت على وضوء فإنه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب»(١) و يجرى على ذلك ما تقدّم فى الأمر السابق.

ذكر ذلك بعض الأصحاب، و لم نقف على روايه تدلّ على ذلك مع الغمض عن سندها.

قد تقدّم أنّ الكون على الطهاره يساوى الكون على الوضوء؛ و لذا لا يحتاج فى كون المحدث على الطهاره من قصد الكون عليها.

ص: ٢٤٦

١- (١) من لا يحضره الفقيه ٥٥٣:٣، الحديث ٤٨٩٩.

العشرين:مسّ كتابه القرآن في صورته عدم وجوبه(١) و هو شرط في جوازه كما مرّ، وقد عرفت أنّ الأقوى استحبابه نفسياً أيضاً(٢).

استحباب الوضوء لمسّ كتابه القرآن

لا يخفى أنّ تحريم مسّ كتابه القرآن بلا طهاره لا يوجب تشريع الوضوء لمسّ كتابه القرآن فلا تكشف حرمة المسّ مع الحدث عن تشريع الوضوء له، نعم مع تشريع الوضوء للمحدث بالأصغر مطلقاً كما ذكرنا ذلك في استحباب الوضوء في نفسه، فيمكن أن يأتي المحدث بالوضوء لأجل أن لا يبتلى بالمحرّم، و بما أنّ هذا يُعدّ من قصد التقرب فيصحّ الوضوء به فيكون طهاره.

و على الجملة، الوضوء لهذه الغايه يصحّ لا أنّه يتعلّق بالوضوء الأمر الاستحبابي نفسياً أو غيرياً عند إرادته المسّ.

قد تقدّم أنّ العمده في إثبات الاستحباب النفسى للوضوء من المحدث بالأصغر كون الوضوء بنفسه طهاره.

و أمّا بناءً على أنّ الطهاره مسببه عن الوضوء فالمتعلّق للأمر الاستحبابي هي الطهاره لا الوضوء.

و عليه فيتعين عند التوضؤ كون المكلف قاصداً بالإتيان به أن تحصل الطهاره المطلوبه للشارع المعبر عنه الوضوء بقصد الكون على الطهاره، أو أن يقصد الأمر الغيرى المتعلّق به في موارد استحباب الطهاره أو وجوبها.

نعم، لو قيل بأنّ ترتّب الطهاره على الوضوء كترتب الزوجيه و الملكيه على إنشاءاتها قصدى يتعيّن قصد الطهاره بالوضوء حتّى مع قصد التقرب

و أما القسم الثاني: فهو الوضوء للتجديد و الظاهر جوازه ثالثاً و رابعاً: فصاعداً أيضاً، و أما الغسل فلا يستحب فيه التجديد، بل و لا الوضوء بعد غسل الجنابه و إن طالت المدّه (١).

بسائر الغايات، فلاحظ.

الوضوء التجديدي

لا ينبغي التأمل في استحباب تجديد الوضوء لصلاه المغرب ممّن كان على وضوء من صلاه الظهرين، و كذلك في استحباب تجديد الوضوء لصلاه الصبح ممّن كان على وضوء من قبل.

و يشهد لذلك موثقه سماعه بن مهران قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام فصلّى الظهر و العصر بين يدي و جلست عنده حتّى حضرت المغرب فدعا بوضوء فتوضّأ للصلاه ثم قال لي: توضّ، فقلت: جعلت فداك أنا على وضوء، فقال: و إن كنت على وضوء إنّ من توضّأ للمغرب كان وضوؤه ذلك كفّاره لما مضى من ذنوبه في يومه إلّا الكبائر، و من توضّأ للصبح كان وضوؤه ذلك كفّاره لما مضى من ذنوبه في ليلته إلّا الكبائر (١)، فإنّ الروايه كذلك مرويه في الكافي (٢).

و فيما رواه الصدوق في ثواب الأعمال، و ما في سند الصدوق جرّاح الحذاء (٣) لعلّه من اشتباه النسخه و الصحيح صباح الحذاء كما في نقل الكافي و روايه عمرو بن عثمان الخزاز عنه في غير مورد، و عدم وجود جرّاح الحذاء في الرجال، و تجديد

ص: ٢٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣٧٦: ١، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) الكافي ٣: ٧٢، الحديث ٩.

٣- (٣) ثواب الأعمال: ١٧.

الوضوء للمغرب وارد في موثقه سماعه بن مهران الأخرى التي رواها في الكافي (١) و المحاسن (٢) ، و لعلها عين الموثقه الأولى حصل فيها تبعض في النقل.

و على الجملة، استفاده تجديد الوضوء لصلاتي المغرب و الصبح ممن يكون على وضوء لا كلام فيه، و أمّا استحباب الوضوء لغيرهما من الصلاه الفريضة أو النافله أيضاً فلا يستفاد منها.

و ربّما يستدل على ذلك بل على استحباب تجديد الوضوء مطلقاً بروايات:

منها خبر محمّد بن مسلم الذي رواه أحمد بن محمد بن خالد البرقي في المحاسن، عن القاسم بن يحيى، عن جدّه الحسن بن راشد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال: الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهّروا» (٣) فقوله: «فتطهّروا» قرينه على أنّ المراد بالطهور في قوله: «بعد الطهور» هو الوضوء، و في سنده القاسم بن يحيى و الحسن بن راشد و لم يثبت لهما توثيق.

و في مرسله الصدوق قال: و كان النبي صلى الله عليه و آله يجدد الوضوء لكلّ صلاه و فريضه (٤) .

و مرسلته الأخرى: «الوضوء على الوضوء نور على نور». (٥)

و روايه المفصّل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام: «من جدّد وضوءه لغير حدث

ص: ٢٤٩

١- (١) الكافي ٣:٧٢، الحديث ٩.

٢- (٢) المحاسن ٢:٣١٢، الحديث ٢٧.

٣- (٣) المحاسن ١:٤٧، الحديث ٦٣.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١:٣٩، الحديث ٨٠.

٥- (٥) من لا يحضره الفقيه ١:٤١، الحديث ٨٢.

جدّد الله توبته من غير استغفار» (١).

□ □
و فى روايه ابى قتاده عن الرضا عليه السلام قال: «تجديد الوضوء لصلاه العشاء يمحو لا والله، و بلى والله» (٢) و لا يبعد دعوى الاطمينان و الوثوق و لو بصدور بعض هذه الروايات، و لعل ذلك يكفى فى الحكم باستحباب تجديد الوضوء، و الله سبحانه هو العالم.

لا- يقال: هذه الروايات معارضه بموثقه عبد الله بن بكير، عن أبيه قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام: «إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ وإياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك قد أحدثت» (٣).

فإنه يقال: ظاهر الموثقه الإرشاد إلى عدم كون احتمال الحدث موجباً لرفع اليد عن الوضوء السابق بأن يعتقد مع احتمال الحدث بعد التوضؤ بعدم جواز الصلاه بدون التوضؤ ثانياً، و لو لم يكن هذا ظاهرها فلا بد من حملها عليه جمعاً لما دلّ على حسن الاحتياط و منه الوضوء مع احتمال الحدث، و ما دلّ على مطلوبية الوضوء و تجديده حتى مع اليقين بالطهر، و هذا بالإضافة إلى تجديد الوضوء.

و أمّا بالإضافة إلى تجديد الغسل فلم يرد الأمر بإعادته فى روايه، نعم قد يدعى أنّ مرسله سعدان عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام: «الطهر على الطهر عشر

ص: ٢٥٠

١- (١) وسائل الشيعه ٣٧٧:١، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٧٧:١، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢٤٧:١، الباب الأول من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.

الأول: لذكر الحائض في مصلاها مقدار الصلاة (١).

حسنات» (١) بإطلاقها تعمّ إعادة الغسل، و كذا ما في روايه محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام من الأمر بالتطهر بعد الطهور (٢)، الشامل للوضوء و الغسل، و لكن قد عرفت انصراف الثاني إلى إعادة الوضوء، و الأولى لإرسالها لا يمكن الاعتماد عليها، و من المقرّر في محلّه أنّه في موارد الاطمينان بصدور بعض من جملة الأخبار يقتصر بأخصها مضموناً، فتدبر.

بقي الكلام في الوضوء بعد غسل الجنابه فإنّ ظاهر الروايات أنّ الوضوء بعد الغسل كالوضوء قبله غير مشروع، و أنّه ليس في غسل الجنابه وضوء لا-قبله و لا-بعده و لا-يمكن حمل ذلك على نفي الوجوب، حيث إنّ ما ورد في أنّ كل غسل وضوء إلّا غسل الجنابه (٣) و سيأتي أنّ ثبوت الوضوء في سائر الأغسال استحبابي لا وجوبي، فيكون نفي الوضوء في غسل الجنابه بمعنى نفي التشريع، نعم يمكن دعوى انصراف مثل ذلك عمّا إذا توضّأ قبل الاغتسال أو بعده قبل أن يأتي بالصلاة، و لا يعمّ ما إذا صلّى صلاه بغسل الجنابه كالظهيرين و توضّأ للمغرب مع عدم الحدث.

استحباب الوضوء لذكر الحائض في مصلاها

و يشهد لذلك صحيحه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا كانت المرأة طامناً فلا تحلّ لها الصلاة و عليها أن تتوضّأ و وضوء الصلاة عند وقت كلّ صلاه ثمّ تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عزّ و جلّ و تسبّحه و تهلّله و تحمده كمقدار

ص: ٢٥١

١- (١) و سائل الشيعة ٣٧٦:١، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) و سائل الشيعة ٣٧٧:١-٣٧٨، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ١٠.

٣- (٣) و سائل الشيعة ٢٤٨:٢، الباب ٣٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٢.

صلاتها ثم تفرغ لحاجتها». (١)

□
و فى صحيحه عبيد الله بن على الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «و كنّ نساء النبى صلى الله عليه وآله لا يقضين الصلاة إذا حضن و لكن يتحشّين حتّى يدخل وقت الصلاة و يتوضين ثمّ يجلسن قريباً من المسجد فيذكرن الله عزّ و جلّ». (٢)

و صحيحه زيد الشحام قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينبغى للحائض أن تتوضأ عند وقت كلّ صلاة ثمّ تستقبل القبلة و تذكر الله مقدار ما كانت تصلّى» (٣) إلى غير ذلك.

استحباب الوضوء لنوم الجنب و أكله و...

□
يشهد لذلك صحيحه عبيد الله بن على الحلبي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل أ ينبغى له أن ينام و هو جنب؟ فقال: «يكره ذلك حتّى يتوضأ» (٤).

و فى مضمرة سماعه قال: سألته عن الجنب يجنب ثمّ يريد النوم؟ قال: «إن أحبّ أن يتوضأ فليفعل و الغسل أحبّ إلّى و أفضل من ذلك فإن هو نام و لم يتوضأ و لم يغتسل فليس عليه شىء إن شاء الله» (٥).

و أمّا ما رواه الصدوق قدس سره مرسلأ و فى حديث آخر: أنا أنام على ذلك حتّى أصبح

-
- ١- (١) و سائل الشيعة ٢:٣٤٥، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) و سائل الشيعة ٢:٣٤٥، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) و سائل الشيعة ٢:٣٤٥، الباب ٤٠ من أبواب الحيض، الحديث ٣.
 - ٤- (٤) و سائل الشيعة ١:٣٨٢، الباب ١١ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.
 - ٥- (٥) و سائل الشيعة ٢:٢٢٨، الباب ٢٥ من أبواب الجنابه، الحديث ٦.

و أكله و شربه (١) و جماعه (٢).

و ذلك أتى أريد أن أعود» (١) و مع الغمض عن سنده لا ينافى ما تقدم فإنّ النوم على الجنابه لا يلازم ترك التوضؤ.

و في صحيحه عبيد الله الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: «إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ». (٢)

و في صحيحه عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أ يأكل الجنب قبل أن يتوضأ قال: «إنا لنكسل و لكن ليغسل يده فالوضوء أفضل» (٣) و دلالتها على أنّ المراد بالوضوء معناه المعروف غير خفي، نعم أقل مرتبه الاستحباب غسل اليد، و الأولى منه غسل اليد و الوجه و التمضمض.

و في مصححه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «الجنب إذا أراد أن يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض و غسل وجهه و أكل و شرب» (٤) أو غسل اليد و التمضمض كما في معتبره السكوني (٥).

و يستدلّ على ذلك بما رواه في كشف الغمه عن عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب الدلائل عن الحسن بن علي الوشاء قال: قال: فلان بن محرز بلغنا أنّ أبا عبد الله عليه السلام كان إذا أراد أن يعاود أهله للجماع توضأ للصلاه، فأحب أن تسأل

ص: ٢٥٣

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٨٣، الحديث ١٨٠.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢: ٢١٩، الباب ٢٠ من أبواب الجنابه، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٢: ٢٢٠، الباب ٢٠ من أبواب الجنابه، الحديث ٧.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٢: ٢١٩، الباب ٢٠ من أبواب الجنابه، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعه ٢: ٢١٩، الباب ٢٠ من أبواب الجنابه، الحديث ٢.

و تغسيلة الميت (١).

الثالث: لجماع من مسَّ الميت و لم يغتسل بعد.

الرابع: لتكفين الميت (٢)

أبا الحسن الثاني عليه السلام عن ذلك قال الوشاء فدخلت عليه فابتدأني من غير أن أسأله فقال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا جامع و أراد أن يعاود توضُّاً وضوء الصلاة و إذا أراد أيضاً توضُّاً للصلاة (١)، و دلالة هذه على التوضُّ فيما كان جنباً بالدخول و إن كانت تامه إلما أن طريق علي بن عيسى الاربلى صاحب كشف الغمه إلى الحميرى غير معلوم لنا، و قريب منها المرسله عن أبي عبد الله عليه السلام (٢).

استحباب الوضوء لتكفين الميت أو تدفينه

و يدلُّ عليه حسنه شهاب بن عبد ربه قال: سألت أبا عبد الله عن الجنب يغسل الميت أو من غسل ميتاً له أن يأتي أهله ثم يغتسل؟ فقال: «سواء، لا- بأس بذلك، إذا كان جنباً غسل يده و توضُّاً و غسل الميت و هو جنب، و إن غسل ميتاً توضُّاً ثم أتى أهله و يجزيه غسل واحد لهما» (٣).

نقل استحباب الوضوء على من يكفن الميت بعد أن غسله و لم يغتسل من مسَّه عن بعض الأصحاب (٤) و لم ينقلوا بذلك ما اعتمدوا عليه من الخبر، فلو قيل بكفايه هذا المقدار فى الحكم باستحباب الفعل و استناد ذلك من الأخبار المعروفة

ص: ٢٥٤

١- (١) كشف الغمه ٣:٩٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٥٧:٢٠، الباب ١٥٥ من أبواب مقدمات النكاح.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٦٣:٢، الباب ٤٣ من أبواب الجنابه، الحديث ٣.

٤- (٤) قواعد الأحكام ٢٢٧:١، جامع المقاصد ٣٨٩:١. ايضاح الفوائد ٦١:١.

أو تدفينه بالنسبه إلى من غسّله و لم يغتسل غسل المسّ (١).

بأخبار من بلغ فهو و إلّا فلا وجه للالتزام بالاستحباب.

□
يستدلّ على ذلك بروايه عبيد الله بن الحلبى و محمّد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «أمرنى أبى أن أجعل ارتفاع قبره أربع أصابع مفرجات، و ذكر أنّ الرشّ بالماء حسن و قال: توفّضاً إذا أدخلت الميّت القبر» (١).

فيقع الكلام فى سندها تاره، و أخرى فى دلالتها مع الغرض عن أمر سندها أو على تقدير تماميته سندها.

فنقول قد يورد على سندها بأن الشيخ (٢) رواها بسنده، عن على بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبد الله بن زرار، عن محمد بن أبى عمير... الخ.

و سند الشيخ إلى على بن الحسن ضعيف، حيث يروى عن على بن الحسن بواسطة أحمد بن عبدون المعروف بابن عبد الواحد، و ابن الحاشر عن على بن محمد بن الزبير القرشى عنه، و على بن محمد بن الزبير لم يثبت له توثيق.

و ما قيل فى وجهه فى قول النجاشى فيه و كان علواً فى الوقت (٣) لا دلالة فيه على مدح فضلاً عن توثيق، أضف إلى ذلك أنّ محمد بن عبد الله بن زرار أيضاً لم يثبت له توثيق.

و لكن الأظهر لا- مجال للمناقشه فى السند أصلاً، فإنّ كلّ من على بن محمد بن الزبير و محمد بن عبد الله بن زرار من المعاريف، و لم يرد فى حقهما قدح و مع

ص: ٢٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ١٩٣: ٣، الباب ٣١ من أبواب الدفن، الحديث ٧.

٢- (٢) التهذيب ٣٢١: ١، الحديث ٩٣٤.

٣- (٣) رجال النجاشى: ٨٧، الرقم ٢١١.

الغض عن ذلك فسند الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال، يمكن تصحيحه بأن كل من الشيخ قدس سره و النجاشي روايا كتب علي بن الحسن بن فضال، عن أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير عنه، ولا يحتمل أن ما رواه أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن للنجاشي غير ما رواه للشيخ الطوسي قدس سره.

ثم إن للنجاشي إلى تلك الكتب طريقاً آخر يرويها عن محمد بن جعفر في آخرين عن أحمد بن محمد بن سعيد، عن علي بن الحسن بكتبه، و حيث إن ظاهر هذا الكلام أن ما وصل إليه بالطريق المشترك مع الشيخ قدس سره قد وصل إليه بهذا الطريق أيضاً فلا يبقى مجال للمناقشه فيما يروي الشيخ قدس سره عن تلك الكتب.

و أمّا دلالتها فيمكن المناقشه فيها بأنه لم يفرض فيها الدفن ممن غسل الميت و لم يغتسل منه، مع أنه يحتمل أن يكون التوضؤ بعد الدفن لو لم نقل بأن ظاهرها ذلك، مع أن في صحيحه محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام في حديث قلت: له من أدخل الميت القبر عليه وضوء؟ قال: «لا إلا أن يتوضأ من تراب القبر إن شاء».

نعم، ربّما تحمل هذه على نفى الوجوب و الأول على الاستحباب، أو تحمل هذه على عدم لزوم غسل اليد من مس الميت حين الدفن و إن يشاء يغسلها من أثر و مع تراب القبر.

و على الجملة، فالروايه غير وافية بما ذكر في المتن، و غير خاليه عن شوب المعارضه مع الصحيحه، و الله سبحانه هو العالم.

[لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توّضاً لأجلها]

(مسأله ٣) لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توّضاً لأجلها، بل يباح به جميع الغايات المشروطه به (١).

في أن الوضوء لغايه يباح به سائر الغايات

فإنّ الشرط في جميع الغايات في القسم الأول الطهاره أو كون المكلف على وضوء و بناءً على أنّ الوضوء من المحدث بالأصغر مع وقوعه بوجه قربي بنفسه طهاره يحصل به ما يشترط في صحه الغايه أو كماله أو جوازه أو ارتفاع كراهته، فإنّه على هذا القول ما لم يحصل منه ناقض فهو على وضوء و على طهاره و كونه على وضوء عين كونه على طهاره، و كذا بناءً على أنّ الطهاره أمر يحصل بالوضوء و أنّ الوضوء ليس بنفسه له بقاء، فإنّه عباره عن الأفعال التدريجيّه التي تنتهي بحصول جزئه الأخير و الباقي هي الطهاره، و ذلك فإنّ ما دلّ على اعتبار الطهاره عند الإتيان أو كون المكلف على الوضوء المتفاهم العرفي منه أمر واحد، و هو كونه على الطهاره من المحدث الأصغر.

و على الجملة، كما أنّ الوضوء لموجب البول لا يختلف عن الوضوء لسائر موجباته كذلك الوضوء لغايه لا يكون مغايراً للوضوء لغيرها، حيث إنّ الوضوء في كلّ مورد حدّ واحد و هو غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين على ما يأتي، و كون هذه الأفعال وضوءاً و إن كان عنواناً قصدياً و يكون قصد التقرب المعبر فيه أمراً زائداً على نفس الوضوء و الاكتفاء في الصحه بقصد التقرب في الأفعال لكون العنوان القصدى مقصوداً و لو إجمالاً، و كذلك لو قيل بأنّ الطهاره أمر مسببي يحصل بالوضوء التقريبي فإنّه على كلا القولين تكون الطهاره من المحدث بالأصغر بالوضوء القربي، و إن قصد غايه من تلك الغايه لحصول التقرب في التوضؤ.

و على هذا فالوضوء لغايه ما لم يقع ناقض و حدث يكفى لسائر الغايات حتّى على القول بأنّ المعتر في الغايات الطهاره، و ترتّب الطهاره على الوضوء كترتب الزوجيه على إنشائها يكون بالقصد حيث إنّ قصد المحدث بالأصغر غايته قصد إجمالي للطهاره، و ليس الوضوء بالإضافه إلى موجباته و نواقضه أو حتّى غاياته كالغسل من الجنابه بالإضافه إلى الغسل من مسّ الميت، أو غسل التوبه، و هكذا فإنّ المشهور بين الأصحاب أن الأغسال طبائع مختلفه، و أنّ اختلافها لكون كل منها من العناوين القصديه، غايه الأمر التزموا بجواز الاكتفاء بالاعتسال الواحد فيما إذا قصد جميعها أو بلا قصد بعضها أيضاً، و استفادوا ذلك من مثل صحيحه زراره قال: إذا اجتمع عليك حقوق أجزاء عنك غسل واحد (١)، فإنّ التعبير عن الأغسال بالحقوق ظاهره تعددها و أن يكتفى في مقام الامتثال بالتداخل.

و بتعبير آخر، لو لم يكن يذكر في ذيل الصحيحه الإجزاء بالواحد و لا في الأخبار الأخر، كان الاكتفاء بغسل واحد على خلاف القاعدة، و كان اللازم الإتيان بالكل في مورد اجتماعها، و هذا بخلاف الوضوء من المحدث بالأصغر بأي موجب أو أيّ غايه، حيث إنّ ظاهر ما ورد فيه كونه أمراً واحداً بأيّ موجب أو لأيّ غايه.

و أمّا الثاني فالمراد أنّه إذا جدّد وضوءه لصلاه المغرب مثلاً فلا يكفى ذلك عن تجديد وضوئه لصلاه العشاء أيضاً و هكذا، و ذلك ظاهر حيث إنّ متعلّق الأمر هو التوضؤ لصلاه العشاء و لو كان المكلف على طهاره و وضوء، بل و حتّى ما لو كان له وضوء تجديدى للصلاه التي قبلها و هكذا.

و الثالث(١) فإنَّهما إن وقعَا على نحو ما قصدا لم يؤثِّر إلَّا فيما قصدا لأجله.

وقد يقال يجرى فى الثالث ما تقدم فى القسم الأول من أنَّه إذا توضَّأ لغايه يكفى ذلك الوضوء لغايه أُخرى ما لم يحدث ناقض ذلك الوضوء، مثلاً- إذا توضَّأ الجنب لأ-كله يكفى ذلك فى شربه أيضاً و لنومه أيضاً، و كذا إذا توضَّأ لأكله يكفى ذلك فى الجماع لامرأته الحامله و هكذا.

و الوجه فى ذلك أنَّ ظاهر الروايات الوارده فى استحباب الوضوء للجنب لأكله أو شربه أو نومه إلى غير ذلك هو الجنب الذى لا وضوء له، إمَّا لعدم توضَّئه أصلاً أو لحدوث ناقض أو حدث بعده.

كما أنَّه قد يقال لا يجرى ما ذكر فى القسم الأول من هذا القسم؛ لأنَّ الوضوء فى هذا القسم لا يوجب طهاره و لا يكون بنفسه طهاره ليقال ببقائه ما لم ينقض بأحد النواقض، فتكون نفس الأفعال يعنى غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين من الجنب مثلاً عند كلِّ واحد من الأفعال المزبوره كالأكل و النوم مطلوباً.

و فيه أنَّ الوضوء من الجنب مثلاً- و إن لا- يكون طهاره إلَّا أنَّ منصرف الروايات الوارده فى الوضوء لأكل الجنب أو نومه أنَّه كالوضوء فى القسم الأول من عدم انتفاضه ما لم يحصل شىء من نواقضه، و أنَّ الأمر بالوضوء لتلك الغايات يتوجه إلى الجنب الذى لم يتوضَّأ أو توضَّأ و حصل منه ناقضه.

و دعوى أنَّ الوضوء من الجنب مثلاً- لا- يكون وضوءاً إلَّا بالإطلاق المجازى نظير إطلاق الصلاه على صلاه الميِّت، و المصحح للإطلاق هو تشابه ما يصدر عن الجنب لأكله مثلاً لما يصدر عن المحدث بالأصغر لصلاته فى الصوره، و ما هى صوره الوضوء قد تعلق به الأوامر المتعدده فى موارد مختلفه فلا يكون الإتيان به فى مورد

نعم، لو انكشف الخطأ بأن كان محدثاً بالأصغر فلم يكن وضوؤه تجديدياً ولا- مجامعاً للأكبر رجعا إلى الأوّل، وقوى القول بالصحة وإباحه جميع الغايات به إذا كان قاصداً لامتنال الأمر الواقعي المتوجّه إليه في ذلك الحال بالوضوء، وإن اعتقد أنّه الأمر بالتجديدي منه (١) مثلاً فيكون من باب الخطأ في التطبيق و تكون تلك الغايه مقصوده له على نحو الداعي لا التقييد، بحيث لو كان الأمر الواقعي على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ، أمّا لو كان على نحو التقييد كذلك ففي صحته حينئذٍ إشكال.

مجزيّاً عن الأمر به في مورد آخر، لا- يمكن المساعدة عليها؛ فإن ما هو المرتكز عند أذهان المتشرّعه أيضاً أنّ الوضوء من المحدث بالأ- كبر لا- يكون طهاره، و أمّا عدم كونه وضوءاً و لا يعتبر فيه بقاء إلى أن يحدث من نواقضه شيء فلا ارتكاز على خلافه و قد تقدّم أنّ منصرف الروايات في القسم الثالث إلى ذلك.

قد تقدّم أنّ الوضوء في نفسه و إن كان أمراً قصدياً بمعنى كونه من العناوين القصدية إلّا أنّ كونه طهوراً أو وضوءاً تجديدياً مثلاً لا- يكون من العناوين القصدية، و لو تخيّل المكلف أنّه على وضوء و قصد تجديده للصلاه التي دخل وقتها لامتنال الأمر الاستحبابي بالإعاده ثمّ ظهر أنّه كان على حدث ينطبق على وضوئه عنوان الطهور، حيث إنّ الطهور هو الوضوء بعد الحدث أو أنّه يترتب على الوضوء القريبى بعد الحدث، و هذا يكون من قبيل الاشتباه في التطبيق، حيث إنّ المكلف قد طبق على وضوئه عنوان كونه تجديدياً مع أنّ المنطبق عليه هو الوضوء بعد الحدث المعبر عنه بالطهور، و هذا الاشتباه لا يضرّ بعد حصول ما هو المأمور به نفسياً أو غيرياً، أو ما هو دخيل في حصول ما هو مشروط به.

و بتعبير آخر، الخطأ في التطبيق يجرى في كل مورد لا يكون انطباق العنوان فيه

على المأْتى به دائراً مدار قصد ذلك العنوان، ففي هذه الموارد لو كان قصد التقرب و الامتثال حاصلًا بأن كان العمل المزبور منسوباً إلى الله سبحانه بوجه يحكم بصحة ما وقع فيكون تخيّل انطباق العنوان على المأْتى به و قصد امتثال الأمر المتعلّق به بذلك العنوان من التخلف في الداعى.

لا- يقال: الثابت واقعاً للوضوء في حقّه ليس الأمر الاستحبابى بإعادته من المتطهّر، بل الأمر بالوضوء من المحدث فما دعاه إلى التوضؤ لم يكن ثابتاً في حقّه و ما كان ثابتاً لم يدعوه إلى التوضؤ فكيف يحصل منه قصد الامتثال؟

فإنه يقال: لا- يكون الأمر الواقعى بوجوده الواقعى داعياً إلى العمل أبداً، بل الداعى له صورته الاعتقادية أو الاحتماليه، و لا اختلاف في نظر العقل الحاكم في مقام الامتثال و التقرب بالعمل إلى الله بين كون الصورة الاعتقادية أو المحتمله مصادفه للواقع أو مخالفه له كما في موارد القصور، و هذا لا خفاء فيه في الموارد التى لو كان المكلف عالماً بأنّ العنوان المنطبق على المأْتى به غير ما اعتقده لقصد امتثال الأمر المتعلّق به بذلك العنوان.

الفرق بين الإتيان بمتعلّق التكليف من باب الاشتباه في التطبيق و موارد التقييد

و ممّا ذكر يظهر أنّ الاشتباه في التطبيق لا- يجرى في موارد العناوين القصديه، و لو صلّى المكلف صلاه الظهر باعتقاد أنّه لم يُصلّها، و بعد الفراغ التفت إلى أنّه كان صلّاها قبل ذلك لما يحكم بصحة المأْتى بها عصرًا، فإنّ صلاه العصر من العناوين القصديه فلم تحصل من المكلف.

و على ذلك فلو قيل بأنّ الطهاره من المحدث بالأصغر يحصل بالوضوء

كحصول الزوجيه و الملكيه من إنشائهما، و كما أنه لا بدّ في إنشائهما من قصدهما كذلك لا بدّ في حصول الطهاره بالوضوء من قصد الطهاره به فيحكم ببطلان الوضوء فيما لو اعتقد أنه تجديدي فلم يقصد الطهاره به، ثم ظهر كونه محدثاً بالأصغر.

و قد التزم الماتن قدس سره بأن الطهاره و إن كانت أمراً تحصل بالوضوء بنحو التسبب إلّا أنّ ترتبها على الوضوء يعنى الأفعال الخاصه فيما إذا وقعت الأفعال بنحو قربي، و عليه فلا إشكال في صحه الوضوء في الفرض فيما تقدّم، من كون الغايه مقصوده له على نحو الداعي، و فسره أنه بحيث لو كان الأمر الواقعي على خلاف ما قصده تَوْضُأً أيضاً.

و استشكل في صحته فيما إذا كانت الغايه مقصوده له بنحو التقييد، و فسره أنه بحيث لو كان الأمر الواقعي على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ.

و يلزم عليه أن يستشكل في صحه وضوء من اعتقد بأن امرأته حامله و تَوْضُأً من حدثه الأصغر لجماعها فلم يحصل الجماع و ظهر أيضاً أنّ امرأته غير حامله لمجيء حيضها قبل الدخول بها، فلا يجوز له الصلاه بذلك الوضوء فيما لو كان عالماً بعدم حمل امرأته لم يتوضأ من حدثه الأصغر في ذلك الحين.

و كذلك فيما لو اعتقد ضيق وقت الصلاه فتوضأ لأجلها ثم بان سعه الوقت بحيث لو كان عالماً سعتها لم يتوضأ في ذلك الزمان، و لا أظنّ أن يناقش أحد في صحه الوضوء في مثل ذلك.

و السرّ في ذلك كلّ ما تقدّم من أنّ طبيعي الوضوء لا يختلف أنواعاً لا من حيث موجباته و نواقضه و لا من حيث غاياته، و إنّما يكون قصد غايه داعياً له إلى الإتيان

بالوضوء يعنى بذلك الطبيعى، و هذا المقدار يكفى فى قصد التقرب المعتبر فى صحه الوضوء حتى لو كان عالماً بعدم تلك الغايه خارجاً أو عدم إمكان فعلها لم يكن يتوضأ أى لم يوجد ذلك الفرد يعنى الطبيعى فى ذلك الزمان لغايه أخرى.

الفرق بين الداعى و التقييد

هذا كله إذا قصد بالغسلات و المسحات الوضوء بلا تعليق، حيث إن نفس الوضوء عنوان قصدى، و أمّا إذا علّق قصد الوضوء بالغسلات و المسحات على حصول الغايه المقصوده خارجاً مع احتمال عدم حصولها فيحكم ببطلان الوضوء مطلقاً أو على تقدير عدم الغايه المقصوده.

و لكن الكلام فى المقام فيما إذا اعتقد المكلف أنّ الواقع على ما اعتقده و لا يحتمل خلافه، فإنّه فى هذه الصوره يقصد الامتثال بلا تعليق فى نفس الامتثال، و لا تعليق فى قصده الوضوء بالغسلات و المسحات.

و قد ظهر ممّا تقدّم أنّ موارد التقييد فى مقام الامتثال تفرق عن موارد التخلف فى الداعى بأنّه إذا لم يحصل مع اعتقاد الخلاف متعلّق التكليف الواقعى، كما فى مسأله الإتيان لصلاه العصر بتخيّل أنّه صلّى الظهر قبل ذلك أو حصل المتعلّق، و لكن لم يتمّ قصد التقرب و الامتثال فيه، كما إذا علّق قصده الامتثال على تقدير كون التكليف ما قصده مع احتمال كون التكليف الواقعى على خلافه، و ظهر كون التكليف الواقعى على خلاف ما قصده، فهذا من تقييد الامتثال و لا يجزى العمل عما هو متعلّق التكليف واقعاً.

و أمّا إذا حصل مع اعتقاده خلاف الواقع ما هو متعلّق التكليف الواقعى و تمّ

قصد التقرب في الإتيان به يحكم بصحة العمل و يحسب اعتقاده المخالف للواقع من التخلف في الداعي.

و ما يقال: من أنه إذا قصد الوضوء بعد الجنابه لغايه ثم ظهر عدم جنابته و فرض أن قصده الوضوء بعد الجنابه ليس من قبيل تعدد المطلوب، بل تعلق القصد به على نحو وحده المطلوب فلا يكون الموجود خارجاً من الوضوء مقصوداً، بل حصل في الخارج بلا قصد، و ما هو المقصود لم يحصل.

و على الجملة، الفرق بين كون الشيء تقييداً لمتعلق القصد و الإراده و كونه داعياً لقصد الشيء هو أن الغايه المترتبه على الشيء إذا كان لحاظها موجباً لإرادته الفعل تكون تلك الغايه بلحاظها داعياً إلى الفعل، و لكن الغايه للشيء نفس تلك الغايه بوجودها؛ و لذا تتأخر عن الفعل و الداعي بالتقدم على الفعل و تكون عله لقصد الفعل.

و أقياً إذا كانت الغايه داخله في موضوع القصد و متعلقه بأن قصد الوضوء الرفع لكراهه الأكل حال الجنابه بأن كان النهي الكراهتي عن أكل الجنب بلا- وضوء موجباً لقصد ذلك الوضوء، فإن كان قصده الوضوء الموصوف المزبور بنحو وحده المطلوب يكون تخلف الوصف كما ظهر كونه كان غير جنب موجباً للحكم ببطلان ذلك الوضوء؛ لأنّ الموجود خارجاً و هو الوضوء غير المنطبق عليه الوصف لم يقصد، و ما قصد لم يحصل في الخارج.

نعم، إذا كان ذلك يعنى قصد الوضوء الموصوف بنحو تعدد المطلوب يحكم بصحة الوضوء المزبور؛ لأنّ نفس الوضوء أيضاً كان مقصوداً، فالميزان الكلي بين كون

الشيء داعياً هو كون لحاظه عله لقصد الفعل و إرادته، و الميزان في كون شيء قيذاً للمراد و موضوع الإرادة و القصد كونه داخلاً في متعلق الإرادة و وصفاً للفعل المراد أو لمتعلق ذلك الفعل و لو كان هذا بنحو وحده المطلوب، يحكم بطلان العمل؛ لعدم حصول ما قصده و ما حصل غير مقصود.

و إن كان بنحو تعدد المطلوب يحكم بصحة الموجود و لو مع تخلف الوصف؛ لكونه مقصوداً على الفرض و بذلك يظهر أن الداعي لما لم يكن بوجوده الخارجى داعياً بل كان بوجوده العلمى داعياً لا يكون تخلفه منافياً لحصول المراد، بخلاف القيد فإنه إذا كان المقيّد متعلق الإرادة و القصد بنحو وحده المطلوب يكون تخلف القيد و الوصف منافياً لحصول المراد، و كان الحاصل فى الخارج غير مقصود فيحكم بطلانه لصدوره بلا قصد.

مثلاً إذا زعم أن زيدا قد بلغ فى عمره خمسين سنة و كان هذا الزعم موجباً لإرادته إكرامه فأكرمه، و ظهر أنه لم يبلغ فى عمره خمسين فالإكرام الواقع فى الخارج صدر عن قصد، حيث إنه قصد إكرامه و يحسب الزعم المزبور من التخلف فى الداعى، بخلاف ما إذا أراد إكرام زيد فى الخمسين من عمره بداع بأن تعلق قصده بالإكرام الخاص فأكرمه بزعمه أن إكرامه فى الزمان المزبور كذلك، فظهر أنه غير بالغ خمسين فإن الموجود خارجاً غير مقصود.

و على ذلك فأكثر الموارد التى يتخلف فيها الوصف لا يكون من التخلف فى الداعى، بل الحكم فيها لأجل أن الموصوف مراد بنحو تعدد المطلوب؛ و لذا يكون بناء المحققين على ثبوت الخيار فى موارد تخلف الوصف، فإن البناء منهم للارتكاز

العرفى على كون قصده بنحو تعدّد المطلوب و لو كان القصد بنحو وحده المطلوب؛ لكان المتعين هو الحكم بالبطلان، لا يمكن المساعدة عليه أصلاً فإنه قد تقدّم أنّ التقييد إنّما يتصور فيما إذا كان فى البين عناوين قصديّه كالأغسال، و أمّا إذا لم يكن فى البين إلّا عنوان قصديّ واحد قد تعلّق الأمر به فى موارد مختلفه متعدّده كالوضوء، حيث إنّ حدّه غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين فلا- يمكن فيه إلّا التعليق فى قصده، أو قصد الامتثال المعتر فيه و مع عدم التعليق فيهما و لو باعتقاد لم يكن على وفقه الواقع فلا موجب للحكم ببطلانه لحصول ما هو متعلّق التكليف واقعاً و حصول قصد التقرب فيه.

و أمّا مسأله مثل البيع و ثبوت الخيار فيه فهو غير منوط بتعدّد المطلوب أو وحدته و لو اشترى بنحو الكلّى على الذمّه الكتاب الفلانى المطبوع فى لبنان و دفع البائع إلى المشتري المطبوع فى غيره، لا- يثبت له الخيار و إن كان ذكره الطبع فى لبنان بنحو تعدّد المطلوب.

و لو اشترى الكتاب الخارجى الموجود توصيفاً بأنّه الطبع الفلانى و صرح بأنّه لا يريد نفس الكتاب؛ لأنّه عنده، بل قصده الوحيد هذا الكتاب الموصوف بالطبع المزبور ثمّ ظهر خلافه يثبت فى حقّه خيار الفسخ و لا يبطل البيع، حيث إنّ العين الخارجيه لا تقبل التقييد و التعليق فى شرائه و إن كان ممكناً، إلّا أنّه موجب لبطلان البيع فثبوت الخيار لكون مرجع اشتراط الوصف إلى اشتراط الخيار.

(مسألة ٤) لا- يجب في الوضوء قصد موجه بأن يقصد الوضوء لأجل خروج البول أو لأجل النوم، بل لو قصد أحد الموجبات و تبين أنّ الواقع غيره صحّ إلّا أن يكون على وجه التقييد (١).

عدم تعدّد الوضوء من جهة موجباته و لا من جهة غاياته

قد تقدّم أنّ حدّ الوضوء هو غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين، و أنّه لا يتعدّد لا من ناحيه موجباته، بل و لا من جهه غاياته، بأن يكون كالأغسال من الأنواع المتعدّده، و عليه فإن قصد المكلف الوضوء بنحو قربي يحصل ما هو الشرط في جميع الغايات الواجبه و المستحبّه المشروط صحّتها، أو كمالها من الوضوء أو الطهاره الحاصله به فقصد موجب و عدم قصده غير داخل في قصد الوضوء و لا في حصول التقرب به؛ و لذا لو اعتقد أنّ حدثه من البول أو النوم و كان في الواقع حدثه من غيرهما من نواقض الوضوء صحّ وضوؤه و يترتب عليه تلك الغايات المشار إليها.

و ما في المتن من أنّه لو قصد أحد الموجبات و تبين أنّ الواقع غيره صحّ إلّا أن يكون على وجه التقييد لا يمكن المساعده عليه في جهه الاستثناء، فإن مراده من التقييد بقريته ما تقدّم أنّه لو كان عالماً بأنّ موجب حدثه الأمر الفلاني لم يتوضأ كمن كان من عادته التوضؤ بعد القيام من نومه و لو في غير وقت الصلاه بخلاف غيره من النواقض، و لو اعتقد نومه و توضأ ثمّ ظهر أنّه بال و لم ينم فلا يحكم بصحّه الوضوء عند الماتن جزماً أو إشكالاً مع أنّه قد ظهر ممّا ذكرنا أنّه لا خلل لا في قصده الوضوء و لا في قصده التقرب به.

(مسأله ٥) يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعدّده إذا قصد رفع طبعه الحدث (١) بل لو قصد رفع أحدها صحّ و ارتفع الجميع إلّا إذا قصد رفع البعض دون البعض فإنّه يبطل؛ لأنّه يرجع إلى قصد عدم الرفع.

[إذا كان للوضوء الواجب غايات متعدّده فقصد الجميع حصل امتثال الجميع]

(مسأله ٦) إذا كان للوضوء الواجب غايات متعدّده فقصد الجميع حصل امتثال الجميع، و أثبت عليها كلّها، و إن قصد البعض حصل الامتثال بالنسبه إليه و يثاب عليه، لكن يصحّ بالنسبه إلى الجميع و يكون أداءً بالنسبه إلى ما لم يقصد، و كذا إذا كان للوضوء المستحبّ غايات عديده و إذا اجتمعت الغايات الواجبه أو المستحبّه أيضاً يجوز قصد الكلّ و يثاب عليها و قصد البعض دون البعض و لو كان ما قصده هو الغايه المندوبه، و يصحّ معه إتيان جميع الغايات و لا يضرّ في ذلك كون الوضوء عملاً واحداً لا- يتّصف بالوجوب و الاستحباب معاً و مع وجود الغايه الواجبه لا يكون إلّا واجباً؛ لأنّه على فرض صحّته لا ينافي جواز قصد الأمر الندبي و إن كان متّصفاً بالوجوب فالوجوب الوصفي لا ينافي الندب الغائي، لكنّ التحقيق

قد تقدّم أنّه لا يعتبر في صحه الوضوء و لا في كونه طهاره إلّا كونه محدثاً بالأصغر و توضّأ بقصد قربي، و لو توضّأ لكونه طهاره من حدثه الأصغر أو تحصل الطهاره به من حدثه الأصغر صحّ، و يترتّب عليه جميع ما يشترط الطهاره في صحّته أو كماله، فقصد الطهاره أو رفع الحدث من أنحاء قصد التقرب بالوضوء و إلّا توضّأ المحدث بالأصغر لقراءته القرآن يكون وضوءه طهاره و رافعاً للحدث.

و عليه فإنّ قصد المكلف بوضوءه رفع الحدث من البول دون النوم فإن كان ذلك لاشتباهه و تخيله مثلاً أنّ على المكلف في التوضؤ قصد ما صدر منه من الموجب أولاً- فلا- كلام في الصحه لحصول الوضوء بنحو قربي، و إن كان ذلك بنحو التعهيد و التشريع فالحكم ببطلان وضوءه لعدم قصد التقرب في العمل المشرّع به.

صحة اتصافه فعلاً بالوجوب والاستحباب من جهتين (١).

الوضوء للغايات المتعدّده

ذكر قدس سره ما حاصله أنّه إذا كان في البين غايات متعدّده واجبه فللمكلّف الإتيان بالوضوء بقصد امتثال جميع الأوامر المتعلّقه بالوضوء غيريّاً قاصداً به الإتيان بجميع تلك الغايات، كما أن له قصد امتثال بعض تلك الأوامر بالقصد إلى الإتيان بغايات فيها، ويعدّ الإتيان به امتثالاً-بالإضافه إلى تلك الغايات المقصوده يصحّ له الإتيان بسائر الغايات، حيث إنّها مشروطه بالوضوء القربى في صحّتها أو كمالها أو جوازها، وإذا اجتمعت غايات مندوبه فإن قصد امتثال الأوامر الغيريّة الاستحبابيّة بجميعها يكون الوضوء امتثالاً-لجميعها وإن قصد البعض يكون امتثالاً-لذلك البعض و يصحّ الإتيان بالباقي أيضاً، وأمّا إذا اجتمعت غايات مندوبه و واجبه فإن قصد امتثال الجميع يكون مثاباً عليها، وإن قصد البعض يكون امتثالاً لذلك البعض و صحيحاً بالنسبه إلى باقي الغايات.

وقد يقال في الفرض إنّ الأمر كذلك فيما إذا قصد امتثال الوجوب الغيرى بالإضافة إلى الغايه الواجبه، و أمّا إذا قصد امتثال الأمر الاستحبابى للوضوء فلا يمكن الحكم بصحّته؛ لأنّ مع وجود الغايه الواجبه لا يكون الوضوء متعلّقاً للأمر الندبى حتّى يقصد المكلف امتثاله، و أجاب الماتن قدس سره بجوابين:

الأول-أنّه يمكن للمكلّف الوضوء و بقصد الإتيان بالغايه المندوبه بأن يكون الداعى له إلى التوضؤ الإتيان بالغايه المندوبه كنافله الفجر بعد طلوعه، فإنّ وضوءه هذا و إن كان متّصفاً بالواجب الغيرى إلّا أنّه لا ينافى وصف الوجوب الغيرى بكون الداعى إلى الوضوء الغايه المندوبه.

الثانى-أنه يمكن أن يكون الأمر الندبى بالوضوء داعياً له إلى التوضؤ مع كون الوضوء متعلقاً للأمر الوجوبى أيضاً حيث يمكن اجتماع الوجوب و الندب فى الوضوء من جهتين: فمن جهة كونه مقدّمه لغايه واجبه تجب، و من جهة كونه مقدّمه لغايه مندوبه يكون متعلق الندب.

أقول: قد تقرّر فى محلّه أنّ عنوان المقدّمه ليس من العناوين التقييديه حتّى يمكن اجتماع الحكمين المختلفين باختلاف عنوان المقدّمه مع أنّ المعتبر فى اجتماع الأمر و النهى أو غيره من كون التركيب فى المجمع انضمامياً لا اتحادياً كما فى المقام.

اللهمّ إلّا أن يقال الموجب للامتناع فى باب الاجتماع مع كون التركيب اتحادياً حتّى مع تعدّد العنوان التقييدى عدم إمكان كون فعل راجحاً بالإضافه إلى تركه و مرجوحاً بالإضافه إليه.

و أمّا إذا كان الحكمان المتعلقان بفعل لملاكين فيه يقتضى كلّ منهما أن يكون فعله راجحاً بالإضافه إلى تركه أو بالعكس فلا وجه للامتناع، كما فى كون الشىء مقدّمه لكلّ من الواجبين كالوضوء بالإضافه إلى صلاتى الظهر و العصر، و تطهير الثوب و البدن من الخبث لهما، غايه الأمر إذا كان أحد الحكمين إلزامياً و الآخر غير الزامى لا يثبت فيه ترخيص فى الترك، حيث إنّ الترخيص فى الترك فى متعلق الأمر الندبى تمام المقتضى للإلزام فيه، و إذا ثبت فيه ملاك ملزم آخر مع ملاك غير ملزم و إن يتعلّق به الطلب غير الإلزامى أيضاً و لكن لا يثبت فيه الترخيص فى الترك، هذا بناءً على اندكاك الطلبين و تأكّد الطلب الإلزامى بغيره.

و أما بناءً على عدم الاندكاك بل يتعلّق به الطالبان أحدهما إلزامى و الآخر غير الالزامى يثبت فى الفعل الترخيص فى الترك من جهة الطلب غير الإلزامى، و لا- يثبت فيه من الجهة الطلب الإلزامى، و على كلّ فىمكن أن يكون ذات الطلب الندبى المتعلّق به داعياً إلى المكلف إلى الإتيان به.

[الأول أن يكون بمدّ]

الأول: أن يكون بمدّ (١).

فصل في بعض مستحبات الوضوء

الأول: الوضوء بمدّ من الماء

□
قد نسب استحباب الوضوء بمدّ إلى علمائنا و يستدلّ على ذلك بصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمدّ و يغتسل بصاع، و المدّ رطل و نصف و الصاع ستة أرطال» (١).

□
و في صحيحه أبي بصير و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنّهما سمعاه يقول: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يغتسل بصاع من ماء و يتوضأ بمدّ من ماء» (٢).

□
و في روايه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمدّ من ماء و يغتسل بصاع» (٣) فإن ظاهر حكايه استمراره صلوات الله عليه و آله على التوضؤ بمدّ من الماء و اغتساله بصاع هو فضل الوضوء بالمدّ من الماء، و الغسل بصاع، و في مرسله الصدوق قدس سره قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الوضوء مدّ و الغسل صاع، و سيأتي أقوام بعدى يستقلّون ذلك فأولئك على خلاف سنتي و الثابت على سنتي معي في حظيره القدس» (٤) و مثل هذه

ص: ٢٧٣

- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٨١، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.
- ٢- (٢) الوسائل الشيعه ١:٤٨١، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.
- ٣- (٣) الوسائل الشيعه ١:٤٨٢، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.
- ٤- (٤) الوسائل الشيعه ١:٤٨٣، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

و هو ربع الصاع (١) و هو ستمائه و أربعه عشر مثقالاً- و ربع مثقال، فالمدّ مائه و خمسون مثقالاً و ثلاثه مثاقيل و نصف مثقال و حمّصه و نصف.

المرسله تصلح لتأييد ما تقدّم.

الثاني: مقدار الصاع

على المشهور حيث إنهم ذكروا أنّ الصاع بسته أرطال مدني و تسعه أرطال عراقي، فيكون المدّ رطلاً و نصف بالرطل المدني، كما يشهد لذلك صحيحه زراره و فيما رواه علي بن بلال قال: كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطره و كم تدفع؟ قال فكتب عليه السلام: «سته أرطال من تمر بالمدني و ذلك تسعه أرطال بالبغدادي» (١).

و في صحيحه الحلبي الواردة في زكاه الفطره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «و الصاع أربعه أمداد» (٢).

نعم، في بعض الروايات أنّ الصاع يساوي خمسه أمداد، و في موثقه سماعه قال: سألته عن الذي يجزى من الماء للغسل؟ فقال: «اغتسل رسول الله صلى الله عليه و آله بصاع و توضأ بمدّ، و كان الصاع على عهدده خمسه أمداد، و كان المدّ قدر رطل و ثلاثه أواق» (٣).

و في خبر سليمان بن حفص المروزي قال: قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «الغسل بصاع من ماء و الوضوء بمدّ من ماء و صاع النبي صلى الله عليه و آله خمسه أمداد، و المدّ وزن مائتين و ثمانين درهماً» (٤) و مع ضعف الثانيه سنداً و معارضتها لما

ص: ٢٧٤

١- (١) المصدر السابق ٩:٣٤١، الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٩:١٧٩، الباب الأول من أبواب زكاه الغلات، الحديث ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٤٨٢، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٤- (٤) الوسائل الشيعه ١:٤٨١، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

الثانى: الاستياك (١) بأى شىء كان و لو بالإصبع و الأفضل عود الأراك (٢).

[الثالث وضع الإناء الذى يُغتترف منه على اليمين]

الثالث: وضع الإناء الذى يُغتترف منه على اليمين (٣).

الثانى: الاستياك

نسب فى الحدائق عدم الخلاف فى ذلك إلى أصحابنا (١) بمعنى أنّ السواك فى نفسه مستحبّ نفسى و خصوصاً للوضوء و الصلاة، و يستدلّ على ذلك بصحيحه معاوية بن عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان فى وصيه النبى صلى الله عليه و آله لعلّى عليه السلام أن قال: -يا على أوصيك فى نفسك بخصال فاحفظها عني، ثم قال: اللهم أعنه- إلى أن قال: -و عليك بالسواك عند كلّ وضوء» (٢).

□
و فى معتبره السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال:

«التسوك بالإبهام و المسبّحه عند الوضوء سواك» (٣).

أفضل ما يستاك به عود الأراك و هو شجر معروف و متعارف فى السواك بأغصانه لم يثبت بما يمكن الاعتماد عليه، نعم ففى النبوى المروى فى مكارم الأخلاق أنّه كان صلى الله عليه و آله يستاك بالأراك و أمره بذلك جبرئيل (٤).

و عن الرسالة الذهبية: و اعلم يا أمير المؤمنين أنّ أجود ما استكت به ليف الأراك فإنّه يجلو الأسنان و يطيب النكهه و يشدّ اللثة، الحديث.

الثالث: وضع إناء الوضوء على اليمين

ذكر فى الحدائق أنّ أصحاب ذكروا ذلك و لم نقف له على مستند فى

ص: ٢٧٦

١- (١) الحدائق ١٥٤: ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١٦: ٢، الباب ٣ من أبواب السواك، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٤: ٢، الباب ٩ من أبواب السواك، الحديث ٤.

٤- (٤) مكارم الاخلاق: ٣٩.

[غسل اليدين قبل الاغتراف مرّه في حدث النوم و البول و مرّتين في الغائط]

الرابع: غسل اليدين قبل الاغتراف مرّه في حدث النوم و البول و مرّتين في الغائط (١).

أخبارنا كما اعترف بذلك جمع من أصحابنا (١)، بل في بعض الروايات الواردة في حكاية وضوء النبي صلى الله عليه وآله كصحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام: ألا - أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فقلنا: بلى، فدعا بقعب فيه شيء من ماء فوضعه بين يديه (٢).

و ظاهر القعب هو القدح من الإناء المصنوع من الخشب، و في ظاهر عباره الماتن أنّ الحكم بالاستحباب يختصّ بما يعترف منه الماء و لا يعمّ مثل الإبريق الذي يصبّ منه الماء.

الرابع: غسل اليدين قبل الوضوء

المحكى عن المعتبر الإجماع على ذلك (٣)، و يستدلّ على ذلك بصحيحه عبيد الله بن علي الحلبي قال: سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: «واحد من حدث البول، و اثنتان من حدث الغائط و ثلاث من الجنابه» (٤).

و في صحيحه حرير عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يغسل الرجل يده من النوم مرّه و من الغائط و البول مرّتين» (٥)، و ظاهر الأولى و إن كان الأمر بغسل اليد اليمنى إلّا أنّه

ص: ٢٧٧

١- (١) الحدائق ١٤٧: ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٨٧: ١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٣- (٣) المعتبر ١٦٥: ١.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤٢٧: ١، الباب ٢٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٤٢٧: ١، الباب ٢٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و الخامس: المضمضه و الاستنشاق كلّ منهما ثلاث مرّات (١).

لا- يمنع عن الأخذ بظاهر الثانيه فى مطلوبيه غسل يديه قبل اغترافهما فى الإناء؛ لأنّ ذكر اليد اليمنى كان فى كلام السائل مع اختصاص السؤال به لفرض عدم اغتراف الماء باليسرى كما يأتى فى كيفيه الوضوء، و ذكر المرّتين للبول فى الثانيه لعلّه لفرض اجتماعه مع الغائط، و مع ذلك فظاهر الثانيه أنّ استحباب الغسل لا يكون من مستحبات الوضوء، بل غسلهما مستحبّ فى نفسه بعد النوم و بعد البول و الغائط سواء توجّه بعد ذلك بالاغتراف من الإناء أو توجّه من غير اغتراف.

اللهمّ إلّا أن يدعى أن نظر الروايات إلى فرض الوضوء بالاغتراف و الالتزام بالاستحباب؛ لما دلّ على أنّ حدّ الوضوء غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين، و لما دلّ على عدم البأس باغتراف الماء من الإناء قبل غسل اليد إذا لم يكن أصاب يده شيء كما فى صحيحه محمّد بن مسلم و غيرها (١).

الخامس: المضمضه و الاستنشاق

و فى موثقه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «هما من الوضوء فإن نسيتهما فلا تعد» (٢) و يحمل كونهما من الوضوء على الاستحباب بقريته الروايات المحدده للوضوء، و مقتضاها عدم الفرق فى الاستحباب بين تقديمهما على الوضوء أو فعلهما أثناءه، و ما ورد فى الروايات من نفى كونهما من الوضوء ظاهرها عدم كونهما من الأجزاء الواجبه لا عدم الإتيان بهما أثناء الوضوء، و لكنّ إثبات استحباب التثليث لا يخلو عن الإشكال.

ص: ٢٧٨

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٢٩، الباب ٢٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٢٠١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤٣١، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

بثلاث أكفّ و يكفى الكفّ الواحده أيضاً لكلّ من الثلاث(١)

نعم، ورد التثليث فى عهد أمير المؤمنين عليه السلام إلى محمّد بن أبى بكر (١)، و روايه المعلى بن خنيس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء؟ فقال:

الاستياك قبل أن يتوضأ، قلت: أ رأيت إن نسى حتّى يتوضأ؟ قال يستاك ثمّ يتمضمض ثلاث مرات (٢)، و على كلّ الحكم بالاستحباب ثلاثاً مبنئى على التسامح فى أدله السنن.

فإنّ التمضمض ثلاثاً و الاستنشاق ثلاثاً يصدق فيما إذا كان كلّ من ثلاث مرّات بالكفّ الواحد من الماء، بل إذا أمكن التمضمض و الاستنشاق ثلاثاً بكفّ واحد كفى فى صدق ما أمر به ثلاثاً.

و على الجملة، فاستحباب كون كلّ من المضمضه و الاستنشاق بثلاثه أكفّ من الماء غير وارد فى روايات الباب، و إنّما هو مذکور فى كلمات جماعه من الأصحاب و لعلّ هذا المقدار فى استحباب الفعل عند الماتن لما ادّعى من شمول أخبار التسامح لفتوى جماعه و أنّهم أيضاً ذكروا تقديم المضمضه على الاستنشاق، و هذا أيضاً غير وارد إلّا فى روايه عبد الرحمن بن كثير الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام حيث ورد فيها: «ثمّ استنشق» (٣) و لكن لا يمكن إثبات استحباب التقديم حتّى بناءً على التسامح فى أدله السنن؛ لأنّه من المحتمل أن يكون تقديم المضمضه على الاستنشاق لجريان العاده فيهما على فعلها مترتبه، فيقع أحدهما أولاً و الآخر ثانياً،

ص: ٢٧٩

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣٩٧:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١٩.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١٨:٢، الباب ٤ من أبواب السواك، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ٤٠١:١، الباب ١٦ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

[السادس:التسميه عند وضع اليد فى الماء أو صبّه على اليد]

السادس:التسميه عند وضع اليد فى الماء(١) أو صبّه على اليد و أقلّها بسم الله،و الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم(٢).

فالروايه مع الغمض عن سندها لا- يمكن الاستدلال بها على استحباب تقديم المضمضه على الاستنشاق، نعم لو قيل بعموم التسامح لصوره فتوى الجماعه فلا بأس بالحكم بالاستحباب.

السادس:التسميه عند وضع اليد فى الماء

و فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال:«إذا وضعت يدك فى الماء فقل بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين» (١).

و فى صحيحه زراره قال:قال أبو جعفر عليه السلام إلى أن قال:ثم غرف مِلأها ماءً فوضعها على جبهته ثم قال بسم الله» (٢).

و فى حديث الأربعمائه قال:«لا- يتوضأ الرجل حتّى يسمّى يقول:قبل أن يمسّ الماء بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين» (٣).

فإنّه مقتضى الأمر بالتسميه كما فى مصحّحه الفضيل و غيرها و كون الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم فإنّه الفرد الأكمل من التسميه، و لما ورد فى مصحّحه محمّد بن قيس:«فاعلم أنّك إذا ضربت يدك فى الماء و قلت:بسم الله الرحمن الرحيم تناثرت الذنوب التى اكتسبتها يداك» (٤).

ص: ٢٨٠

- ١- (١) وسائل الشيعة ١:٤٢٣، الباب ٢٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.
- ٢- (٢) وسائل الشيعة ١:٣٨٧، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.
- ٣- (٣) الخصال ٢:٦٢٨.
- ٤- (٤) وسائل الشيعة ١:٣٩٣، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١٢.

و أفضل منهما(١)بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين.

[السابع الاعتراف باليمنى]

السابع:الاعتراف باليمنى(٢) و لو لليمنى بأن يصبه فى اليسرى ثم يغسل اليمنى.

لعلّ نظره كونه أفضل منهما اشتماله للدعاء، و فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام:«إذا وضعت يدك فى الماء فقل:بسم الله و بالله اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين»(١).

السابع:الاعتراف باليمنى

ورد فى غير واحدٍ من الروايات اعتراف رسول الله صلى الله عليه و آله الماء بيده اليمنى و صبّه على وجهه و فى صحيحه عمر بن أذنيه أنّ رسول الله صلى الله عليه و آله قال:لَمَّا أُسِرَ بى إلى السماء إلى أن قال:فدنا رسول الله صلى الله عليه و آله من صاد و هو ماء يسيل من ساق العرش الأيمن فتلقّى رسول الله صلى الله عليه و آله الماء بيده اليمنى فمن أجل ذلك صار الوضوء باليمين (٢).

و لعلّ المراد بها الاعتراف باليمنى حتى لغسل اليمنى بأن يغترف الماء باليمنى ثم يصبّ فى اليسرى لغسل اليمنى.

و فى صحيحه محمد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام:قال ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله ؟ قلت:بلى، قال:فأدخل يده فى الإناء و لم يغسل يده فأخذ كفاً من

ص: ٢٨١

١- (١) وسائل الشيعة ٤٢٣:١، الباب ٢٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٨٩:١-٣٩٠، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

الثامن:قراءه الأدعيه المأثوره(١) عند كلّ من المضمضه و الاستشاق و غسل الوجه و اليدين مرّتين و مسح الرأس و الرجلين.

ماء فصّبّه على وجهه، ثم مسح جانبيه حتّى مسحه كلّه ثم أخذ كفّاً آخر بيمينه فصّبّه على يساره ثم غسل به ذراعه الأيمن» (١).

□

و فى موثقه بكير و زراره معاً أنّهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله:

«فدعا بطست أو بتور فيه ماء فغسل كفيه...ثم غمس كفّه اليمنى فى الماء فاغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى من المرفق» (٢).

و لكن فى الروايات المتعدّده أنّه غمس يده اليسرى لغسل يده اليمنى (٣)، و لا بأس بأن يكون فعل ذلك فى بعض الموارد

ليبان كون الاغتراف باليد اليمنى لغسلها غير إلزامى، و بأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يترك الاغتراف باليمنى بعضاً

كثره صلى الله عليه وآله غسل يديه بعضاً قبل الإدخال فى الإناء لاغتراف الماء.

الثامن:قراءه الأدعيه

قد وردت الأدعيه المشار إليها فى روايه عبد الرحمن بن كثير الهاشمى (٤) و قراءتها بعنوان مطلق الدعاء لا تأمّل فى استحبابها، و

أمّا بعنوان الورود الخاصّ فليكن بعنوان الرجاء إلّا بناءً على التسامح فى أدله السنن.

ص: ٢٨٢

١- (١) وسائل الشيعة ٣٩١:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٩٢:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١١.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٣٨٧-٣٨٨:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٤- (٤) وسائل الشيعة ٤٠١:١، الباب ١٦ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

[التاسع غسل كلّ من الوجه و اليدين مرّتين]

التاسع:غسل كلّ من الوجه و اليدين مرّتين(١).

التاسع:التثنيه فى الغسل

لا ينبغي التأمل فى أنّه إذا تمّ غسل الحدّ الواجب غسله من الوجه و اليدين يكون غسل الوجه و اليدين مع مسح الرأس و الرجلين وضوءاً، و هذا هو المقدار الواجب من الوضوء عند الكلّ، و الكلام فى أنّ تكرار الغسل ثانياً على الوجه قبل غسل اليدين، و كذا تكرار غسل اليد اليمنى قبل غسل اليسرى، و كذلك تكرار الغسل على اليسرى قبل مسح الرأس مشروع، و يحسب ذلك الغسل أيضاً من الوضوء بحيث يحوز المسح بنداوته أو أنّه لم يثبت مشروعته تكرار الغسل؟ و المشهور قديماً و حديثاً على مشروعته التكرار، و المحكى عن بعض القدماء و جمع من المتأخّرين نفى المشروعته أو الاستشكال فيها، و العمده فى ذلك اختلاف الأخبار و اختلاف النظر فى الجمع بينها.

فإنّ الوارد فى بعض الروايات أنّ الوضوء مثنى مثنى و فى صحيحه معاويه بن وهب قال:سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء فقال:«مثنى مثنى» (١).

و فى صحيحه صفوان عن أبى عبد الله عليه السلام قال:«الوضوء مثنى مثنى» (٢).

و فى موثقه يونس بن يعقوب قال:قلت لأبى عبد الله عليه السلام عن الوضوء الذى افترضه الله على عباده لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال:«يغسل ذكره و يذهب الغائط ثمّ يتوضّأ مرّتين مرّتين» (٣) إلى غير ذلك.

ص: ٢٨٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٤١، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢٨.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤٤٢، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢٩.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣١٦، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

و في مقابل ذلك الأخبار الواردة في بيان وضوء النبي صلى الله عليه وآله حيث إنّه لم يرد في شيء منها غسل الوجه مرّتين أو غسل اليدين مرّتين، و صحّحه عبد الكريم بن عمرو قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء؟ فقال: «ما كان وضوء علي عليه السلام إلّا مره مرّه» (١).

و قد يجاب عن الأخبار الواردة في وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله أنّها في مقام بيان ما يعتبر غسله و مسحه و أنّه صلى الله عليه وآله غسل و مسح على النحو المتعارف عند الشيعة، و أنّ ما عليه العامّة أجنبيّ عن وضوئه صلى الله عليه وآله، و أمّا كونها ناظره إلى بيان الكم في الغسل و أنّه صلى الله عليه وآله كم مرّه غسل الوجه؟ فليست ناظره إلى هذه الجهة.

و بتعبير آخر، أنّها بصدد بيان كيفيّة الغسل و المسح الواجب في الوضوء، و أمّا بيان المستحبّات من الوضوء فلم يحرز أنّها بصدد حكايته عن رسول الله؛ و لذا لم يتعرّض فيها لجملة من المستحبّات المتقدّمة من غسل اليد و المضمضه و الاستنشاق و غير ذلك.

كما أنّه يجاب عن صحّحه عبد الكريم بن عمرو أنّه يمكن الالتزام باستحباب الغسل مرّتين في حقّ غير علي عليه السلام حيث إنّ عليه السلام يختصّ بهذا الحكم كما اختصّ بجواز دخوله عليه السلام المسجد جنباً، و يؤيّد ذلك ما في روايه داود الرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام من أنّه: «ما أوجب الله فواحدة و أضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله واحده لضعف الناس» (٢) يعني لعدم مراعاتهم نوعاً بأن لا يبقى من أعضاء الوضوء شيء من غير غسل، فشرّع تعدّد الغسل؛ لئلا يبقى شيء من مواضع الغسل

ص: ٢٨٤

١- (١) وسائل الشيعة ٤٣٧:١، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٤٣:١، الباب ٣٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

.....
بلا غسل و لا سبأغ الوضوء.

و أمآ ما رواه ابن إدريس فى آخر السرائر عن نواذر أحمذ بن محمد بن أبى نصر البنزطى عن عبد الكرىم يعنى ابن عمرو عن ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السلام فى الوضوء: و اعلم أنّ الفضل فى واحده و من زاء على ثنتين لم يؤجر، (١) فظاهرها و إن كان نفى استحباب الغسل الثانى، حيث إنّ الفضل فى واحده إلا أنّ طريق ابن ادریس إلى نواذر البنزطى غير محرز عندنا، فلا يمكن رفع اليد بها عن الأخبار الظاهره فى استحباب الغسل ثانياً.

أقول: لو يتمّ طريق ابن ادریس إلى نواذر البنزطى فلا- ينبغى التأمل فى ظهور صحیحه عبد الكرىم بن عمرو فى نفى استحباب الزائد على المرّه و أنه لا- يمكن كون الوضوء مرّه من مختصّيات على عليه السلام حيث ذكر سلام الله عليه ذلك فى جواب السؤال عن طبعى الوضوء، و تعیین ما هو وظيفه السائل لزوماً أو استحباباً فذكر عليه السلام فى الجواب ما كان وضوء على عليه السلام إلّا مرّه واحده يعطى نفى الفضل عن الزائد على المرّه، و يؤیّد ذلك مرسله ابن أبى عمير عن أبى عبد الله عليه السلام: «الوضوء واحده فرض و اثنتان لا يؤجر و الثالثه بدعه» (٢) فإنّ الاثنتان لو كان أمراً مرغوباً فيه فلا وجه لعدم الأجر عليه.

و دعوى أنّ مقتضى الجمع بين صحیحه عبد الكرىم بن عمرو و نحوها و بين

ص: ٢٨٥

١- (١) السرائر ٥٥٣: ٣.

٢- (٢) وسائل الشیعه ٤٣٦: ١، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحدیث ٣.

ما تقدّم من أنّ الوضوء مثنى مثنى، و تَوْضُأً مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ (١)، هو الالتزام بأنّ الغسل الثانی و إن كان أمراً استجبائياً في الوضوء إلماً أنّه نظير الصوم في يوم عاشوراء، و كسائر النوافل المبتدأه في بعض الأوقات ذات مصلحه يترتب على تركه عنوان أصلح بحيث يكون الفضل في الاقتصار على الغسل بمَرّه واحده لا يمكن المساعده عليها، فإنّ ذلك لا يقتضى أن لا يؤجر الإنسان بالغسل ثانيه، مع أنّ ما رواه ابن ادریس في آخر السرائر عن ابن أبي يعفور نفى الأجر على الزائد على الاثنین لا نفيه على الاثنین كما هو ظاهر مرسله ابن أبي عمير.

أضف إلى ذلك أنّه لا داعى إلى هذا التكلّف بعد ضعف ما دل على إثبات الفضل و نفيه، و ما تقدّم من أنّ الوضوء مثنى، مثنى و تَوْضُأً مَرَّتَيْنِ يحتمل كون المراد منهما أنّ حقيقه الوضوء المشروع مثنى مثنى لغير غسلتين و مسحتين، لا كما يقوله العامه من أنّه فيه مسح واحد و هو مسح الرأس، و أنّ فيه مَرَّتَيْنِ من الغسل و مَرَّتَيْنِ من المسح يعنى مسح الرأس و الرجلين، فإنّه لا ينبغي التأمل في أنّ ما فرض الله على العباد من الوضوء هذا المقدار، و يدلّ على ذلك ما في معتبره زواره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يؤجر عليه، و حكى لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فغسل وجهه مرّه واحده و ذراعيه مرّه واحده و مسح رأسه بفضله و وضوئه و رجله» (٢).

فإنّ ذكر أنّ الوضوء مثنى مثنى في الصدر و أنّ من زاد عليه لم يؤجر، ثمّ حكاية

ص: ٢٨٦

١- (١) مرّ تخريجهما في الصفحه ٢٥١-٢٥٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤٣٦، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

□ □
 وضوء رسول الله بالغسل مرّه في مقام الاستشهاد، و أنّ معيار الزيادة على الوضوء وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله يعطى ما ذكر نظير قوله عليه السلام في صحيحه داود بن فرقد قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إنّ أبى كان يقول: إن للوضوء حدّاً من تعدّاه لم يؤجر و كان يقول: إنّما يتلدّد، فقال له رجل: و ما حدّه؟ قال: تغسل وجهك و يديك و تمسح رأسك و رجلك (١)، فإن ظاهرها كون الحد للوضوء طبعي الغسل لكل من الوجه و اليدين الحاصل بصرف وجوده، و يؤيّد ما ذكرنا أنّه لو كان المراد بالمتنى متنى التعدّد في غسل كلّ عضو جرى ذلك في المسح أيضاً.

نعم، يبقى في البين استحباب الإسباغ في الوضوء، و هو أنّه إذا لم يتمّ بوضع الماء على العضو و إجرائه عليه غسل تمام الحدّ أو شكّ في ذلك يجوز إكماله و استيعاب الغسل و لو بإعادة الغسل، و يشهد لذلك مثل صحيحه على بن جعفر و غيرها.

روى في ثواب الأعمال عن أبيه عن محمّد بن يحيى عن العمركى عن على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام عن أبيه جعفر بن محمد عليه السلام قال: قال رسول الله من أسبغ وضوءه و أحسن صلاته (٢)، الحديث و يؤيّد روايه داود بن الرقى قال: دخلت على أبى عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك كم عدّه الطهاره؟ فقال: ما أوجه الله فواحد و أضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله واحد لضعف الناس و من توضّأ ثلاثاً ثلاثاً فلا صلاه له (٣)، بناءً على أنّ المراد من ضعف الناس من إحراز غسل تمام

ص: ٢٨٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٨٧، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) ثواب الأعمال: ٢٦.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٤٤٣، الباب ٣٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

[العاشر أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسله الأولى و في الثانية بباطنهما و المرأه بالعكس]

العاشر: أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسله الأولى (١) و في الثانية بباطنهما و المرأه بالعكس.

الحدّ في الأولى.

و الوجه في التعبير بالتأييد ضعف الروايه سنداً، و كون ظاهرها أو محتملها تشريع الغسله الثانيه مطلقاً أى و لو مع الأولى و أنّ ضعف الناس حكمه لتشريع.

العاشر: بدء الرجل بظاهر الذراعين و المرأه بباطنهما

يقع الكلام في مقامين:

الأول: استحباب بدء الرجل في غسل يديه بظاهرهما و بدء المرأه في غسلهما بباطنهما.

الثاني: أنه على تقدير ثبوت الاستحباب في تكرار الغسل على العضو و منه اليدين يستحبّ بدء الرجل في الثانية بباطنهما و المرأه بظاهرهما، أمّا المقام الأول فالمشهور على ما في المتن من التفصيل في بدء الغسل بين الرجل و المرأه. و يستدلّ على ذلك بما رواه على بن إبراهيم، عن أخيه إسحاق بن إبراهيم، عن محمد بن إسماعيل بن يزيد، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: «فرض الله على النساء في الوضوء للصلاه أن يبدأن بباطن أذرعتهمّ و في الرجال بظاهر الذراع» (١).

و روى هذه الروايه الصدوق قدس سره في الفقيه مقطوعاً قال: قال الرضا عليه السلام: «فرض الله عزّ و جلّ على الناس في الوضوء أن تبدأ المرأه بباطن ذراعها و الرجل بظاهر الذراع» (٢).

ص: ٢٨٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤٦٧:١، الباب ٤٠ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ٤٩:١، الحديث ١٠٠.

[الحادى عشر أن يصبّ الماء على أعلى كلّ عضو]

الحادى عشر: أن يصبّ الماء على أعلى كلّ عضو (١) و أمّا الغسل من الأعلى فواجب.

و ظاهرها تعين بدء كلّ من المرأه و الرجل، فالمرأه بباطن ذراعيها و الرجل بظاهرهما إلّا أنّه بناءً على التسامح فى أدلّه السنن فلا بأس بالحكم بالاستحباب لبلوغ الثواب على كلّ من بدء المرأه و الرجل، أضف إلى ذلك الاتفاق على عدم وجوب البدء و لو كان البدء المزبور لازماً لكان من الواضحات فضلاً عن كونه على خلاف الاتفاق.

و على الجملة، إسحاق بن إبراهيم لم يذكر له توثيق و هو قليل الروايه جداً فالبدء المزبور يكون بقصد الرجاء.

و أمّا المقام الثانى - كما ذكره الماتن - المذكور فى كلام جملة من الأصحاب و اعترف جماعه على عدم الوقوف على مستند له، و الأمر فيه سهل بعد عدم ثبوت الاستحباب فى الغسله الثانيه فضلاً عن كيفيتها.

الحادى عشر: صبّ الماء على أعلى كلّ عضو و غسله من الأعلى

و ربّما يستدلّ على ذلك بما ورد فى صحيحه زواره قال: قال أبو جعفر عليه السلام:

إلى أن قال: فدعا بقعب فيه شىء من ماء فوضعه بين يديه ثمّ حسر عن ذراعيه، ثمّ غمس فيه كفّه اليمنى ثمّ قال: هكذا إذا كانت الكفّ طاهره، ثمّ غرف ملاًها ماءً فوضعها على جبهته ثمّ قال: بسم الله و سد له على أطراف لحيته، ثمّ أمرّ يده على وجهه و ظاهر جبهته مرّه واحده، ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها ملاًها ثمّ وضعه على مرفقه اليمنى و أمرّ كفّه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثمّ

[الثاني عشر أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء]

الثاني عشر: أن يغسل ما يجب غسله من مواضع الوضوء بصب الماء عليه [١]

لا بغمسه فيه.

[الثالث عشر أن يكون ذلك مع إمرار اليد على تلك المواضع]

الثالث عشر: أن يكون ذلك (٢) مع إمرار اليد على تلك المواضع و إن تحقّق الغسل بدونه.

غرف يمينه ملاًها فوضعه على مرفقه اليسرى» (١) الحديث، و لكن في دلاله مثلها على استحباب الصبّ من الأعلى تأمل ظاهر حيث يمكن أن يكون الصبّ المزبور بقصد الغسل للوضوء و معه يتعيّن الصبّ لاعتبار الغسل من الأعلى.

الثاني عشر: الغسل بالصبّ لا بالغمس

و يستدلّ على ذلك أيضاً بالروايات الواردة في بيان وضوء النبي صلى الله عليه و آله و لكن الاستدلال لا يخلو عن تأمل؛ لعدم فرض في تلك الروايات الماء في إناء يمكن غمس الوجه و اليدين فيه بلا تكلف، و إلّا لزم الالتزام باستحباب الصبّ باليد و أنّه أفضل من صبّ الماء من الإناء على العضو.

الثالث عشر: إمرار اليد على مواضع الغسل

و يستدلّ على ذلك أيضاً بالروايات الواردة في بيان وضوء النبي صلى الله عليه و آله حيث قد وردت في كلّها الاستعانة باليد في غسل أعضاء الغسل من الوضوء، و في الصحيح عن ابن محبوب، عن أبي جرير الرقاشي (الرواسي) قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: كيف أتوضأ للصلاة؟ فقال: «لا تعمق في الوضوء و لا تلطم وجهك بالماء لطماً و لكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً، و كذلك فامسح الماء

ص: ٢٩٠

١- (١) وسائل الشيعة ٣٨٧: ١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

[الرابع عشر: أن يكون حاضر القلب في جميع أفعاله]

الرابع عشر: أن يكون حاضر القلب (١) في جميع أفعاله.

على ذراعيك و رأسك و قدميك» (١).

و ربّما يقال يظهر من بعض الروايات استحباب الصفق بالماء العضو.

و في مرسله ابن المغيرة عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا توضّأ الرجل فليصفق وجهه بالماء فإنّه إن كان ناعساً فزع و استيقظ و إن كان البرد فزع و لم يجد البرد». (٢) و لكن هذا مع الإغماض عن أمر سنده لا ينافي الاستعانة في الغسل باليد حيث إنّ مدلولها صفق شيء من الوجه بالماء لا تمامه كما لا يخفى.

الرابع عشر: حضور القلب

فإنّ حضور القلب في جميع أحواله يعدّ من مرتبه الكمال لإفراغ الشخص لعباده معبوده جلّ و علا، و في صحيحه عمر بن يزيد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: في التوراه مكتوب يا ابن آدم تفرّغ لعبادتي أملاً قلبك غنى و لا أكلك إلى طلبك و على أن أسدّ فافتك و أملاً قلبك خوفاً منّي» (٣) الحديث.

و لما روى عن أمير المؤمنين و غيره عليهم السلام: أنّهم إذا أخذوا في الوضوء و تغيّرت ألوانهم و ارتعدت فرائصهم فيقال لهم عليهم السلام في ذلك: فيقولون ما مضمونه: حقّ على من وقف بين يدي ذى العرش أن يتغيّر لونه و ترتعد فرائصه (٤).

ص: ٢٩١

١- (١) وسائل الشيعة ٣٩٨: ١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٣٤: ١، الباب ٣٠ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٨٢: ١-٨٣، الباب ١٩ من أبواب مقدمات العبادات، الحديث الأول.

٤- (٤) مستدرک الوسائل ٣٥٤: ١، الباب ٤٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٤، ٥، ٧.

[الخامس عشر: أن يقرأ القدر حال الوضوء]

الخامس عشر: أن يقرأ القدر (١) حال الوضوء.

[السادس عشر أن يقرأ آيه الكرسي بعده]

السادس عشر: أن يقرأ آيه الكرسي بعده. (٢)

[السابع عشر أن يفتح عينه حال غسل الوجه]

السابع عشر: أن يفتح عينه حال (٣) غسل الوجه.

الخامس عشر: قراءه سورة القدر حال الوضوء

روى المجلسى قدس سره فى كتاب البحار عن الفقه الرضوى قال عليه السلام: أيما مؤمن قرأ فى وضوئه: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ...» الخ خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (١).

و روى فيه أيضاً عن كتاب اختيار السيد ابن الباقي و كتاب البلد الأمين بأن من قرأ بعد إسباغ الوضوء: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ...» و قال: اللهم إني أسألك تمام الوضوء و تمام الصلاة و تمام رضوانك و تمام مغفرتك لم تمرّ بذنوب أذنبه إلا محته (٢).

السادس عشر: قراءه آيه الكرسي بعد الوضوء

و روى فيه أيضاً عن جامع الأخبار قال: قال الباقر عليه السلام: «من قرأ على إثر وضوئه آيه الكرسي مرّه أعطاه الله ثواب أربعين عامّاً و رفع أربعين درجه و زوجة الله أربعين حوراء» (٣).

السابع عشر: فتح العين حال الوضوء

لما روى فى الفقيه مرسلًا قال: قال النبى صلى الله عليه و آله: «افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم» (٤) و مثلها روايه ابن عباس (٥).

ص: ٢٩٢

١- (١) بحار الأنوار ٧٧:٣١٥، الحديث ٥، و انظر فقه الرضا ٧٠:٧.

٢- (٢) بحار الأنوار ٧٧:٣٢٨، الحديث ١٤.

٣- (٣) بحار الأنوار ٧٧:٣١٧، الحديث ٩.

٤- (٤) من لا يحضره الفقيه ١:٥٠، الحديث ١٠٤.

[الأول الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه]

الأول: الاستعانه بالغير فى المقدمات القريبه (١) كأن يصب الماء فى يده.

فصل فى مكروهات الوضوء

الأول: الاستعانه بالغير

المنسوب إلى المشهور كراهه الاستعانه بشخص آخر فى المقدمات القريبه لوضوئه كصب الماء بيد المتوضئ، و يستدل على ذلك بروايات:

منها روايه الوشاء قال: دخلت على الرضا عليه السلام و بين يديه إبريق يريد أن يتهيأ منه للصلاه فدنوت منه لأصب عليه فأبى ذلك، فقال: مه يا حسن، فقلت له: لم تنهاني أن أصب على يديك تكره أن أوجر؟ فقال: تؤجر أنت و أوزر أنا، فقلت: و كيف ذلك؟ فقال: أما سمعت الله عز و جل يقول: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» و ها أنا أتوضأ للصلاه و هى العباده فأكره أن يشركنى فيها أحد (١).

و فى مرسله الصدوق قدس سره قال: كان أمير المؤمنين إذا توضأ لم يدع أحداً يصب عليه الماء فقيل له: يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون عليك الماء؟ فقال: لا أحب أن أشرك فى صلاتى أحداً، و قال الله تبارك و تعالى: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» (٢).

ص: ٢٩٣

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٤٧٦، الباب ٤٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول، و الآيه ١١٠ من سوره الكهف.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٣، الحديث ٨٥.

□
و في معتبره السكوني عن أبي عبد الله عن آباءه عن عليّ عليهم السلام قال: قال رسول الله:

«خصلتان لا أحب أن يشاركني فيهما أحد وضوئي فإنه من صلاتي» (١) الحديث.

ربّما أن (لا أحب) لا يدلّ على الحرمة و المنع.

و التعليل في روايه الوشاء يأبى عن حمل المنع عن الاستعانه بنحو اللزوم تكليفاً أو وضعاً، و مناف لثبوت الأجر للصابّ، فالمتعين حمل الوزر فيها على قلّه ثواب الوضوء.

و على الجملة ظاهر الآيه المباركه المشاركه في المعبود لا الاجتماع على الإتيان بالخير مع الغير و لو أغمض عن ذلك كلّه فقد ورد في صحيحه أبي عبيده الحدّاء قال: وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع و قد بال فناولته ماءً فاستنجى، ثم صببت عليه كفاً فغسل وجهه و كفاً غسل به ذراعه الأيمن و كفاً غسل به ذراعه الأيسر، ثم مسح بفضله الندى رأسه و رجليه (٢).

و لا بعد في أن يرتكب الإمام عليه السلام ما هو أقلّ ثواباً إيذاناً بجوازه، و أمّا الإعانه في الوضوء بمجىء الغير بالماء و نحوه من المقدمات البعيده فلا- مجال لتوهم المنع فيها، و قد ورد في الروايات استدعاء الإمام عليه السلام الماء للتوضؤ كما في موثقه سماعه عن أبي الحسن عليه السلام الوارده في استحباب إعاده الوضوء للمغرب (٣)، و غيرها من الروايات الوارده في بيان وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فتأمل.

ص: ٢٩٤

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٧٨، الباب ٤٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.
٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٩١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.
٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٧٦، الباب ٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و أمّا في نفس الغسل فلا يجوز (١).

[الثاني التمندل]

الثاني: التمندل (٢) بل مطلق مسح البلل.

يأتي الوجه في ذلك في الشرط التاسع من شرائط الوضوء، و نذكر أنّ العمده فيما ورد فيه من الأمر بالوضوء أو بيان حدّ الوضوء ظاهره المباشره.

الثاني: التمندل

المنسوب إلى المشهور أيضاً كراهه التمندل بعد الوضوء و ظاهرهم كراهه العباده أى يكون الوضوء المزبور أقلّ ثواباً، و في مرسله الصدوق قدس سره قال: قال الصادق عليه السلام: «من توضّأ و تمندل كتبت له حسنه و من توضّأ و لم يتمندل حتى يجف وضوؤه كتبت له ثلاثون حسنه» (١) و رواه في ثواب الأعمال عن أبيه، عن سعد، عن سلمه بن الخطاب، عن إبراهيم بن محمد الثقفي، عن عليّ المعلى، عن إبراهيم بن محمد بن حمران، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢).

و لضعف السند لا يمكن الحكم بالكراهه، بل مع الغمض عن سندها ففي البين روايات ظاهره في عدم الكراهه كصحيحه عبد الله بن سنان المرويه في المحاسن عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التمندل بعد الوضوء؟ فقال: «كان لعلي عليه السلام خرقة في المسجد ليس إلّا للوجه يتمندل بها» (٣).

نعم، مثل صحيحه محمّد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التمسح

ص: ٢٩٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤٧٤:١، الباب ٤٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) ثواب الأعمال: ١٧.

٣- (٣) المحاسن ٤٢٩:٢، الحديث ٢٤٧.

الثالث:الوضوء في مكان الاستنجاء(١).

بالمنديل قبل أن يجفّ؟ قال:«لا بأس به» (١) لا تنافي الكراهه، و قد حمل صحيحه عبد الله بن سنان على التقيه.

و مثلها موثقه إسماعيل بن الفضل الهاشمي قال:رأيت أبا عبد الله عليه السلام تَوْضَأُ للصلاه ثم مسح وجهه بأسفل قميصه ثم قال:«يا إسماعيل افعل هكذا فَإِنِّي هكذا أفعل» (٢) و لو كانت الروايه الدالّه على الكراهه تامّه سنداً لكان الحمل على التقيه صحيحاً و إلّا فلا يمكن الاستحباب حتّى بناءً على التسامح في أدلّه السنن، فَإِنَّ شمول أخبار من بلغ (٣) لصوره تعارض ما ورد في ثواب عمل غير محرز.

نعم، ظاهر المرسله عدم اختصاص الكراهه بالتمندل،بل تجفيف أعضاء الوضوء و لو بغيره كما هو مقتضى ذيلها.

الثالث:الوضوء في مكان الاستنجاء

لما رواه في المستدرک عن جامع الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله أنه عدّ ممّا يورث الفقر غسل الأعضاء في موضع الاستنجاء (٤)، و غسل الأعضاء يعمّ غسلها للوضوء، و ما يقال من أنّ صحيحه أبي عبيده الحدّاء الوارده في وضوء أبي جعفر عليه السلام بجمع و روايه عبد الرحمن بن كثير تنافي ذلك لم يعلم وجهه، حيث لم يفرض فيهما كون الوضوء في موضع الاستنجاء،بل الوارد فيهما فعل الاستنجاء و الوضوء معاً.

ص: ٢٩٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤٧٣:١، الباب ٤٥ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤٧٤:١، الباب ٤٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٨٠:١، الباب ١٨ من أبواب مقدمه العبادات.

٤- (٤) مستدرک الوسائل ٢٨٤:١، الباب ٢٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

[الرابع الوضوء من الآنيه المفَضُّضه أو المذَهَبه أو المنقوشه بالصور]

الرابع:الوضوء من الآنيه المفَضُّضه أو المذَهَبه أو المنقوشه بالصور(١).

[الخامس الوضوء بالمياه المكروهه كالمشمس]

الخامس:الوضوء بالمياه المكروهه كالمشمس(٢).

و على الجملة، فالروايه لإرسالها لا- تثبت الكراهه، نعم يكره إرسال ماء الوضوء أو الغسل إلى الكنيف لمكاتبه الصفار عن أبي محمّد عليه السلام هل يجوز أن يغسل الميّت و الماء الذى يصبّ عليه يدخل إلى بئر كنيف أو الرجل يتوضّأ وضوء الصلاه ينصبّ ماء وضوئه فى كنيف؟ فوَقَّع عليه السلام:يكون ذلك فى بلاليع (١) .

الرابع:الوضوء من الآنيه المفَضُّضه أو المذَهَبه أو...

و فى موثقه إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام عن الطست يكون فيه التماثيل أو الكوز أو التور يكون فيه التماثيل أو فضه لا- يتوضّأ منه و لا فيه (٢) ، و تقدّم فى بحث الأوانى جواز الوضوء من الآنيه المفَضُّضه و المذَهَبه و عليه يحمل النهى على الكراهه، و يستفاد من الموثقه جواز الوضوء بارتماس العضو فى الماء كما لا يخفى.

الخامس:الوضوء بالمياه المكروهه

المنسوب إلى المشهور كراهه الوضوء بالماء المسخن بالشمس بمعنى قلّه ثوابه، و يستدلّ على ذلك بمعتبره السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام قال:قال رسول الله صلى الله عليه و آله:«الماء الذى تسخنه الشمس لا تتوضّأوا به و لا تغتسلوا و لا تعجنوا به فإنّه يورث البرص». (٣) و مقتضى التعليل أن يكون النهى المزبور كما ذكر، لا كونه

ص: ٢٩٧

١- (١) وسائل الشيعة ١:٤٩١، الباب ٥٦ من أبواب الوضوء.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١:٤٩١، الباب ٥٥ من أبواب الوضوء.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١:٢٠٧، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٢.

و ماء الغساله من الحدث الأكبر (١) و الماء الآجن (٢) و ماء البئر قبل نزع المقدرات، و الماء القليل الذى ماتت فيه الحيه أو العقرب أو الوزغ و سؤر الحائض (٣) تحريمياً و لا إرشاداً إلى الفساد.

فلا- يحتاج إلى إثبات الوضوء به إلى التمسك بمرسله محمّد بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: قال: «لا بأس بأن يتوضأ الإنسان بالماء الذى يوضع فى الشمس»، (١) ليقال إنّها ضعيفه سنداً من غير جهه.

قد تقدّم المنع عن الوضوء بماء الغسل من الجنابه فى روايه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل، فقال: الماء الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه، و أمّا الذى يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به (٢)، و قد ذكرنا سابقاً ضعف الروايه سنداً بأحمد بن هلال بل دلالة، فإنّ الذيل فيها ربّما يكون قرينه على ما إذا لم يكن بدن المغتسل نظيفاً على ما ورد فى آداب غسل الجنابه من غسل العوره.

و فى صحيحه الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام فى الماء الآجن يتوضأ منه إلّا أن تجد ماءً غيره فتنزّه منه (٣)، و المراد من الآجن المتغير لونه أو طعمه.

فإنّ مقتضى الأوامر الوارده بنزع ماء البئر و فى صحيحه زراره و محمد بن مسلم و بريد بن معاويه عن أبى عبد الله عليه السلام أو أبى جعفر عليهما السلام فى البئر تقع فيه الدابه

ص: ٢٩٨

١- (١) وسائل الشيعه ٢٠٨:١، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢١٥:١، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٣.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٣٨:١، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

و الفأر و الفرس و البغل و الحمار و الحيوان الجلال و آكل الميتة، بل كل حيوان لا يؤكل لحمه (١).

و الفأره و الكلب و الخنزير و الطير فيموت، قال: «يخرج ثم ينزح من البئر دلاءً ثم اشرب منه و توضأ» (١)، و نحوها غيرها بضميمه ما ورد في صحّحه الوضوء إذا كان قبل النزح.

لما ورد النهي عن التوضؤ بسؤر الحائض في عدّه روايات (٢) مع ملاحظه ما ورد من نفي البأس عن الوضوء بسؤرها إذا كانت مأمونه أو كانت تغسل يديها بأن لا يعلم تنجس سؤرها.

ص: ٢٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ١:١٨٣، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٢٣٦، الباب ٨ من أبواب الأسأر.

[الأول غسل الوجه]

الأول: غسل الوجه، و حدّه من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً، و ما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً (١).

فصل فى أفعال الوضوء

الأول: غسل الوجه، و تحديده

قد تقدّم أنّ الوضوء هو غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين، و لا خلاف فى أنّ حدّ الوجه الواجب غسله من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً، و ما اشتمل عليه الإبهام و الوسطى عرضاً، و يشهد لذلك صحيحه زراره بن أعين لأبى جعفر الباقر عليه السلام أخبرنى عن حدّ الوجه الذى ينبغى أن يوضأ الذى قال الله عز و جل و أمر بغسله الذى لا ينبغى لأحد أن يزيد عليه و لا ينقص منه إن زاد عليه لم يؤجر و إن نقص منه أثم: ما دارت عليه الوسطى و الإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن و ما جرت عليه الإصبعان مستديراً فهو من الوجه، و ما سوى ذلك فليس من الوجه، فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا (١).

و حيث إنّ الوجه فى أسفله يشبه الدائره لاستداره اللحيّتين عبّر عليه السلام ما جرت عليه الإصبعان من الوجه مستديراً؛ لأنّ الإصبعين و إن تستوعبان مقداراً من تحت اللحيّتين إلّا أنّه لا اعتبار بذلك المقدار لعدم كونه من الوجه بمعناه العرفى، و من هنا

ص: ٣٠١

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٤٠٣، الباب ١٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

ما ينتهى إليه الإصبعان عند وضع اليد على قصاص الشعر حيث إنّ ما ينتهى إليه رءوسهما خارج عن الوجه بمعناه العرفى و ليس له حقيقه شرعيه قطعاً، فالمراد أنّ ما يستوعبه الإصبعان من الوجه بمعناه العرفى يجب غسله فى الوضوء كما هو مقتضى تقييد: ما جرت، بقوله عليه السلام: من الوجه، و لا ينافى ما ذكر إضافه السبابه إلى الإصبعان فى صحيحه زراره على روايه الكلينى (١) لعدم اختلاف التحديد بذلك بعد كون السبابه أقصر من الوسطى.

و ربّما يقال إنّ الوجه فى طرف أعلاه أيضاً يشبه الاستداره و لكن كونه شبيهاً له أم لا، لا يهمّ، بل المهم المراد تعيين المراد من قصاص الشعر، و هل هو مبدأ شعر الرأس من طرف الناصيه و مسامتتها من الجينين أو من النزعتين أيضاً بأن يعتبر فى الوضوء غسل النزعتين، فقد أشرنا إلى خروجهما من الوجه بمعناه العرفى، و لو لم يكن قصاص الشعر ظاهراً فى الأوّل و لا أقل فى عدم ظهوره فى العموم بأن يعمّ القصاص من النزعتين أيضاً ليدخلا فى المحدود فيرجع فى اعتبار لزوم غسلهما إلى أصاله البراءه، هذا مع الغمض عمّا يقال فى المقام من التسالم على عدم اعتبار غسلهما.

و أمّا ما ذكره البهائى من أنّه حمل قوله عليه السلام ما جرت عليه الإصبعان مستديراً على الدائره الهندسيه و كأنّه يفرض فى الوجه دائره هندسيه يكون قطرها الإصبعان فهذه الدائره الهندسيه يجب غسلها عند الوضوء و يخرج عنها النزعتان (٢) فيه ما

ص: ٣٠٢

١- (١) الكافى ٣: ٢٧، الحديث الأوّل.

٢- (٢) الجبل المتين: ١٤.

لا- يخفى؛ فإنَّ الوجه ليس له حقيقته شرعيه، بل هو بمعناه العرفي يكون ممّا يعتبر غسله في الوضوء، و لا يفهم من الوجه عرفاً تلك الدائره مع أنّ لازم فرضها أن يخرج شيء من أعلى الوجه أو أسفله عن حدّ الغسل الواجب؛ لأن ما بين قصاص شعر الرأس إلى الذقن أطول من الإصبعين أو أقصر غالباً، و الداعي له إلى الحمل المزبور و الخروج عمّا فهمه المشهور هو أنّه لو كان المراد من جريان الإصبعين ما تقدّم لزم دخول النزعتين في المحدود، و كذلك الصدغين و دخول الأوّل خلاف الإجماع، و دخول الثاني منافٍ لقوله عليه السلام في الصحيحه: الصدغ ليس من الوجه. (١)

و لكن قد ذكرنا خروج النزعتين عن الوجه بمعناه العرفي و الواجب غسله ما جرت عليه الإصبعان من الوجه كما هو مقتضى التقيد.

و أمّا الصدغين فإن كان المراد منهما ما بين العينين و الأذنين فمقدار منها داخل في المحدود، و إن أريد الشعر المتدلّي من الرأس بين العين و الأذن فيكون خارجاً عن تحديد المشهور أيضاً، و لعلّ قوله عليه السلام في ذيل الصحيحه: إنّ الصدغ ليس من الوجه (٢) قرينه على إرادته المعنى الثاني، و لو أريد منه المعنى الأوّل يكون المنفى عن الوجه بقرينه التحديد الوارد في صدرها و كون المراد الوجه بمعناه العرفي تمام الصدغ.

و على الجملة، ظاهر الصحيحه بل صريحها أنّ كلّاً من الوسطى و الإبهام يكون مبدأ دورانها و جريانها قصاص شعر الرأس و المنتهى الذقن، و لا يمكن ذلك مع فرض الإبهام و الوسطى قطراً للدائره الهندسيه التي ذكرها البهائي (٣)، أضف إلى ذلك

ص: ٣٠٣

١- (١) تقدمت في الصفحه ٣٠١.

٢- (٢) تقدمت في الصفحه ٣٠١.

٣- (٣) الحبل المتين: ١٤.

و الأَنْزَع و الأَعْم و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كلّ منهم إلى المتعارف (1) فيلاحظ أنّ اليد المتعارفه في الوجه المتعارف إلى أى موضع تصل، و أنّ الوجه المتعارف أين قصاصه فيغسل ذلك المقدار.

أنّه لو فرض تساوى الإبهام و الوسطى ما بين الذقن و قصاص الشعر من الناصيه فلا ينبغي التأمل في أنّ إدارتهما على الدائره المفروضه على سطح الوجه يوجب خروج بعض الجبينين من تلك الدائره مع أنّ الجبينين يدخلان في المحدود.

و على كلّ، فإن شكك في كون شيء داخلًا في الحدّ أم لا، فقد ذكر أنّ مقتضى أصاله البراءه عدم اعتبار غسله بناءً على أنّ الطهاره عنوان لنفس الوضوء، و أمّا بناءً على كونها أمر يحصل بالوضوء و يكون المورد من موارد الاشتغال.

الأَنْزَع و الأَعْم و...

ذكر قدس سره أنّ الأَنْزَع و هو من لا- يكون على قصاصه شعر، و الأَعْم و هو من على جبهته شعر أو من خرج وجهه عن المتعارف بحيث لا- يسع إبهامه و وسطاه تمام وجهه، أو كان الأمر بالعكس بأن يكون وجهه صغيراً جداً بحيث يصل إبهامه و وسطاه ما هو خارج الحدّ كما إذا وصل إصبعيه أذناه فكلّ ذلك يرجع في المقدار المغسول من الوجه إلى المتعارف، فيلاحظ أنّ أى المواضع من الوجه المتعارف من ذى اليد المتعارف خارج عن المحدود فلا يغسل الخارج عن المتعارف تلك المواضع من وجهه، و أىّ المواضع تدخل في المحدود فيغسل تلك المواضع و إن لا تصل إصبعيه إلى بعض تلك المواضع أو وصلاً بأزيد من تلك المواضع لصغر وجهه أو كبر يديه.

أقول: أمّا بالإضافة إلى الأَنْزَع و الأَعْم فلا ينبغي التأمل في أنّ عدم الشعر في مقدّم الرأس لا يوجب أن يتوسع الناصيه، بأن يقال إنّ عدم الشعر في مقدّم رأسه

و يجب إجراء الماء فلا يكفى المسح به، و حدّه أن يجرى من جزء إلى جزء آخر و لو ياعانه اليد و يجرى استيلاء الماء عليه و إن لم يجر إذا صدق الغسل (١).

يوجب أن يصدق أنه أيضاً ناصيه و جبين كما أنّ نبات الشعر على الجبين و الجبهه يوجب أن يصدق على جبينه و ناصيته أنّه من رأسه.

نعم، ربّما تكون الناصيه و الجبين من شخص أكبر من الناصيه و الجبين من الآخر حتّى بمقدار غير متعارف إلا أنّ الملاك على صدق الجبين و الجبهه لا على نبات الشعر و عدم نباته.

و على الجملة، لا يحتمل أن يكون الوجه بحسب المواضع التي يجب غسلها منه مختلفاً باختلاف المكلفين بأن يكون موضع منه داخلاً في الوجه الواجب غسله بالإضافة إلى مكلف، و لا يكون من الوجه بالإضافة إلى مكلف آخر، و قد يقال متعارف الناس أيضاً في إصبعيه و وجهه مختلف، و إذا كان الواجب على كلّ مكلف من متعارف الناس غسل ما يستوعبه إصبعاه من وجهه يكون الموضع منه داخلاً في الغسل الواجب غسله بالإضافة إلى مكلف و لا يدخل في الوجه الواجب غسله بالإضافة إلى الآخر.

و قد يجاب بأنّه يلتزم بأنّ المقدار الواجب غسله هو المقدار الذي يستوعبه الإصبعان من أقلّ المتعارفين، و يكون الخارج عن ذلك المقدار غير واجب غسله على غيرهم أيضاً؛ لعدم احتمال تعدّد المراد من الوجه، نعم بما أنّه يلزم على المكلف غسل مقدار زائد من الحدّ إحرازاً لغسل المقدار الواجب فلا تظهر للاختلاف المتعارف ثمره.

اعتبار إجراء الماء في الغسل

نسب اعتبار جريان الماء على العضو و لو بمعونه اليد إلى ظاهر

الأصحاب (١)، و ربّما يستدلّ على ذلك بأنّ مقابله الغسل بالمسح تقتضى اعتباره حيث لا يصدق الغسل إلّا بجريان الماء و انتقاله منه بخلاف المسح فإنّه يصدق بمجرد انتقال الأجزاء المائيّة المعبّر عنها بالرطوبة و البلل من الماسح إلى الممسوح بإمرار الأوّل على الثانى.

و يشهد لذلك أيضاً صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام الواردة فى غسل الجنابه من قوله عليه السلام: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (٢) فإنّها و إن كانت وارده فى غسل الجنابه إلّا أنّه لا يحتمل الفرق بين غسل الجنابه و الوضوء فى هذه الجهة، و صحيحه زراره قال: قلت له: أ رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: «كلّ ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء» (٣) فإنّ ظاهرها كفايه غسل الشعر بجريان الماء عليه.

و قد يقال: إنّ الاستفادة من بعض الروايات أنّه يكفى فى غسل الأعضاء مسحها بالماء و إن لم يجر الماء بشيء على العضو، و أنّ الفرق بين أعضاء الغسل و المسح أنّه لا يجرى فى أعضاء المسح يعنى الرأس و الرجلين غيره، و أنّه يتعيّن إجراء الجزء الماسح على الممسوح بالبله، بخلاف أعضاء الغسل فإنّه لا يتعيّن فيها إلّا وصول الأجزاء المائيّة إلى تمام العضو، سواء كان ذلك بصب الماء على العضو أو بإجراء الماء أو بالمسح كما فى صحيحه زراره و محمّد بن مسلم، عن أبى جعفر عليه السلام قال:

ص: ٣٠٦

١- (١) المناسب هو العلامة المجلسى فى ملاذ الأخيار ١:٤٩٩، الباب ٦، ذيل الحديث ٧٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢:٢٢٩، الباب ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث الأوّل.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١:٤٧٦، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

«إِنَّمَا الْوُضُوءُ حَدٌّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ يَطِيعُهُ وَ مِنْ يَعْصِيهِ، وَ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا يَكْفِيهِ مِثْلُ الدَّهْنِ».

و فى صحيحه زرارہ عن أبى جعفر عليه السلام فى الوضوء قال: «إذا مسَّ جلدك الماء فحسبك» (١).

و موثقه إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه بأنّ علياً عليه السلام كان يقول: الغسل من الجنابه و الوضوء يجزى منه ما أجزأ من الدهن الذى يبيلّ الجسد (٢).

و على الجملة، إذا وصلت النداوہ بالمسح إلى تمام العضو كما هو الحال فى إدهان العضو كفى ذلك فى غسل العضو، و لا يعتبر فى صدق الغسل جريان الماء على العضو.

أقول: لم يظهر أنّ المراد من هذه الأخبار بيان أنّ مجرد إيصال النداوہ إلى العضو و لو بأن يبيلّ المكلف يده و يمسح على أعضاء الوضوء كما قد يتفق ذلك فى الادهان كافٍ فى غسل الوضوء، بل ظاهر بعضها و محتمل بعضها الآخر أن تكون ناظره إلى بيان عدم اعتبار الغسل اللازم فى رفع الخبث فى الوضوء و الغسل، بأن يعتبر جريان الماء على العضو بنفسه، بل يكفى فى الوضوء غسل أعضائه و لو يواصل الماء المنصب على العضو بتمام ذلك العضو و لو بمعونه اليد.

و قد ذكر عليه السلام فى صحيحه زرارہ و محمد بن مسلم: أنّ المؤمن لا ينجسه شيء أى لا ينجسه شيء من النواقض - و إنّما يكفيه مثل الدهن (٣)، بأن يكون غسل العضو

ص: ٣٠٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٨٥، الباب ٥٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤٨٥، الباب ٥٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٤٨٤، الباب ٥٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

كالإدهان بمعونه اليد.

وقد تقدّم في صحيحه زراره قال أبو جعفر عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ وَتَرَ يَحِبُّ الْوَتْرَ فَقَدْ يَجْزِيكَ مِنَ الْوُضُوءِ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ: وَاحِدَهُ لِلْوَجْهِ وَ اثْنَتَانِ لِلذَّرَاعَيْنِ» (١) و من الظاهر أنّ المراد بالإجزاء بيان أقل مرتبه الواجب، و لو كان إيصال النداهه إلى البشره بمسح اليد المبلة كافياً لكان نصف غرفه كافياً لغسل الوجه و اليدين معاً كما هو ظاهر.

و المتحصّل مقابله المسح للغسل في بيان حدّ الوضوء تعيّن الغسل في الوجه و اليدين و تعيّن المسح في الرأس و الرجلين كما هو ظاهر الآيه (٢) المباركه، و أنّه لا يعتبر الغسل اللازم في الخبث حيث إنّ مسح الماء المنصب على بعض العضو المتنجّس إلى بعضه الآخر باليد، حيث إنّ الماء المنصب و إجراءه باليد ينافى ما دلّ على تنجّس الطاهر أي اليد الماسحه بملاقاه المتنجّس بالرطوبه المسريه.

لا يقال: الوارد في صحيحه محمّد الحلبي، عن أبي عبد الله قال: «اسبغ الوضوء إن وجدت ماءً و إلاّ فأنته يكفيك اليسير» (٣) فإنّ ثلاث غرفات ليس في صوره عدم وجدان الماء فإنّ الأخبار الوارده في بيان الوضوء من رسول الله صلى الله عليه و آله كلّها دالّه على وضوئه صلى الله عليه و آله بثلاث غرفات فاليسير منها كما تدلّ عليه الصحيحه مقتضاه كفايه إيصال النداهه إلى العضو بتمامه و لو بمسح اليد المبلة عليه.

أقول: الظاهر أنّ المراد من إسباغ الوضوء صبّ الغرفه الملاءه من الماء على

ص: ٣٠٨

- ١- (١) وسائل الشيعة ٤٣٦:١، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.
- ٢- (٢) سورة المائدة: الآيه ٦.
- ٣- (٣) وسائل الشيعة ٤٨٥:١، الباب ٥٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

و يجب الابتداء بالأعلى (١) و الغسل من الأعلى إلى الأسفل عرفاً، و لا يجوز النكس.

العضو و غسله بها فيكون المراد باليسير الغرفه غير الملاء فلا تنافي هذه الصحيحه ما تقدم، و الله سبحانه هو العالم. □

الابتداء في الغسل بالأعلى

على المشهور بين المتقدمين و المتأخرين، و عن السيد المرتضى و ابن إدريس إلى جواز النكس (١)، و هو المحكى عن الشهيد و صاحب المعالم و البهائي (٢) و غيرهم.

و يستدل على ما عليه المشهور بوجه:

الأول: قاعده الاشتغال لعدم إحراز حصول ما هو شرط في صحه الصلاه و نحوها بالغسل نكساً، و لكن لا يخفى أن قاعده الاشتغال لا مجال للتمسك بها بعد قيام الدليل على أن الوضوء غسل الوجه و اليدين، فإن مقتضى إطلاقه أن المعتبر في الوضوء غسل الوجه بأي كيفية، و كذلك مثل قوله سبحانه «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» (٣).

و دعوى أن مثل ذلك لا- يكون في مقام البيان من جهه كيفيه الغسل و المسح يدفعها استدلال الإمام عليه السلام بالآيه على كون المعتبر في مسح الرأس مسح بعضها كاشف عن عدم إهمال الآيه، و إن الإهمال في خطاب الحكم خلاف الأصل لا يرفع اليد عنه إلما بقيام القرينه على خلافه، و لو أغمض عن ذلك و بنى على عدم الإطلاق يكون الرجوع إلى قاعده الاشتغال مبنياً على كون الطهاره المشروطه في الصلاه

ص: ٣٠٩

١- (١) حكاه عنهما البحراني في الحدائق ٢:٢٣٠.

٢- (٢) حكاه عنهم السيد الحكيم في المستمسك ٢:٣٣٥.

٣- (٣) سورة المائدة: الآيه ٦.

و نحوها أمراً مسبباً عن الوضوء، و أمراً بناءً على كونها عنواناً لنفس الوضوء يكون المرجع عند الشك في شرطيه الغسل من الأعلى أصالة البراءة على ما هو المقرر في بحث الأقل و الأكثر الارتباطيين.

□
الوجه الثاني: ما في صحيحه زراره بن أعين قال: حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله فدعا بقدر من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه، ثم مسح بيده الجانبين جميعاً، ثم أعاد اليسرى في الإناء فأسدلها على اليمنى، ثم مسح جوانبها، ثم أعاد اليمنى في الإناء، ثم صبها على اليسرى فصنع بها كما صنع باليمنى، ثم مسح ببقية ما بقي في يديه رأسه و رجليه و لم يعدهما في الإناء (١)، و نحوها صحيحه أخرى (٢)، حيث إن غسله عليه السلام وجهه المبارك من الأعلى في مقام حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله و تصدّى الراوى لتلك الخصوصية من وضوئه عليه السلام ظاهره فهمه اعتبارها في الوضوء.

□
و قد يقال إن غايه ما يستفاد منها أن غسل الوجه من رسول الله صلى الله عليه و آله كان من الأعلى إلى الأسفل، و أمّا تعين هذا النحو من الغسل فلا يستفاد منها و لعلّ اختياره لكون الغسل كذلك أفضل من الغسل نكساً.

و تعرّض الراوى لخصوصيه الغسل من الأعلى لا يدلّ على كونه عليه السلام في بيان اعتبار تلك الخصوصية في الوضوء كما يشهد لذلك قوله: ثم مسح بيده الجانبين جميعاً أو من الجانبين، حيث إنّه يكفي مسح جانبى الوجه في ضمن مسح تمامه كما

ص: ٣١٠

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٩٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١٠.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٩٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١١.

هو مقتضى ما تقدم فى تحديد الوجه و سائر الإطلاقات فى غسل الوجه.

□
و على الجملة، يمكن أن يكون الداعى للإمام عليه السلام فى حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله بيان اعتبار المسح فى كل من الرأس و الرجلين بنداوه الوضوء حيث ذكر زراره فى ذيلها: ثم مسح ببقية ما بقى فى يديه رأسه و رجلية و لم يعدهما فى الإناء، و ما عن المنتهى و الذكرى بعد ذكر الصحيحه روى أنه قال بعد ما توضأ: إن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به (١)، لا يخرج عن الروايه المرسله مع كونها إشاره إلى الوضوء بتمام خصوصياته غير محتمل لما تقدمت الإشاره إلى بعض الخصوصيات غير الواجبه يقيناً.

□
أقول: لا- ينبغى التأميل فى أن غرض الإمام عليه السلام من حكايته وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله أن يتوضأ المتشرعه بوضوئه بعد أن يعلموا ما هو المعتبر فى الوضوء، و ثبوت عدم لزوم خصوصيته وارده لا- يوجب رفع اليد عن غيرها من الخصوصيات، و يؤيد ذلك روايه أبى جرير الرقاشى المرويه فى قرب الإسناد قال: قلت لأبى الحسن موسى عليه السلام: كيف أتوضأ للصلاه؟ فقال: «لا- تغمس فى الوضوء و لا- تلطم وجهك بالماء لطماً و لكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً و كذلك فامسح بالماء على ذراعيك و رأسك و قدميك» (٢) فإن ظهورها فى اعتبار الغسل من الأعلى لا يقبل المناقشه.

و دعوى أن الغسل بنحو المسح غير معتبر فى الوضوء قطعاً فيكون الغسل من

ص: ٣١١

١- (١) منتهى المطلب ٣٢:٢، و الذكرى ١٢١:٢.

٢- (٢) قرب الإسناد: ٣١٢، الحديث ١٢١٥.

الأعلى أيضاً كذلك فى كونه على الفضل دون الاعتبار و الاشتراط لا يمكن المساعدة عليه، فإن قيام الدليل على كفايه الغسل بنحو لطم الماء و الصبّ على تمام العضو لا يوجب رفع اليد عن ظهورها فى كون البدء من الأعلى متعيناً، فالعمده ضعف الروايه سنداً؛ و لذا قلنا بأنّها صالحه للتأييد.

ثمّ إنّه على تقدير اعتبار الغسل من الأعلى وجوباً أو احتياطاً فهل المراد به مجرد الابتداء بالأعلى بغسل أعلى الوجه و لو بمقدار يسير، ثمّ لا يعتبر الترتيب فى غسل باقى الوجه، أو أنّ المراد به الأعلى فالأعلى بحيث لا ينتقل إلى الجزء التالى من الوجه إلّا و قد غسل جميع الأجزاء التى كانت مسامته لما قبله؟

و بعبارة أخرى، رعايه الترتيب بحسب الخطوط العرضيه و الطويله من الوجه أو رعايه الترتيب بحسب الخطوط الطويله فقط بحيث لا ينتقل إلى غسل الجزء الثانى إلّا و قد غسل ما قبله من الخطوط الطويله، أو أنّ المراد الصدق العرفى؟

و لا ينبغي التأمل فى أنّ الأوّل خلاف ما تقدّم فإنّ مقتضاه غسل الوجه من الأعلى من تمامه، كما أنّه لا يحتمل الثانى فإنّه مضافاً إلى أنه فى نفسه ممّا لا يحتمل لصعوبته و عدم البيان له ينافيه بعض ما ورد من الوضوءات البياتيه حيث ذكر فيها أنّه عليه السلام وضع الماء على جبهته ثمّ مسح جانبي الوجه، و من الظاهر أنّ مع إسدال الماء من الجبهه يغسل بعض الوجه قبل غسله من الجانبين فبقى الاحتمالان الثالث و الرابع، و ظاهر ما تقدم هو الأخير، فإنّ مجرد الترتيب فى الخط الطولى ربما لا يوجب صدق الغسل من الأعلى، كما إذا وضع الماء على أحد جبينيه ثمّ مسح الذيل ثمّ شرع فى غسل جبهته ثمّ جبينه الأخرى كذلك مع أنّ مع إسدال الماء فى

و لا يجب غسل ما تحت الشعر(١) بل يجب غسل ظاهره سواء شعر اللحية و الشارب و الحاجب بشرط صدق إحاطه الشعر على المحل.

الخط الطولي ربّما يجرى الماء على بعض الموضع العرضي من الوجه ممّا لم يغسل أعلاه كما لا يخفى.

لا يجب غسل ما تحت الشعر

لا ينبغي التأمل في أنّ ظاهر الوجه الواجب غسله بضميمه ما ورد في تحديد الوجه هي البشرة من قصاص الشعر إلى الذقن طولاً، و ما يشمله الإصبعان الإبهام و الوسطى عرضاً، حيث إنّ الوجه يصدق على نفس البشرة من المقدار المحدود سواء نبت عليه الشعر أم لا، و غسل الشعر من دون أن يصل الماء إلى ما تحته من البشرة لا يعدّ غسلًا للوجه حقيقةً، كما أنّ غسل شعر الرأس من دون أن يصل الماء إلى ما تحته من البشرة لا يكون حقيقةً من غسل الرأس.

و لكن لا خلاف معروف أو منقول في أنّه لا يعتبر في غسل الوجه إيصال الماء إلى البشرة فيما إذا كان الشعر محيطاً لها، و يشهد لذلك صحيحه زراره قال: قلت له:

أ رأيت ما كان تحت الشعر قال: «كلّ ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء» (١).

و صحيحه محمّد بن مسلم، عن أحدهما عليه السلام قال: سألته عن الرجل يتوضّأ أ ييطن لحيته؟ قال: «لا» (٢).

و ظاهر التبطين إحاطه الشعر بحيث تكون البشرة مستوره، و ظاهر الصحيحتين

ص: ٣١٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤٧٦: ١، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٧٦: ١، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

كفائه غسل الشعر بجريان الماء عليه و غسله، و يؤيد ما فى روايه أبى جرير الرقاشى من النهى عن العمق فى الوضوء (١).

ثم إنه يقع الكلام فى أنه هل يكون غسل الشعر المحيط على البشره مجزياً عن غسل البشره بحيث يكون للمكلف غسل البشره أو الشعر المحيط بها أو يتعين غسل الشعر و لا يكون غسل البشره مجزياً، و يستظهر ذلك بما فى صحيحه زواره حيث إنه قد ورد فيها: «فليس للعباد أن يغسلوه» (٢)، فإن ظاهر: «ليس للعباد...» الخ نفى المشروعيه لغسل البشره و كون غسلها من الوضوء، و لكن قيل إن هذا فى نسخه التهذيب، و أما ما فى الفقيه المطبوعه قديماً: «فليس على العباد أن يغسلوه» (٣). فلا يستفاد منه إلا نفى الوجوب و التعيين، فلا ينافى جوازه و كفايته عن غسل الشعر.

و لكن لا- يخفى أن المراد بالتعيين فى المقام الاعتبار و الجزئيه للوضوء، فيكون ما ورد فى غسل الشعر حاكماً لما دلّ على أن الوضوء هو غسل الوجه و اليدين، و بأن المراد من الوجه المواضع من قصاص الشعر إلى الذقن طويلاً، و ما يشمله الإصبعان عرضاً سواء كانت المواضع بشره أو شعراً محيطاً بها.

و على الجملة، ليس فى البين مع ما تقدّم ما يدلّ على كون غسل ما أحاطه الشعر داخلياً فى الوضوء تعييناً أو تخيراً من غير فرق بين كون الوارد فى الصحيحه فليس للعباد... إلخ أو فليس على العباد.

ص: ٣١٤

١- (١) تقدّمت فى الصفحه ٣١١.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٤٧٦، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٤-٤٥، باب حد الوضوء، الحديث ٨٨، و تراجع الطبعة القديمه منه.

و إلّا لزم غسل البشره الظاهره فى خلاله (١).

الشعر إذا كان محيطاً لموضعه من البشره بحيث كانت البشره مستوره به فقد تقدّم أنّ غسل ذلك الشعر الداخلى فى حدّ الوجه معتبر فى غسل الوجه و أنّه لا يعتبر غسل نفس البشره.

و أمّا إذا لم يكن الشعر محيطاً للبشره، إمّا لنبات الشعر على البشره متفرّقه بحيث لا يكون مانعاً عن رؤيه البشره أو لكون الشعر من الوجه خفيفاً فى نفسه كالشعر النابت على الخدود، أو خفيفاً للقصّ و نحوه، ففى جميع ذلك يجب غسل البشره؛ لما تقدّم من أنّ ظاهر الوجه ما ينبت عليه الشعر من المواضع لا- نفس الشعر، فإنّه يصدق أنّه نبت على وجهه الشعر، فما دل على كون غسل الوجه مقوم للوضوء ظاهره غسل البشره كما تقدّم، غايه الأمر رفع اليد عن ذلك بما تقدّم بالإضافة إلى الشعر المحيط و أنّه لا يعتبر فى الوضوء غسل البشره المستوره و المحيط بها الشعر.

نعم، يبقى الكلام فى اعتبار غسل الشعر المزبور مع البشره أم يكفى غسل البشره و إيصال الماء إليها، فقد يقال بلزوم غسل الشعر؛ لكونه تابعاً للوجه فالأمر بغسله أمر بغسله بتوابعه، و يقال أيضاً من أنّ غسله مقتضى الاشتغال.

و إحراز الطهاره، و قد يقال لا- يظهر من أنّ الأمر بغسل الشىء غسل تابعه و أنّ التابع يتبع المتبوع فى الحكم، كما أنّ قاعده الاشتغال تبتنى على كون الطهاره أمراً مسبباً، و أمّا إذا قيل بأنّها عنوان للغسل و المسح من المحدث بالأصغر يكون المورد من موارد البراءه كما هو المقرر فى بحث الأقل و الأ- كثر الارتباطيين، بل الوجه فى لزوم غسل الشعر ما ورد فى صحيحه زراره من الوجه اللازم غسله: ما دارت عليه

الإصبعان من قصاص الشعر إلى الذقن (1) فإنّ ما دارت، يعمّ البشرة و الشعر النابت عليها، غايه الأمر قد رفع اليد عن هذا الظهور بالإضافة إلى الشعر المحيط للبشره لما تقدّم.

و لكن قد تقدّم أنّ ما دارت عليه الإصبعان من قصاص الشعر إلى الذقن قد قيد فيها بكونه من الوجه، و من الظاهر أنّ الشعر لا يكون من الوجه العرفى، و لو لم يثبت هذه النسخه بدعوى عدم هذا القيد فى نسخه الفقيه، و بعض نسخ الوسائل، فلا أقل من احتمال وجوده، و مع هذا الاحتمال لا- يتم الاستدلال المزبور، و الأظهر هو الحكم بلزوم غسل الشعر الخفيف و القصير من مواضع الوجه أيضاً، فإنّ المتفاهم العرفى من غسل الوجه غسل ذلك الشعر التابع أيضاً.

و دعوى عدم اتحاد التابع و المتبوع فى جميع الأحكام لا ينافى الظهور فى الاتحاد فى بعض الموارد كما فى غسل الجسد من إصابه النجس كما لا يخفى.

و لو شكّ فى كون الشعر محيطاً للبشره بنحو الشبهه المفهوميه كما إذا شكّ فى أنّ الشعر المحيط على البشره ما يسترها بحيث لا يرى ما تحته من البشره بوجه، أو أنّه لا يعتبر فى كونه محيطاً لذلك، فمقتضى ما تقدّم من ظهور الأدلّه الأوليه فى غسل الوجه فى غسل البشره، و يرفع اليد عن الظهور المزبور فى مقدار دلالة المخصّص أو المقيّد و هو المقدار المتيقّن و المحرز كون مدلول الشعر المحيط و يؤخذ به فى غيره.

و أما إذا شكّ فيه بنحو الشبهه الموضوعيه فقد يقال بلزوم الجمع بين غسل الشعر و البشره للعلم الإجمالى بلزوم غسل أحدهما، و لكن لا يخفى ما فيه؛ لانحلال

ص: ٣١٤

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٠٣، الباب ١٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

[يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمه]

(مسأله ١) يجب إدخال شيء من أطراف الحد من باب المقدمه (١)

العلم الإجمالى بلزوم غسل الشعر على كل تقدير أمّا تبعاً أو مستقلاً، و الشكّ فى لزوم غسل البشره شكّ بدوى.

اللهمّ إلما أن يقال بكون المقام من موارد الاحتياط للزوم إحراز الطهاره المسببه عن الوضوء أو يجرى الاستصحاب فى عدم إحاطه الشعر كما هو فى كلّ إنسان، حيث يكون نبات الشعر فى وجهه تدريجياً و الاستصحاب الجارى فى ناحيه عدم كون المشكوك فرداً من عنوان الخاص أو المقيّد يدرجه فى حكم العام أو المطلق.

وجوب إدخال شيء مما خرج عن الحد

لا- ينبغى التأميل فى أنّ المراد بالمقدمه المقدمه الوجوديه بحيث يكون غسل مقدار من أطراف الحد واجباً غيريّاً، و الوجه فى ذلك أنّ غسل مقدار من أطراف الحد مع غسل الداخلى فى الحد متلازمان عاديان، و لا يكون أحد المتلازمين مقدمه وجوديه للآخر، بل لا بدّ من إرادته المقدمه العلميه و لإحراز غسل تمام الداخلى فى الحد، و هذه المقدمه تجرى فى حقّ من يحتمل كون إصبعيه أقل المتعارف، فإنّه لا يتيسر له عاده غسل مقدار إصبعيه خاصّه، بل يكون غسله عاده إمّا أقل من إصبعيه أو أكثر منه، فيكون غسل الأكثر من إصبعيه موجباً لإحراز غسل المقدار المحدود.

و أمّا من أحرز أنّ إصبعيه أوسع من أقل المتعارف فلا- يكون غسل الأقل من مقدار إصبعيه منافعاً لإحراز الغسل بالمقدار الواجب، بل مع احتمال كون إصبعيه أوسع يمكن الاكتفاء بالأقل بناءً على أنّ الطهاره عنوان لغسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين فإنّه على هذا يكون غسله بالأقل من إصبعيه لكون الشبهه بين الأقل

و كذا جزء من باطن الأنف و نحوه، و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله (١).

و الأ-كثر بالشبهه المصدقيه، نعم بناءً على كون الطهاره أمراً مسبباً فلا-بدّ من رعايه الاحتياط لإحراز الطهاره التي هي شرط للصلاه و نحوها.

و يجرى ما تقدّم من المقدمه العلميه في غسل شيء من باطن الأنف ليحرز غسل ظاهره بتمامه.

لا ينبغي التأمل كما أنّه لا خلاف في أنّ ما يجب غسله في الوضوء و غيره و حتّى في إزاله الخبث.

و قد تقدّم اعتبار غسل الظاهر خاصّه في بحث التطهير من النجاسات و الاستنجاء، و يدلّ على ذلك في الوضوء ما تقدّم في صحيحه زراره من أنّ المقدار الواجب في غسل الوجه ما دارت عليه الإصبعان من قصاص الشعر إلى الذقن، و ما جرت عليه الإصبعان من الوجه (١)، و من الظاهر أنّ ما يجرى عليه الإصبعان هو ظاهر الأنف و ظاهر الشفتين و لو في فرض إطباقهما، و ما في معتبره زراره عن أبي جعفر عليه السلام الوارده في نفى وجوب المضمضه و الاستنشاق: «إنما عليك أن تغسل ما ظهر» (٢) و ما في روايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام الوارده أيضاً في نفى وجوبهما (٣)، و كذا في معتبره أبي بكر الحضرمي قال عليه السلام: «فيهما ليس هما من الوضوء هما من الجوف» (٤).

ص: ٣١٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ١:٤٠٣، الباب ١٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ١:٤٣١، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ١:٤٣٢، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٩.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ١:٤٣٢، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، الحديث ١٠.

[الشعر الخارج عن الحدّ كمسترسل اللحية في الطول و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله]

(مسألة ٢) الشعر الخارج عن الحدّ كمسترسل اللحية في الطول و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله (١).

[إذا كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل]

(مسألة ٣) إذا كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل (٢).

[لا يجب غسل باطن العين و الأنف و الفم إلّا شيء منها]

(مسألة ٤) لا يجب غسل باطن (٣) العين و الأنف و الفم إلّا شيء منها من باب المقدّمه.

اللحية و ما استرسل منها

قد تقدّم أنّ الواجب غسله في الوضوء هو غسل الوجه بما دارت عليه الإصبعان من قصاص الشعر إلى الذقن، غايه الأمر قام الدليل على أنّ غسل الشعر النابت في الحدّ إذا كان محيطاً يغسل ذلك الشعر المحيط و لا يعتبر غسل نفس بشره، فلا عبره بالبشره الخارجه عن الحد و لا بالشعر الخارج عنه.

إذا كان للمرأة لحيه

و ذلك فإنّ ما في صحيحه زراره: كلّ ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه بل يجري عليه الماء (١)، يعمّ الشعر النابت على وجه المرأة أيضاً، فإن اتّفق لها الشعر المحيط للبشره يكون عليها غسل ذلك الشعر كالرجل، نعم صحيحه محمّد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام لا تعمّ المرأة، قال: سألته عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيته، قال: «لا» (٢).

قد تقدّم أنّ الواجب في الغسل من الحدث كالغسل من الخبث غسل

ص: ٣١٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤٧٦:١، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤٧٦:١، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

[فى ما أحاط به الشعر لا يجزى غسل المحاط عن المحيط]

(مسأله ٥) فى ما أحاط به الشعر لا يجزى غسل المحاط عن المحيط (١).

[الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها]

(مسأله ٦) الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها (٢).

[إذا شك فى أنّ الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشره]

(مسأله ٧) إذا شك فى أنّ الشعر محيط أم لا يجب الاحتياط بغسله مع البشره (٣).

(مسأله ٨) إذا بقى ممّا فى الحدّ ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره (٤) لا يصحّ الوضوء فيجب أن يلاحظ آماقه و أطراف عينه لا يكون عليها شىء من القيح أو الكحل المانع، و كذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شىء من الوسخ و أن لا يكون - الظاهر، و أنّ جوف الأنف و الفم من البواطن، نعم لإحراز غسل الظاهر يغسل شىء من بعض البواطن لجريان العاده بعدم إمكان إحراز غسل الظاهر بتمامه إلّا بذلك فيكون غسل شىء من البواطن من باب المقدمه العلميه.

قد تقدّم أنّ ما ورد فى اعتبار غسل الشعر المحيط حاكم أو مخصص لما دلّ على اعتبار غسل البشره من الوجه و معه لا موجب للحكم بإجزاء غسل البشره عن غسل الشعر المحيط بها.

المراد الشعر المعدود من تابع البشره و مع عدم إحاطته للبشره كما هو الفرض يعتبر غسله مع البشره كما تقدّم.

قد تقدّم أنّ مقتضى الاستصحاب فى عدم إحاطه الشعر هو غسل البشره مع الشعر المزبور.

فى إزاله المانع و الشك فى وجوده

فإنّه لا فرق بين مقدار رأس الإبره و الأزيد فى صدق عدم غسل تمام الحدّ

على حاجب المرأة وسمه أو خطاط له جرم مانع.

[إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى بشره]

(مسألة ٩) إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى بشره (١) و لو شك في أصل وجوده يجب الفحص أو المبالغة حتى يحصل الاطمئنان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى بشره على فرض وجوده.

من الوجه، و لا فرق في عدم غسل شيء من الوجه أو غيره بين كونه للحاجب في ذلك الموضع أو غيره، و حيث إنّه لا بدّ من إحراز غسل الحدّ من الوجه بتمامه، فعلى المكلف مع احتمال الحاجب و المانع في بعض المواضع أن يلاحظها كما ماقه أى أطراف عينه من ناحيه الأنف و سائر أطرافه بأن لا يكون عليها شيء من القيح أو الكحل المانع من وصول الماء إلى بشره أو الشعر اللازم غسله، و كذا في احتمال سائر الموانع من الوسخ المانع عن وصول الماء إلى بشره، و لا موجب لحمل هذا الكلام على صورته العلم بوجود الأمور المزبوره و احتمال كونها مانعه عن وصول الماء إلى بشره، و الوجه في عدم الموجب ما يذكره المصنف في المسألة الآتية أنّه لو شك في أصل وجود ما يحتمل مانعته يجب الفحص عنه حتى يحرز عدم المانع أو وصول الماء إلى بشره.

الشك في الحاجب في موضع الغسل

الشك في الحاجب على العضو يتصوّر على نحوين:

أحدهما: أن يحرز وجود شيء على العضو يحتمل أن يكون مانعاً عن وصول الماء إلى بشره.

الثاني: أن يحتمل وجود شيء على العضو يكون حاجباً عن وصول الماء إليها.

أمّا النحو الأوّل فلا- ينبغي التأمل في أنّ مقتضى قاعده إحراز الامتثال للتكليف المعلوم في نفسه و في متعلّقه إحراز غسل لكل موضع يدخل في الوجه المحدود بما تقدّم سابقاً، و لكن قد يقال يظهر من بعض الروايات أنّه مع احتمال وصول الماء إلى البشرة من موضع عليه ما يحتمل مانعيته كفى ذلك، و لا يعتبر إحراز الوصول، و في صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر قال: سألته عن المرأة عليها السوار و الدمليج في بعض ذراعها لا- تدرى يجرى الماء تحته أم لا- كيف تصنع إذا توضّأت أو اغتسلت؟ قال: تحرّكه حتّى يدخل الماء تحته أو تنزعه، و عن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجرى الماء تحته إذا توضّأت أم لا كيف يصنع؟ قال: إن علم أنّ الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضّأ (1). فإنّ ظاهر الذيل أنّه إذا لم يعلم أنّ الماء لا يدخله لا يلزم إخراج الخاتم.

و قد يجاب عن ذلك بأنّ الصدر قرينه على عدم إرادته ترك نزع الخاتم مع احتمال وصول الماء إلى ما تحته فإنّه من المقطوع عدم الفرق بين الخاتم و السوار و الدمليج، و قد ذكر عليه السلام في السوار و الدمليج تحريكهما أو إخراجهما مع احتمال عدم وصول الماء إلى ما تحتهما، بل المراد منه أنّه إذا علم أنّ تحريك الخاتم لا يفيد، بل معه أيضاً يحتمل عدم وصول الماء إلى ما تحته تعيّن نزعه.

و لكن لا يخفى أنّ هذا مع عدم ملائمته لظهور الذيل مبني على أنّ يكون ما ذكر في الصدر و الذيل من الجمع في المروي، و ظاهرهما كونهما من الجمع في الروايه كما في غير واحد من الموارد التي تنقل إلينا من مسائل على بن جعفر عن أخيه عليه السلام

،

ص: ٣٢٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٦٧، الباب ٤١ من أبواب الوضوء، الحديث الأوّل.

[الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها]

(مسأله ١٠) الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها، بل يكفى ظاهرها سواء كانت الحلقة فيها أو لا (١).

[الثانى غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مقدماً لليمنى على اليسرى]

الثانى: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مقدماً لليمنى على اليسرى (٢).

و عليه تكون الروايه الأولى التى يعبر عنها بالصدر معارضه بالثانيه التى يعبر عنها بالذيل و يؤخذ بما هو مقتضى القاعده التى ذكرناها.

و أما النحو الثانى: فقد يقال فيه بالإجماع على عدم الاعتناء باحتمال وجود المانع و الحاجب، و لكن الإجماع غير ثابت فى المقام قطعاً، و من المحتمل جداً أن يكون المدرك للقائلين بعدم الاعتناء أصاله عدم المانع أو سيره المتشرع به بعدم الفحص، و يدفعهما أن أصاله عدم المانع بمعنى الاستصحاب فى عدمه لا يثبت وصول الماء إلى البشره، و ما عن الشيخ قدس سره من خفاء الواسطه فيه ما لا يخفى، و ثبوت السيره فى موارد عدم الاطمينان بعدم الحاجب و المانع أو الغفله عنه غير معلوم، و مقتضى القاعده الأولىه التى ذكرنا فى صدر الكلام الفحص و إحراز وصول الماء إلى البشره فلاحظ.

فإن الثقبه موضع الحلقة أو الخزامه موضعها لا يجب غسلها يعنى داخلها لما تقدم من أن الواجب هو غسل الظاهر.

الثانى: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع

إشاره

قد ذكر قدس سره فى الواجب الثانى من الوضوء غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع و أن يقدم غسل اليمنى على غسل اليسرى، و اعتبار تقدم اليمنى

على اليسرى ممّا لا خلاف فيه، و دعوى الإجماع عليه المذكوره فى كلام جماعه (١)، و يشهد لذلك مضافاً إلى التسالم بعض الروايات منها صحيحه منصور قال: فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين قال: «يغسل اليمين و يعيد اليسار» (٢). و موثقه أبى بصير، عن أبى عبد الله قال: «إن نسيت فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار» (٣) الحديث.

و فى صحيحه الحلبي، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا نسى الرجل أن يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه» (٤) الحديث، إلى غير ذلك، و فى بعض الروايات الوارده فيمن بدأ السعى بالمروه قبل الصفا أنه يعيد و يبدأ بالصفا أ لا ترى أنه لو توضأ و بدأ بالشمال قبل غسل اليمنى يعيد الوضوء على اليمنى ثم على اليسرى (٥). و كذا ما ورد فيمن سعى قبل الطواف (٦). حيث إن الاستشهاد و التنظير فيهما يقتضى أن يكون الترتيب فى الوضوء أمراً مفروغاً عنه.

ص: ٣٢٤

-
- ١- (١) منهم الشيخ الطوسى فى الخلاف ١:٩٥-٩٦، و العلامه فى التذكره ١:١٨٧، و المحقق الثانى فى جامع المقاصد ١:٤٩٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤٥١، الباب ٣٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٤٥٢، الباب ٣٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٤٥٢-٤٥٣، الباب ٣٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٩.
 - ٥- (٥) وسائل الشيعه ١:٤٥٣، الباب ٣٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١٣.
 - ٦- (٦) وسائل الشيعه ١:٤٥١، الباب ٣٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

و يجب الابتداء بالمرفق [١]

و الغسل منه إلى الأسفل عرفاً فلا يجزى النكس.

أضف إلى ذلك ما ورد في الوضوءات البيانية من أنه عليه السلام غسل اليمنى ثم اليسرى (١) على ما تقدم من تقريب الاستدلال.

و أما اعتبار كون الغسل من المرفق إلى الأصابع فهو يتضمّن اعتبار أمرين:

أحدهما: كون الغسل من المرفق إلى من دون جواز النكس.

الثاني: اعتبار كون المرفق مغسولاً و داخلياً في غسل اليد أصاله لا من باب المقدمه لإحراز غسل اليد.

و الأول منسوب إلى المشهور (٢)، و المحكي عن المرتضى و ابن ادريس جواز النكس على كراهيه (٣) و لعلهما أخذاً ذلك من إطلاق الآيه بعد كون (إلى المرفق) فيها غايه للمغسول لا- للغسل و بعض ما ورد في أنّ الوضوء غسل الوجه و اليدين بعد تقييده بكون المراد من اليدين بكونهما إلى المرفقين.

و على كلّ، فالصحيح ما عليه المشهور من تعين الغسل من المرفقين و عدم جواز النكس؛ لما ورد في بعض الروايات البيانية من أنه عليه السلام: ثمّ غمس يده اليسرى فغرف بها ملاً- على مرفقه اليمنى فأمرّ كفه على ساعده حتّى جرى الماء على أطراف أصابعه (٤).

و في صحيحه زراره و بكير: فغرف بها غرفه فأفرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها

ص: ٣٢٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٧:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) نسبه السبزواري في كفايه الأحكام: ٢. و القمي في غنائم الأيام ١٢٨:١.

٣- (٣) حكاه عنهما في المدارك ٢٠٤:١، انظر الانتصار: ٩٩، و السرائر ٩٩:١.

٤- (٤) وسائل الشيعه ٣٨٧:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها (١).

و فيما رواه الشيخ في الصحيح عنهما: ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاغترف بها من الماء فغسل يده اليمنى من المرفق إلى الأصابع لا يرد الماء إلى المرفقين (٢).

و قد تقدّم أنّ هذه الروايات وإن كانت حكاية فعل و ربّما يورد على الاستدلال بها بأن حكاية الفعل لا تدلّ على التعيّن، و لعله من التخيير في أحد فردي الغسل أو لكونه أفضل، إلّا أنا قد ذكرنا أنّ الغرض من فعله عليه السلام تعليم الإتيان بالماهيّة المخترعه ليؤخذ بالإتيان المزبور فلا يرفع اليد عن خصوصيه فيها إلّا مع قيام القرينه على عدم لزوم تلك الخصوصيّة، و مع عدمها خصوصاً بملاحظه العناية لنقلها لخصوصيّة يتعيّن الأخذ بها كما في المقام.

و تدلّ أيضاً على تعيّن الخصوصيّة ما في ذيل صحيحه زراره بن أعين الوارده في حدّ أعضاء الغسل و المسح المحكيه عن الفقيه من قوله عليه السلام و لا- تردّ الشعر في غسل اليدين فإنّ ظاهر النهي عن ردّ الشعر في غسل اليد كونه كناية عن النكس في غسلها حيث يرد الشعر بذلك النحو من الغسل نظير ردّ الماء إلى المرفق فيما تقدم.

و يؤيد ذلك ما رواه في المستدرک عن العياشي في تفسيره عن صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله عز و
جل: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» إلى أن قال: قلت: فإنّه قال: اغسلوا أيديكم إلى المرافق فكيف الغسل؟ قال:

هكذا أن يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبّه في اليسرى ثم يفضّه على المرفق ثم يمّسح

ص: ٣٢٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٩٢، الحديث ١١.

و المرفق مركب من شيء من الذراع و شيء من العضد (١).

إلى الكف، قلت له: مرّه واحده فقال: كان يفعل ذلك مرّتين، قلت: يردّ الشعر؟ قال:

إذا كان عنده آخر فعل و إلّا فلا (١).

المراد من المرفق

و قيل إنّه رأس عظم الذراع و هو ظاهر المنتهى (٢)، و غيره بأنّه طرف الساعد الداخلى فى العضد، و قيل إنّه الحدّ المشترك بينهما كما عن المحقق القمى فى الغنائم و استظهره من أهل اللغه أو نفس الطرفين المتداخلين، و استظهره أيضاً فى الغنائم من العرف و محاورات الشرع و من الفقهاء (٣) و الظاهر أنّه عين القول بأنّه مجمع الذراع و شيء من العضد كما فى المتن.

كما أنّ الظاهر عدم ترتّب ثمره عمليّه للاختلاف المزبور حيث إنّّه لا بدّ من غسل البشره المحيطه بمجمع العظمين على تقدير دخول المرفق فى الحدّ، سواء قيل بأنّ المرفق اسم لنفس المجمع من عظم الساعد و العضد أو قيل بأنّه اسم لطرف الساعد الداخلى فى العضد أو قيل بأنّه اسم للحدّ المشترك بينهما.

و العمده إثبات كونه داخلاً فى الحدّ الواجب غسله بالأصالة، حيث إنّ الغايه المذكوره بعد (إلى) قد يكون داخلاً كالمبدأ فى الفعل كما فى قوله: اقرأ القرآن من أوله إلى آخره، و قوله سبحانه: «أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَىٰ» (٤).

ص: ٣٢٧

١- (١) مستدرک الوسائل ٣١١:١-٣١٢، الباب ١٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٢، و لآيه ٦ من سوره المائده.

٢- (٢) منتهى المطلب ٢:٣٧.

٣- (٣) غنائم الأيام ١:١٢٨.

٤- (٤) سوره الإسراء: الآيه ١.

و يجب غسله بتمامه و شيء آخر من العضد من باب المقدمه (١)

و قد تكون خارجه كما فى مثل قوله سبحانه: «أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ» (١).

و قد تقدّم أنّ الروايات البيّانيه أنّه عليه السلام غسل يده من المرفق إلى الأصابع أو وضع الماء على مرفقه اليمنى و نحو ذلك، فقد تقدّم وجه استظهاره التّعين منها.

لا يقال: المستفاد منها غسل المرفق و لكن لا يستفاد منها كون لزوم غسله بالأصاله لا من باب المقدمه العلميه.

فإنّه يقال: بتعين غسل المرفق بالأصاله لما فى صحيحه زراره المتقدمه بعد ذكر حدّ الوجه الذى قال الله عزّ و جلّ و أمر بغسله، و حدّ غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع فإنّ ظاهرها كما أنّ الغسل من قصاص الشعر إلى الذقن مقوم للوضوء، كذلك الغسل فى اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع.

أضف إلى ذلك التسالم بين الأصحاب و ما يذكر فى تفسير الآيه من كون (إلى) فى الآيه بمعنى (مع) ليس المراد كون (إلى) بمعنى (مع) استعمالها فى معناها، بل المراد كون (إلى) نظير ما يدخل فيه الغايه فى حكم المغيا و أنّ المذكور فى الآيه تحديد للمغسول لا بيان لكيفيته غسله، و ما ورد فى أنّ تنزيلها فاغسلوا وجوهكم و أيديكم من المرافق كون المراد من الغسل، الغسل من المرفق و إن لم يدلّ عليه اللفظ.

قد تقدّم أنّ المستفاد من روايات الوضوءات البيّانيه أنّ الواجب من غسل اليد غسل اليد من المرفق إلى أطراف الأصابع، و أنّ مقتضى ما ورد فى ذيل صحيحه

ص: ٣٢٨

زراره بن أعين المحكيه في الفقيه تحديد غسل اليدين: من المرفق إلى الأصابع (١)، كون التحديد فيها بالإضافة إلى اليدين، كالتحديد في صدرها بالإضافة إلى الوجه من قصاص الشعر إلى الذقن كون المبدأ و المنتهى داخلاً في الغسل الواجب، و عليه بما أنه لا يتفق غسل المرفق عادة إما بالأقل أو الأكثر، يتعين في إحراز غسل المرفق بتمامه غسل شيء زائد من العضد أي اختيار الأكثر و يحسب هذا من المقدمه العلميه على ما تقدم.

و قد يقال إن ما ورد في الموضوعات البياتيه لا دلالة لها على أن دخول المرفق في الغسل بالأصالة أو للمقدمه العلميه، و ما تقدم من تحديد غسل اليدين بما في ذيل صحيحه زراره فهو أيضاً لا يمكن المساعده عليه؛ لعدم إحراز كونه ذيلًا للصحيحه، بل من المحتمل لو لم نقل بظهوره في كونه من كلام الصدوق حيث إن زراره لم يسأل فيها إلا عن حدّ الوجه الواجب غسله بأمر الله سبحانه.

و يؤيد ذلك أن الكلينى قدس سره (٢) قد روى الصحيحه بالمقدار الوارد في الوسائل (٣).

فإنه يقال: السؤال عن حدّ الوجه لا يكون قرينه على أن الإمام عليه السلام لم يتبع الجواب عنه بذكر حدّ اليدين و كيفيه غسلهما، و اقتصار الكلينى على ما أورده في الوسائل لا يدلّ إلا على وصول الصحيحه إليها بذلك المقدار أو أنه لم ينقلها إلا بذلك المقدار مع أن الفقيه قد نقل قبل حدّ غسل اليدين، قال زراره: قلت له: رأيت ما

ص: ٣٢٩

١- (١) من لا يحضره الفقيه ١: ٤٥، الحديث ٨٨.

٢- (٢) الكافي ٣: ٢٧، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٤٠٣، الباب ١٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

و كل ما هو في الحد يجب غسله و إن كان لحمًا زائداً أو إصبغاً زائدهً (١).

أحاط به الشعر، فقال: كلما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء (١).

نعم، قد فهم صاحب الوسائل أنّ ما ذكر في ذيل حدّ الوجه من لزوم غسل الشعر و عدم اعتبار غسل البشرة تحته روايه أخرى لزراره و إنّ نقله في ذيل حدّ الوجه في الفقيه من قبيل الجمع بين الروايتين؛ و لذا نقل الذيل عن الصدوق بسنده عن زراره، عن أبي جعفر عليه السلام من غير أن يذكر في حديث كما هو دأبه في موارد التقطيع في النقل.

و على الجملة، لو لم يحرز أنّ ما في الفقيه من حدّ غسل اليدين من ذيل روايه زراره، عن أبي جعفر عليه السلام يشكل إثبات اعتبار غسل نفس المرفق في الوضوء أصاله لا من باب المقدمه العلميه.

و دعوى الإجماع و التسالم على وجوب غسله في الوضوء لا تفيد في المقام؛ لأنه لم يظهر أنّ بيد الأصحاب كان لاعتبار غسل المرفق غير ما وصل إلينا من الروايات الوارده في الوضوءات البيانيه.

حكم توابع اليد

بلا- خلاف ظاهر معروف أو منقول و يقتضيه ما تقدّم من ظهور غسل اليدين كالوجه في غسلهما بتوابعهما فإن قام دليل على خلاف ذلك كما في الشعر الكثيف من الوجه فيرفع اليد عن الظهور المزبور و يؤخذ في غيره بما تقدّم، و يستدلّ على

ص: ٣٣٠

و يجب غسل الشعر مع البشرة (١).

ذلك بما ورد في صحيحه زراره و بكير بن أعين أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام إلى أن قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ» فليس له أن يدع شيئاً من وجهه إلّا غسله و أمر بغسل اليدين إلى المرفقين فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلّا غسله؛ لأنّ الله تعالى يقول: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» (١).

و لكن العمده الظهور المزبور لأنّ (شيئاً) في قوله: فليس أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً ما يكون شيئاً، من اليد بقريته تعليقه عليه السلام لزوم الغسل المزبور بقوله سبحانه: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» بلا فرق بين أن يكون الشيء الزائد خارجاً عن الحدّ، كما إذا كان إصبعه الزائد أطول من سائر الأصابع أو لم يكن خارجاً عنه.

في حكم الشعر على اليد و الأقطع

قد تقدّم أنّ ظاهر الأمر بغسل اليدين غسلهما مع ما يتبعهما، و من التابع لهما الشعر النابت عليهما سواء كان خفيفاً كما هو الغالب أو كثيفاً و لو في بعض موضع اليد.

و قد يقال كما أنّ الشعر المحيط للبشره من الوجه يعتبر غسله في الوضوء و لا يعتبر غسل بشرته كذلك في الشعر المحيط من بشره اليدين كما حكى ذلك عن كاشف الغطاء (٢)، بدعوى أنّ العموم في صحيحه زراره المتقدمه قال: «كلّ ما أحاط به

ص: ٣٣١

١- (١) وسائل الشيعة ٣: ٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) حكاه عنه السيّد الخوئي في التنقيح في شرح العروه الوثقى ٥: ٩٩.

و من قطعت يده من فوق المرفق (١) لا- يجب عليه غسل العضد، و إن كان أولى، و كذا إن قطع تمام المرفق، و إن قطعت مِمَّا دون المرفق يجب عليه غسل ما بقي، فإن قطعت من المرفق-بمعنى إخراج عظم الذراع من العضد-يجب غسل ما كان من العضد جزءاً من المرفق.

الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء» (١).

و فيه قد تقدّم أنّ الصحيحه المزبوره ذيل للصحيحه الوارده فى تحديد الوجه الواجب غسله فى الوضوء على ما أخرجها فى الفقيه (٢)، فالسؤال فيها راجع إلى الشعر المحيط للوجه، فالعموم فيها بلحاظ مواضع الحدّ من الوجه و عليه فلو لم يكن هذا أمراً ثابتاً و لا أقل من احتمال، و مجرد إخراج الشيخ قدس سره الذيل (٣) بصوره روايه مستقله لا- يمنع الظهور أو لا أقل من أنه لا يمنع الاحتمال، حيث إنّ التقطيع من الشيخ قدس سره فى التهذيبين أمر متعارف.

أضف إلى ذلك أنّ العموم المزبور لا يمكن الالتزام بعمومه بأن لا يعتبر غسل البشره المحيط بها الشعر حتّى لو كان الغسل من الخبث فيقتصر على المتيقن و هو الشعر المحيط لبشره الوجه فى الغسل فى الوضوء.

تاره يقطع تمام المرفق أو من فوق المرفق، و أخرى يقطع مِمَّا دون المرفق، و ثالثه يقطع من بعض المرفق، بحيث يبقى بعضه الآخر.

أمّا الصوره الأولى فقد ذكر قدس سره كما عليه المشهور، بل ذكر أنه ممّا لا خلاف

ص: ٣٣٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٧٦، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) من لا يحضره الفقيه ١:٤٥، الحديث ٨٨.

٣- (٣) التهذيب ١:٣٦٤، الحديث ٣٦.

فيه عدم وجوب غسل العضد و لا- موضع القطع منه، و إن ذكر بعضهم كالماتن أنّ الغسل أولى، نعم نقل في البيان (١) عن المفيد قدس سره تعيّن غسل العضد و هو المحكى عن الكاتب (٢) أيضاً و لعلّه لصحيحه رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الأقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ؟ قال: «يغسل ذلك المكان الذي قطع منه» (٣).

و في موثقه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الأقطع؟ قال: «يغسل ما قطع منه» (٤).

و لعلّهما روايه واحده حصل الاختلاف في ظهورهما من النقل في المعنى، حيث إنّ ظاهر الأولى غسل موضع القطع، و الثانيه غسل العضو المقطوع منه، و عليه فالمقدار المعلوم من مدلولها غسل موضع القطع، و لا بدّ من حمل الأمر بغسل موضع القطع فيما إذا كان فوق المرفق على الاستحباب؛ لكون فوق المرفق خارج عن حدّ اليد الواجب غسله، و لو التزم بكون غسل فوق المرفق بدل لزم الالتزام بوجوب غسل موضع القطع.

و لو كان القطع من المنكب فيغسل موضع القطع منه بدلاً.

و ممّا ذكر يظهر الحال في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

ص: ٣٣٣

١- ((١)) البيان: ٩.

٢- ((٢)) حكاة العاملى فى مفتاح الكرامه ٣٩٩: ٢.

٣- ((٣)) وسائل الشيعه ١: ٤٨٠، الباب ٤٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٤- ((٤)) وسائل الشيعه ١: ٤٧٩، الباب ٤٩ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

سألته عن الأقطع اليد و الرجل؟ قال: «يغسلهما» (١) و الأمر بغسل الرجل إما محمول على التقيّه، أو أنّ المراد به المسح.

و أمّا إذا كان القطع من المرفق بمعنى إخراج عظم الذراع عن العضد فقد ذكر جماعه أنّه يجب غسل ما كان من عظم العضد جزءاً من المرفق، و لكنّ الوجوب مبنّى على كون المرفق اسماً لمجموع العظمين من منتهى الساعد و مبدأ العضد، و أمّا بناءً على أنّه رأس عظم الساعد أو كون وجوب غسل المرفق كان بالتبع لا بالأصالة فلا موجب لتعيّن غسله، نعم، ربّما يستدلّ على وجوب غسله على كلّ تقدير استظهاراً من صحيحه على بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضّأ؟ قال: «يغسل ما بقى من عضده» (٢).

و وجه الاستظهار أنّ المراد من (ما بقى) ما بقى من المرفق، و من عضده) بيان لما بقى من المرفق، فتكون النتيجة لزوم غسل مبدأ العضد الباقي و لو كان المقطوع مجموع عظم الساعد و العضد على ما تقدّم من الماتن أنّه المرفق لكان المتعيّن أن يقول بغسل عضده.

و أمّا إذا كان القطع من دون المرفق فيجب غسل الباقي بلا خلاف معروف أو منقول لا لقاعده الميسور، ليقال إنّ لم يثبت لها دليل، و لا لاستصحاب اعتبار غسله ليقال إنّ لا بد من فرض القطع و إمكان غسل الباقي في أثناء الوقت مضافاً إلى أنّه من الشبهه الحكيمه، بل الوجه التمسك بالإطلاق في الآيه المباركه فإنّ كل إنسان مكلف

ص: ٣٣٤

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٨٠، الباب ٤٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤٧٩، الباب ٤٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

[إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضاً]

(مسألة ١١) إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضاً (١) كاللحم الزائد، وإن كانت فوقه فإن علم زيادتها لا يجب غسلها و يكفى غسل الأصلية.

إلى غسل يده إلى المرفق، و يد المقطوع من دون المرفق هو الباقي منه.

و بتعبير آخر، اليد تطلق على الكفّ و قد تطلق إلى المرفق و قد تطلق إلى المنكب، و المراد بالآية هو الثانى، و بما أنّ خطاب الأمر بغسل الوجه و اليدين انحلالى بالإضافه إلى كلّ مكلف، فمع بقاء شىء من دون المرفق لمكلف يصدق أنّ الباقي يده فيعمّه الأمر بغسله.

فى حكم اليد الزائده

لما تقدّم من أنّ ظاهر الأمر بغسل اليد كالأمر بغسل الوجه غسلها مع توابعها، و بتعبير آخر اليد الزائده ممّا دون المرفق كاللحم الزائد فى اليد فى أنّ متعلق الأمر غسلها بتوابعها.

و قد يستدلّ على ذلك بما فى صحيحه زراره و بكير بن أعين عن أبى جعفر عليه السلام من قوله عليه السلام: «و أمر بغسل اليدين إلى المرفقين فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلّا غسله» (١) و ما تقدّم من أنّ تعليل الحكم المذكور أى: «فليس له» الخ بقوله عليه السلام: «لأنّ الله يقول «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» (٢) لا يوجب إلّا اختصاص الشىء بما كان من اليد و المفروض أنّ الزائد من جزء اليد و إن يطلق عليه الزيادة بملاحظه الأيدى من غالب المكلفين فإن لم يتمّ ما تقدّم من ظهور غسل اليد

ص: ٣٣٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٨٨-١:٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣:٣٨٨-١:٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

بتوابعها فيمكن الوجوب من الصحيحه المزبوره.

وقد يقال إنّ اليد الزائده لا تعدّ من توابع اليد، بل تحسب زائده و الأمر بغسل اليد في الآيه المباركه بقربنه تحديدها إلى المرفق لا تعمّ اليد المزبوره المتّصله بعظم الساعد مثلاً، و أوضح من ذلك ما إذا كانت اليد الزائده ممّا فوق المرفق متّصلاً بعظم العضد و كما أنّ اليد المزبوره خارجه عن المفروضه في الآيه كذلك الموجوده من دون المرفق.

أضف إلى ذلك أنّ الدخيل في الوضوء غسل اليدين من كلّ مكلف و لو وجب غسل كلّ من اليد الأصليه و الزائده لكان الداخل في الوضوء غسل الأيدي الثلاث من مكلف واحد، و لكن لا يخفى ما فيه فإنّ الدخيل في الوضوء غسل اليد اليمنى أو اليسرى إلى المرفق و إذا كانت اليد اليمنى إلى المرفق من مكلف مشتمله على اليد الزائده فمقتضى الآيه المباركه و غيرها غسل يمينه إلى المرفق بتوابعه.

و الالتزام بأنّ أيّ مقدار من اليد الزائده من دون المرفق لا يتبع اليد الأصليه لا يمكن المساعده عليه، و احتمال لزوم الغسل بمقدار يتصل بالساعد دون الباقي بعيد جداً.

بل يمكن دعوى أنّ قوله سبحانه «وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» بنفسه يعمّ تمام ما يكون في الحدّ المزبور، سواء كان جزءاً أصلياً أو زائداً بالإضافة إلى اليد من غالب المكلفين، نعم، إذا كانت الزائده ممّا فوق المرفق فلا تدخل تلك في الآيه و لا في الصحيحه.

و إن لم يعلم الزائده من الأصلية وجب غسلهما (١) و يجب مسح الرأس و الرجل بهما من باب الاحتياط، و إن كانتا أصليتين يجب غسلهما أيضاً و يكفي المسح بإحدهما.

لا يخفى أنّ اليدين إذا اتصلتا بالمرفق بأن لا تمتاز إحدهما عن الأخرى بأن كان لكلّ منهما ساعد و كفّ و يتّصل ساعدهما بالعضد بالمرفق الواحد فتميز إحدهما بالأصالة و الأخرى بالزائده، يقال بالأثر لليد من القوه و البطش، فإن اختصّ هذا الأثر بإحدهما تكون أصلية و الأخرى زائده، و أمّا إذا كان كلّ منهما على حدّ سواء من حيث الأثر تكونا أصليتين.

و إذا كانت إحدهما أصلية و الأخرى زائده و اشتبهت الزائده بالأصلية يجب الجمع في مسح الرأس و الرجلين بكلّ منهما من باب المقدمه العلميه بعد غسل كل منهما من باب المقدمه العلميه أيضاً، و مع عدم الاشتباه و كونهما أصليتين يجب غسل كلّ منهما بالأصالة؛ لكون كلّ منهما يداً، و يكفي مسح الرأس و الرجل بإحدهما لحصول مسّى المسح بالمسح بإحدهما، و لكن لا يخفى ما فيه فإنّ مع كون اليدين المتصلتين على المرفق بشكل واحد و تميز الأصلية عن الزائده بالقوه و البطش من أثر اليد لا يقع الاشتباه حتّى يحتاج إلى المقدمه العلميه، و مع تساويهما في الأثر فتكونا بالأصالة على الفرض.

و الحاصل أنّ الاشتباه فرضه كما ترى و يمكن أن يقال إنّ المراد من اشتباه الأصلية بالزائده أن يمتاز كلّ منهما عن الأخرى ببعض خصوصيات لليد من الآخريين بحيث يحتمل معه في كلّ منهما الأصلية و الزيادة فيتعيّن في الفرض غسلهما من باب المقدمه العلميه و المسح بهما كذلك.

و أمّا إذا كانت لكلّ منهما تمام خصوصيات اليد أو لم يكن لشيء منهما تلك

الخصوصيات يجب غسلهما بالأصالة و يكفي مسح الرأس أو الرجل بإحدهما هذا مع الإغماض عن أنه لا فرق في اختلافهما في الأثر في صدق اليد على كل منهما سواء كانتا متساويتين في الأثر أم لا فيجب غسل كل منهما إلى المرفق، و يشهد لذلك صدق اليد على اليد المشلوله، و قد تقدّم أنّ مقتضى الآيه المباركه غسل اليد إلى المرفق سواء كانت واحده أو متعدده.

بل ربّما يمكن دعوى أنّ اليد الزائده إذا كانت من فوق المرفق أيضاً فمع صدق اليد عليه حقيقه يتعين غسلها و لا يضرّ عدم المرفق له فإنّ كون اليد زائده فهو بالإضافه إلى الآخرين، و أمّا نفس ذى الأيدي فله أيدي ثلاث فيجب عليه غسلها و عدم المرفق لإحدى أيديه نظير المكلف الذى له يدا و لكن ليس لإحدى يديه أو لكل منهما مرفق فإنّه كما يجب عليه غسل يديه إلى مقدار المرفق من السائرين فكذلك ذى الأيدي الثلاث، و ما فى الآيه من التحديد إلى المرفق تحديد لمقدار المغسول لا لتحديد الغسل، و لكن لا يخفى ما فيه فإنّه لا يستفاد من الآيه إلّا الغسل على من ليده مرفق.

و أما غير ذى المرفق فلا بدّ من إثبات وجوب الغسل إلى موضع المرفق على الآخرين من العلم بعدم وجوب سقوط الصلاه عنه و عدم مشروعيه التيمم فى حقّه بخلاف ذى الأيدي الثلاث، فإنّ كون اليدين متّصلتين إلى مرفق واحد أو كونه ذا مرفقين فى عضد واحد يكون كلّ من أيديها داخلاً فى مدلول الآيه المباركه.

و أما إذا لم يكن بالإضافه إلى إحداها مرفقاً كما إذا كانت متّصله بموضع من عضده فليس للآيه المباركه دلالة على اعتبار غسلها حتّى مع الالتزام بأنّ التحديد فى الآيه للمغسول لا للغسل كما التزمنا به، كما لا دليل لا منها و لا من غيرها دلالة على

[الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب إزالته]

(مسألة ١٢) الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا- يجب إزالته إلما إذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر، فإنّ الأحوط إزالته (١) و إن كان زائداً على المتعارف وجبت إزالته (٢) كما أنّه لو قصّ أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً وجب غسله بعد إزاله الوسخ عنه.

غسل شبه اليد بلا- عضد و لا ذراع متّصل بالمنكب من موضع العضد، كما يتفق في بعض من يكون ناقصاً من حيث اليد في يمينه و شماله.

في الوسخ تحت الأظفار

ظاهر كلامه قدس سره أنّه إذا كان بعض الوسخ المتعارف تحت الأظفار في الموضع الظاهر من رءوس الأنامل فالأحوط إزاله ذلك الوسخ ليغسل البشرة من ذلك الموضع الظاهر، و التعبير بالأحوط دون الحكم بلزوم الإزالة لما يذكر من السيره الجاربه من غالب المتشرعه في عدم الاعتناء بالوسخ القليل تحت الأظفار حتّى فيما إذا كان تحتها معدوداً من الظاهر كما يتفق ممّن يطيل أظفاره، و هذا بخلاف ما إذا كان الوسخ كثيراً خارجاً عن المتعارف فإنّهم يعتنون بإزاله الوسخ الكثير، أضف إلى ذلك عدم التعرّض في شيء من الروايات لإزاله ذلك الوسخ، و لكن لا يخفى أنّ إثبات السيره المتشرّعه على ذلك لا يخلو عن صعوبه خصوصاً ممّا يرى في كثير من مثل العمال بعدم اعتنائهم بالوسخ القليل تحت أظفارهم أو سائر مواضع أيديهم.

ربما يوهم عبارته قدس سره أنّ الوسخ إذا كان كثيراً يجب إزالته حتّى فيما إذا كان موضعه من البواطن و لكن لا وجه له، فإنّ الوسخ المزبور كالوسخ في باطن الأنف و إزاله الوسخ لغسل البشرة و مع كونه في الباطن ينتفى اعتبار غسله، نعم إذا قصّ

[غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل]

(مسأله ١٣) ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين بالغسل المستحب قبل الوجه باطل (١).

[إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع]

(مسأله ١٤) إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع (٢) و يجب غسل ذلك اللحم أيضاً ما دام لم ينفصل، و إن كان اتصاله بجلده رقيقه، و لا يجب قطعه أيضاً ليغسل ما تحت تلك الجلده و إن كان أحوط لو عد ذلك اللحم شيئاً خارجياً و لم يحسب جزءاً من اليد.

الأظفار و صار ذلك الموضوع ظاهراً و جب إزالته لغسل ذلك الموضوع الذي صار ظاهراً.

ترك غسل الكف مع اليد

تقدم أن الواجب في غسل اليدين غسل كل منهما من المرفق إلى أطراف الأصابع، و قد تضمنت بعض الأخبار الوارده في الوضوءات البياتيه من وضعه عليه السلام الماء على مرفقه فمرّ كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، كما تضمنت الأخبار اعتبار كون المسح ببله الوضوء في الكفين، و مقتضى كل ذلك اعتبار غسل كل من اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع منهما، و مع ترك ذلك بما هو أشار إليه الماتن يحكم ببطان الوضوء، و قد ورد في صحيحه زراره و بكير بن أعين:

«فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلا غسله» (١).

في اللحم المقطوع

فإن الواجب في الوضوء غسل ظاهر الأعضاء على ما تقدم في عدم اعتبار

ص: ٣٤٠

[الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها]

(مسألة ١٥) الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعة يرى جوفها (١) وجب إيصال الماء فيها وإلا فلا، ومع الشك لا يجب عملاً بالاستصحاب وإن كان الأحوط الإيصال.

غسل باطن الأنف و مطبق الشفتين و لا فرق في صدق الظاهر كونه ظاهراً من الأول أو صار ظاهراً بقاءً كما في موضع القطع من اليد، و عليه إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر من موضع ذلك اللحم، و ليس المراد من صيرورته ظاهراً مجرد كونه بحيث يرى، بل المراد أنه يعد ذلك الموضع كسائر مواضع العضو بالفعل.

و إذا كان اللحم المقطوع غير منفصل فإنه ما دام لم ينفصل يجب غسله أيضاً و لو كان اتّصاله بموضعه بجلده رقيقه، فإنّ المقطوع و إن يخرج بالقطع من جزء الجسد إلّا أنه من توابعه، و قد تقدّم أنّ ظاهر الأمر بغسل عضو غسله بتوابعه ما لم تقم القرينه على خلاف ذلك، نعم موضع الجلده الرقيقه من الباطن؛ و لذا لا- يجب قطع اللحم المزبور حتّى يظهر ما تحت تلك الجلده حتّى لو ادّعى أنّ اللحم المقطوع يعدّ شيئاً خارجياً فإنّ كونه شيئاً خارجياً أثره عدم وجوب غسله لا دخول ما تحت الجلده في عنوان الظاهر حتّى يجب قطع اللحم بتلك الجلده مقدّمه لإيصال الماء تحت الجلده، فقد ظهر أنّ مجرد عدّ اللحم المقطوع شيئاً خارجياً لا- يوجب كون موضع الجلده محسوباً من الظاهر ليقال إنّ اللحم المزبور مانع عن وصول الماء إلى ذلك الظاهر فيقطع لرفع الحاجب عن ذلك الموضع الظاهر.

حكم الشقوق على ظهر الكف

لا يخفى أنّ مجرد سعه الشقوق و رؤيه جوفها لا يوجب دخولها في الظاهر المأمور بغسلها و خروجها عن عنوان الجوف و الباطن على ما يشهد لاعتبار غسل

الظاهر و عدم وجوب غسل الجوف روايه زراره: «إثما عليك أن تغسل ما ظهر» (١) و ما ورد في نفي اعتبار المضمضه و الاستنشاق في الوضوء معللاً بكونهما من الجوف و غير ذلك ممّا تقدّم، ألا ترى أنّه لو قصّ مقدار من بعض الأنف و يرى جوفه فلا يدخل ذلك الجوف في الظاهر.

و كيف كان فإن شك في كون الشقاق الحادث من الجوف أو من الظاهر بالشبهه المفهوميه يكون المرجع في وجوب إيصال الماء فيها إلى البراءه و لا مجال لاستصحاب كونه من الجوف و الباطن؛ لأنّ الاستصحاب لا مجرى له في الشبهه المفهوميه، و هذا بناءً على ما هو الصحيح من أنّ الوضوء اسم لنفس الغسل و المسح لا الطهاره المسببه منهما، و إلّا لكان المرجع هو الاشتغال و لزوم إحراز الطهاره، و لو فرض أنّ الشبهه مصداقيه فلا بأس باستصحاب عدم كون الموضع المفروض من الظاهر و بقائه على كونه جوفاً فيترتب على ذلك عدم اعتبار غسله، نعم، لو قيل بأنّ الطهاره المشروطه بها الصلاه و نحوها أمر تكويني يحصل بالوضوء فلا يبقى مجال أيضاً للاستصحاب المزبور كما لا يخفى وجهه على المتدبّر.

هذا كلّه مع وصول النوبه إلى الأصل العملي و لكن عدم وصول النوبه إليه في مورد الشبهه المفهوميه للجوف فإنّ مقتضى ظاهر قوله عليه السلام في صحيحه زراره و بكير عن أبي جعفر عليه السلام: «فليس له أن يدع من يديه إلى المرفقين شيئاً إلّا غسله» (٢) غسل كلّ شيء قابل للغسل في الحدّ المزبور كما أنّ الأمر بغسل الوجه أيضاً كذلك، بل

ص: ٣٤٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٣١، الباب ٢٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

[ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقياً يكفى غسل ظاهره]

(مسأله ١٦) ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقياً يكفى غسل ظاهره (١) و إن انخرق، و لا- يجب إيصال الماء تحت الجلده، بل لو قطع بعض الجلده و بقى البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض و لا يجب قطعه بتمامه، و لو ظهر ما تحت الجلده بتمامه لكنّ الجلده متصله قد تلزق و قد لا تلزق يجب غسل ما تحتها، و إن كانت لازقه يجب رفعها أو قطعها.

يستفاد ذلك من نفس الآيه المباركه الدالّه على غسل الوجه و اليدين، غايه الأمر يرفع اليد عن الإطلاق المزبور بالإضافة إلى ما هو الجوف يقيناً على ما هو المقرر فى محلّه من أنّه فى موارد إجمال المقيد المفصل يرجع إلى الإطلاق فى خطاب المطلق.

لا يقال: المعبر فى الوضوء غسل الظاهر و كما أنّ شمول الجوف للمشكوك غير محرز كذلك شمول معنى الظاهر له ليحكم بوجوب غسله.

فإنّه يقال: نعم، شمول معنى الظاهر للمفروض مشكوك و لكن إجماله لا يمنع عن الأخذ بمثل صحيحه زراره و بكير من قوله عليه السلام: «و ليس له أن يدع شيئاً من يديه إلى المرفقين شيئاً إلّا غسله». (١) لأنّ فى مورد إجمال دليل الحاكم يؤخذ بظاهر خطاب المحكوم على ما تقرّر فى بحث الأصول.

و الوجه فى ذلك أنّ الظاهر من البشره فعلاً ما يعلو مثل الجدرى دون ما تحته حتّى ما لو انخرق فإن انخرقه كالانخرق فى موضع الحلقة من الأنف، بل مع الانخرق لا يعتبر إيصال الماء تحت الجلده، و لو قطع بعض الجلده و ظهر ما تحتها و بقى بعضها الآخر يعتبر الغسل فيما ظهر بانقطاع الجلده و تكون الجلده فى المقدار الباقي الظاهر من بشرته.

ص: ٣٤٣

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٨:١-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

[ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه]

(مسأله ١٧) ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه و إن حصل البرء (١) و يجزى غسل ظاهره و إن كان رفعه سهلاً، و أما الدواء الذى انجمد عليه و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزله الجبيره يكفى غسل ظاهره و إن أمكن رفعه بسهولة و جب.

نعم، لو ظهر تمام ما تحت الجلده و كانت الجلده متّصله قد تلزق الجلده و قد لا تلزق يجب غسل ما تحت الجلده الظاهره على ما تقدّم فى اللحم المقطوع، نعم يجزى على موضع اتّصال الجلده ما تقدّم فى موضع اتّصال اللحم المقطوع بالجلده، و مجرد التزاق الجلده بعضاً لا- يوجب الفرق بينهما فيجب رفعها و قطعها مع التزاقها عند الوضوء حيث يحسب التزاقها فى البعض من الحجب لما تحتها كما لا يخفى.

و ليس لازم كون الجلده حاجباً أن لا يتعيّن غسل نفس الجلده ما دامت متّصله لكونها من توابع اليد ما دام لم ينفصل نظير الشعر الكثيف على بعض مواضع اليد فإنّه يجب إيصال الماء تحته مع لزوم غسل الشعر المزبور.

ما ينجمد على الجرح

فإنّ المنجمد على الجرح كسائر ما يعلو عن العضو يحسب جزءاً ما دام لم ينفصل بالقطع أو بغيره فيكون غسله كغسل سائر مواضع العضو، سواء كان فصله صعباً أو سهلاً، بخلاف الدواء المنجمد على العضو فإنّه يجزى على الدواء المزبور حكم الجبيره كما دلّ عليه مثل صحيحه الحسن بن على الوشاء قال:

سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدى الرجل أ يجزىه أن يمسح على طلا الدواء؟ قال: «نعم، يجزىه أن يمسح عليه» (١) و يأتى فى الجبائر أنّه يتعيّن رفعها

ص: ٣٤٤

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٤٥٥، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

[الوسخ على البشرة إن لم يكن جرمًا مرئيًا لا يجب إزالته]

(مسألة ١٨) الوسخ على البشرة إن لم يكن جرمًا مرئيًا لا يجب إزالته و إن كان عند المسح بالكيس في الحمام أو غيره يجتمع و يكون كثيراً ما دام يصدق عليه غسل البشرة (١) و كذا مثل البياض الذي يتبين على اليد من الجصّ أو النوره إذا كان يصل الماء إلى ما تحته و يصدق معه غسل البشرة، نعم لو شك في كونه حاجباً أم لا وجب إزالته.

[الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف]

(مسألة ١٩) الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف (٢).

إذا كان رفعها ميسوراً.

حكم الوسخ على البشرة

قد تقدّم أنّ المعتبر في الوضوء غسل الوجه و اليدين و يحصل غسلهما بوصول الماء إلى البشرة و جريانه عليها، و عليه يحصل هذا الغسل المعتبر مع عدم كون الوسخ مانعاً عن وصول الماء إلى البشرة سواء كان الوسخ بحيث يجتمع على تقدير المسح بالكيس في الحمام أو غيره، أو كان مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجصّ و نحوه، و سواء يرى الوسخ كاللون للبشرة أو يرى له جرميه و لكن بحيث لا- يمنع عن وصول الماء إلى البشرة و مع احتمال كونه مانعاً عن وصوله مع رؤيه الجرميه له لتعين إزالته من باب المقدّمه و إحراز غسل البشرة المعتبر في الوضوء و الغسل.

وضوء الوسواسى

المراد أنّه لا- يجب على الوسواسى غير الغسل الذى يصدر عن متعارف الناس حيث لا يعتبر في وضوئه إلّا الغسل المعتبر من متعارف الناس، بل لو شك في

[إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها]

(مسألة ٢٠) إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها (١) إلما إذا كان محلها على فرض الإخراج محسوباً من الظاهر.

أنَّ الغسل الصادر عن سائر الناس حصل منه و لم يحصل له الاطمينان بحصوله فإن كان شكّه بما هو وسواس فلا اعتبار به في جريان الاستصحاب في ناحيه عدم حصوله، و لا يعتبر في حقه الاطمينان بحصوله لا لانصراف الشكّ في خطابات الاستصحاب إلى الشكّ من متعارف الناس حتّى يقال إنّ الانصراف غير محرز، بل لعموم في صحيحه عبد الله بن سنان قال: ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام: رجلاً مبتلى بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبد الله عليه السلام: «و أئى عقل له و هو يطيع الشيطان؟ فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال: سله هذا الذى يأتيه من أى شىء هو؟ فإنّه يقول لك: من عمل الشيطان» (١).

نعم، لو حصل له شك كما إذا لم يحرك خاتمه الضيق في إصبغه، و احتمال عدم وصول الماء تحته فلا بدّ له من الاعتناء، كما هو مقتضى الاستصحاب مع عدم شمول الصحيحه لهذا الفرض كما لا يخفى.

فإنّ المعتبر في الوضوء غسل البشره من العضو و المفروض أنّ الشوكه النافذه غير مانعه عن غسل البشره ليجب إخراجها مقدّمه لغسل موضعها من البشره.

نعم، إذا كان موضعها محسوباً من الظاهر كما إذا كانت الشوكه ذات ضخامه و مع إخراجها يرى موضعها، نظير ما تقدّم فرضه في شقوق اليد التى يرى جوفها يجب إخراجها على ما تقدّم لغسل ذلك الموضع.

ص: ٣٤٦

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٦٣، الباب ١٠ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث الأول.

[يصحّ الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى]

(مسألة ٢١) يصحّ الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى لكن في اليد اليسرى لا بد أن يقصد (١) الغسل حال الإخراج من الماء حتّى لا يلزم المسح بالماء الجديد، بل و كذا في اليد اليمنى إلّا أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتّى يكون ما يبقى عليها من الرطوبة من ماء الوضوء.

الوضوء الارتماسي

لا- ينبغي التأميل في جواز الوضوء بارتماس العضو في الماء أخذاً بإطلاق الأمر بغسل الوجه و اليدين فإنّ الغسل يحصل بصب الماء على العضو و بإدخال العضو في الماء و يظهر جواز الغسل للوجه و اليدين في الوضوء من موثقه إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام عن الطشت يكون فيه التماثيل أو الكوز أو التور يكون فيه التماثيل أو فضّه لا يتوضأ و لا فيه (١). فإنّ النهي فيها و إن يحمل على الكراهه كما تقدّم في بحث استعمال أواني الذهب و الفضة، إلّا أنّ ظاهرها على كلّ تقدير أنّ الوضوء يكون بأخذ الماء منه أو بجعل الوضوء فيه، و أن يحتمل كون المراد من الوضوء فيه جعل الإناء المزبور إناءً لغساله الوضوء لا غسل العضو فيه رمساً نظير ما ورد في الوضوء بغساله الوضوء.

نعم، ربما يدعى أن جريان الماء مقوّم لعنوان الغسل و مع الارتماس لا بدّ من تحريك العضو في الماء ليحصل جريان الماء على العضو و لكن لا يخفى ما فيها، فإنّ دخل الجريان في صورته صبّ الماء على العضو لا فيما إذا أدخل العضو في الماء كالغسل في سائر الأشياء، و بما أنّ المعتبر في غسل الوجه و اليدين في الوضوء الغسل من الأعلى فلو أدخل العضو في الماء شيئاً فشيئاً يحصل الغسل من الأعلى.

ص: ٣٤٧

و لكن لا- يخفى أنّ حصول جريان الماء على العضو بذلك مجرد دعوى، نعم بناءً على عدم اعتباره يحصل بذلك الغسل من الأعلى، و بما أنّ هذا يوجب المسح بالماء الجديد فذكر الماتن قدس سره: لا بدّ في اليد اليسرى أن يقصد الغسل حال الإخراج من الماء حتّى لا يلزم المسح بالماء الجديد، ثم عدل و قال: بل لا بدّ في اليد اليمنى أيضاً قصد الوضوء حال الإخراج حتّى يكون في اليد اليمنى أيضاً بلل الوضوء، و إن أراد غسل اليمنى بتمامها بالارتماس حال الإدخال فعليه أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى في غسلها ارتماساً حتّى يغسل ذلك الباقي باليد اليمنى حتّى يكون مسحها باليمنى و اليسرى من رطوبه الوضوء.

و لكن لا يخفى أنّ غسل الوضوء بنحو الارتماس في الوجه و اليدين و إن كان لا بأس به لإطلاق الأمر بغسلها إلّا أنّه يتعيّن قصد الوضوء عند إدخال العضو في الأعلى بنحو الأعلى فالأعلى، كما أنّه يتعيّن أن يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله خارج الماء باليد اليمنى ليكون على اليدين البله المعتبره في مسح الرأس و الرجلين، و ذلك فإنّ ظاهر الأمر بغسل الوجه و اليدين الأمر بالغسل الحدوثي، و الغسل الحدوثي لا- يكون بقصد الوضوء عند إخراج العضو من الماء مبتدئاً بالأعلى فالأعلى، فإنّ هذا من إنهاء الغسل البقائى تدريجاً و لا يحسب هذا الإخراج غسلًا ثانيًا ليقال إنّ الغسل الثانى يقصد به الوضوء و يكون من الأعلى أ لا ترى أنّه لو اعتبر في تطهير الشىء الغسل مرتين لما يكفى استمرار الغسل الأولى على ما تقدّم في تطهير مثل الثوب و البدن من نجاسه البول.

و أمّا لزوم إبقاء شىء من اليد اليسرى غير مغسول ليغسله في الخارج باليد

اليمنى فهو لا اعتبار المسح على الرأس و الرجلين بالبله الباقيه على اليدين.

لا يقال: لو فرض أنّ إدخال العضو في الماء غسل حدوثي فما دام لم يخرج العضو عن الماء فذلك الغسل الحادث باقٍ، فيكون بعد إخراج العضو عن الماء البله عليه من بله الغسل وضوءاً فلا حاجه إلى إبقاء شيء من اليد اليسرى غير مغسول.

فإنه يقال: المعتبر في المسح باله من غسل الوضوء الحدوثي حيث يأتي أنّ ظاهر الاعتبار في المسح أن لا يكون الماء الممسوح به ماءً جديداً، و من الظاهر أنّ الغسل البقائي لا ينافي كون مائه ماءً جديداً، و في صحيحه زراره و بكير أنّهما سألا أبا جعفر عليه السلام إلى أن قال: «ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماءً جديداً» (١) و قريب منها غيرها.

لا- يقال: لو سلم ظهور الأمر بغسل الوجه و اليدين في الأمر بالغسل الحدوثي فلا بدّ من رفع اليد عنه و الالتزام بكفايه الغسل البقائي بشهاده صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يبتلّ رأسه و لحيته و جسده و يده و رجلاه هل يجزئ ذلك من الوضوء؟ قال: «إن غسله فإنّ ذلك يجزيه» (٢) حيث إنّ من المعلوم أنّ الغسل بعد أن يبتلّ تمام الوجه و اليدين بتلك البله يكون غسلًا بقائياً.

فإنه يقال: لم يظهر من الروايه كون المراد من الغسل، الغسل بعد ابتلال الأعضاء بتلك البله، بل الظاهر أنّ قوله عليه السلام هذا المقدار من المطر كافٍ في غسل الأعضاء إذا

ص: ٣٤٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٨:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤٥٤:١، الباب ٣٦.

(مسألة ٢٢) يجوز الوضوء بماء المطر كما إذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الأعلى فالأعلى [١]

و كذلك بالنسبة إلى يديه، و كذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه و لو لم ينو من الأوّل لكن بعد جريانه على جميع محالّ الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله، و كذا على يديه إذا حصل الجريان كفى أيضاً، و كذا لو ارتمس في الماء ثمّ خرج و فعل ما ذكر.

قصد غسلها عند ابتلالها أوّلاً، أو عند وقوع المطر عليها ثانياً، مع مراعاة الانفصال و الترتيب.

و على الجملة، الرواية في مقام أجزاء ماء المطر في التوضؤ به كما لا يخفى، مع أنّ الغسل البقائي في مورد رمس الأعضاء لا يكون من الغسل الوضوئي حيث إنّه يعتبر في الغسل الوضوئي الترتيب و الغسل من الأعلى، و هذا الغسل لا يمكن بقاؤه برمس تمام العضو في المقام بعد إدخاله في الماء من الأعلى فالأعلى حيث إنّ إحاطه الماء على تمام العضو بقاءً على حدّ سواء كما لا يخفى.

الوضوء بماء المطر

قد تقدّم عدم الإشكال في حصول ما هو المعتبر في الصلاة و غيرها من الوضوء الذي يعتبر فيه الغسل الحدوثي فيما إذا قصد الوضوء عند جريان الماء على وجهه أو يديه، و أمّا إذا جرى المطر على وجهه أو يديه ثمّ قصد الوضوء بعد استيلاء الماء على تمام الحدّ من الوجه و اليدين، بل و حتّى قبل الاستيلاء على تمامه فإنّ مجزّد إجراء اليد على العضو و لو بإجراء البلّ الموجوده في العضو إلى سائر مواضعه لا يعدّ غسلًا آخر.

[إذا شكَّ في شيء أنه من الظاهر أو الباطن فالأحوط غسله]

(مسألة ٢٣) إذا شكَّ في شيء أنه من الظاهر حتَّى يجب غسله أو الباطن فلا فالأحوط غسله (١) إلّا إذا كان سابقاً من الباطن و شكَّ في أنه صار ظاهراً أم لا، كما أنه يتعيّن غسله لو كان سابقاً من الظاهر ثمَّ شكَّ في أنه صار باطناً أم لا.

نعم، مع الفصل في البين و وقوع بله أخرى على العضو و إجرائها إلى جميع مواضعه ربّما يعدّ غسله آخر كما أشرنا إلى ذلك في التعليقه السابقه.

و على الجملة، فما ذكر الماتن قدس سره: و كذلك إذا قام تحت الميزاب و نحوه و لو لم ينو من الأول... الخ، مبنّى على عدم اعتبار الغسل الحدوثي.

و ممّا ذكرنا ظهر أنّ ما عن بعض من كفايه مجرد قصد الوضوء بعد وصول الماء على جميع مواضع الوضوء أيضا كما ترى.

حكم ما شك في كونه من الظاهر

قد ذكرنا أنّ غسل الجوف غير معتبر في غسل الوجه و اليدين و عليه فإن شك في كون موضع من العضو من الظاهر أو الباطن بالشبهه الموضوعيه و كان في السابق من الظاهر فمقتضى الاستصحاب بقاءه على كونه غير الجوف فيعمّه ما دلّ على اعتبار غسل الظاهر و كلّ شيء من الوجه و اليدين إلّا الجوف، و أمّا إذا كان في السابق جوفاً الجوف فمقتضاه عدم اعتبار غسله في الوضوء و بقاءه على ما كان من عدم اعتبار غسله في الوضوء، سواء قيل إنّ الطهاره المشروط بها الصلاه عنوان لنفس الوضوء أو قيل بأنّها أمر اعتباري نفساني مترتب على الوضوء و الغسل و التيمّم.

نعم، لو قيل بأنّ الطهاره أمر مسبي واقعي لها وجود تكويني كشف عن وجودها الشارع عند التوضؤ و الغسل و التيمّم فلا يترتب على استصحاب بقاء الشيء على كونه ظاهراً أو جوفاً حصولها أو عدمها فلا بدّ في كلتا الصورتين الاحتياط لإحراز

حصولها حيث لا يترتب على استصحاب الشيء إلّا حكمها الشرعى لا حصول معلوله أو عدمه، و لكن كون الطهارة و الحدث أمران واقعيان قد تقدّم ضعفه، و أنّ ظاهر الأدلة كون الوضوء بنفسه طهاره كما أنّ حصول النواقض اعتبر حدثاً باقياً إلى أن يتوضأ أو يغتسل.

و أمّا إذا لم يعلم الحاله السابقه للمشكوك فى كونه ظاهراً أو باطناً فذكر الماتن قدس سره أنّ الأحوط الغسل، و لعلّه لإحراز الطهاره المسببه من الوضوء المشروط بها الصلاه و نحوها، و يمكن أن يقال أيضاً بوجوب غسله أخذاً بما دلّ على لزوم غسل الوجه و اليدين إلى المرفقين و أنّه لا يجوز ترك شىء من الوجه و اليدين بلا غسل، و قد خرج من ذلك ما يكون جوفاً منهما و بناءً على جريان الاستصحاب فى الأعدام الأنزليه يجرى فى المشكوك عدم كونه جوفاً فيدخل تحت العام، و تعليق وجوب الغسل على الظاهر من الوجه و غيره لا يوجب جريان الاستصحاب فى ناحيه عدم كون المشكوك ظاهراً؛ لعدم ثبوت هذا التقييد لضعف السند.

نعم، مع الغمض عن ذلك فيجرى الاستصحاب المزبور و ينفى وجوب غسله و لا يعارض باستصحاب عدم كونه جوفاً؛ لأنّه لا يثبت كون المشكوك ظاهراً، و مع الفحص عن ذلك و تسليم المعارضه فالمرجع على ما ذكرنا من كون الطهاره عنواناً لنفس الوضوء-هى البراءه عن اعتبار الغسل الموضع المزبور.

هذا كلّه فى الشبهه الموضوعيه، و أمّا فى مورد الشكّ فى كون موضع ظاهراً أو جوفاً بالشبهه المفهوميه فالمرجع العموم الوارد فى غسل الوجه و اليدين و عدم ترك شىء منهما بلا غسل بعد إجمال الخطاب المخصّص على ما تقدّم سابقاً.

[الثالث مسح الرأس بما بقى من البله في اليد]

الثالث: مسح الرأس بما بقى من البله في اليد (١).

الثالث: مسح الرأس

إشاره

لا خلاف في اعتبار مسح الرأس في الوضوء، بل ينبغي أن يعد ذلك من الضروريات عند المسلمين و يدل عليه الكتاب المجيد حيث ذكر سبحانه:

«وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ» (١) و الروايات الداله عليه كثيره.

اعتبار المسح ببله الوضوء

نعم، يقع الكلام في بعض الجهات الأولى ما أشار إليه الماتن من اعتبار كون مسحه ببله اليد حيث إن المشهور بين أصحابنا اعتبار كون المسح ببله اليد من الوضوء و عدم كفايه المسح بماء جديد، بل لم يحك الخلاف في ذلك إلا عن ابن الجنيد (٢) حيث إن ظاهر المحكى عنه جواز المسح بالماء الجديد مطلقاً أو فيما لم يكن عليه بله الوضوء، و من الظاهر عدم الاعتناء بخلافاته في المسائل عند أصحابنا.

و يشهد لذلك الروايات الواردة في حكاية وضوء النبي الأكرم و ما ورد في وضوء علي عليه السلام و في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بله يمناه» (٣) و نحوها غيرها، و قد تقدم أن الغرض من تصديده عليه السلام للتوضؤ بوضوء رسول الله صلى الله عليه و آله تعليم الوضوء المعتبر في الصلاه و نحوها، و أن الماهيات المخترعه للشارع إذا بين للناس و لو بالفعل فيؤخذ بخصوصيات الفعل إلا إذا قامت قرينه معتبره على أن تلك الخصوصيه غير معتبره في الماهيه

ص: ٣٥٣

١- (١) سورة المائدة: الآية ٦.

٢- (٢) حكاة الشهيد في الذكري ١٣٨: ٢-١٣٩، و المحقق في المعتبر ١٤٧: ١.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٣٨٧: ١-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

المزبوره لزوماً، و فى صحيحه عمر بن يزيد الحاكبه لقضيّه المعراج: «ثمّ امسح رأسك بفضل ما بقى فى يدك من الماء و رجليك إلى كعبيك» (١) فإنه لا يحتمل أن يكون الواجب لأحد المكلفين فى صلاتهم أو غيرها مختلفاً عما أمر به رسوله صلى الله عليه و آله.

و دعوى أنها ليست فى مقام بيان الحكم فلا يمكن أن يؤخذ بإطلاق قوله:

«بفضل ما بقى فى يدك» بأن يقال: بأنّ عدم ذكر العدل له كقوله: أو بماء آخر، يقتضى اعتبار المسح بخصوص البله الباقية فى اليدين، يدفعها أنّ تضمّن صدر الروايه لحكاية أمر لا دخل له لبيان الحكم لا يقتضى أن لا يكون ذيلها فى مقام البيان و أنه عليه السلام فى ذيلها بصدّد تعليم الوضوء الذى أمر الله به سبحانه.

□
و فى صحيحه زراره قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ الله وتر يحبّ الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات إلى أن قال ببلّ د يمينك ناصيتك و ما بقى من بلّ يمينك ظهر قدمك اليمنى، و تمسح ببلّ يسراك ظهر قدمك اليسرى (٢).

و دعوى أنه من المحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «و تمسح ببلّ يمينك» الخ معطوفاً على ثلاث غرفات يعنى يجزيك المسح ببلّ يمينك و عليه فلا يدلّ على تعيين المسح بالبله الباقية؛ لأنّ ظاهر الإجزاء هو الإتيان بأقلّ مرتبه كما هو الحال بالإضافه إلى ثلاث غرفات على ما تقدّم، يدفعها بأنّ العطف على ثلاث غرفات يحتاج إلى تقدير (أنّ) المصدريه و التقدير خلاف الظاهر و ظاهره كونه حكماً ابتدائياً.

و قد يستدلّ على الاعتبار بما رواه فى الموثق ابن مسكان عن مالك بن أعين

ص: ٣٥٤

١- (١) وسائل الشيعة ٣٩٠: ١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٣٦: ١، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يسمح رأسه فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه وليمسح رأسه، وإن لم يكن في لحيته بلل فلينصرف و ليعد الوضوء» (١) فيقال إنَّ الأمر بإعادة الوضوء مع عدم البلل في اللحية ظاهره اعتبار كون المسح بالبله، و لكن يمكن المناقشه في الاستدلال بها بأنَّ الأمر بإعادة الوضوء لعلَّه لفقد الموالاه، اللهم إلَّا أن يقال يدفع الاحتمال إطلاق الأمر بالإعادة و عدم تقييده بما إذا كان الجفاف للتأخير.

و على الجملة، المرتكز في أذهان المتشرّعه من الإماميه من اعتبار المسح ببله الوضوء و عدم جواز أجزاء المسح بالماء الجديد ممَّا لا تأمل فيه و لا كلام.

و في مقابل ما تقدّم بعض الروايات ممَّا يحتمل أن يكون المستند لابن الجنيد (٢) في تجويزه المسح بالماء الجديد منها صحيحه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت: أمسح بما بقى على يدي من الندى رأسى؟ قال: «لا، بل تضع يدك في الماء ثم تمسح» (٣).

و صحيحه معمر بن خلاد قال: سألت أبا الحسن عليه السلام أ يجوزى الرجل أن يمسح قدميه بفضله رأسه؟ فقال برأسه: لا، فقلت: أ بماء جديد؟ قال برأسه: نعم، (٤) و ظاهر الروايتين تنافى الأخبار المتقدمه حيث إنَّ ظاهر الأولى كالثانيه تعين المسح بالماء

ص: ٣٥٥

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٠٩، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

٢- (٢) تقدمت حكاية قوله و تخريجها في الصفحه ٣٥٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٤٠٨-٤٠٩، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٤٠٩، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

الجديد و لا يمكن حملها على تجويز المسح بالماء الجديد، و ما تقدّم من المسح ببله الكفّ على الأفضليّه حيث إنّ النهي فيهما عن المسح بالبلّه تنافى أيضاً هذه الأفضليّه، بل المتعيّن حملهما على التقيّه في مقام المعارضه، حيث إنّ العامّه يقولون بالمسح بالماء الجديد، و تظهر رعايه التقيّه من نفس صحيحه معمر بن خلّاد (١)، حيث ظاهرها مسح تمام الرأس بمجموع اليدين كما عليه العامّه، و السؤال عن عدم تجديد الماء لمسح الرجلين.

لا يقال: السؤال عن مسح الرجلين فيها تنافى حملها على التقيّه حيث إنّ العامّه يرون اعتبار غسل الرجلين.

فإنّه يقال: المحكّي عن جماعه من العامّه التخيير بين غسلهما و مسحهما فلا شهاده فيها على عدم كونها لرعايه التقيّه.

نعم، دعوى كون المراد من مسح الرجلين غسلهما غير صحيح؛ لأنّ مسحهما بفضل مسح الرأس لا يعدّ غسلًا، و لا كون المراد من مسح الرجلين مسح الخفّين كما لا يخفى.

و ممّا تقدّم يظهر الحال في روايه جعفر بن عماره بن أبي عماره قال: سألت جعفر بن محمد عليه السلام: أمسح رأسي ببلل يدي؟ قال: «خذ لرأسك ماءً جديداً» (٢).

هذا كلّه بالإضافة إلى ما ظاهره تعيّن المسح بالماء الجديد، و أمّا بالإضافة إلى ما ظاهره جواز المسح بالماء الجديد و لو في صوره عدم البلل للمسح كصحيحه

ص: ٣٥٦

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٠٩، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤٠٩، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

منصور قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّن نسي أن يمسح رأسه حتّى قام فى الصلاة؟ قال: «ينصرف و يمسح رأسه و رجليه» (١).

و صحيحه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل توضّأ و نسي أن يمسح رأسه حتّى قام فى صلاته؟ قال: «ينصرف و يمسح رأسه ثمّ يعيد» (٢). و المراد من الانصراف فيهما الانصراف عن الصلاة و تدارك المسح بما يعتبر فى الوضوء المسح من بله الوضوء، و لو كان له بله من الوضوء السابق فهو، و إلّا يكون مسحه الرأس بإعادة الغسل على الوجه و اليدين، و لو لم يكن هذا ظاهرهما فلا بدّ من حملهما عليه بقريته ما تقدّم فى الموثقه عن ابن مسكان عن مالك بن أعين (٣) و غيره ممّا تقدّم على اعتبار المسح ببله الوضوء.

و ربّما يقال: إنّ ما رواه أبى بصير صريح فى جواز المسح بالماء الجديد عند عدم البله، فإنّه نقل عن أبى عبد الله عليه السلام فى رجل نسي أن يمسح على رأسه فذكر و هو فى الصلاة قال: «إن كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه و على رجليه و استقبل الصلاة، و إن شكّ فلم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من لحيته إن كانت مبتله و ليمسح على رأسه و إن كان أمامه ماء فليتناول منه فليمسح به رأسه» (٤) و لكن هذه الروايه منافيه لصحيحه زاراه الدالّه على عدم الاعتناء بالشكّ فى النقص فى الوضوء بعد الدخول فى الصلاة،

ص: ٣٥٧

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ١:٤٥١، الباب ٣٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ١:٣٧٠، الباب ٣ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.
 - ٣- (٣) تقدمت فى الصفحه ٣٥٤-٣٥٥.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ١:٤٧١، الباب ٤٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

و يجب أن يكون على الربع المقدم من الرأس فلا يجزى غيره (١) و الأولى و الأحوط الناصيه و هى ما بين البياضين من الجانبين فوق الجبهه.

و لضعف سندها أيضاً بمحمد بن سنان لا يمكن الاعتماد عليها حتى في الحكم بالمسح بالماء الجديد في مورد الحكم بصحة الوضوء لقاعده الفراغ بالدخول في الصلاه.

المسح على الربع المقدم من الرأس

بلا خلاف معروف أو منقول و يشهد له ما ورد في الروايات الوارده في حكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله من مسحه عليه السلام على مقدم رأسه بالتقريب المتقدم و في صحيحه محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مسح الرأس على مقدمه» (١)، و نحوها غيرها، و ظاهرها تحديد مسح الرأس الواجب في الوضوء بالمسح على مقدمه فيحمل إطلاق مسح الرأس في الآيه و غيرها من بعض الروايات، نعم في صحيحه الحسين بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسح على الرأس؟ فقال: كأني أنظر إلى عكته في قفا أبي يمرّ عليها يده، و سألته عن الوضوء بمسح الرأس مقدمه و مؤخره؟ فقال: كأني أنظر إلى عكته في رقبه أبي يمسح عليها (٢)، و لكن مع أنّ إمرار اليد على عكته لا يدلّ على مسحه او لعلّ الإمرار لإدخال اليد تحت العمامه و نحوها يحملان على التقية؛ لما تقدّم من تعيّن المسح على مقدم الرأس نصّاً و فتوى.

و لكنّ الوارد في صحيحه زواره المتقدمه عن أبي جعفر عليه السلام: و تمسح ببله

ص: ٣٥٨

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤١٠، الباب ٢٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤١١، الباب ٢٢ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

يمناك ناصيتك (١)، وقد تقدّم أنّ جملة (تمسح) جملة إخباريه في مقام الإنشاء و غير معطوفه على ثلاث غرفات، فيكون ظاهرها تعين مسح الناصيه، و يقال إنّ الناصيه هي ما بين النزعتين من الرأس المعبر عنها في بعض الكلمات بقصاص الشعر، و الربع المقدم من الرأس في مقابل مؤخره يشمل غير الناصيه طولاً و عرضاً.

و يؤيد ذلك روايه عبد الله بن الحسين بن زيد بن علي، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تمسح المرأه بالرأس كما يمسح الرجال إنّما المرأه إذا أصبحت مسحت رأسها و تضع الخمار عنها فإذا كان الظهر و العصر و المغرب و العشاء تمسح بناصيتها» (٢)، و لذا ذكر في الجواهر أولاً تعين المسح بالناصيه و إن عدل في آخره و جعل المسح بها أحوط و أولى، و إنّ ذكر المسأله لا يخلو عن الإشكال (٣).

أقول: لم يعلم وجه دلالة روايه عبد الله بن الحسين أو وجه تأييدها كون المعين في موضع المسح من الرأس هي الناصيه، و أمّا الناصيه فلا يبعد أن يكون المراد بها مقدم الرأس في مقابل مؤخره و يمينه و يساره فلا يكون بين صحيحه محمّد بن مسلم و بين الأمر بمسح الناصيه تناف و لا تغاير.

و بتعبير آخر، مقدم الرأس في صحيحه محمّد بن مسلم و غيرها ظاهره مقابل المؤخر و اليمين و اليسار، و الناصيه لو لم تكن ظاهره في المقدم بهذا المعنى فلا أقل من إجمالها فتحمل على المبين.

ص: ٣٥٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٧:١-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤١٤:١-٤١٥، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٣- (٣) جواهر الكلام ١٧٨:٢-١٨١.

و دعوى ظهورها فى خصوص قصاص الشعر لم تثبت.

و دعوى أنّ المراد بمقدّم الرأس هى الناصيه المفسّره بمقدّمه الرأس و قصاص الشعر فىكون المتعين مسح الناصيه، و هى ما بين البياضين فوق الجبهه لا يمكن المساعده عليها، فإنّ ظاهر مقدّم الرأس مقابل مؤخره و يمينه و يساره كما تقدّم، و ما فى القاموس (١) ظاهره كون مقدمه الرأس فى أحد معانيها لا أنّ مقدّم الرأس أحد معانيه، فإنّ دعوى دلالتها على الأمر بالمسح بالإضافة إلى الزائد على الناصيه فى حال عدم المحذور فى رفع الخمار و الاكتفاء بمسح الناصيه فى حال المحذور، و لازم ذلك تعين مسح الناصيه كما ترى.

و لو فرض الإجمال فى كلّ من مقدّم الرأس و الناصيه فلا- ينبغى التأمّل فى عدم إجمالهما فى مدلولهما الالتزامى و هو عدم أجزاء المسح بمؤخر الرأس أو يمينه أو يساره فيرفع بهذا المقدار عن إطلاق الآيه المباركه الدالّه على اعتبار مسح بعض الرأس و يؤخذ به فى الباقي.

و ممّا ذكر يظهر أنّ ما ذكر فى المقام من أنّ صحيحه محمّد بن مسلم و إن كانت مقتيده لإطلاق الآيه المباركه حيث تدلّ على عدم أجزاء المسح بغير مقدّم الرأس، إلّا أنّ صحيحه زراره أخصّ بالإضافة إلى كلّ من الآيه المباركه، و صحيحه محمّد بن مسلم حيث إنّها تدلّ على تعين المسح بالناصيه الظاهره فى قصاص الشعر و ما بين النزعتين فيحمل ما ذكر من الأمر بالمسح بالناصيه على أفضل الأفراد جمعاً لا يمكن المساعده عليه، فإنّه لو ثبت ظهور الناصيه فى خصوص قصاص الشعر و ما بين

ص: ٣٦٠

١- (١) القاموس المحيط ١٦٢:٤، ماده «قدم».

و يكفى المسمى (١) و لو بقدر عرض إصبع واحده أو أقل، و الأفضل بل الأحوط أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع بل الأولى أن يكون بالثلاثة، و من طرف الطول أيضاً يكفى المسمى و إن كان الأفضل أن يكون بطول إصبع، و على هذا فلو أراد إدراك الأفضل ينبغى أن يضع ثلاث أصابع على الناصيه و يمسح بمقدار إصبع من الأعلى إلى الأسفل و إن كان لا يجب كونه كذلك

النزعتين لكان المتعين تقييد صحيحه محمّد بن مسلم بهذه الصحيحه على ما هو قانون الجمع بين المطلق و المقيّد في موارد وحده الحكم.

اللهمّ إلما أنّ يقال إن الجمع بالتقييد فيما إذا كان متعلّق التكليف في خطاب مطلقاً و تعلّق التكليف في خطاب آخر بذات ذلك المطلق مقيّداً كما في قوله:اعتق رقبه، و اعتق رقبه مؤمنه، و أمّا في مثل:اعتق رقبه، و اعتق عبداً، فلا ظهور للثاني في كونها قرينه على التقييد في الخطاب الأوّل و المقام من هذا القبيل، و عليه يكون المسح بالناصيه أولى و أحوط.

كفايه مسمى المسح في الرأس

و عن غير واحد دعوى الإجماع على كفايه المسمى في المسح على الرأس طويلاً و عرضاً بمعنى أنّه إذا مسح شيئاً من مقدم رأسه و ناصيته كفى ذلك في تحقّق ما هو المعتبر في الوضوء، و يستدلّ على ذلك بما في صحيحه زواره و بكير من قوله عليه السلام:ثمّ قال «وَأَمْسَيْحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه (١)، و في صحيحتهما الأخرى عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال في المسح:«تمسح على النعلين

ص: ٣٤١

١- (١) وسائل الشيعة ٣:٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

و لا تدخل يدك تحت الشراك، و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (١).

لا يقال: قد تقدّم في صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «مسح الرأس على مقدمه» (٢). و في صحيحه زراره: «و تمسح ببله يمينك ناصيتك» (٣)، و ظاهرهما مسح تمام مقدّم الرأس و الناصيه، و ما قيل من أنّهما كقولك مسحت زيدا أو ضربته يصدق مع عدم استيعاب المسح و الضرب لا يمكن المساعدة عليه، حيث إنّ مع عدم استيعاب المسح و الضرب لا يقال: مسحت بعض زيد أو ضربت بعضه، بخلاف قولك: مسحت بعض مقدّم رأسى أو ناصيتى فعدم الظهور فى الاستيعاب فى المثال المزبور لا ينافى ظهوره فيه فى مورد الكلام، و صحيحه محمد بن مسلم و زراره مع ظهورهما فى الاستيعاب لا ينافى ما تقدّم من صحيحى زراره و بكير بن أعين حيث إنّ مسح تمام مقدّم الرأس و الناصيه مسح شيء من الرأس لا كلّه، فتكونان كالمقيد بالإضافة إلى صحيحى زراره و بكير بن أعين.

فإنّه يقال: صحيحه محمد بن مسلم و كذا صحيحه زراره ناظره إلى تحديد موضع المسح من الرأس و أنّه مقدّمه و الناصيه.

و صحيحتا زراره و بكير مدلولهما نفى التحديد فى ناحيه نفس مسح الرأس لا نفى التحديد فى موضعه، كيف و قد ذكر الحدّ فيهما لموضع مسح الرجلين، و لو

ص: ٣٦٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤١٤، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤١٠، الباب ٢٢ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٤٣٦، الباب ٣١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

كان لهما دلالة على نفي موضع المسح من الرأس فهي بالإطلاق فيرفع اليد عنه بالتحديد الوارد في صحيحه محمد بن مسلم و زراره و غيرهما جمعاً بين الطائفتين.

و يستدل أيضاً لكفايه مسمى المسح على مقدم الرأس و الناصيه بصحيحه زراره قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: أ لا تخبرني من أين علمت و قلت: إن المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟ فضحك فقال: يا زراره قاله رسول الله و نزل به الكتاب من الله عز و جل؛ لأن الله عز و جل قال: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» فعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل، ثم قال: «وَ أَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ» فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه فعرفنا أنه ينبغي لهما أن يغسلا إلى المرفقين، ثم فصل بين الكلام فقال: «وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» فعرفنا حين قال «بِرُءُوسِكُمْ» أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء، ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: «وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فعرفنا حين وصلهما بالرأس أن المسح على بعضهما ثم فسّر ذلك رسول الله صلى الله عليه و آله للناس فضيَعوه (١).

و لكن يورد على الاستدلال بها أنها في مقام نفي اعتبار مسح الرأس كله في الوضوء كما عليه العامة، بل المعتبر مسح بعضه كما عيّن ذلك البعض في جملة من الروايات بمقدم الرأس و الناصيه، و أما اعتبار الاستيعاب في مسح ذلك البعض أو كفايه مسمى المسح عليه فلا دلالة للصحيحه على ذلك و يمكن الجزم بظهور الصحيحه في ذلك بملاحظه ما تقدّم من الروايات الظاهره في كون موضع المسح من الرأس مقدّمه و الناصيه.

نعم، يمكن الاستدلال على أجزاء مسمى المسح بإطلاق الآيه المباركه بعد

ص: ٣٤٣

١- (١) وسائل الشيعة ٤١٢:١-٤١٣، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

ملاحظه هذه الصحيحه الداله على أنّ المراد من الآيه ليس مسح كلّ الرأس، بل بعضه فيكون مقتضاها مسح أيّ بعض منه، غايه الأمر يقيد بعدم كون ذلك البعض من غير المقدم و الناصيه.

و بتعبير آخر، استفاد من الصحيحه أنّ الباء في الآيه المباركه استفاد منها بعض الرأس و كأنّه سبحانه قال: و امسحوا ببعض رءوسكم، و بما أنّ البعض لم يرد عليه تقييد إلا أن لا يكون من غير المقدم و الناصيه فيؤخذ بإطلاق البعض فيهما.

و لكن لا يخفى أنّه كما لا يمكن إثبات أنّ المعتبر في مسح الرأس مسّماه بالصحيحه؛ لأنّ زواره كان يعلم ما هو المعتبر فيه عند الإمام عليه السلام و لم يسأله عن كفايه مسح بعض الرأس و إنّما سأله عن منشأ علمه عليه السلام باعتبار البعض المزبور دون الكل كما عليه العامه، فأجابه عليه السلام من قول رسول الله.

و من الكتاب كذلك لا- يمكن إثبات اعتبار المسمّى من الكتاب؛ لأنّ الإمام عليه السلام لم يذكر في الجواب أنّ المراد الاستعمالي للكتاب المجيد و امسحوا ببعض رءوسكم ليؤخذ بإطلاقه، بل غايه ما استفاد من جوابه عليه السلام أنّ الفصل بين اغسلوا وجوهكم و امسحوا برؤوسكم ب(الباء) منشأ العلم، و كما أن كون(الباء) منشأ العلم يمكن باختلاف المراد الاستعمالي فيها، كذلك يمكن أن يكون باختلاف المراد الجدّي فيه عن المراد الجدّي من قوله: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ» بمعنى أنّ في الفصل في التعبير ب(الباء) بين المتعلقين في الكلام فيه دلالة على الفصل في المراد الجدّي منها؛ و لذا لا وقع للإشكال على الصحيحه بما قيل بأنّ(الباء) لم ترد بمعنى التبويض في مورد، و لا الجواب عنه بأنّ استفاده البعض يمكن بكون(الباء) بمعنى الإلصاق، أو كون الباء

.....
بمعنى الاستعانه بأن يكون الكلام نظير قوله:مسحت يدي بالحائط.

فإنّ (الباء)تدخل على ما يمسح الشيء به و كان الرأس ما يمسح به بله اليد أو اليد، و فى مثل ذلك كما يكون ما يمسح به لوسخ اليد أو رطوبتها بعض الحائط، كذلك فى قوله سبحانه: «وَأَمْسِحُوا بِرُؤُسِكُمْ» (١) فالرأس و إن كان فى الحقيقة ممسوحاً إلاّ أنّه فرض فى الآيه ما يمسح به البله، و ما ذكرنا هو المناسب للتفسير الذى ذكره عليه السلام فى قوله:«ثمّ فسّر ذلك رسول الله للناس فضيعوه» (٢) كما لا يخفى.

و قد نسب إلى جماعه القول باعتبار المسح بمقدار إصبع واحده (٣) ، و إلى بعض اعتبار المسح بمقدار ثلاث أصابع (٤) .

و يستدلّ على ذلك بروايه حمّاد عن الحسين قال:قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

رجل توضّأ و هو معتم فثقل عليه نزع العمامه لمكان البرد؟ فقال:«ليدخل إصبعة» (٥) .

و فى مرسلته عن أحدهما عليه السلام فى الرجل يتوضّأ و عليه العمامه قال:«يرفع العمامه بقدر ما يدخل إصبعة فيمسح على مقدّم رأسه» (٦) و لكن لا- يخفى أنّه مع الغض عن السند يمكن الأمر بإدخال الإصبع لحصول المسمّى لا-لاعتبار كون مقداره الممسوح بمقدار الإصبع.

ص: ٣٦٥

١- (١) سورة المائدة:الآيه ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤١٢:١-٤١٣، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٣- (٣) نسبه فى كشف اللثام ٥٣٩:١.

٤- (٤) نسبه فى المدارك ٢٠٧:١.

٥- (٥) وسائل الشيعة ٤١٦:١، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٦- (٦) وسائل الشيعة ٤١٦:١، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

بل هذا هو المتعين بملاحظه ما تقدّم من دلالة صحیحتی زرارہ و بکیر علی کفایہ مسمی المسح، و أن إدخال الإصبع لا یلازم کون الممسوح من الرأس بمقداره؛ لأنّ الإصبع من باطنها بنحو الاستداره كما لا یخفی.

و أمّا ما یتدلّ علی اعتبار کون الممسوح بمقدار ثلاث أصابع فهو صحیحہ زرارہ قال: قال أبو جعفر علیہ السلام: «المرأه یجزیها من مسح الرأس أن تمسح مقدّمه قدر ثلاث أصابع و لا تلقى عنها خمارها» (١).

و رواه معمر بن عمر، عن أبي جعفر علیہ السلام قال: «یجزى من المسح علی الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجل» (٢)، بدعوى أنّ کلمه الإجزاء ظاهرها أنّ ما ذکر أقلّ مراتب الواجب و بذلك یرفع اليد عن إطلاق صحیحتی زرارہ و بکیر بتقیید شیء من رأسک بمقدار ثلاث أصابع.

لا یقال: هذا التقدير ینافی ما تقدّم ممّا دلّ علی أجزاء المسح بالإصبع.

فإنّه یقال: مضافاً إلى أنّ السند فیما تقدّم ضعیف فدلالته علی أجزاء المسح بالإصبع الواحده کان بالإطلاق حیث إنّ الإصبع فیما تقدّم اسم الجنس فتقیّد بالثلاث.

و لكنّ الأظهر کفایه مسمی المسح حیث لم یقید فی صحیحہ زرارہ و لا- فی روایه معمر بن عمر کون قدر ثلاث أصابع من عرض الرأس، بل تعمان ما إذا مسح

ص: ٣٦٦

١- (١) وسائل الشیعه ٤١٦:١-٤١٧، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحدیث ٣.

٢- (٢) وسائل الشیعه ٤١٧:١-٤١٨، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحدیث ٥.

فيجزي النكس (١) و إن كان الأحوط خلافه.

قدر ثلاث أصابع من طول مقدّم الرأس و الناصيه و كون المسح برعوس الأصابع أو رأس الإصبع، و هذا يساوى تحقّق المسّمى كما لا- يخفى؛ و لذا نلتزم بكفايه المسّمى فى عرض الرأس و طوله كما ذكره الماتن، و أنّ رعايه ثلاث أصابع أى مقدارها عرضاً و طولاً احتياط مستحبّ، كما أنّ كون هذا المقدار من الناصيه لا من فوقها من مقدّم الرأس أفضل كما تقدّم، و أمّا ما فى كلام الماتن من كون الأفضل أن يكون بطول إصبع فظاهره أنّه حمل روايه معمر بن عمر و صحيحه زراره على قدر ثلاث أصابع على عرض الرأس بأن أدخل تمام الأصابع الثلاث تحت الخمار طولاً فيكون مقدار الممسوح من الرأس طولاً بمقدار إصبع واحده و لكن قد تقدّم ما فيه.

النكس فى المسح على الرأس

المنسوب إلى الشهره عدم جواز النكس فى المسح على الرأس بدعوى انصراف ما ورد فى مسح الرأس أى مقدّمه و الناصيه إلى المسح من الأعلى؛ لكون ذلك هو المتعارف من المسح على الرأس، و أنّه يظهر من صحيحه يونس اختصاص جواز النكس فى المسح بالرجلين و لا- يعمّ الرأس، قال: أخبرنى من رأى أبا الحسن عليه السلام بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب و من الكعب إلى أعلى القدم و يقول: الأمر فى مسح الرجلين موسّع من شاء مسح مقبلاً و من شاء مسح مدبراً فإنّه من الأمر الموسّع إن شاء الله تعالى» (١) و بهذا يرفع اليد عن الإطلاق فى صحيحه حمّاد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً» (٢). بل الإطلاق غير ثابت فإنّ الشيخ قدس سره قد روى بهذا السند عن حمّاد بن

ص: ٣٦٧

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٤٠٧، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٤٠٦، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً (١)»، و ظاهره اتحاد الروایتين.

أضف إلى ذلك أنه لو شك في جواز النكس في المسح على الرأس فمقتضى قاعده الاشتغال و لزوم إحراز الطهاره المشروط بها الصلاه و غيرها عدم الاكتفاء بالنكس و تعين المسح من الأعلى.

و لكن لا- يخفى أن دعوى الانصراف لا- وجه له فإنه لا بدّ من ثبوت التعارف و الغلبه في مطلق ما يطلق مسح الرأس باليد من الاستعمالات العرفيه، و دعوى ذلك جزاف و ثبوت التعارف في خصوص الموضوع فهو حاصل بعد الأمر بمسح الرأس فلا يفيد في دعوى انصراف ذلك الأمر، و على تقدير الإغماض فمجرد التعارف على تقديره لا يوجهه، و صحيحه يونس لا دلالة لها على اختصاص جواز النكس بالقدمين حتى بناءً على مفهوم الوصف؛ فإنّ الرجلين من قبيل ذكر متعلق الشيء يعنى المسح لا من قبيل الوصف، و كذلك الأمر في الصحيحه الثانيه لحّماد بن عثمان، و مجرد اتحاد السند مع الصحيحه الأولى لا يدلّ على أنها روايه واحده، حيث إنّ ظاهر النقل أنّ حمّاد بن عثمان قد سمع كلا القولين من الإمام عليه السلام و لا تنافى بينهما.

بل ربما يقال إنّ الراوى في الصحيحه هو حمّاد بن عيسى كما يحكى من بعض نسخ الوسائل و بعض نسخ التهذيب، و عليه فكونهما روايتين لا- كلام فيه، و لكن لا- يخفى أنّ حمّاد الراوى عنه ابن أبي عمير هو حمّاد بن عثمان فلا يعتنى بما في بعض النسخ.

ص: ٣٦٨

و لا يجب كونه على البشره فيجوز أن يمسح على الشعر النابت في المقدم (١) بشرط أن لا يتجاوز بمدّه عن حدّ الرأس.

و أمّا ما ذكر من كون المقام من موارد الرجوع إلى قاعده الاشتغال فقد تقدّم أنّ الطهاره عنوان لنفس الوضوء و المرجع عند الشك في اعتبار شيء فيه المقام كسائر موارد دوران الأمر بين الأقل و الأكثر هي البراءه مع أنّه لا تصل النوبه إلى الأصل العملي مع ثبوت الإطلاق في جواز النكس كما تقدم.

و ربّما يقال بأنّ المسح من الأعلى إلى الأسفل أفضل و عن بعضهم أنّ النكس في المسح يكره (١) و شيء منهما لا يمكن المساعده عليه إلّا أن يراد المسح مقبلاً احتياط في مسح الرأس المعتر في الوضوء، و أنّ المسح مدبراً خلاف الاحتياط كما ذكر في المتن.

المسح على شعر مقدّم الرأس

قد تقدّم أنّ المذكور في الآيه الأمر بالمسح بالرأس و في الروايات اعتبار مسح الرأس المحمول على مقدّمه و الناصيه لما تقدّم، و من الظاهر أنّ الرأس و مقدّمه و الناصيه أسامى لنفس العضو كالوجه و اليدين و الرجلين.

و لكن مع ذلك لا ينبغي التأمل كما لا خلاف بين الأصحاب في كفايه مسح شعر مقدم الرأس و الناصيه، و أنّه لا يعتبر وصول اليد الماسحه و مسّها للبشره لا- لما قيل من أنّ الناصيه ظاهرها الشعر النابت على مقدم الرأس كما في قوله سبحانه: «فَيُؤْخَذُ بِالنَّوَاصِي وَ الْأَعْدَامِ» (٢) و غيره؛ فإنّه كما ذكرنا أنّ الناصيه كمقدم الرأس اسم لنفس العضو، و قد يطلق و يراد به الشعر النابت عليها بقربينه الأخذ و نحوه أو يراد ذلك بنحو

ص: ٣٦٩

١- ((١)) كالعلاّمه في تذكره الفقهاء ١:١٦٣.

٢- ((٢)) سورة الرحمن: الآيه ٤١.

الإضمار كما فى قوله: «وَ سَتَلِ الْقَرْيَةَ» (١)،

بل لأنَّ الرأس أو مقدّمه و الناصيه يكون عاده مع نبات الشعر الساتر للبشره و معه لا يكون وصول اليد الماسحه لنفس البشره و إن يمكن ذلك فيمن كان أصلع أو كان قد حلق رأسه، و يتعارف إطلاق المسح على الرأس فيما مسح شعره فيكون الأمر بمسح الناصيه أو مقدّم الرأس ظاهراً فى الأعم من مسح البشره أو الشعر النابت عليها.

نعم، شموله على الشعر الخارج بمدّه عن مقدّم الرأس و الناصيه و إن كان فعلاً لعدم مدّه مجتمعاً على مقدّم الرأس و الناصيه غير ظاهر بأنّ يجزى المسح على المقدار الزائد، و كذلك إذا كان الشعر نابتاً على مؤخر الرأس أو على عينه أو منتهى مقدّم الرأس و كان متديلاً على مقدّمه بنفسه أو بعلاج فإنّ أجزاء المسح عليه غير ظاهر من مسح مقدّم الرأس و الناصيه.

و بتعبير آخر، القرينه التى ذكرنا لا يقتضى أزيد ممّا ذكرنا من جواز المسح على الشعر الذى يكون على مقدّم الرأس و الناصيه على كلّ تقدير من مدّد ذلك الشعر و عدم مدّه، و يرفع اليد عن الظهور الأصلي من مسح الرأس بمقدار دلالة هذه القرينه، و أمّا الزائد فلا موجب للحكم بالإجزاء فيه و لعلّ ما ذكر الإمام عليه السلام فى صحيحه زاراه:

«المراه يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدّمه قدر ثلاث أصابع» (٢) مع تحقق مسمى المسح المعتبر بأقلّ من ذلك لإحراز وقوع المسح على مقدار الشعر النابت

ص: ٣٧٠

١- (١) سورة يوسف: الآيه ٨٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٤١٦-٤١٧، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز وإن كان مجتمعاً في الناصيه، وكذا لا يجوز على النابت في غير المقدم وإن كان واقعاً على المقدم، ولا يجوز المسح على الحائل من العمامه أو القناع أو غيرهما (١) وإن كان شيئاً رقيقاً لم يمنع عن وصول الرطوبه إلى البشره.

على مقدمه لا المتدليه إلى المقدم من غيره.

المسح على الشعر المتجاوز عن المقدار

قد تقدم أنّ الرأس و مقدمه و الناصيه ظاهرها نفس العضو كما أنّ ظاهر مسحها باليد وصول اليد الماسحه إليها، غايه الأمر رفعنا اليد عن هذا الظهور بالإضافة إلى الشعر النابت على مقدم الرأس و الناصيه بالقرينه التي أشرنا إليها.

و يدلّ على ذلك أيضاً ما تقدم ممّا دلّ على إدخال الإصبع تحت العمامه (١)، و ما دلّ على مسح المرأه من مقدم رأسها قدر ثلاث أصابع و لا تلقى خمارها (٢)، الظاهر في إدخال الأصابع تحت الخمار، و في صحيحه على بن جعفر، عن أخيه قال:

سألته عن المرأه هل يصلح لها أن تمسح على الخمار؟ قال: «لا يصلح حتّى تمسح على رأسها» (٣).

و ربّما يستدلّ على ذلك أيضاً بمرفوعه محمّد بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام في الذي يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء، قال: «لا يجوز حتّى يصيب بشره رأسه الماء» (٤). و دلالتها على عدم جواز المسح على الحنّاء و غيرها من الحائل

ص: ٣٧١

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٤١٦، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٢ و ١.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤١٦-٤١٧، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٤٥٦، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٤٥٥، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

لا- بأس بها، و المراد بالبشره فيها بقرينه ما تقدّم مقابل الحائل الخارجى لا الشعر على الرأس كما لا يخفى، و لكن للرفع فى سندها قابله للتأييد لا الاستدلال.

و فى مقابل ذلك صحيحه محمّد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يحلق رأسه ثم يطليه بالحنّاء ثم يتوضّأ للصلاه فقال: «لا بأس بأن يمسح رأسه و الحنّاء عليه» (١). و فى صحيحه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحنّاء ثم يبدو له فى الوضوء؟ قال: «يمسح فوق الحنّاء» (٢).

و بما أنّه لا يحتمل الفرق بين الحنّاء و الطين و نحوه بأن لا يجوز المسح على الطين و نحوه و يجوز على الحنّاء، بل يمكن دعوى عدم الفرق بين الطين و سائر الحائل حتّى العمامه فيتعيّن حمل الصحيحتين على التقيّه، و عن بعض احتمال حملهما على وجود لون الحنّاء.

و يدفعه أوّلاً: أنّه لا يحتمل أن يكون المراد من الطلى بالحنّاء لونه، و ثانياً:

لا يحتمل كون لونه مانعاً عن المسح المعتبر فى الوضوء كالغسل المعتبر فيه مع ما ورد فى الروايات من الترغيب إلى الخضاب، و نظيره احتمال حملهما على صورته الضروره و كون طلى الرأس بالحنّاء للعلاج فيه أنّه لم يفرض الضروره و العلاج لا فى السؤال و لا فى الجواب، و لا يقاس بما ورد فى طلى الدواء و المراره فإنّ طلى الدواء و المراره دلالتها على الضروره ظاهره.

ص: ٣٧٢

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤٥٦، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤٥٥-٤٥٦، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

نعم، فى حال الاضطرار لا مانع من المسح على المانع (١) كالبرد أو إذا كان شيئاً لا يمكن رفعه و يجب أن يكون المسح بباطن الكفّ (٢) و الأحوط أن يكون باليمنى، و الأولى أن يكون بالأصابع.

المسح على المانع عند الاضطرار

يأتى الكلام فى بحث الجائر أنه مع عدم التمكن على المسح بالبشره أو كان على العضو جبيره أو دواء يجوز المسح على الحائل مِمَّا لا- يتمكن من رفعه للبرد و الخوف من الضرر، و كذا على الجبيره و الدواء للروايات الوارده فى ذلك، و فى غيره يؤخذ بمقتضى ما ورد فى تعيين التيمم مع عدم التمكن من الوضوء.

اعتبار المسح بباطن الكف

ذكر قدس سره اعتبار كون مسح مقدّم الرأس و الناصيه بباطن الكفّ فلا يجزى المسح بظهرها، و احتاط وجوباً فى كون مسح الرأس بباطن الكفّ من اليد اليمنى و جعل المسح عليه بباطن الأصابع من الكفّ اليمنى أولى.

فيقع الكلام فى اعتبار كون المسح بالكفّ فلا يجزى بالذراع أو بالزند فقد ذكر بعضهم دعوى الإجماع على ذلك من أصحابنا، و يمكن الاستدلال على ذلك بما فى صحيحه عمر بن أذنيه الحاكيه فى صدرها قضيه المعراج: «ثم امسح رأسك بفضله ما بقى فى يدك من الماء و رجلك إلى كعبيك» (١).

و بما فى بعض الروايات الوارده فى حكاية الإمام عليه السلام: «ثم مسح ببله ما بقى فى يده رأسه و رجليه و لم يعدهما فى الإناء» (٢).

ص: ٣٧٣

١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٩٠، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٩٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١٠.

وقوله فى صحيحه محمد بن مسلم التى من تلك الروايات: «ثم أخذ كفا آخر فغسل به ذراعه الأيسر ثم مسح رأسه ورجليه بما بقى فى يديه» (١) إلى غير ذلك، فإن المتفاهم من المسح بما بقى فى يديه و عدم إدخالهما فى الإناء ثانياً هو المسح بالكف.

و بتعبير آخر، و إن يطلق اليد و يراد منه إلى المرفق أو المنكب أو إلى بعض الذراع، إلّا أنّ الظاهر منه فى مثل المسح بما على يديه أو فى يديه من الماء أو الندى المسح بما دون الزند إلى أطراف الأصابع كما فى قول القائل: مسح بيده أو بما فى يديه من الرطوبة رأس اليتيم، فإنه لا يتبادر منه ما يعم مسح الرأس بذراعه.

□
أضف إلى ذلك ما فى موثقه زراره و بكير بن أعين حيث سألا أبا جعفر عليه السلام عن حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله من قولهما: «ثم مسح رأسه و قدميه إلى الكعنين بفضل كفيه لم يجدد ماء» (٢) حيث إن ظاهره: لم يجدد لكفيه ماء.

و دعوى أنّ هذه الروايات ظاهرها كون المسح على الرأس و الرجلين ببله الوضوء لا كون اليد و الكف العضو الماسح خلاف الظاهر كما ذكرنا، حيث إن ظاهرها بيان المسح باليد و الكف المبلله ببله الوضوء من غير أن يجدد للكف و اليد ماء.

و المتحصّل المفروض فى مثل هذه الروايات كون المسح باليد فى مسح الرأس و الرجلين، و فى صحيحه زراره و بكير بن أعين، عن أبى جعفر عليه السلام: «و لا تدخل يدك

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٣٩١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٧.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٩٢-٣٩٣، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١١.

تحت الشراك و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك» (١) الخ حيث إن ظاهر النهي عن إدخال اليد تحت الشراك في مقام توهم اعتباره فرض اعتبار كون المسح باليد كما لا يخفى.

بل يمكن استظهار اعتبار كون المسح بباطن اليد و الكفّ من هذه الروايات، حيث لو مسح الإمام عليه السلام في شيء من موارد الحكاياه عن وضوء رسول الله الرأس أو الرجلين بظاهر الكفّ لتصدى الرواه لنقل تلك الخصوصيه، و عدم تعرّضهم لنقلها مع كونه على خلاف المتعارف من مسح الشيء باليد خصوصاً الرأس و الرجلين في الوضوء كافٍ في الحكم بأنّ المعتبر هو المسح بالبطن، و لا مجال في مثل ذلك بالتمسك بالإطلاقات الأمره بالمسح؛ لما تقدّم من تعيّن الأخذ بما في هذه الروايات ما لم تقم قرينه على خلافها، و الإطلاق في الأمر بالمسح لا يصلح لأنّه في مقام بيان المراد من الإطلاقات.

و المتحصّل ما في صحيحه زراره و بكير من قولهما: «ثم مسح رأسه و قدميه بلبل كفّه لم يحدث لهما ماءً جديداً، ثم قال: و لا يدخل أصابعه تحت الشراك» (٢) و نحوه ظاهر في بيان المسح بالكف، و أنّه لم يجدد للعضو الماسح بللاً و ماءً آخر فيؤخذ بالظهور، و لا- يكون إطلاق الأمر بمسح الرأس و مقدّمه و الناصيه صالحاً لرفع اليد عن الظهور المزبور؛ فإنّ الأخبار المزبوره كالمقيد لمثل تلك الإطلاقات.

و أمّا اعتبار كون المسح باليد اليمنى فيمكن أن يستظهر ذلك من صحيحه زراره

ص: ٣٧٥

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤١٤، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

من قوله عليه السلام: «وتمسح ناصيتك ببله يمناك» (١) حيث تقدّم أنّ قوله: تمسح ببله يمناك الخ، جملة إخباريه فى مقام الإنشاء و غير معطوف على: ثلاث غرفات، ليقال إنّ أجزاء المسح ببله اليمنى لا يدلّ على تعينه، و ربّما يقال إنّهُ يؤخذ بما نسب إلى المشهور من الالتزام باستحباب مسح الرأس باليد اليمنى، و يرفع اليد عن الظهور المزبور على تقديره؛ لما ورد فى بعض الروايات الحاكية لوضوء رسول الله ما يظهر جواز المسح باليسار و فى صحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السلام: «و مسح مقدّم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه ببله يمناه» (٢) و لكن لا يخفى أنّ ظاهر ذلك أيضاً فرض مسح الرأس ببله اليمنى حيث لم يرد فيه و مسح مقدّمه رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و يمناه، بل الوارد فيها: بقيه ببله يمناه، و ظاهره أنّ البله اليمنى قد صرف بعضها على مسح الرأس و بباقيها يمسح مع بله يساره ظاهر قدميه.

و على ذلك فلو لم يكن الحكم بأنّ المسح على الرأس بالبله الأولى متعين فلا ريب فى أنّهُ أحوط و لا تصل النوبه إلى التمسك بإطلاقات المسح.

و أمّا ما ذكر فى المتن من أنّ المسح بالأصابع أولى فلا- أعرف له وجهاً، و ما ورد فى إدخال الإصبع تحت العمامه أو ثلاثه أصابع تحت الخمار فهو فى مقام بيان عدم لزوم الاستيعاب فى مسح الرأس و جواز الاكتفاء بما ذكر، و ما فى صحيحه زراره و بكير: «و لا يدخل أصابعه تحت الشراك» (٣) لا يدلّ على فرض مسح القدمين

ص: ٣٧٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣:٣٨٧-١:٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣:٣٨٧-١:٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١:٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

[فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولاً أو عرضاً أو منحرفاً]

(مسأله ٢٤) فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولاً أو عرضاً أو منحرفاً (١).

[الرابع مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين]

الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين (٢).

بالأصابع؛ لأن إدخال الكفّ تحت الشراك يكون بإدخال الأصابع كما لا يخفى.

و على الجملة، يؤخذ فى المقام بإطلاقات الأمر بالمشح حيث لم يرد حتى فى شىء من الروايات الحاكية لوضوء رسول الله ﷺ إلا المسح باليد و الكفّ فراجع.

جواز المسح طولاً أو عرضاً

المراد المسح فى طول مقدّم الرأس و الناصيه أو عرضه، فإنّ جواز المسح على طوله أو عرضه، بل منحرفاً بأن يمسح من أحد طرفى مقدّم الرأس إلى طرفه الآخر منحرفاً مقتضى إطلاقات الأمر بمسح الناصيه و المسح على مقدم الرأس، بل الإطلاق المقامى فى الأخبار الحاكية لوضوء رسول الله صلى الله عليه و آله.

الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين

إشاره

المشهور بين أصحابنا و المدعى عليه الإجماع فى كلمات بعضهم أنّه يعتبر الاستيعاب فى مسح الرجلين من حيث الطول من ظهر القدمين من رءوس الأصابع إلى الكعبين، و أمّا فى عرض ظاهرهما فيكفى مسّى المسح.

و ربّما احتمل بعض الأصحاب (١) عدم لزوم الاستيعاب فى جهه طولهما أيضاً، و اختاره فى المفاتيح (٢)، و فى رياض المسائل نفى البعد عنه (٣)، و اختاره فى الحدائق

ص: ٣٧٧

١- (١) الذكرى ١٥٢: ٢.

٢- (٢) مفاتيح الشرائع ٤٤: ١.

٣- (٣) حكاة عنه البحرانى فى الحدائق الناظره ٢٩١: ٢.

أولاً و لكن ذكر في آخر كلامه أنّ الأحوط الاستيعاب (١).

و ربّما يستظهر الاستيعاب بقوله سبحانه «وَأَمْسِجُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» (٢) بناءً على قراءه النصب حيث يكون ظاهرها تحديد المسح الواجب في الرجلين بكون مسحهما إلى الكعبين.

و ربّما يقال ظاهرها ذلك حتّى بناءً على قراءه الخفض فإنّ مفادها و إن كان مسح بعض الرجلين و لكنّ مسحهما من رءوس الأصابع إلى الكعبين مسح لبعضهما.

و فيه أنّ التحديد إلى الكعبين غايه للممسوح لا للمسح، لا لأنّ التفكيك بين تحديد الرجلين إلى الكعبين عن تحديد اليدين إلى المرفقين بعيد، و أنّ التحديد في الثاني تحديد للمغسول و كذلك الأول غايه للممسوح، ليقال بأنّ هذه دعوى ظهور سياقى و لا- نسلم هذا الظهور، بل لما دلّ على جواز النكس في المسح و في مسح القدمين حيث يعلم منه أنّ أطراف الأصابع إلى الكعبين بيان لموضع المسح من القدمين، و عليه فلا دلالة لآييه على استيعاب المسح لذلك الموضع المحدود طولاً، كما لا يعتبر الاستيعاب عرضاً لمكان الباء.

و بتعبير آخر، كما أنّ موضع المسح من الرأس محدود بمقدّم الرأس و الناصيه و لكنّ المعتبر في الوضوء مسمى المسح من الموضع، كذلك موضع المسح من الرجلين محدود بين أطراف الأصابع إلى الكعب و لكنّ المعتبر في الوضوء مسمى

ص: ٣٧٨

١- (٤) الحدائق الناضره ٢٩١:٢-٢٩٤.

٢- (٥) سورة المائدة: الآيه ٦.

المسح من ذلك الموضع، و في صحيحه زراره: «ثم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه، فقال «وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فعرفنا حين وصلهما بالرأس أنّ المسح على بعضهما ثم فسّر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله للناس فضيّعوه» (١).

و مما ذكرنا يظهر أنّه ما ذكر في استظهار الاستيعاب في مسح الرجلين طولاً من الآية المباركة مع تسليم أنّ التحديد فيها تحديد للممسوح لا للمسح، بدعوى أنّ المستفاد من روايات جواز النكس في الوضوء هو أنّ الغايه في الآية غايه للممسوح و مع ذلك يستفاد منها الاستيعاب فإنّه كما في قول القائل: انكس المسجد من هذا الموضع إلى كذا، يستفاد منه استيعاب الكنس مع كون التحديد راجع إلى موضع الكنس و المرافق في الآية غايه للمغسول و مع ذلك يستفاد الاستيعاب في الغسل، كذلك في الأمر بمسح الرجلين إلى الكعبين لا- يمكن المساعده عليه؛ و ذلك لأنّ الظهور المزبور مسلّم فيما إذا لم يكن في الكلام دالّ على التبويض، و ذكر في ناحيه الأمر بالمسح (الباء) المستفاد منه التبويض و وصل الرجلين بالمسح كما في الصحيحه، و لا يفرق في ذلك بين قراءه نصب الأرجل أو خفضها فإنّ النصب للعطف على محل الأرجل لا لعدم رعايه (الباء) في ناحيه الأرجل كما لا يخفى.

لا يقال: يمكن أن يكون البعض في مسح الرجلين إلى الكعبين باعتبار البعض في عرض المسح لا طوله.

فإنّه يقال: نعم، و لكن المدعى عدم ظهور الآية في ذلك البعض و أنّه من حيث عرض موضع الممسوح أو في طوله أيضاً.

ص: ٣٧٩

١- (١) وسائل الشيعه ٤١٢:١-٤١٣، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

اللهم إلهما أن يقال بما ذكرنا سابقاً أنّ الظهور الاستعمالي للآية لا يختلف لمكان (الباء) فإنّ (الباء) ظاهرها في مثل المقام الزيادة غاية الأمر ما بين في الروايات هو أنّ اختلاف الأمر بالغسل و الأمر بالمسح في الصورة لاختلاف المراد في ناحيه الغسل و المسح من قبيل القرينه على المراد الجدّي، و المتيقن ممّا دلّ على إرادته البعض إنّما هو في جهه عرض موضع المسح و المسح لا في جهه طوله أيضاً على ما يأتي فيؤخذ في جهه الطول بظهور الآيه في الاستيعاب حتّى بناءً على كون الغايه غايه لموضع المسح من القدم، و بما استدللّ بعض المتأخرين على عدم لزوم المسح على الرجل طولاً كمسحهما عرضاً بما في صحيحه زراره و بكير بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام:

«و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (١)، و في صحيحتهما الأخرى: «فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه» (٢).

و يجاب عن الاستدلال بأنّ قوله عليه السلام: «ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع» في الأولى و «ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع» في الثانيه بيان للشيء الذي يكون مسحه مجزياً لا أنّه بيان للقدمين، حيث إنّ كون الموصول بياناً للجار و المجرور معاً في الكلام خلاف الظاهر، و على تقدير عدم تسليم خلاف الظهور فلا ينبغي التأمّل في احتمال ذلك و عليه يؤخذ مع إجمالهما بالظهور للآيه.

أقول: لو كان الأمر كما ذكر من ظهورهما في كون ما بين الكعبين إلى الأصابع

ص: ٣٨٠

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤١٤، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

بياناً للشئ فلا بد من الالتزام بالاستيعاب في المسح طولاً و عرضاً كما هو ظاهر الآيه عنده و على ما بيناه من عدم اختلاف الظهور الاستعمالي للآيه في الاستيعاب في المقدار المحدود من الممسوح.

و يمكن أن يقال الكعبين في الآيه و إن كان غايه لموضع المسح لا- لنفس المسح إلا أن ذلك لا ينافي اعتبار الاستيعاب في مسح ظاهر الرجلين طولاً و عرضاً و لو بملاحظه ما ورد في تفسير الآيه من كون المعتر في مسح الرأس و الرجلين البعض لمكان (الباء) حيث إن المبدأ لمسح الرجلين يعنى لموضعه غير مذكور في الآيه، و عدم ذكره مقتضاه أن يراد بالرجلين تمامهما من الظاهر و الباطن كشمول الرأس فيها لمقدمه و مؤخره، و دخول (الباء) يكون علامه على ما هو مقتضى الصحيحه لإرادته بعض الرأس و بعض الرجلين إلى الكعبين، و قد حدّد هذا البعض في الروايات بظهر القدمين إلى الكعبين خلافاً للعامة حيث التزموا بغسل باطنهما أيضاً على ما يأتي.

و لكن لا يخفى ما فيه فإنّ قوله عليه السلام في صحيحه زراره و بكير بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام: «و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (١) ظاهرها الاكتفاء في مسح الرجلين بمسّماه في ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع، و إلا لو كان الاستيعاب في المقدار المزبور لازماً بأن يكون ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع بياناً للشئ؛ لكان المناسب ترك ذكر الشئ... الخ، ثانياً: و الاقتصار بقوله: إذا مسحت ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك، و أيضاً لم يكن مجالاً للتعبير بالإجزاء الظاهر في أقل مرتبه الواجب

ص: ٣٨١

١- (١) وسائل الشيعة ٤١٤: ١، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

.....
حيث إنّ المعتبر في الوضوء مرتبه واحده لا غير.

و على الجملة، الظاهر أنّ ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع، بيان للقدمين، و يؤيد ذلك ما في روايه معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجل» (١) فإنه كما ذكرنا سابقاً أنّ المسح بثلاث أصابع يعمّ عرض الرجل و طولها كالرأس و التعبير بالتأييد لضعف سندها.

و ربّما يستدلّ على كفايه المسمّى في الطول أيضاً بما في بعض الروايات من المنع من إدخال الأصابع تحت الشراك كما في صحيحه زراره، و بكير بن أعين (٢) حيث لو كان الاستيعاب في المسح بحسب الطول معتبراً تعيّن إدخال اليد تحت الشراك، و فيه أنّ الاستدلال مبنيّ على كون المراد بالكعبين إلى الساق، أو تمام الكعبين، بأن تكون الغايه داخله في حكم المغيّا و شيء منهما غير ثابت كما يأتي، و إذا انتهى المسح في مبدأ الكعب من مقدّم القدم لما أضر الشراك باستيعاب مسح ظهر الرجل طولاً، و كان الأولى أن يستدلّ بهذه الصحيحه و مثلها على عدم لزوم الاستيعاب في ظهر القدم عرضاً حيث الشراك الآخر على بعض الإصبع مانع عن استيعابه.

و ربّما يمكن أن يستظهر كفايه المسمّى طولاً و عرضاً بروايه معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك

ص: ٣٨٢

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤١٧-٤١٨، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

الرجل» (١) فإنّ قوله عليه السلام: «و كذلك الرجل» يعمّ طول الرجل و عرضه كما ذكرنا في مسح الرأس.

و دعوى أنّ التحديد فيها بلحاظ عرض الرأس و الرجل بلا شاهد.

نعم، لا يمكن استظهار كفايه المسمّى في طول الرجل من صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام أنّ عليّاً عليه السلام مسح على النعلين و لم يستبطن الشراكين (٢)، لما تقدّم في صحيحه الأخوين أنّ عدم إدخال اليد تحت الشراك لا يلزم عدم تحقّق المسح من رءوس الأصابع إلى الكعب، و إنّما يلزم عدم استيعاب المسح لعرض الرجل للشراك الآخر في النعل.

و المتحصّل ممّا ذكر أنّه لا يمكن الاستدلال على اعتبار الاستيعاب في مسح الرجلين طولاً بالآية، بل مقتضى صحيحه الأخوين، و روايه معمر بن عمر عدم اعتباره، نعم المستفاد من بعض الروايات الحاكية لوضوء النبي صلى الله عليه و آله عن الإمام أنّه عليه السلام استوعب المسح على الرجلين طولاً، و في صحيحه الأخوين: ثمّ مسح رأسه و قدميه إلى الكعبيين بفضل كفيه لم يجدد لهما ماءً (٣)، فإنّ هذه الصحيحه و إن لم تكن ناظره إلى بيان كميّه المسح من حيث العرض و الطول في الرأس و لا من حيث العرض في الرجلين إلّا أنّ ظاهرها استيعاب على الرجلين طولاً- إلى الكعب، كما أنّ الأمر بمسح ظهر قدمك اليمنى و ظهر قدمك اليسرى في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام (٤).

ص: ٣٨٣

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤١٧-٤١٨، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤١٨، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٣٩٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١١.

٤- (٤) وسائل الشيعة ١: ٣٨٧-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و هما قبتا القدمين على المشهور، و المفصل بين الساق و القدم على قول بعضهم و هو الأحوط(١).

الاستيعاب فى المسح على الرجلين طولاً- و عرضاً، إلا أنه لا يمكن التمسك بمثل ذلك فى مقابل ما تقدم من دلاله صحىحتى الأخوين على أجزاء المسح على الرأس و الرجلين بمسمّاه؛ فإنّ لهما نظر حكومه على مثل ذلك ممّا يدلّ على اعتبار المسح على الرجلين فى الوضوء، و مع ذلك رعايه الاحتياط فى مسح الرجلين خروج عن مخالفه المشهور.

المراد من الكعبين

المشهور عند أصحابنا أنّ الكعبين هما العظامان الناتئان أى العاليان فوق ظهر القدمين و يعبر عنهما بقبتا القدمين؛ لأنّ كلّ عال يسمى كعباً خلافاً للعامه حيث إنّ المعروف عندهم على ما حكى هما العظامان العاليان عن يمين منتهى الساق و يساره (١)، و لعلمهم استفادوا ذلك بالاستظهار من الآيه المباركه من فرض الكعبين فى كلّ من الرجلين إلا فى الرجلين معاً، لا أنّ الكعب لا يطلق على قبه القدم، و عن العلامه أنّ الكعب هو المفصل بين الساق و القدم و لم يكتفِ قدس سره على ذلك، بل حمل كلمات الأصحاب عليه و قال إنّ ذلك أقرب إلى تعريف أهل اللغه (٢).

و لكن لا يخفى أنّ المتأمل فى كلمات الأصحاب يجد أنّ الكعب عندهم بين مفصل الساق و المشط و المراد بالمشط مفصل أصابع الرجل، كما أنّ الناظر فى كلمات اللغويين لا يحرز اتّفاقهم على أنّه مفصل الساق و منتهى الساق من أسفله.

ص: ٣٨٤

١- (١) حكاه عن الجمهور العلامه فى التذكره ١:١٧٠. و الخونسارى فى مشارق الشموس ١:١١٩.

٢- (٢) مختلف الشيعه ١:٢٩٣-٢٩٤.

و كيف ما كان فالكلام في أنّ الكعبين المذكورين في الآية غايه لموضع المسح من الرجل مفروضان في كلّ من الرجلين أو أنّهما مفروضان في الرجلين معاً؛ فعلى الأول لا بدّ من أن يراد منهما ما عن يمين منتهى الساق و يساره من أسفله، و على الثاني يتعيّن أن يكون المراد بهما قبتيّ القدمين كما عليه المشهور بين أصحابنا بحيث نسب المخالفون هذا المعنى إلى الشيعة أو مفصل الساق الذى يقرب من المعنى الأوّل، فإن لم يحرز شيء منهما من الروايات و دار الأمر بين كون المراد بهما قبتيّ القدمين أو مفصل الساق فالمرجع البراه عن مسح الزائد إلى منتهى القبه بناءً على أنّ الطهاره عنوان لنفس الوضوء، و الاحتياط بناءً على أنّها أمر مسبب عن الوضوء على ما تقدّم.

و لكن لا- تصل النوبه إلى الأصل العملي؛ لوجود الأصل اللفظي كصحيحه زراره، حيث ذكر فيها عليه السلام: و تمسح من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسراك ظهر قدميك اليسرى (١)، حيث إنّ في المقدار المجمل للمقيد يؤخذ بإطلاق الظهر و الحكم بلزوم مسح ظاهر الرجل إلى مفصل الساق من طرف الأصابع، سواء قيل باستيعاب المسح أم لا كما لا يخفى.

و يستدلّ على ما ذهب إليه المشهور ببعض الروايات كصحيحه البنزلى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن المسح عن القدمين كيف هو؟ فوضع كفّه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم (٢)، و يقال إنّ الغايه الثانيه بعينها الغايه

ص: ٣٨٥

١- (١) وسائل الشيعة ٣:٣٨٧-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١:٤١٧، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

الأولى ذكرت بياناً لها، والمراد بظاهر القدم موضع علوه، و في بعض النسخ إلى ظهر القدم و لو كان الصحيح هذه النسخه فالأمر أوضح.

و بتعبير آخر، أنه لا يمكن أن يراد بظاهر القدم مقابل باطنه و أنّ مسحه عليه السلام قد انتهى في ظاهر القدم بهذا المعنى، فإنّ هذا ينافى مع وضع الكفّ على الأصابع مع أنّ مسح الباطن في نفسه غير محتمل فلا بد من أن يراد بظاهر القدم موضع علوه.

و لكن لا يخفى أنّه يحتمل أن يكون المراد بظاهر القدم أو ظهره معنى ظاهرهما و هو مقابل باطن الرجل و بطنه، و المراد أنّ مسح أول الأصابع إلى آخر ظهر القدم المنتهى في مفصل الساق فدلالته على ذلك و إن لا تخلو عن خلل، و لكن لا بدّ من ارتكاب خلاف الظهور فيها لا محاله، و كحسنه ميسر عن أبي جعفر عليه السلام ففيها: ثمّ مسح رأسه و قدميه، ثمّ وضع يده على ظهر القدم، ثمّ قال: هذا هو الكعب و قال و أو ما بيده إلى أسفل العرقوب ثمّ قال: إن هذا هو الظنوب» (١) فإنّ ظاهره أن الكعب في ظهر القدم، و أن ما في أسفل الساق هو الظنوب الذي التزم العامه بأنه الكعب، و لو كان الكعب مفصل الساق و الرجل لم يختلف عن الظنوب، و في مقابل ذلك صحيحه الأخوين زراره و بكير فإنّ فيها: ثمّ قال «و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم إلى الكعبين» فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه قال: فقلنا: أين الكعبان؟ قال: هاهنا يعني المفصل دون عظم الساق، فقلنا: هذا ما هو؟ فقال: هذا من عظم الساق و الكعب أسفل من ذلك (٢).

ص: ٣٨٦

١- (١) وسائل الشيعة ٣٩١:١-٣٩٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٨٨:١-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

و لكن لا يخفى أن الاستظهار منها بأن الكعب هو مفصل الساق مبني على كون المراد بقوله: دون عظم الساق، بمعنى تحت عظم الساق و هو مفصل أصول، الأصابع و من المحتمل جداً أن يكون وصفاً للمفصل يعنى الكعب الذى يكون قريباً من عظم الساق أو غير عظم الساق، و قولهما: فقلنا هذا؟ ما هو لا يحتمل غير السؤال عمّا عليه العامّة و جوابه عليه السلام: هذا من عظم الساق، قرينه على أنّ المراد من دون عظم الساق بمعنى غير عظم الساق أو بمعنى القريب منه خصوصاً بما لاحظته قوله عليه السلام: و الكعب أسفل منه.

و على الجملة، لو لم يكن هذا ظاهر الصحيحه فلا أقلّ من عدم ظهورها بمعنى مفصل الساق و الرجل، بل على تقدير ظهورها فيه أيضاً يحمل على ما ذكر؛ لما تقدّم فى الاستدلال على المشهور بحسنه ميسر من أنّها كالصريح فيما ذهبوا إليه.

و ممّا قيل من الدليل على المشهور أيضاً ما ورد من النهى من إدخال اليد و الأصابع تحت الشراكين (١) و الشراك (٢) و المسح على النعل (٣) حيث لو كان المقدار الممسوح إلى مفصل الساق كما عليه العامّة تعيّن إدخال اليد و الأصابع.

و دعوى أنّ بالمسح من أطراف الأصابع إلى أصل الساق يندفع الشراك إلى ما فوق مفصل الساق لا يمكن مساعدته عليها، فإنّ عدم الاندفاع فى بعض النعال خصوصاً الجديد منها لو لم يكن غالبياً فلا أقلّ من أنه متعارف، و عدم تقييد النهى

ص: ٣٨٧

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤١٥، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١: ٤١٤، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٣ و ٤.

عن الإدخال بصوره الاندفاع دليل على أنّ الكعب المذكور غايه لموضع المسح، ليس هو مفصل الساق، بل مفصل أصول أصابع الرجل و الأشاجع.

أقول: الاستدلال بالنهي من إدخال اليد و الأصابع تحت الشراك و الشراكين مبنى على اعتبار الاستيعاب فى المسح طولاً، و أمّا مع عدم اعتباره يصحّ النهى المزبور حتّى لو كان المراد بالكعب مفصل الساق.

و العمده فى كون المراد بالكعب قبه القدم ما تقدّم مع ملاحظه أنّ معروفه كونها هى الكعب كانت عند الشيعة من زمان الصادق عليه السلام لو لم تكن قبله كما يظهر من كلمات بعض أهل اللغة، ثمّ إنّ البحث فى أنّ الغايه داخله فى المغيّا بناءً على اعتبار الاستيعاب فى المسح طولاً فيتعيّن مسح الكعب أيضاً أم لا غير جار فى المقام، فإنه لو قيل بما عليه العلامه و من تابعه قدس سرهم من أنّ المراد بالكعب مفصل الساق (1) فالأمر ظاهر؛ لأنّ المفصل خطّ موهومى ليس له عرض خارجى ليقال بأنّه يمسح أو لا يمسح.

و أمّا بناءً على أنّه قبه القدم فالأخبار الوارده فى النهى عن إدخال اليدين تحت الشراك دليل على عدم دخولها بتمامها و المقدار منها يمسح لا محاله، سواء قيل بالدخول أم لا، و ذلك لإحراز الاستيعاب من الكعب إلّا رءوس الأصابع أو من رءوس الأصابع إلى الكعب على ما تقدّم فى المقدمه العلميه فى غسل الوجه و اليدين فلاحظ و تدبّر، و الله سبحانه هو العالم.

ص: ٣٨٨

و يكفى المسمى عرضاً (١) و لو بعرض إصبع أو أقل، و الأفضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع و أفضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم.

كفايه مسمى المسح عرضاً

هذا هو المعروف بين أصحابنا قديماً و حديثاً على ما حكى عنهم قدس سرهم و عن الصدوق قدس سره فى الفقيه اعتبار المسح على جميع الأصابع بمقدار الكفّ و لكن فى النسبه تأمّل يظهر لمن راجع الفقيه (١)، و عن الأردبيلي الميل إليه (٢)، و فى المفاتيح أنّه جزمى لولا الإجماع على خلافه (٣)، و نسب إلى ظاهر النهايه و المقنعه اعتبار المسح بمقدار عرض إصبع واحده (٤)، و عن الغنيه (٥) و الإشاره (٦) أنّ الأقلّ إصبعان و عن بعض لزوم كون المسح بمقدار ثلاث أصابع.

و يستدلّ على المشهور بصحیحتى الأخوين عن أبى جعفر عليه السلام و فى إحداهما:

«و تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (٧) و فى الأخرى: «فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه» (٨).

ص: ٣٨٩

- ١- (١) حكاہ السيد الخوئى فى التنقيح ١٧٧:٥. و انظر الفقيه ١:٤٥، ذیل الحديث ٨٨.
- ٢- (٢) زبده البيان: ١٧.
- ٣- (٣) مفاتيح الشرائع ١:٤٤، المفتاح: ٤٧.
- ٤- (٤) حكاہ الهمدانى فى مصباح الفقيه ٢:٤٠٤. و انظر النهايه: ١٤، و المقنعه: ٤٨.
- ٥- (٥) الغنيه: ٥٦.
- ٦- (٦) إشاره السبق: ٧١.
- ٧- (٧) وسائل الشيعه ١:٤١٤، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.
- ٨- (٨) وسائل الشيعه ١:٣٨٨-٣٨٩، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

و تقريب الاستدلال بهما أنّ قوله: «ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع» تحديد للقدمين من حيث موضع المسح، و أنّ المعبر مسح شيء من ذلك الموضع؛ و لذا ذكرنا سابقاً أنّ ظاهر الصحيحتين إجزاء المسعى في الرأس و الرجل عرضاً و طولاً.

و قد تقدّم أنّه يورد على هذا الاستدلال بكون ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع تحديد للشيء و لو احتمالاً و أنّ هذا الشيء يعتبر مسحه في مسح الرجلين فيدلّ على اعتبار استيعاب المسح في المقدار المزبور من القدمين طولاً و عرضاً.

و لكن الجواب ما تقدّم من أنّ هذا خلاف ظاهر التعبير بالإجزاء، فإنّ ظاهره أنّ ما ذكر المرتبه الأدنى و الأقلّ من الواجب أو فرد منه، و بناءً على كون ما بين أطراف الأصابع إلى الكعبين بياناً للشيء و أنّه يتعين استيعاب المسح عليه طولاً و عرضاً فليس للمسح المعبر فرد أو مرتبه أخرى كما لا يخفى.

عدم اعتبار الاستيعاب في مسح الرجلين

و قد تقدّم أيضاً أنّ الأمر بالمسح على النعلين في الصحيحه الأولى و النهى عن إدخال اليد و الأصابع فيهما تحت الشراك شاهد واضح على عدم اعتبار الاستيعاب في مسح الرجلين عرضاً، حيث إنّ أحد الشراكين في طول النعل يمنع استيعاب المسح على عرض ظاهر القدم.

و يؤيد عدم اعتبار الاستيعاب في المسح على ظاهر الرجل في ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع روايه معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع و كذلك الرجل» (1) و قد تقدّم أنّ المتيقن منها إجزاء

ص: ٣٩٠

١- (١) وسائل الشيعة ٤١٧:١-٤١٨، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

موضع ثلاث أصابع عرض الرجل، و لكنّها كما ذكرنا مطلقه من حيث طول الرجل و الإصبع و عرضهما.

و كيف كان فدلالته على عدم لزوم الاستيعاب في عرض الرجل لا كلام فيها و لكن باعتبار عدم التوثيق لمعمر بن عمر عتبرنا بالتأييد.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لا يمكن الاستدلال بها على اعتبار المسح بمقدار ثلاث أصابع في كلّ من مسح الرأس و الرجلين.

و يؤيد ما عليه المشهور أيضاً روايه جعفر بن سليمان قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام قلت: جعلت فداك يكون خفّ الرجل مخزقاً فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه أجزيه ذلك؟ قال: «نعم» (١). و دلالتها على عدم لزوم الاستيعاب في مسح الرجلين طولاً- و عرضاً ظاهره؛ لأنّ الخفّ لا يكون مخزقاً من ظاهر الرجل بتمامه و إلّا لم يمكن المشى معه، و لا يكون إدخال اليد من موضع خرقة إلّا بالمسح على بعض ظاهر الرجل، و لضعف سندها أيضاً عتبرنا بالتأييد.

و وجه ضعف السند أنّ جعفر بن سليمان الراوى عن أبي جعفر مجهول، و في بعض النسخ جعفر بن سليمان عن عمّه بدل جعفر بن سليمان عمّه، يعنى عمّ الراوى عن جعفر و هو القاسم بن محمد و عليه فعّم جعفر أيضاً مجهول.

و ربّما يستدلّ على المشهور من كفايه المسمّى في مسح الرجل عرضاً بصحيحه زواره قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام أ لا تخبرنى من أين علمت و قلت إنّ المسح

ص: ٣٩١

ببعض الرأس و الرجلين» (١). الخ، و لكن الاستدلال غير صحيح لما ذكرنا من ظهور الرجل كظهور اليد في تمام ظاهرها و باطنها و لمكان (الباء) علم أنّ الأمر بغسل اليدين إلى المرفقين يختلف عن الأمر بمسح الرجلين إلى الكعبين، و أنّ الموضع الممسوح من الرجلين بعضهما، و أنّ هذا البعض أى موضع و أى مقدار فليست الرواية في مقام بيانها؛ لأنّ زراره لم يسأل عنهما، بل الظاهر أنّ زراره كان يعلم ذلك على قول الإمام عليه السلام و إنّما سأل عن منشأ ذلك القول.

و قد ذكرنا أيضاً أنّه لا يمكن الاستدلال على كفايه المسمى و البعض بالآيه حتى مع انضمام الصحيحه إليها لعدم تعيين ظهور الآيه بالصحيحه، و فى مقابل ما ذكر صحيحه البزنطى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفّه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم، فقلت: جعلت فداك لو أنّ رجلاً قال يا صبيعي من أصابعه هكذا؟ فقال: لا إلا بكفّه (بكفيه) كلّها (٢). و ربّما احتمل بعضهم أن يكون الصحيح بكفّيه و حينئذٍ يحمل على بيان مسح الرجل بالكفين مسحاً لباطنها و ظاهرها فتحمل كـ بعض الروايات الوارد فيها اعتبار مسحها باطناً و ظاهراً على التقيّه، و لكن لا يخفى أنّ هذا الاحتمال غير وارد و إلا لم يكن للسؤال: لو أنّ رجلاً قال يا صبيعي من أصابعه هكذا، فإنّ ظاهر السؤال فرض عدم استيعاب المسح للرجل، و هذا لا يكون إلا فى ظاهر القدم عرضاً و لو كانت النسخه (كفّيه) فلا بد من أن يحمل كالكعبين على بيان

ص: ٣٩٢

١- (١) وسائل الشيعة ١: ٤١٢-٤١٣، الباب ٢٣ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعة ١: ٤١٧، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

و نحوها فى ظهورها فى اعتبار الاستيعاب موثقه عمّار قال:سئل أبو عبد الله عليه السلام:عن الرجل ينقطع ظفره هل يجوز له أن يجعل عليه علكاً؟ قال:«لا، و لا يجعل عليه إلّا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء و لا يجعل عليه ما لا يصل إليه الماء» (١) و روايه عبد الأعلى مولى آل سام قال:قلت لأبى عبد الله عليه السلام عثرت فانقطع ظفرى فجعلت على إصبعى مراره فكيف أصنع بالوضوء؟ قال:«يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جلّ، قال الله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» امسح عليه» (٢).

و وجه ظهورهما أنّه لو لم يتعيّن فى المسح على الرجلين من أطراف الأصابع إلى الكعبين طولاً و عرضاً لم يكن للنهي عن وضع العلك على موضع الظفر المقطوع أو الأمر بالمسح على المراره استشهاداً برفع الحرج فى الآيه وجه لإمكان مسّى المسح عرضاً بالمسح من سائر الإصبع، و مع معارضه كلّ ذلك بما تقدّم فى صحىحتى الأخوين الظاهرتين فى كفايه مسّى المسح على ما تقدّم، و لو لم نقل بأنّ هذه الطائفة موافقه لظاهر الكتاب و أنه مجمل بعد قيام الدليل على أنّ التحديد فيها إلى الكعبين، ناظرٌ إلى موضع المسح يرجع إلى مثل صحىحه زراره:«و تمسح ببّله يميناك ظهر قدمك اليمنى و ببّله يسراك ظهر قدمك اليسرى» (٣) فإنّ المتيقن من

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٦٤-٤٦٥، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤٦٤، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٨٧-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و يجزى الابتداء بالأصابع و بالكعبين و الأحوط الأول (١).

تقييدها عدم اعتبار المسح فى الكعبين و ما بعدها.

و يمكن أن يقال بتعين حمل هذه الطائفة على استحباب الاستيعاب؛ لأن غاية النهى عن المسح بالإصبعين فى الصحيحه و النهى عن جعل العلك و الأمر بالمسح على المراره ظهور ما ذكر فى تعيين الاستيعاب حيث يحتمل كونه من الفرد الأفضل من المسح، و لكن ما ورد فى صحيحى الأخوين من النهى عن إدخال الأصابع و اليد تحت الشراك الذى يكون حاجباً لبعض ظهر القدم فى العرض لا محاله يكون نصاً فى إجزاء عدم الاستيعاب فى العرض على ما تقدّم فى طرح الظهور بالنص بالحمل على الاستحباب كسائر موارد الجمع العرفى.

أضف إلى ذلك ارتكاز المتشرّعه حتى من سابق الزمان على عدم اعتبار الاستيعاب فى عرض ظهر الرجل، و لو كان الاستيعاب فيه أمراً معتبراً لكان من الواضحات عندهم؛ لعموم الابتلاء بالوضوء فى اليوم و الليله بمرات، و لم يكن مورد لدعوى الإجماع على عدم اعتبار الاستيعاب، و لكن لا يخفى أن روايات النهى عن إدخال اليد تحت الشراك و الأمر بالمسح على النعال ينفى الاستيعاب عرضاً لا طويلاً، كما تقدّم من خروج موضع الشراك فى عرض النعال عن مبدأ الكعب فىحكم بالإجزاء بالمسمى فى عرض الرجل، و الله سبحانه هو العالم.

الأحوط الابتداء فى المسح بالأصابع

قد تقدّم أن مقتضى صحيحه حمّاد بن عثمان: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً و مدبراً» (١)، و صحيحته الأخرى: «لا بأس بمسح القدمين مقبلاً و مدبراً» (٢) جواز

ص: ٣٩٤

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٠٦، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء، الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٤٠٦-٤٠٧، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

كما أنّ الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى (١) و إن كان الأقوى جواز مسحهما معاً، نعم لا يقَدّم اليسرى على اليمنى.

النكس في كلّ من المسح على الرأس و الرجلين، و في مصحّحه يونس: «الأمر في مسح الرجلين موسّع من شاء مسح مقبلاً و من شاء مسح مدبراً فإنّه من الأمر الموسع إن شاء الله» (١).

و دعوى أنّ المراد من صحّحه حمّاد بن عثمان يحتمل أن يكون الجمع بين المسح مقبلاً و مدبراً مع أنّه ينافى ظهورها لا يجرى في مصحّحه يونس.

و دعوى أنّ تعليق الجواز فيها على المشيه يوجب الخلل فيها لم يظهر وجهها مع تصدّي الإمام عليه السلام للمسح بكلّ من النحوين، و لما ذكر يرفع اليد عن ظهور صحّحه البنزطى المتقدّمه في تعيّن المسح من أطراف الأصابع، و ما ربّما يظهر ممّا ورد في بعض الموضوعات البيانيه لصحّحتي زراره و بكير من قولهم: «ثمّ مسح رأسه و قدميه إلى الكعبين» (٢) حيث إنّ ظاهرها كون الكعبين غايه للمسح، و لعلّه لذلك يمكن أن يقال إنّ المسح من الأصابع أفضل و أحوط لرعايه ممّا تقدّم من الاحتمال فيما دلّ على جواز النكس.

عدم اعتبار الترتيب بين مسح الرجلين

و المحكى (٣) عن جماعه اعتبار الترتيب في مسح الرجلين و أنّه يعتبر تقدّم

ص: ٣٩٥

١- (٣) وسائل الشيعه ١:٤٠٧، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٤) وسائل الشيعه ١:٣٩٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ١١.

٣- (٥) حكااه السيد الخوئي في التنقيح ٥:١٨٩.

المسح باليمنى على المسح باليسرى.

كما أنّ المنسوب (١) إلى الأكثر عدم اعتبار الترتيب في المسح عليهما فيجوز المسح عليهما معاً، وصرح بعض كالماتن بأنه و إن يكفي المسح عليها معاً إلّا أنّه لا يجوز تقديم المسح على الرجل اليسرى على المسح باليمنى، بل يعتبر مع فرض عدم مسحهما معاً تقديم اليمنى.

و العمده في نفى اعتبار الترتيب الإطلاق في بعض الروايات الواردة في الأمر بمسح الرجلين في الوضوء نظير ما ورد في صحيحه زواره: و تمسح من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى (٢)، حيث لو كان الترتيب معتبراً لقيّد ذلك بذكر لفظ نحو (ثم) و أيضاً استدلل بروايات الوضوءات البيانية حيث لم يتعرّض فيها للنقل بأنّ الإمام عليه السلام في وضوئه حكايه لوضوء رسول الله صلى الله عليه و آله مسح رجله اليمنى أولاً ثم مسح رجله اليسرى، و لو كانت هذه الخصوصيه مراعاة من الإمام عليه السلام أو فهموا اعتباره لنقل ذلك و لو في بعض تلك الروايات.

أضف إلى ذلك المكاتبه المرويه في الاحتجاج حيث نقل الطبرسى قدس سره عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام أنّه كتب إليه يسأله عن المسح على الرجلين بأيّهما يبدأ باليمين أو يمسخ عليهما جميعاً معاً؟ فأجاب عليه السلام يمسخ عليهما معاً فإن بدأ بإحدهما قبل الأخرى فلا يبتدىء إلّا باليمين (٣).

ص: ٣٩٦

١- (١) نسبه السيد الخوئى في التنقيح ١٨٨: ٥-١٨٩.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٣٨٧: ١-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٣- (٣) الاحتجاج ٣١٥: ٢.

و أما صحيحه محمّد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن (١) ، فيحمل فيما إذا أراد المسح مرتباً للجمع بينها و بين التوقيع، كما أنّ خبر أبي هريره أنّ النبي صلى الله عليه و آله كان إذا توضّأ بدأ بميامينه (٢) ، و خبر محمّد بن عبيد الله بن أبي رافع و كان كاتب أمير المؤمنين عليه السلام أنّه كان يقول: «إذا توضّأ أحدكم للصلاه فليبدأ باليمين قبل الشمال من جسده» (٣) يحمل على الغسل مع ضعف سندهما.

أقول: أما الإطلاق في الأمر بمسح الرجلين فلا يمكن الأخذ به مع ورود خطاب المقيّد كما هو ظاهر صحيحه محمّد بن مسلم.

و على الجملة، كما رفع اليد عن إطلاق الأمر بمسح الرجلين بالالتزام باعتبار كونه باليدين و لا- يكفى المسح عليهما باليد الواحده، كذلك يرفع اليد عن إطلاقه، و الإطلاق الأمر بمسحهما باليدين بصحيحه محمد بن مسلم الظاهره في اعتبار تقديم المسح على اليمنى على المسح باليسرى، و رفع اليد عن إطلاق صحيحه محمّد بن مسلم بالمكاتبه غير ممكن؛ لعدم ثبوت طريق الطبرسى إلى محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عندنا ليتمكن الاعتماد عليها.

و أما الإطلاق في روايات الوضوءات التي وقعت عن الإمام عليه السلام حكاية عن وضوء النبي صلى الله عليه و آله فلا بدّ من أن يراد منه عدم تعرّض الرواه في تلك الروايات إلى أنّ

ص: ٣٩٧

١- (١) وسائل الشيعة ١:٤١٨، الباب ٢٥ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) كنز العمال ٩:٤٥٣، الحديث ٢٦٩٣٢.

٣- (٣) وسائل الشيعة ١:٤٤٩-٤٥٠، الباب ٣٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

و الأحوط أن يكون مسح اليمنى باليسرى، و اليسرى باليسرى و إن كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكلّ منهما(١).

الإمام عليه السلام راعى خصوصيه الترتيب و لكن عدم تعرّضهم لها لا يدلّ على عدم تلك الخصوصيه أو عدم اعتبارها؛ و ذلك فإنّه قد تقدّم أنّ ما ورد فى تلك الروايات من نقل الخصوصيه يؤخذ بها إلّا إذا قام دليل على عدم اعتبار تلك الخصوصيه فى نفس الوضوء، بل فى فضله.

و أمّا عدم نقل الخصوصيه فلا يدلّ على عدم اعتبارها أو عدم مراعاتها من الإمام عليه السلام فلعلّ الإمام عليه السلام راعى تلك الخصوصيه و لكن لم تكن تلك الخصوصيه مورداً لاهتمام الرواه، و لو لعدم كونها موضع الجدل بين الناس أو موضع الكلام بين العاقه و الخاصه، و يشهد لذلك عدم احتمال أنّ الإمام عليه السلام قد مسح على قدميه معاً فى جميع الموارد التى توضّأ فى مقام الحكايه عن وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله أو غيره على ما فى الروايات، و المتحصّل بالأخذ بالإطلاق فى صحيحه محمّد بن مسلم متعيّن و لا وجه لدعوى إعراض المشهور عنه فإنّ الإعراض غير محرز أوّلاً، و ثانياً فلعله لبعض ما تقدّم.

مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى

و كان ذلك أيضاً للإطلاق فى بعض الروايات من الأمر بمسح الرجلين و عدم التعرّض لخصوصيه كون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى فى الروايات البيانيه، و قد تقدّم أنّ الإطلاق لا مجال للأخذ به فى مقابل صحيحه زراره: و تمسح ببلاه يمناك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببلاه يسراك ظهر قدمك اليسرى (١)، و بيّنا أيضاً

ص: ٣٩٨

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٧:١-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

ظهور الصحيحه فى أن: «تمسح ببله يمناك» الخ جمله ابتدائيه غير معطوفه على ثلاث غرفات.

و أما الروايات فى الوضوءات البيائيه فقد ذكرنا من أن عدم التعرض فيها لخصوصيه لا يدل على عدم اعتبارها و لا أقل من أن يكون من الإطلاق المقامى، و يرفع اليد عنه بيان الاعتبار فى خطاب آخر، و ما فى صحيحه الأخوين: «ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماءً جديداً» (١) و فى صحيحه زواره: «ثم مسح بما بقى فى يده رأسه و رجليه و لم يعدهما فى الإناء» (٢) من عدم التعرض لكون المسح باليدين يظهر جوابه مما تقدم مع أنه قد ورد المسح على الرجلين باليدين فى غيرهما فى مقام الحكايه عن وضوء النبى صلى الله عليه و آله.

ثم إن الظاهر كما يكفى فى مسح الرأس المسح منحياً كذلك يكفى ذلك فى مسح الرجلين، بل لا يعتبر فى مسح الرجلين كونه إمياً مقبلاً- بتمامه أو نكساً بتمامه، بل يجوز التبعض كل ذلك للإطلاق فى مثل صحيحه زواره المتقدمه الوارده فيها الأمر بظهر القدمين كيف ما اتفق، غايه الأمر يعتبر فى مسحهما استيعاب المسح طويلاً على ما تقدم، و ما فى صحيحه حماد قال: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً أو مدبراً» (٣) لا ينفى التبعض و لا المسح انحناءً على ما تقدم فى المسح على الرأس.

ص: ٣٩٩

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٨:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٩٠:١-٣٩١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

٣- (٣) وسائل الشيعه ٤٠٦:١، الباب ٢٠ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

و إن كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع (١) بينه وبين بشره في المسح.

إذا كان شعر على القدمين

قد يقال إنَّ المسح على الرجلين يتعيّن فيه مسح بشرتهما فإنَّ الرجل اسم للعضو و الشعر النابت عليهما لا يعدّ رجلاً، و لا يقاس بمسح الرأس حيث إنّ وجود الشعر الكثيف على الرأس المانع عن مماسه العضو الماسح للعضو الممسوح بغير بشره الرأس قرينه ظاهره على أنّ المراد بمسح الرأس أعمّ من مسح بشرته أو الشعر النابت عليه، بخلاف المقام؛ فإنَّ الشعر الكثيف على الرجلين بحيث لا يمسّ اليد الماسحه بشره الرجل أصلاً أمر نادر فلا موجب في المقام لرفع اليد عن ظهور الأمر بمسح الرجلين في المسح على بشرتهما، و ما ورد في صحيحه زراره: «كلّ ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يغسلوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء» (١) لا يعمّ المسح فغايتها كفايه غسل الشعر عن غسل البشرة.

و ربّما يقال إنّ المسح على الرجلين لا يفهم منه إلّا لزوم مباشره اليد الماسحه لظاهر الرجل من غير حائل خارجي في مماسه اليد مع الرجل، و أمّا ما هو تابع للرجل كالشعر النابت عليها فلا يفهم من الأمر بمسحها إزاله ذلك التابع فيكون مسح ذلك التابع مسحاً للرجل حتّى في ما إذا لم تصل اليد الماسحه إلى نفس بشره الرجل في بعض مواضع عرض الرجل أصلاً لفرض الشعر الكثيف فيه.

أقول: لو تمّ هذا فمقتضاه إجراء المسح على الشعر الكثيف على بعض مواضع ظهر الرجل لا تعينه، بحيث لو دفع المكلف ذلك الشعر إلى الأطراف بحيث مسح نفس بشره الرجل بمسّماه من طرف الأصابع إلى الكعبين لا يكون هذا كافياً كما

ص: ٤٠٠

١- (١) وسائل الشيعه ٤٧٦: ١، الباب ٤٦ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و يجب إزاله الموانع و الحواجب (١) و اليقين بوصول الرطوبه إلى البشره و لا يكفى الظن.

يشعر بذلك عباره الماتن قدس سره حيث ذكر أنّ الأحوط الجمع بين الشعر و البشره فى المسح، و هذا بالإضافة إلى الشعر الكثيف على الرجل الذى لا يرى ما تحته من البشره معه.

و أمّا الشعر الخفيف الذى هو متعارف فى أصابع الرجل و الكعب منها فلا ينبغى التأمل فى جواز المسح على الرجل مع ذلك الشعر و إن منع ذلك الشعر من وصول اليد الماسحه فى نقاط على ظهر الرجل من مماسه اليد الماسحه للبشره و وصول رطوبتها إلى تلك النقاط حيث إنّ اعتبار غير ذلك يحتاج إلى التنبيه إليه، و لم يرد شىء على ذلك لا فى الروايات البياتيه للوضوء و لا فى غيرها مع صدق أنّه مسح ظاهر رجليه، و إن كان الأحوط فى هذا الفرض رعايه وصول الرطوبه إلى البشره و لو بتوسيط الشعر الخفيف، و الله سبحانه هو العالم.

تجب إزاله المانع

ظاهر الأمر بمسح الرجلين ببله اليد ظاهره عدم كفايه المسح على الحائل و إن وصلت رطوبه اليد إلى البشره و كأنّ اعتبار ذلك فى الوضوء من ضروريات المذهب، و الوجه فى الظهور أنّ المسح على الجورب أو الخفّ أو غيرهما لا يعدّ مسحاً للرجلين، و يشهد لذلك أيضاً ما ورد فى النهى عن المسح على الخمار و العمامه و الخفّين، و فى روايه نسابه الكلبي عن الصادق عليه السلام قلت: ما تقول فى المسح على الخفّين؟ فتبسّم ثمّ قال: «إذا كان يوم القيامة و ردّ الله كلّ شىء إلى شيئه

و من قطع بعض قدمه مسح على الباقي و يسقط مع قطع تمامه (١)

و ردّ الجلد إلى الغنم فترى أصحاب المسح أين يذهب وضوءهم» (١).

ثم إن ظاهر ما ورد في مسح الرجل ببله اليد أي الباقيه فيها من ماء الوضوء إيصالها إلى موضع المسح و عليه فلم تصل تلك الرطوبه إلى بشره أو لا- يحرز وصولها إليها لم يكف و لو لاستصحاب عدم حصول ذلك المسح المعتبر و لا أقل من قاعده الاشتغال، و لا- يرفع اليد عن مقتضى ذلك بالظن بوصول الرطوبه فإن مجرد الظن لا- دليل على اعتباره، نعم لو كان بمرتبه الاطمينان كفى على ما تقدّم مراراً من اعتباره كاليقين، إلّا فيما استثنى و ليس المقام منه.

من قطع بعض قدمه

إذا كان الباقي من قدمه داخلياً في الحدّ المتقدم فالمسح عليه مقتضى الآيه المباركه و نحوهما ممّا أمر فيها بمسح الرجلين إلى الكعبين كما ذكرنا ذلك في تقريب الاستدلال على وجوب الغسل على من قطعت يده دون المرفق، و ذكرنا أنّ يده إلى المرفق هو المقدار الباقي، و التحديد براءوس الأصابع مفروض فيمن له أصابع الرجل و لا يعمّ المقطوع منه، و لا حاجه في الفرض إلى ضمّ الضروره و الإجماع على عدم سقوط فرض الصلاه عنه و أنّ ما دل على التيمّم على الفاقده للماء لا يعمّ الفرض، و لا إلى ضمّ قاعده الميسور كما لا يخفى.

و أمّا إذا لم يبق شيء من الحدّ فمقتضى العلم بعدم سقوط فرض الصلاه عنه و عدم شمول ما دلّ على لزوم التيمّم على فاقده الماء في الفرض- حيث إنّ المراد من فاقده إمّا عدم الماء أو عدم التمكن من استعماله كالمرض و نحوه- الإتيان بالوضوء

ص: ٤٠٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٥٨، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

و سقوط اعتبار المسح على الرجل في حقه.

و ربما يقال لا يحتاج في الفرض أيضاً إلى قاعده الميسور كما قيل ليرد عليه بأن قاعده الميسور لم يتم الدليل عليها.

و الوجه في عدم الحاجه إلى تلك القاعده أن مثل قوله سبحانه: «و امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ» (١) انحلالى بالإضافه إلى كلّ مكلف و أنّ كلّ مكلف يغسل وجهه و يديه و مسحه الرأس و الرجلين، و حيث إنّ المجعول لكلّ مكلف بنحو القضيّه الحقيقيه و أنّه يغسل يديه على تقدير اليدين له، و يمسح رجليه أى كلّ واحد منهما على تقدير كلّ من الرجلين له، كما هو الحال في كلّ القيود الخارجيه عن قدره المكلف و اختياره، فإنّه يكون مأخوذاً في الموضوع مفروض الوجود فيكون المراد أنّ المكلف يمسح رجليه اليمنى على تقديرها، و يمسح رجليه اليسرى على تقديرها، و مع عدمهما أو عدم أحدهما يؤخذ بإطلاق الأمر بغسل الوجه و اليدين، و الأمر بمسح الرأس أو الأمر بمسح الرجل الموجوده أيضاً و لا تصل النوبه إلى التمسك بقوله «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً» (٢) كما تقدّم؛ لأنّ الفقدان المذكور في الآيه موضوعاً للتيمّم يكون بأحد أمرين و شىء منهما غير حاصل في مقطوع الرجل.

و لكن لا يخفى أنّ الوجه المزبور غير تام؛ فإنّ الوضوء مجموعته طهاره أو يحصل من مجموعته الطهاره المشروط بها الصلاه، فيكون الأمر بغسل الوجه أمراً ضمّياً تكليفيّاً غيريّاً أو إرشادياً فالأمر بغسله متوجّه إلى من تكون له اليدين إلى

ص: ٤٠٣

١- (١) سورة المائدة: الآيه ٦.

٢- (٢) سورة النساء: الآيه ٤٣.

[لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء]

(مسألة ٢٥) لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء فلا يجوز المسح بماء جديد (١)، والأحوط أن يكون بالنداوه الباقيه في الكفّ فلا يضع يده بعد تمامته الغسل على سائر أعضاء الوضوء لئلا يمتزج ما في الكفّ بما فيها، لكن الأقوى جواز ذلك.

المرفقين و الرجلين إلى الكعبيين، وكذلك الأمر بغسل اليدين يتوجه إلى من له اليدين إلى المرفقين و الرجلين إلى الكعبيين، و كذا الحال في الأمر بمسح الرجلين فإنه يتوجه إلى من له الرجلين و اليدين إلى المرفقين، و ليس الأمر بكلّ من الأجزاء أمراً استقلالياً نفسياً أو غيرياً ليقال في الأمر بغسل اليدين لم يفرض إلّا وجود اليدين و إن لم يكن للمكلف المزبور رجلين، و هذا ظاهر لا ينبغي التأمل فيه.

و عليه فلا يمكن في المقام التمسك بشيء من تلك الخطابات الواردة فيها الأمر بغسل الوجه و اليد و مسح الرأس و الرجلين فالأولى التمسك في الفرض بالعلم بعدم سقوط فرض الوضوء و لو بواسطة ما تقدّم في الأقطع من اليد، و ذكرنا أنّ ما ورد فيه و إن يدلّ على غسل ما فوق المرفق أيضاً إلّا أنه حملنا الأمر على الاستحباب على ما تقدّم و كيف ما كان فمدلولها عدم سقوط فرض الوضوء و لو مع قطع العضو بتمامه.

المسح بنداوه الوضوء

لا خلاف معروف أو منقول غير ما يحكى عن ابن الجنيد (١) و قد تقدّم في مسح الرأس الروايات الدالّة على اعتبار كون المسح ببلّه الوضوء، و أنه لا يجوز المسح بتجديد الماء على اليدين كما يجدد في غسل الأعضاء، و قد يقال إنّ

ص: ٤٠٤

١- ((١)) حكاها في المعتمد ١:١٤٧، و المختلف ١:٢٩٦، و الدروس ١:٩٢.

مقتضاها عدم جواز تجديد الماء على اليدين و لو من أعضاء الوضوء، و لكن استفاده ذلك من تلك الروايات غير ممكن، فإن ما ورد في صحيحه زواره و بكير: «ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفّه لم يحدث لهما ماء» (١) و نحوها يكون منصرفاً إلى التعرّض بعدم جواز ما عليه العامّة من تجديدهم الماء للمسح كما يجدد للغسل، و أمّا الأمر بمسح الرأس بفضله ما بقى يدك من الماء و رجلك إلى الكعيبين كما في صحيحه عمر بن اذينة (٢)، و قوله عليه السلام في الصحيحه: «و تمسح ببله يمينك ناصيتك و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى، و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (٣) فقد يدعى أنّ مقتضى ظهورهما اعتبار كون المسح بالنداوه الباقيه في الكفّ بعد غسل اليدين فلا يجوز المسح فيما إذا أخذ الكفّ النداوه من سائر الأعضاء، و إنّ هذا الظهور يكون موجباً لرفع اليد عن إطلاق الأمر بمسح الرأس و الرجلين في الآيه و غيرها.

و قد يجاب عن ذلك بأنّ حديث المعراج ليس في مقام بيان الحكم الشرعى و لعلّ الأمر بالمسح كما ورد فيه كان أفضل فإنّه كان الإمام عليه السلام في حكاية المعراج و ما جرى فيه و لم يكن في مقام بيان الحكم فلم يمكن التمسك بالظهور الإطلاقي بعدمه و فيه أنّ ظاهر نقله عليه السلام في الذيل واقعه الأمر بالوضوء أنّه في مقام بيان كيفيه تشريع الوضوء و ما اعتبر فيه من ذلك الحين كما كان في صدره في بيان كيفيه تشريع الأذان و كيفيته من ذلك الحين.

ص: ٤٠٥

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٣:٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٩٠، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعه ١:٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

و كفايه كونه برطوبه الوضوء و إن كانت من سائر الأعضاء فلا يضرّ الامتزاج المزبور(١) هذا إذا كانت البله باقيه فى اليد.

و الحاصل أنّ الغرض من النقل بيان التشريع و كفيته للتعليم و بأنّ صحيحه زراه المراد منها بيان اعتبار كون مسح الناصيه و الرجل اليمنى باليد اليمنى المبتله و مسح الرجل اليسرى باليد اليسرى، فالمقابله بين اليد اليمنى المبتله و اليد اليسرى المبتله لا بين بله اليمنى و بله اليسرى؛ لأنّ فى غالب موارد الوضوء يكون الوضوء بغير ارتماس الأعضاء و بالاغتراف، و من الظاهر أنّ البله فى اليمنى من بله غسل اليد اليسرى و أيضاً لا يجوز مسح الرأس و الرجل اليمنى بغير اليد و إن ابتله ببله اليمنى.

و فيه أنّ المسح على الرأس و الرجلين و إن كان باليد يعنى الكفّ بقربه ما ورد فى كيفية المسح من صحيحه البنظى و غيرها إلّا أنّ ظاهر الصحيحتين كون اليد الماسحه مصاحبه بالفضل و البله من ماء الوضوء الباقيه فى اليد الماسحه بتمام غسل الوجه و اليدين لا البله الحادثه فيها بعد تمام غسل الأعضاء بإمرار اليد الماسحه على سائر الأعضاء.

اللهمّ إلّا أن يقال إنّ المراد بالبله و الفضل من ماء غسل الوجه و اليدين فيهما أيضاً فى مقابل تجديد الماء عليهما من ماء الإناء و نحوه و فى صحيحه زراه بن أعين: «ثم مسح ما بقى فيه يديه رأسه و رجليه و لم يعدهما فى الإناء» (١).

و بتعبير آخر، لم يذكر فى شىء من الأخبار عدم إمرار اليد الماسحه بعد تمام غسل الأعضاء على تلك الأعضاء خصوصاً على اليد اليسرى كما هو المتعارف عند عامه الناس، و لو كان هذا أمراً معتبراً لذكر اعتبار ذلك فى شىء من الأخبار.

ص: ٤٠٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣٩٠-١:٣٩١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

و على الجملة، غايه ظهور صحيحه عمر بن أُذينه و صحيحه زراره عدم شمول بلل اليمنى للبلل المأخوذ من الوجه أو حتّى بلل اليد اليسرى المأخوذ من اليمنى بعد تمام الوضوء، و لا تعمّان بلل اليمنى الذى يكون عليها بإمرارها على اليسرى و لو بعد تمام غسلها كما لا يخفى، مع أنّه يمكن أن يقال إنّ المقدار المحرز من تقييد مسح الرأس و الرجلين كون البله للعضو الماسحه بّله أعضاء الوضوء لا- الماء الخارجى أو ما هو نظيره بأن يمسح بغساله الأعضاء المجتمع فى إناء و نحوه فإنّه و لو سلّم ظهور الصحيحتين فى كون اليد الماسحه مبتلّه ببلل نفس اليد عند تمام غسل الوضوء إلّا أنّ ذلك لا يوجب رفع اليد عن الإطلاق المزبور؛ لأنّ كون البله فى الكف عند تمام غسل الأعضاء و الأخذ بالمسح أمر غالبى فلا يكون ذكره فى الصحيحتين موجبا لرفع اليد عن إطلاق الأمر بالمسح و لو من غيرها.

و يؤيد جواز أخذ البلل من سائر الأعضاء أو امتزاج بلل الكفّ ببلل سائر الأعضاء قبل المسح ما ورد فى من نسى المسح من أنّه يأخذ البلل للمسح من اللحية و غيرها (١)، على ما يأتى فإنّه من البعيد أن يختصّ ذلك بصوره النسيان بأن يعتبر المسح ببله الكفّ بالمعنى المتقدم فى غير النسيان و لا يعتبر ذلك حال النسيان، و لكن لا يخفى أنّه لا بعد فى ذلك، و يحتمل الاشتراط كذلك ثبوتاً مع أنّ أخذ البلل من غير اللحية من سائر الأعضاء حتّى مع النسيان غير ثابت كما يأتى.

ص: ٤٠٧

١- (١) وسائل الشيعه ٤٠٧:١، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

و أمّا لو جفّت فيجوز الأخذ من سائر الأعضاء بلا إشكال من غير ترتيب بينها على الأقوى، و إن كان الأحوط تقديم اللحية و الحواجب على غيرهما من سائر الأعضاء.(١).

لو جفّت الرطوبة أخذ من سائر الأعضاء

لا ينبغي التأمل في أنّه يجوز أخذ البلل من اللحية عند عدم البلل للكفّ سواء نسي مسح الرأس و القدمين أو شكّ فيها و في صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام إذا ذكرت و أنت في صلاتك أنك قد تركت شيئاً من وضوئك-إلى أن قال-و يكفيك من مسح رأسك أن تأخذ من لحيّتك بللها إذا نسيت أن تمسح رأسك فتمسح به مقدّم رأسك (١)، و نحوها روايه زراره عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل نسي مسح رأسه حتّى دخل في الصلاة قال:«إن كان في لحيّته بلل بقدر ما يمّسح رأسه و رجله فليفعل ذلك و ليصل» (٢).

و إنّما الكلام في جواز أخذ البلل من غير اللحية، سواء لم تكن عليها رطوبة أو كانت عليها أو أنه يختص جواز الأخذ باللحية.

و قد يستدلّ على عدم الفرق بين اللحية و غيرها بمرسلة الصدوق قال:قال الصادق عليه السلام:«إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بلّه وضوئك فإن لم يكن بقي في يدك من نداوه وضوئك فخذ ما بقي منه في لحيّتك و امسح به رأسك و رجليك و إن لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك و أشفار عينك و امسح به رأسك و رجليك و إن لم يبق من بلّه وضوئك شيء أعدت الوضوء» (٣) و نحوها مرسله

ص: ٤٠٨

١- (١) وسائل الشيعة ٤٠٨:١، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٤٠٨:١، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٣- (٣) وسائل الشيعة ٤٠٩:١-٤١٠، الباب ٢١ من أبواب الوضوء، الحديث ٨.

حمّاد (١)، و ظاهر ما ذكر فيها من الترتيب لكثرة البلّه في اللحيه على تقديرها لا أنّ للترتيب خصوصيّة أُخرى؛ و لذا ذكر في الذيل: لو لم يبقَ من بلّه وضوئك شيء أعدت الوضوء.

و يستدلّ أيضاً أن ذلك مقتضى إطلاق الأمر بمسح الرأس و الرجلين، فإنّ مقتضى هذا الإطلاق إجزاء المسح على الرأس و الرجلين ببلّه أى عضو من أعضاء الوضوء بعد تقييده بعدم جواز المسح بالماء الجديد، و قد ورد لهذا الإطلاق قيد آخر و هو أن يكون المسح بالبلّه الباقية في الكفّ و اليد، و بما أنّ هذا التقييد فرض فيه البلّه الباقية في الكفّ و مع عدم تلك البلّه يؤخذ بالإطلاق المزبور و مقتضاه جواز الأخذ من سائر الأعضاء.

أقول: الأمر بمسح الرأس و الرجل بالبلّه الباقية في اليد و الكفّ اشتراطه في الوضوء مطلقاً لا- في خصوص فرض وجود البلّه الباقية فيه، فيكون مقتضى الأمر بالمسح بالبلّه الباقية تجديد الوضوء مع عدم البلّه فيها، و قد خرج عن ذلك فرض إمكان أخذ البلّه من اللحيه، و يؤخذ في فرض عدم إمكان أخذها منها بإطلاق الاشتراط و لا تصل النوبة إلى التمسك بإطلاق الأمر بمسح الرأس و الرجلين، حيث إنّ إطلاق خطاب المقيّد يتقدّم على إطلاق خطاب المطلق و المرسله لضعف السند، بل و احتمال كون المراد بها مرسله حمّاد بن عثمان لا يمكن الاعتماد عليها.

لا يقال: إنّ ذكر اللحيه في صحيحه الحلبي و روايه زراره لتخلّف النداهه فيها عاده، و إلّا فلا يفهم الخصوصيّة لها.

ص: ٤٠٩

نعم، الأحوط عدم أخذها ممّا خرج من اللحية عن حدّ الوجه كالمسترسل منها(١) و لو كان في الكفّ ما يكفى الرأس فقط مسح به الرأس، ثم يأخذ للرجلين من سائرهما على الأحوط و إلّا فقد عرفت أنّ الأقوى جواز الأخذ مطلقاً.

فإنّه يقال: يحتمل ذلك و أن يكون ذكر اللحية لرعايه الغلبه إلّا أنّه لا إطلاق في المقام يقتضى جواز الأخذ من مطلق الأعضاء ليقال: إنّ صحيحه الحلبي باعتبار تلك الغلبه لا تقيّد الإطلاق، بل الموجود في المقام ما تقدّم من خطاب الأمر يمسح الرأس و الرجلين بلّه اليد و الكفّ الباقيه فيهما من غسل الأعضاء على ما تقدّم.

نعم، لو نوقش في دلاله ما تقدّم على اعتبار عدم امتزاج بلّه اليد و الكفّ لسائر الرطوبه من الأعضاء لكان عدم اعتبار بلل اللحية و جواز الأخذ من سائر الأعضاء على القاعده أخذاً بالإطلاق المزبور.

الأحوط عدم الأخذ من مسترسل اللحية

ظاهر كلامه أنّه قدس سره قد احتاط وجوباً في أخذ البلل من اللحية بأن يؤخذ ذلك من البلل من حدّ الوجه المذكور سابقاً ليكون المسح بها ببلل الوضوء.

و قد يقال إنّ الموجود في اللحية و لو في المقدار الخارج عن حدّ الوجه يصدق عليه بلل الوضوء، و فيه أنّ ظاهر ما تقدّم المسح بفضل الماء الموجود في أعضاء الغسل من الوضوء أو في خصوص الكفين، و إلّا فلم لا يجوز المسح بالماء النازل من أعضاء الوضوء إذا غسلها في إناء و أخذ البله من الإناء المزبور لمسح الرأس و الرجلين أو أخذ بلّه الوضوء الساقط على سائر أعضاء البدن، اللهم إلّا أن يتمسك بالإطلاق في صحيحه الحلبي حيث لم يقيّد عليه السلام أخذ البلّه ممّا يكون من مقدار اللحية الواقع في حدّ الوجه.

[يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح]

(مسأله ٢٦) يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح [١]

و أن يكون ذلك بواسطه الماسح لا بأمر آخر، و إن كان على الممسوح رطوبه خارجه فإن كانت قليله غير مانعه من تأثير رطوبه الماسح فلا بأس و إلا لا بدّ من تجفيفها، و الشكّ في التأثير كالظنّ لا يكفي، بل لا بدّ من اليقين.
و كيف كان، فالاحتياط المزبور في محلّه.

اعتبار نأثر الممسوح برطوبه الماسح

و ذلك فالأمر بمسح الرأس و الرجلين بيّله اليمنى و اليسرى أو بفضله ما في يده من ماء الوضوء و بلله تأثر الرأس و الرجلين بذلك البلل، نظير الأمر بمسحها بالدهن و نحوه، و أمّا كون هذا التأثير بإمرار اليد على الجزء الممسوح فقد تقدّم أنّ ذلك مقتضى ما ورد في كيفية المسح، و ما ذكر في الروايات الواردة المعبر عنها بروايات الوضوءات البيانيه، و على ذلك فإن كان على الرأس أو الرجلين رطوبه قبل المسح فإن كان بحيث تغلب به اليد الماسحه على تلك الرطوبه بتأثر الجزء الممسوح بها، بأن يرى فيه تلك الرطوبه بعد المسح كفى ذلك و لا- دليل على جفاف الجزء الممسوح، و أمّا إذا لم تغلب رطوبه اليد الماسحه كذلك بحيث يصدق مسح الجزء الممسوح بيّله اليد الماسحه و الرطوبه الموجوده في الممسوح فهذا غير مجزٍ لما تقدّم من اعتبار كون المسح بيّله اليد لا بها و البله الخارجيه.

و ممّا ذكر يظهر أنّه لو لم يحرز أحد الأمرين فلا- بدّ من تجفيف الرأس و الرجلين لإحراز تأثرها بالرطوبه الباقيه في الكفّ من الوضوء و أصاله عدم الرطوبه المانعه في الرأس و الرجلين فلا- يثبت التأثير بتلك الرطوبه، و الظنّ بعدم المانع لا اعتبار به ما لم يحصل مرتبه الاطمينان، و أمّا معه فيكفي الاطمينان و لا يعتبر خصوص اليقين

[إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بدّ من رفعه]

(مسأله ٢٧) إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بدّ من (١) رفعه و لو لم يكن مانعاً من تأثير رطوبته في الممسوح.

[إذا لم يمكن المسح بباطن الكفّ يجزى المسح بظاهرها]

(مسأله ٢٨) إذا لم يمكن المسح بباطن الكفّ يجزى المسح بظاهرها، و إن لم يكن عليه رطوبه نقلها من سائر المواضع إليه ثمّ يمسح به، و إن تعذّر بالظاهر أيضاً مسح بذراعه، و مع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع، و إن كان عدم التمكن من المسح بالباطن من جهه عدم الرطوبه و عدم إمكان الأخذ من سائر المواضع أعاد الوضوء، و كذا بالنسبه إلى ظاهر الكفّ فإنّه إذا كان عدم التمكن من المسح به عدم الرطوبه و عدم إمكان أخذها من سائر المواضع لا ينتقل إلى الذراع، بل عليه أن يعيد (٢).

الوجداني حيث إنّ الاطمينان طريق يعتبره العقلاء في إحراز الشيء كما ذكرنا كراراً.

وجوب إزاله المانع من وصول الرطوبه

فإنّ ظاهر الأمر بمسح الرأس و الرجلين بيديه أو بما في كفّيه من بلّه وضوئه أو ببلّه يمناه و يساره مباشره اليد الماسحه ببشرتها الرأس و الرجلين.

و على الجملة، كما أنّ الممسوح الرأس و الرجلين ببشرتهما و أنّ الحائل عليهما و لم يكن مانعاً عن وصول الرطوبه إلى الرأس و الرجلين لا يصحّح المسح، كما هو منصرف ما دلّ على مسح الرأس و الرجلين بيديه، و ما دلّ على إدخال الأصابع تحت الخمار كذلك الحائل على العضو الماسح خلاف منصرف تلك الخطابات، و أنّ ظاهر مباشره اليدين و الكفّين ببشرتهما الرأس و القدمين.

إذا تعذر المسح بالباطن يجزى المسح بالظاهر

ذكر قدس سره في هذه المسأله أموراً ثلاثه:

الأول: أنه إذا لم يتمكّن المكفّ من المسح بباطن الكفّ لا- لعدم البلل في باطن الكفّ و عدم إمكان أخذ البلل في سائر الأعضاء، بل لموجب آخر في باطنها كالجرح تنتقل الوظيفة إلى المسح بظاهرها و لا يجزى المسح، و لا بباطن الذراع و لا بباطن الكفّ الأخرى، بأن يمسخ بباطن الكفّ اليسرى كلّاً من رجله اليمنى و اليسرى.

الثاني: إذا لم يمكن المسح لا- بباطن كفّه و لا بظاهره، إمّا لفقد الكفّ أو كونها مجروحةً أو مجبوره تنتقل الوظيفة إلى المسح بالذراع.

الثالث: إذا كان عدم إمكان المسح بباطن الكفّ في الأمر الأول لفقد البلل فيها و عدم إمكان أخذه من سائر الأعضاء، و كذلك عدم إمكان المسح بظاهر الكفّ في الأمر الثاني لفقد البلل فيه و عدم إمكان أخذه من سائر الأعضاء فعليه إعادة الوضوء و المسح بالباطن في الأوّل، و بالظاهر في الثاني.

أمّا الأمر الأوّل فلا ينبغي التأمل فيه و ذلك فإنّ الدليل على اعتبار كون المسح بباطن الكفّ هو الوضوءات البياتيّة حيث إنّ ظاهر مسح الإمام عليه السلام كلّاً من رأسه و رجله بباطن كفّيه، حيث إنّ المسح بظاهر الكفّ خلاف المتعارف، و لو كان هذا النحو من المسح صادراً عنه عليه السلام لتعرض و لو في بعض الروايات الواردة فيها لنقله، و بما أنّ الإمام عليه السلام لم يكن له مانع في باطن كفّه فلا- تدلّ تلك الروايات إلّما على اعتبار باطن الكفّ مع عدم المانع من الجرح و نحوه، و في غير ذلك يؤخذ بإطلاق ما دلّ على اعتبار المسح على الرأس و الرجلين ببله اليمنى و اليسرى كما في صحيحه زراره المتقدمه و مقتضاه عدم الفرق بين ظاهر الكفّ و باطنها، قال في المدارك: و الظاهر أنّ محلّ المسح باطن اليد دون ظاهرها. نعم، لو تعذّر المسح

.....
بالباطن أجزاء الظاهر قطعاً. (١)

و أمّا الأمر الثانى فهو أيضاً كما ذكر فى المتن و لا- يحتاج فى الحكم بما ذكره إلى التشبث بقاعده الميسور ليقال إنّها لم تثبت، بل لما ذكرنا سابقاً من أنّ انصراف اليد إلى الكفّ فى ما أُطلق مثل المسح و الغسل و نحوهما ممّا يستعمل فيه الكفّ و إن كان صحيحاً. إلّا أنّ هذا بالإضافة إلى من له الكفّ، و أمّا بالإضافة إلى غيره فیده ما بقى من يميناه، و حيث إنّ اليد محدوده فى الوضوء إلى المرفق فيكون المسح على رأسه و رجله بما بقى من ذلك المحدود من بعض الذراع بلا فرق بين ظاهره و باطنه، و إن كان الأحوط رعايه الباطن.

و أمّا ما ذكر فى بعض الأخبار من كون المسح بالكفّ فقد ورد فى الوضوءات البيانيه المفروض فيها سلامه الكفّ.

و على الجملة، اعتبار كون المسح بالكفّ لما ذكر لا يمنع من التمسك فى غير ذى الكفّ و نحوه بالإطلاق فى الأمر بالمسح باليمنى و اليسرى أو باليدين على الرأس و الرجلين كما لا يخفى، و قد تقدّم نظير ذلك فى الحكم بوجوب غسل الباقي من مقطوع اليد.

و الأمر الثالث أيضاً كما ذكر قدس سره فإنّ المعتبر فى الصلاه التمكن من صرف الوجود من الوضوء بأن يأتى به صلاته بين الحدين و إذا تمكّن المكلف من المسح بيله اليدين و الكفّ و لو باستيناف الوضوء بغسل الأعضاء تعيّن ذلك لتمكّنه من صرف الوجود من الوضوء، و إنّما لا يتمكّن على المسح بنداوه الوضوء فى الكفّ فى خصوص

ص: ٤١٤

[إذا كانت الرطوبة على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها]

(مسألة ٢٩) إذا كانت الرطوبة على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها [١]

بل يقصد المسح بإمرار اليد و إن حصل به الغسل و الأولى تقليلها.

الفرد المفروض فعدم التمكن فيه غير موضوع لحكم.

نعم، إذا لم يتمكن من المسح بنداوه الوضوء أصلاً على ما يأتي فهي مسألة أخرى يكون مقتضى ما ذكر في المسألة جواز الوضوء و المسح بالماء الجديد في تلك المسألة فتدبر.

إذا كانت رطوبه الماسح كثيره

كما صرح بذلك بعض الأصحاب و ذلك فإن الواجب لصدق المسح ببله الوضوء هو إمرار العضو الماسح على الرأس و الرجلين بحيث يتأثر الرأس و الرجلان بتلك البله، جرت تلك البله على الجزء الممسوح أم لا، كما أن الموجب لصدق الغسل جريان الماء على العضو كان بإمرار العضو الماسح أم لا؛ و لذا قد يجتمع المسح و الغسل بتركيب انضمامي؛ و لذا ورد في بعض روايات غسل الوجه و اليدين:

«فأخذ كفاً من ماء فأسدله على وجهه ثم مسح وجهه من الجانبين جميعاً» (١) الحديث.

و مما ذكر يظهر ضعف ما عن جامع المقاصد من اعتبار تقليل الرطوبة حتى لا يجرى الماء على الممسوح لاشتراط عدم الجريان في المسح، و مقتضى الإجماع و الأخبار تعين المسح على الرأس و الرجلين و عدم أجزاء غسلها.

و وجه الضعف أن عدم أجزاء الغسل لا ينافي أجزاء المسح المصاحب لذلك

ص: ٤١٥

١- (١) وسائل الشيعه ٣٩٠:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٦.

[يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح]

(مسألة ٣٠) يشترط في المسح إمرار الماسح (١) على الممسوح فلو عكس بطل، نعم الحركة اليسيره في الممسوح لا تضرّ بصدق المسح.

الغسل، كما أنّ الأمر في غسل الوجه واليدين على العكس، و ما في عباره الماتن من أنّ التقليل أولى فإن أُريد استحبابه الشرعى بعنوان التقليل فلا دليل عليه فإن أُريد الاحتياط استحباباً فلا بأس به خروجاً عن الخلاف عن بعض كالمحقق الثانى.

اعتبار إمرار الماسح على الممسوح

و كان ذلك باعتبار أنّ المستفاد من صحيحه زراره المتقدمه: «و تمسح ببله يمينك» (١) أو «بفضل ما بقى فى يدك» (٢) كما فى صحيحه عمر بن أذينه و غيرها كون اليد عضواً ماسحاً، و يطلق الماسح على الذى يمرّ على الشىء الآخر، و نوقش فيه بصحه قول القائل مسحت يدي بالجدار أو رجلى بالأرض حيث يراد الجدار و الأرض ماسحاً مع إمرار اليد و الرجل عليهما فكان الممسوح ما يقصد إزاله الشىء عنه و الماسح ما يكون موجباً للإزاله، و حيث يراد فى المقام إزاله البله أو بعضها بالرأس و الرجلين يكون مناسبه ذلك عدم اعتبار الإمرار فى اليد.

و لكن لا يخفى ما فى المناقشه فإنّ كون المسح المعتبر فى الوضوء لإزاله البله و لو ببعضها أو إزاله ما على ظهر الرجلين و الرأس من الغبار و نحوه ممّا لم يقم عليه دليل، بل ظاهر ما ورد فى بيان الوضوء كون مقدّم الرأس و ظاهر الرجلين ممسوحه، و فى صحيحه داود بن فرقد عن أبى عبد الله عليه السلام يقول: «إنّ أبى كان يقول إنّ للوضوء

ص: ٤١٦

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٧:١-٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٩٠:١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

[لو لم يمكن حفظ الرطوبه فى الماسح فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد]

(مسأله ٣١) لو لم يمكن حفظ الرطوبه فى الماسح من جهه الحرّ فى الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك و لو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد (١) و الأحوط المسح باليد اليابسه ثم بالماء الجديد ثم التيمم أيضاً.

[لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج]

(مسأله ٣٢) لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج.

حدّاً من تعدّاه لم يؤجر، و كان أبى يقول: إنّما يتلذّد، فقال له رجل و ما حدّه؟ قال:

تغسل وجهك و يديك و تمسح رأسك و رجلك» (١) فإنّ ظهورها فى كون الوجه و اليدين مغسوله و الرأس و الرجلين ممسوحه مما لا ينكر و فيما لا يقصد من المسح الإزاله كما ذكرنا ظاهر كون الشىء ممسوحاً إمرار الماسح عليه.

إذا لم يمكن حفظ الرطوبه لحرّ و غيره

يمكن أن يكون الوجه فيما ذكره أن المسح بالماء الجديد ميسور للمسح بالبله الباقيه فى اليد المعتبر فى الوضوء كما تقدّم، و أنّه إذا لم يمكن المرتبه المعتبره من المسح فى الوضوء فينزل إلى المرتبه الميسوره منه كما يظهر ذلك من روايه عبد الأعلى مولى آل سام عن أبى عبد الله عليه السلام: عشرت فانقطع ظفري، فجعلت على إصبعى مراره فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: «يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل. قال الله تعالى: «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» امسح عليه» (٢).

و أيضاً مقتضى الآيه المباركه جواز المسح بالماء الجديد على الرأس و الرجلين،

ص: ٤١٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣٨٧: ١، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٤٦٤: ١، الباب ٣٩، من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

حيث إنَّ ظاهرها استعمال الماء في المسح كاستعماله في الغسل خصوصاً بملاحظه قوله سبحانه في الذيل: «فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً».

و بتعبير آخر، لو لم نقل بهذا الظهور أيضاً فلا أقل من عدم ظهورها في مسح الرأس و الرجلين بلا رطوبه و ماء، و يرفع اليد من إطلاق الأمر بمسح الرأس و الرجلين و لو بالماء الجديد في صورته إمكان المسح على كل من الرأس و الرجلين بالبله الباقيه عن الوضوء، و يؤخذ في غير هذه الصوره بالإطلاق المزبور، فإنَّ العمده في اعتبار المسح بالبله الروايات الوارده في الوضوءات البيانيه، و ما في صحيحتي عمر بن أُذينه الحاكيه في صدرها قضيه المعراج (١)، و الأمره في الثانيه بالمسح ببله اليمنى الرأس و ظهر الرجل اليمنى و ببله اليسرى ظهر الرجل اليسرى (٢)، و من الظاهر المفروض في الروايات البيانيه فرض إمكان المسح بالبله الباقيه في الكفين، و كذا في صحيحه عمر بن أُذينه، و أمّا صحيحه زواره فقد تقدّم أنّ المراد بها المسح باليد اليمنى مع رطوبتها و المسح باليد اليسرى مع بلتها، سواء كانت البله من غسل اليدين أو يادخالهما في الإناء.

أقول: دعوى كون المسح بالماء الجديد ميسوراً للمسح بالبله الباقيه على اليدين من غسلهما غير ظاهر، و قاعده الميسور لم يتم لها مدرک معتبر، و ما في روايه عبد الأعلى مولى آل سام (٣) مع الغض عن سندها حيث لم يتم توثيق له، و كونه هو

ص: ٤١٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ١:٣٩٠، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعه ١:٣٨٨، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.
 - ٣- (٣) المتقدمه في الصفحه السابقه.

عبد الأعلى بن أعين العجلي غير ثابت لا دلالة فيها على استفاده الأمر بالمسح على المراره من الكتاب المجيد، بل الاستفادة منها عدم الأمر بالوضوء المعتبر فيه المسح على أصابع الرجل مع وجود المراره عليها، وهذا مستفاد من الكتاب لا الأمر بالمسح على تلك المراره.

و أما ما ذكر في الآية المباركه من أنّ مقتضاها الأمر بمسح الرأس و الرجلين و لو بالماء الجديد، فلو سلم ذلك فلا ينبغي التأمل في أنه يرفع اليد عن إطلاقها و تقييدها بكون المسح بالبله الباقيه على اليمنى و اليسرى مطلقاً، فإنّ الأمر يمسخ الرأس و الرجلين باليمنى و اليسرى ببلتئهما في صحيحه زراه إرشاد إلى اعتبار ذلك في الوضوء.

و الأمر إرشاداً إلى الجزئيه و الشرطيه لا يتقيد بصور التمكّن على ذات الجزء و الشرط، بل المتقيد بصور التمكّن هو الأمر بالكلّ و المشروط، و على ذلك فظاهر الصحيحه اعتبار المسح بالبله الباقيه خصوصاً بملاحظه ما ذكر فيها قبل ذلك من أجزاء ثلاث غرفات، فإنّ ثلاث غرفات يستعمل في غسل الوجه و اليدين، و الأمر بالمسح بالبله بعد ذلك ظاهرها اعتبار تلك البله في مسح الرأس و الرجلين، فيكون مقتضى القاعده في الفرض تعيين التيمم حيث لا يتمكّن المكلف على الوضوء في الفرض، فكل مورد تمّ فيه الدليل على الأمر بالوضوء الناقص فلا يبقى للتيمم موضوع و في غيره يؤخذ بمقتضاها.

فقد تحصل أنّ المسح باليد اليابسه لا وجه لاعتباره، بل الأمر يدور بين المسح بالماء الجديد و التيمم، و لو لم يكن الأظهر تعيين التيمم فالأحوط الجمع

فيجوز أن يضع تمام كفّه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل و يجزّها قليلاً^(١) بمقدار صدق المسح.

بينه و بين المسح بالماء الجديد.

نظره قدس سره إلى إطلاقات المسح على الرجلين إلى الكعبين، و ليس في البين ما يوجب رفع اليد عنها غير ما ورد في صحيحه البنزطى عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال:

سألته عن المسح على القدمين كيف هو فوضع كفّه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم، فقلت: جعلت فداك لو أنّ رجلاً قال بإصبعين من أصابعه هكذا قال لا إلّا بكفّه (١).

فإنّه ربّما يقال بظهورها في تعين المسح تدريجاً و الأخذ به لا ينافى رفع اليد عن ظهورها في تحديد المسح عرضاً بالكفّ بما تقدّم.

و دعوى أنّها في مقام تحديد المسح طولاً و عرضاً و ليس في مقام كيفية المسح؛ و لذا يجوز المسح نكساً لا يمكن مساعدته عليها، فإنّ ظهورها في تحديد المسح لا ينافى بيان كفيّته أيضاً كما هو الأصل في كلّ خطاب يتضمّن بيان المتعلّق أو الحكم له.

و لكن يمكن أن يقال: لا ظهور لها في تعين المسح تدريجاً فإنّ مقتضاها أنّه لو وضع كفّه على تمام الأصابع و يجزّها قليلاً إلى الكعب يحصل المسح، و بناءً على كون الكعبين علو القدمين كظاهرها لا يكون المسح تدريجياً و إنّما يكون التدرّج إذا وضع يده على رءوس الأصابع، و لم يذكر في صحيحه وضعها على رءوسها.

ص: ٤٢٠

١- (١) وسائل الشيعة ٤١٧: ١، الباب ٢٤ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

[يجوز المسح على الحائل كالقناع و الخفّ و الجورب و نحوها في حال الضروره]

(مسأله ٣٣) يجوز المسح على الحائل كالقناع و الخفّ و الجورب و نحوها في حال الضروره من تقيه أو برد يخاف منه على رجله، أو لا يمكن معه نزع الخف مثلاً، و كذا لو خاف من سبع أو عدوّ أو نحو ذلك ممّا يصدق عليه الاضطراب (١) من غير فرق بين مسح الرأس و الرجلين.

و ربّما يقال إنّه قد ورد الرخصه في جواز المسح نكساً سواء كان ذلك النكس بنحو التدرّيج أم لا، و إذا جاز الأمرين في النكس فلا يحتمل الفرق بينه و بين صورته عدم النكس و لكن يمكن العكس، و بأنّ هذه الصحيحه إذا دلّت على اعتبار التدرّيج في صورته عدم النكس يلتزم به في النكس أيضاً لعدم احتمال الفرق.

و بتعبير آخر، ما ورد في جواز النكس ناظر إلى بيان عدم اعتبار البدء من الأصابع لا بيان لسائر ما يعتبر في المسح فالعمده عدم دلالتها على التدرّيج بالمعنى المقصود.

المسح على الحائل

أمّا جواز المسح على الحائل في حال التقيه فيأتى الكلام فيه، و أمّا جواز المسح عليه في غيرها من الضروره من برد و نحوه فقد حكى جواز المسح عليه في البرد عن الأصحاب، و عن السيد في الناصريات، و الشيخ في الخلاف و العلّامه في المختلف و التذكره و عن الشهيد في الذكرى الإجماع عليه، و في الحدائق ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه (١)، و يستدلّ عليه بما رواه في الصحيح محمّد بن النعمان الأحول، عن أبي الورد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: إنّ أبا ظبيان حدّثني أنّه رأى

ص: ٤٢١

١- ((١)) حكاه في المستمسك ٢:٣٩٨. و انظر الناصريات: ١٢٩، و الخلاف: ٢٠٧:١، و المختلف ٣:٣٠٣، و التذكره ١:١٧٢، و الذكرى ٢:١٥٦، و الحدائق ٢:٣١٠.

عليّاً عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخفين؟ فقال: كذب أبو ظبيان أما بلغك قول عليّ عليه السلام فيكم: سبق الكتاب الخفين، فقلت: فهل فيهما رخصه؟ فقال: لا إلّا من عدوّ تقيه أو ثلج تخاف على رجلك (١).

و ربّما يناقش في الروايه بضعف السند؛ لعدم ثبوت التوثيق لأبي الورد، و يجاب عن ذلك بانجبار ضعفها بعمل المشهور حيث لم يعرف و لم ينقل الخلاف في جواز المسح على الحائل للبرد عن أحد من المتقدمين، و إنّما ناقش في الحكم أو خالفه بعض المتأخرين، أضف إلى ذلك وقوع أبي الورد في أسناد تفسير القمي الذي قيل إنّ من وقع في أسانيد موثق بتوثيق علي بن إبراهيم القمي قدس سره (٢)، و قد ذكر في الحدائق أنّ شيخنا المجلسي عدّه في وجيزته من الممدوحين، و شيخنا أبو الحسن قال روى مدحه مع أنّ حماد بن عثمان الراوى عنه بواسطة من أصحاب الإجماع و من اجتمعت العصابه على تصحيح ما يصحّ عنهم (٣).

أقول: عمل المشهور بالروايه ممّا لا ينبغي التأمل فيه، و أمّا كون وجه عملهم بها أمراً كان عندهم لم يصل إلينا ذلك الأمر فهو غير معلوم، و لعلّهم استفادوا ذلك ممّا ورد في المسح على الدواء و الجبائر خصوصاً بملاحظه ما ورد في روايه عبد الأعلى مولى آل سام: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله، قال الله عزّ و جلّ: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ امسح عليه (٤).

ص: ٤٢٢

١- (١) وسائل الشيعه ١:٤٥٨، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

٢- (٢) و القائل السيد الخوئي انظر معجم رجال الحديث ٢٣:٦٦، الرقم ١٤٨٧٦.

٣- (٣) الحدائق ٢:٣١٠.

٤- (٤) وسائل الشيعه ١:٤٦٤، الباب ٣٩ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

و قد استدلل بعضهم بتلك الروايه فى جواز المسح على الحائض عند الضروره، و لكن قد تقدم أنه مع الغض عن سندها أن الأمر بالمسح على المراره ليس تفريراً على الاستفاده من كتاب الله، بل المستفاد منه عدم اعتبار الوضوء بغسل البشره و مسحها مع الحرج، و أما وقوع أبى الورد فى أسناد تفسير القمى فلا يفيد شيئاً كما ذكرنا ذلك فى رجاله و رجال كامل الزيارات تفصيلاً.

و قول المجلسى بأن الرجل ممدوح ظاهره أنه استظهره مما رواه فى الكافى فى الصحيح عن سلمه بن محرز قال: كنت عند أبى عبد الله عليه السلام إذ جاءه رجل يقال له أبو الورد، فقال لأبى عبد الله عليه السلام: إلى أن قال عليه السلام: يا أبا الورد أما أنتم فترجعون مغفوراً لكم و أما غيركم فيحفظون فى أهاليهم و أموالهم (١)، و لكن لا يمكن لنا استظهار المدح حيث لا تدل الروايه إلا على كون أبى الورد شيعياً و أن حج الشيعه يوجب غفران ذنوبهم بخلاف غيرهم، فإن حجهم لا يفيدهم فى ذلك، مع أن من أين لنا أن نعرف أن الرجل الذى يقال له أبو الورد هو نفس أبو الورد الذى يروى عن الباقر عليه السلام روايه المسح و غيرها، و كون حماد بن عثمان ممن اجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنهم مقتضاه عدم خروج الروايه بهم عن الصحه بالاتفاق، و أمّا خروجها بغيرهم ممن يروون تلك العصابه عنهم عن الإمام مع الواسطه أو بدونها فلا دلالة فى كلام الكشى المزبور على ذلك كما ذكرنا مراراً.

و على الجملة، الحائل إذا كان من قبيل الدواء و الجبيره و كان فى رفعهما مشقّه يمسح عليهما و لا يمكن التعدى إلى غيرهما.

ص: ٤٢٣

و لو كان الحائل متعدداً لا يجب نزع ما يمكن (١) و إن كان أحوط.

نعم، قد يقال إنه قد ورد في صحيحه عمر بن يزيد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء؟ قال: «يمسح فوق الحناء» (١)

و في صحيحه محمد بن مسلم: في الرجل يحلق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يتوضأ للصلاة، فقال: «لا بأس بأن يمسح رأسه و الحناء عليه» (٢).

و قد تقدم أنه لا يمكن العمل بإطلاقهما و القدر المتيقن منهما صورته التداوى و عليه فمقتضى القاعدة المشار إليها سابقاً تعين التيمم في الفرض؛ لعدم التمكن من الوضوء أو كونه حرجياً، نعم الأحوط وجوباً الجمع بينه و بين الوضوء المزبور خروجاً عن خلاف المشهور، و هذا في الضرورة من البرد و الظاهر عدم الفرق بينه و بين الضرورة من الحرّ و نحوه، و الله سبحانه هو العالم.

في الحائل المتعدد

سواء كان ما يمكن نزعه رقيقاً أو غير رقيق واحدًا كان أو متعدداً، فإنّ ظاهر روايه أبي الورد أنّ مع عدوّ تقيته أو تخاف من البرد على رجلك، (٣) يسقط اعتبار مباشره الجزء الماسح لبشره الجزء الممسوح فلا فرق معه بالحائل الواحد أو المتعدد، و أيضاً إذا كانت التقيته من العدو موجهة للمسح على الخفّ فربّما يكون الشخص لابساً للجورب فنزع ذلك الجورب و لبس الخفّ، و المسح على الخفّ يدفع التقيته كما أنّ المسح على نفس الجورب كافٍ في رعايه التقيته، و لم يقيد عليه السلام في

ص: ٢٢٤

١- (١) وسائل الشيعه ١: ٤٥٥-٤٥٦، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٣.

٢- (٢) وسائل الشيعه ١: ٤٥٦، الباب ٣٧ من أبواب الوضوء، الحديث ٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١: ٤٥٨، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

و فى المسح على الحائل أيضاً لا بدّ من الرطوبة المؤثّره فى الماسح (١) و كذا سائر ما يعتبر فى مسح البشره.

(مسأله ٣٤): ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضاً مسوّغ للمسح عليه (٢) لا يترك الاحتياط بضّم التيمم أيضاً.

الروايه المسح على الخفّ بما إذا لم يكن لابساً للجورب.

اعتبار الرطوبة المؤثّره فى الماسح

روايه أبى الورد و غيرها مما ورد فيه الأمر بالمسح على الدواء و الجبيره ظاهرها بيان عدم اعتبار مسح البشره فى تلك الموارد لا عدم اعتبار سائر ما يعتبر فى مسح الرأس و الرجلين من اعتبار وجود الرطوبة المؤثّره فى الجزء الماسح أو حتّى كونها من بلل الوضوء إذا أمكن.

و بتعبير آخر، ما ورد فى تلك الموارد توسعه فى المسح بلحاظ الجزء الممسوح خاصّه لا بلحاظ سائر ما يعتبر فى المسح بلحاظ نفس الجزء الماسح أو ما يعتبر فيه.

مسوغات المسح على الحائل و فروعها

ظاهره أنّ ضيق وقت الصلاه أيضاً مسوّغ للمسح على الحائل بمعنى أنّه لو مسح بشره الرأس و الرجلين تقع تمام الصلاه أو بعضها خارج الوقت فيمسح فى الفرض على الحائل، و لكنّ الأحوط أن لا يترك ضمّ التيمم.

أقول: لا- يستفاد جواز المسح على الحائل فى الفرض لا- من روايه أبى الورد و لا- من روايه أبى الأعلى مولى آل سام و لا من أخبار المسح على الجبائر و الدواء، فإنّ

[إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيّه إذا لم يمكن رفعها]

(مسألة ٣٥): إنَّما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيّه إذا لم يمكن رفعها (١) و لم يكن بدّ من المسح على الحائل و لو بالتأخير إلى آخر الوقت، و أمّا في التقيّه فالأمر أوسع فلا يجب الذهاب إلى مكان لا تقيّه فيه و إن أمكن بلا مشقه.

روايه أبي الورد ظاهرها الخوف من عدوّ تقيه و ثلج تخاف على رجلك، فعلى التعدّي ينحصر مورد جواز المسح على الحائل بما إذا كان في مسح البشره خوف الضرر نفساً أو طرفاً أو مالاً لنفسه أو من يتعلّق به، و أمّا جواز المسح عليه إدراكاً للصلاه في وقتها بتمامها فلا دلالة لها على ذلك و مقتضى القاعده المشار إليها سابقاً الانتقال إلى التيمّم لعدم تمكّنه على الوضوء لفريضه الوقت.

فإنّ مع إمكان رفع الضرورات كما إذا كان في البين مندوحه و لو بتأخير فريضه الوقت و الوضوء لها إلى آخر الوقت لا يحصل الاضطراب إلى المسح على الخفّين، حيث إنّ المعتبر في الأمر بالصلاه مع الوضوء الاختياري التمكنّ من صرف وجودها بين الحدّين، و مع حصول هذا التمكنّ لا يكون للمكلّف خوف من عدوّ أو من ثلج و غيرهما في مسحه في الوضوء المعتبر في صلاته؛ و لذا ذكرنا أنّ البدار في الاضطراب في بعض الوقت لا يسوّغ البدل الاضطرابي إلّا في مورد قيام الدليل عليه بالخصوص.

نعم، إذا كان الاضطراب في أوّل الوقت و احتمال بقاؤه إلى آخر الوقت يجوز البدار باستصحاب بقاء العذر إلّا أنّ هذا الجواز ظاهري، فمع كشف الخلاف يكون إجزاؤه عن المأمور به الواقعي مبيّناً على إجزاء الحكم الظاهري عن المأمور به الواقعي.

نعم، لو أمكنه و هو فى ذلك المكان ترك التقيّه و إراءتهم المسح على الخف مثلاً فالأحوط بل الأقوى ذلك، و لا يجب بذل المال لرفع التقيّه بخلاف سائر الضرورات (١) و الأحوط فى التقيّه أيضاً الحيله فى رفعها مطلقاً.

هذا كلّه فى غير التقيّه من سائر الضرورات، و أمّا فيها فالأمر أوسع حيث يجوز للمكلف إدخال نفسه مورد التقيّه كما هو مقتضى الترغيب إلى الذهاب إلى جماعاتهم و الصلاه معهم و غيرهما ممّا يأتى، كما يأتى الكلام فى لزوم رعايه الواقع فى موضع التقيّه فيما إذا أمكن رعايته فيه مع إراءه أنّه يعمل كعملهم، و إذا جاز إدخال النفس موضع التقيّه فلا يجب بذل المال لرفع التقيّه لا محاله.

و يستدلّ على بذل المال فى الفرض بأنّه مقتضى التمكّن على الوضوء التام فيؤمر به، كما إذا أمكن له بذل المال للدخول فى مكان حارّ و يتوضّأ فيه بمسحه على بشره رجله.

و قد يقال إنّ وجوب الوضوء التام فى الفرض ضررى، و مقتضى نفى الضرر عدم وجوب الوضوء بالمسح على بشره الرجلين.

و يجاب عن ذلك بوجهين:

الأوّل: أنّ وجوب الوضوء كوجوب الخمس و الزكاه فى نفسه حكم ضررى فيخصّص به دليل نفى الضرر كما هو الحال فى وجوب الخمس و الزكاه.

و الثانى: ما ورد من وجوب شراء ماء الوضوء و لو كان بثمن كثير، (١) يستفاد منه وجوب الوضوء فى الفرض أيضاً، و لكن شىء من الوجهين غير تام، فان إطلاق الأمر

ص: ٤٢٧

١- (١) وسائل الشيعه ٣: ٣٨٩، الباب ٢٦ من أبواب التيمّم.

بالوضوء فى الفرض ضررى لا أصله، بخلاف الأمر بالخمس أو الزكاه و ما ورد فى شراء الماء للوضوء و لو بثمن كثير لا يستفاد منه حكم غير شراء الماء و التعدى يشبه القياس.

أقول: و إن يمكن فى الفرض إثبات عدم وجوب الوضوء على المكلف بمسحه على بشره الرجلين بقاعده نفي الضرر كنفى وجوبه فيما إذا أوجب التوضؤ ذهاب متاعه بالسرقه و نحوها، إلّا أنّه لا يمكن إثبات أنّ وظيفته الوضوء بالمسح على الخفين، حيث إنّ شأن قاعده نفي الضرر نفي التكليف لا إثبات تكليف آخر، و لا يمكن فى الفرض إثبات الأمر بالوضوء بالمسح على الحائل؛ لأنّ مع تمكّنه من بذل المال لا يخاف على رجليه من المسح كما فى صورته وجود المندوحه فلا يدخل الفرض فى مدلول روايه أبى الورد فتكون الوظيفه فى الفرض كموارد نفي وجوب الوضوء بنفي الحرج الصلاه مع التيمم.

نعم، لو توضأ الوضوء الاختيارى ببذل المال يكون وضوءه طهاره بمقتضى ما دلّ على استحباب الطهاره للمحدث فيجوز الصلاه معها، و لعلّ مراد الماتن أيضاً من وجوب دفع المال عدم سقوط اعتبار المسح على البشره فى وضوءه، هذا كلّه فى الضروره من غير التقيّه.

و أمّا التقيّه فقد ذكر فيها أنّه لا يعتبر فى جواز الوضوء تقيّه عدم إمكان رفعها بالمندوحه، و أنّه إذا أمكن فى موضع التقيّه العمل بالواقع و إراءتهم العمل المطابق لمذهبهم و جب، و أنّه لا يجب بذل المال لرفع التقيّه.

و ينبغى التكلم فى التقيّه فى مقامات، الأوّل: جواز إدخال المكلف نفسه

[لو ترك التقيّه في مقام وجوبها و مسح على البشره ففي صحّه الوضوء إشكال]

(مسأله ٣٦): لو ترك التقيّه في مقام وجوبها و مسح على البشره ففي صحّه الوضوء إشكال (١).

موضع التقيّه و لو بعد دخول الوقت و تمكّنه من الصلاه بالوضوء الاختيارى بعدم الذهاب إلى موضع التقيّه، و يأتي هذا الكلام فيها بعد ذكر الفروع المتعلقة بسائر الضرورات.

قيل بأنّ التقيّه في المسح على الخفّين و إن تجب بعضاً إلّا أنّ أجزاء الوضوء بالمسح عليها يستفاد من روايه أبي الورد المتقدّمه، و تلك الروايه لا تدلّ على كون المسح على الخفّين في تلك الحال داخل في الوضوء بحيث ينحصر الوضوء المعتبر في الصلاه بذلك الوضوء، بل غايتها كون المسح عليها بدلاً عن المسح على الرجلين ففي الوضوء في تلك الحال توسعه، و ربّما يضاف إلى ذلك بأنّ بالمسح على الرجلين ضدّ خاصّ للأمر بالوضوء بالمسح على الخفّين، و الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده الخاصّ ليحكم بفساده، و فيه ما يأتي من أنّ العمل على طبق رعايه التقيّه و إن تجب لرعايتها إلّا أنّ أدلّه وجوب رعايه التقيّه لا تقتضى أجزاء المأتى به تقيّه، و المستفاد من روايه أبي الورد أنّ الوضوء بمسح الخفّين يجرى في مقام التقيّه، و لكن لا دلالة لها على وجوب رعايه التقيّه، و إذا فرض وجوب رعايتها يكون المسح على الرجلين بنفسه تركاً للتقيّه و إراءه لمذهبه للعدوّ فتكون مخالفه للواجب المزبور لا- أنّه ضد للواجب، فلا- يمكن أن يشمل الوضوء المزبور الترخيص في التطبيق لا- في أدلّه استحباب الوضوء للمحدث، و لا في الأمر الغيرى بالوضوء، و لا في الأمر النفسى بالصلاه المقيده بالوضوء، بل يمكن أن يقال إنّ لو كانت التقيّه أمراً كالمداراه معهم يشكل الحكم بصحّه الوضوء المزبور؛ لأنّ المسح على الخفّين فيه إراءه للمخالفه لهم فيكون مرجوحاً في نفسه، و المرجوح لا يكون

عباده و لا جزءاً منها كما لا يخفى.

و على الجملة، إذا كان ظاهر ما ورد فى الوضوء تبدل الوظيفة إلى ما كان موافقه التقيّه فالحكم بصحة غيرها مشكل.

و على الجملة، إذا كان الواجب الواقعى هو الأقل و العمل بالتقيّه يقتضى الإتيان بالأكثر فيمكن أن يقال بصحة عمله، فإنه و إن كانت رعايه التقيّه واجبه عليه فتركها إلا أن تركها يكون بترك خصوص العمل الزائد فكأنه يجب عليه العملان:

الإتيان بالأقل و ذلك الأمر الزائد كمن ترك التكتف فى الصلاه معهم، و ترك الزائد يكون مخالفه للأمر بالتقيّه فلا يوجب بطلان الواجب الواقعى، و أمياً إذا كان ترك التقيّه بالإتيان بما هو واجب واقعى لو لا التقيّه بالإتيان به حال التقيّه بما أنه مخالفه للأمر بالتقيّه لا يقع إلا مبغوضاً أو بنحو فيه فساد فلا تصح عباده حيث لا يشمل الترخيص فى التطبيق على ما تقدم، و المسح على الرجلين حال التقيّه من هذا القبيل فتدبر.

ثم إن الحكم بعدم الإجزاء فيما إذا أتى بالواقع الأولى إنما هو فى العبادات، و أما المعاملات فإن خالف و أتى بالمعامله الواقعيه المشروعه فيحكم بصحتها؛ لأنّ تحريمها أو وجوب تركها لا ينافى إمضاءها على ما هو المقرر فى محلّه من أنّ النهى عن معامله لا يقتضى فسادها، كما أنه لو راعى التقيّه و أتى بالمعامله على مذهبهم فإنه لا يحكم بصحتها؛ لما تقدّم من عدم دلالة ما ورد فى تشريع التقيّه أو وجوبها على إجزائها.

[إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطرّ إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادره]

(مسأله ٣٧): إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطرّ إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادره (١) إليه في غير ضروره التقيّه و إن كان متوضّئاً و علم أنه لو أبطله يضطرّ إلى المسح على الحائل لا يجوز له الإبطال و إن كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادره أو حرمه الإبطال غير معلوم، و أمّا إذا كان الاضطرار بسبب التقيّه فالظاهر عدم وجوب المبادره و كذا يجوز الإبطال و إن كان بعد دخول الوقت لما مرّ من الوسعه في أمر التقيّه لكن الأولى و الأحوط فيها أيضاً المبادره أو عدم الإبطال.

لما تقدّم من أنّ الوضوء بالمسح على الحائل بدل اضطرارى للوضوء المعتبر في الصلاة، و أنّ المتفاهم العرفي من خطابات البدل الاضطرارى أنّ الانتقال إليه فيما إذا لم يتمكّن المكلف من الفعل الاختياري أي على صرف وجوده، و مع التمكن من الوضوء الاختياري في أول الوقت كالتمكن منه في آخر الوقت يتم الموضوع للفعل الاختياري؛ و لذا لو لم يكن العلم بعدم سقوط تكليف الصلاة لإراقه الماء أو إبطال الوضوء بعد دخول الوقت؛ لكان الالتزام بوجوب الفعل الاضطرارى غير خال عن الإشكال.

نعم، إذا كان دليل في مورد على كفايه الاضطرار و لو في بعض الوقت في الأمر بالاضطرارى أو جواز إلقاء النفس في الاضطرار كما في موارد التقيّه يحكم بلزوم الاضطرارى بعد التفويت في الأول، كما يحكم بجواز تفويت الاختياري في الثاني.

هذا كلّه إذا كان متمكناً من الوضوء الاختياري أو ايقاع الصلاة معه بعد دخول الوقت، و أمّا إذا كان متمكناً من الوضوء قبل دخول الوقت، أو على عدم إبطاله قبل الوقت ليصلّى مع الوضوء الاختياري بعد دخول الوقت، فلا- يجب الوضوء و لا- يحرم الإبطال قبل دخوله؛ لأنّ التكليف بالصلاه المقيده بالوضوء يتعلّق على المكلف

[لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة بين الوضوء الواجب و المندوب]

(مسألة ٣٨): لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضرورة [١]

بين الوضوء الواجب و المندوب.

[إذا اعتقد التقيّه أو تحقّق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل ثمّ بان أنّه لم يكن موضع تقيّه أو ضروره ففي صحّه وضوئه إشكال]

(مسألة ٣٩): إذا اعتقد التقيّه أو تحقّق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل، ثمّ بان أنّه لم يكن موضع تقيّه أو ضروره ففي صحّه وضوئه إشكال (٢).

بدخول الوقت، و لا تكليف قبله ليجب غيرياً أو عقلاً تحصيل الوضوء أو الإبقاء عليه.

و دعوى أنّ في ترك الوضوء قبله أو في إبطاله تفويت الملاك الملزوم مع التمكن من استيفائه لا- يمكن المساعدة عليها؛ فإنّ الكاشف عن الملاك هو التكليف و المقدار المنكشف حصول الملاك بالقدره عليه عند دخول الوقت، و مع عدم القدره عليه عند دخوله لا تكليف و لو كان منشأ عدم التكليف عدم تحصيل القدره أو عدم التحفّظ بها قبله.

فإنّ الوارد في روايه أبي الورد (١) الخوف على الرجلين بلا- فرق بين الوضوء الواجب أو المستحبّ كما إذا توجّضاً قبل وقت الصلاة، نعم اعتبار استيعاب الاضطرار في الوقت أمر آخر كما تقدّم، و كذا ما ورد في الصلاة في عشائهم المقتضى تجويز الوضوء عندهم قبل الوقت و بعده.

لعلّه أراد أنّ المكلف اعتقد أنّ الذي ينظر إلى وضوئه أو الذين يتوجّضاً عندهم من العامّة فمسح على الخفّين أو غسل رجليه رعايه للتقيّه و إخفاءً لمذهبه ثمّ بان أنّ الناظر كان من الشيعة أو الذين يتوجّضاً عندهم من طائفه الشيعة، و كذا إذا كان يتوجّضاً في البريه و رأى شبحاً. اعتقد أنّه سيع فمسح على خفيه؛ لئلا يطول مكثه في

ص: ٤٣٢

[إذا أمكنت التقيّه بغسل الرجل فالأحوط تعينه]

(مسأله ٤٠): إذا أمكنت التقيّه بغسل الرجل فالأحوط تعينه، و إن كان الأقوى جواز المسح على الحائل أيضاً (١).

موضع الوضوء، ثم ظهر أن الشبغ المزبور كان حجراً كبيراً أو حيواناً غير السبع ففي مثل ذلك يحكم ببطلان الوضوء؛ لعدم الموضوع للتقيّه أو للضروره.

و على الجملة، الأجزاء المستفاد من روايه أبى الورد إنّما هو فى صورته وجود العدو أو وجود الموجب للخوف على الرجلين من البرد و نحوها، و أمّا إذا لم يكن فى البين عدوّ أو موجب الخوف يعنى السبع، بل كان وجودهما تخيلاً فاستفاده الأجزاء منها لا يمكن.

نعم، إذا كان فى البين عدوّ أو برد و خاف من ضررهما بالمسح على الرجلين ثمّ بان أنّه لا- ضرر منهما لو كان مسحهما، فمقتضى الروايه المزبوره أجزاء الوضوء المزبور؛ لأنّ ظاهر الروايه أنّ الخوف منهما تمام الموضوع لجواز المسح على الخفين فى فرض وجود العدو و البرد كما لا يخفى.

و إن كان المستند فى الحكم بالأجزاء السيره الجاربه من المشرعه لرعايه التقيّه حتّى فى موارد المداراه و الاكتفاء به، فالأمر أيضاً كما ذكر من إحراز ذلك فى موارد العمل عند العامّه و لم يحرز جريانها فى موارد العمل عند الشيعة بتخيّل أنّهم من العامّه، و كذا ما إذا كان المدرك الأمر بالصلاه فى مساجدهم و عشائرهم.

و ذلك لأنّ كلاً من غسل الرجلين و المسح على الخفين عمل لرعايه التقيّه، و أقربيه الغسل إلى المسح على الرجلين لا يوجب تعينه، نعم إذا أمكن مسحهما بالنداوه قبل الغسل تعين لما تقدّم من أنّه إذا أمكن رعايه الواقع و إراءتهم الإتيان بعملهم تعين.

[إذا زال المسوِّغ للمسح على الحائل فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب إعادته]

(مسألة ٤١): إذا زال السبب المسوِّغ للمسح على الحائل من تقيته أو ضروره فإن كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب إعادته و إن كان قبل الصلاة إلّا إذا كانت بله اليد باقيه فيجب إعادته المسح، و إن كان في أثناء الوضوء فالأقوى الإعادة إذا لم تبق بله. (١).

و أمّا المسح بالماء الجديد فهو ليس جزءاً للوضوء الاختياري و لا- ميسوراً منه، نعم قد يقال إنه تتعين التقيه بغسل الرجلين لا لكونه أقرب إلى المسح بالنداوه، بل لأن الأمر بغسل الرجلين قد ورد الأمر به بالخصوص الظاهر في التعيين، بخلاف الأمر بالمسح على الخفين فإنه لم يرد الأمر به إلّا في روايه أبي الورد و هي ضعيفه مع أنّ الأمر في المقام دائر بين التعيين و التخيير فإنه لا يحتمل التعيين في المسح على الخفين مع إمكان التقيه بغسلهما، بخلاف غسلهما، و رعايه التعيين موافق للاحتياط.

أقول: لم يظفر بروايه معتبره وردت في الأمر بغسل الرجلين في خصوص حال التقيه، نعم ورد في بعض الروايات الأمر بغسل الرجلين مطلقاً و لكن أمرها دائر بين التقييد بحال التقيه أو حملها على الغسل الخارج عن الوضوء و لو أثناءه أو حملها على كونها من باب التقيه في مقام الحكم. نعم يمكن أن يقال إنه لا موجب لرفع اليد عما دلّ على نفى التقيه في المسح على الخفين فمع وجوب التقيه يتعين رفعها و رعايتها بغسل الرجلين.

لو كان ارتفاع العذر بعد انقضاء وقت الصلاة التي توضع لها يحكم بإجزاء الوضوء و الصلاة المزبوره، بل قد يقال إنّ الوضوء المزبور يجوز به الصلاة الآتية أيضاً مع عدم حصول الناقض له و ما قيل من أنّ الوضوء الاضطراري بقاءه أو بقاء الطهاره الحاصله به دائر مدار بقاء الاضطرار، و ينتقض بارتفاع الاضطرار كانتقاض التيمم

بوجدان الماء لا- يمكن المساعدة عليه، حيث إنَّ الأخبار الواردة في نواقض الوضوء عدم انتفاضه غيرها سواء كان وضوءاً اختيارياً أو اضطرارياً و لكن لا يخفى ما فيه؛ لما تقدم من انصراف أخبار النواقض إلى بقاء الوضوء الاختيارى إلى حصولها نظير الانصراف فى سائر الموارد التى يكون ما له فرد اضطرارى موضوعاً لحكم كالقبلة حيث ورد النهى عن استقبال القبلة و استدبارها فى الاستنجاء فإنه ينصرف إلى القبلة الاختيارية.

و أمّا إذا كان ارتفاع العذر قبل خروج وقت الصلاة التى توفراً لها فإن كان المسح على الحائل لرعايه التقيّه فالوضوء المزبور صحيح؛ لما تقدّم من أجزاء العمل المأتى به تقيّه، و عدم اعتبار عدم المندوحة فيها، و جواز إدخال النفس فى التقيّه.

أمّا إذا كان المسح عليه لغيره من الأعذار فالأجزاء مشكل؛ لما تقدّم من أنّ الموضوع للوضوء الاضطرارى عدم التمكن على الاختيارى منه بصرف وجوده فى الوقت، و مع التمكن منه و لو فى آخر الوقت يعلم أنّه مكلف بالصلاة مع الوضوء الاختيارى.

و بهذا يظهر الحال فيما إذا كان ارتفاع الاضطرار بعد تمام الوضوء و قبل الصلاة و أنّه لا بدّ من إعادة الوضوء الاختيارى.

نعم، هذا فى غير التقيّه من سائر الضرورات، و أمّا فى التقيّه فقد تقدّم توسعه أمرها و أنّ العمل المأتى به تقيّه يجرى و لو كان فى بعض الوقت، نعم إذا ارتفع الموضوع للتقيّه أثناء الوضوء فهو مكلف بالمسح على الرجلين ببله الوضوء و إن مسح قبله بالخفين، حيث إنّ المكلف فى وضوئه هذا تمكن من مسح رجله مع

[إذا عمل في مقام التقيّه بخلاف مذهب من يتقيّه ففي صحّه وضوئه إشكال]

(مسأله ٤٢): إذا عمل في مقام التقيّه بخلاف مذهب من يتقيّه ففي صحّه وضوئه إشكال (١) و إن كانت التقيّه ترتفع به كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما أو بالعكس كما أنه لو ترك المسح و الغسل بالمره يبطل وضوؤه و إن ارتفعت التقيّه به أيضاً.

ارتفاع التقيّه، و غايه ما ورد في أجزاء العمل تقيّه عدم لزوم إعاده الوضوء الذي روعى فيه التقيّه.

نعم، لو لم يبق من بلّه الوضوء شيء بعد مسح خفيّه فالوضوء المزبور تامّ لا- يحتاج إلى الإعاده، بخلاف ما إذا كان ذلك قبل مسح خفيّه فإنّه يجب عليه الوضوء الاختياري بالمسح على الرجلين بالبلّه و لو كان بإعاده غسل الأعضاء حيث ارتفع التقيّه قبل العمل بها، هذا إذا قيل باعتبار خبر أبي الورد، (١) و أمّا مع عدم اعتباره فالأظهر وجوب إعاده الوضوء إذا ارتفعت التقيّه قبل الصلاه فإنّ ما استفيد منه الإجزاء في الوضوء أمّا صحيحه داود بن زربي و نحوها ممّا يكون المفروض فيها بقاء التقيّه، و إمّا الأخبار الآمره بالصلاه في مساجدهم و عشائره لا يستظهر منهما الإجزاء في غير فرض التقيّه إلى أن يصلى، و لم يعلم أيضاً ثبوت السيره على الاعتناء بذلك الوضوء و لو مع ارتفاع التقيّه قبل صلاه.

الثابت ممّا دلّ على مشروعيه التقيّه أو وجوبها و أجزاء الوضوء و الصلاه المأتي بها أن يراعى في وضوئه أو صلاته مذهب العامّه و يخفى برعايته مذهبه، و إذا فرض أنه غسل الرجلين عند حضور من يرى تعين المسح على الحائل فالغسل المزبور أيضاً مراعاة لمذهبهم حتّى أنّ الحاضر المزبور يرى صحّه وضوء من غسل

ص: ٤٣٦

١- (١) وسائل الشيعه ١، ٤٥٨، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

رجليه موضع مسح الخفين؛ و لذا ترتفع التقيّه به فلا موجب للحكم بعدم الإجزاء.

و على الجملة، لا يستظهر فى شىء ممّا ورد فى التقيّه و الوضوء تعيّن رعايه مذهب الحاضر، بل ربّما يكون ذلك خلاف التقيّه كما إذا كان المتوضّئ معروفاً أنّه من بلد فلانى عامّه أهله على مذهب الشافعيه فالأولى له أن يراعى مذهبهم و لو كان الحاضر عنده من الحنفية.

و أمّا اذا فرض أنّ مذهب من يتقيه غسل الرجلين، و لكنّه مسح الخفين فقد تقدّم الإشكال فى إجزاء المسح على الخفين حتّى فيما إذا كان مذهب من يتقيه المسح؛ لما تقدّم من عدم مشروعيه التقيّه و وجوبها بالمسح عليها، فكيف إذا كان مذهب من يتقيه غسلهما؟

و أمّا إذا ترك غسل الرجلين و المسح على الخفين معاً، فإن كان ذلك بالمسح على بشره الرجلين فقد تقدم حكمه، و إن كان بترك المسح عليها أيضاً كما إذا أرى الغير أنّه قطع وضوءه لحاجه عرضته؛ و لذا ترتفع التقيّه به فلا إشكال فى بطلان وضوءه؛ لأنّه لم يأت من العمل ما هو على مذهبهم، و ما دلّ على الإجزاء مدلولها لا يعتم غير فرض العمل على مذهبهم كما لم يأت بما يكون الوضوء الواقعي كما هو الفرض.

فى مشروعيه التقيّه و وجوبها

و نتعرض فى المقام فى العمل المأتى به تقيّه و نقول: لا ينبغي التأمل و الخلاف فى مشروعيه التقيّه، بل فى وجوبها فى مثل موارد الخوف على النفس أو المؤمنين

□
أو غيره، و في صحيحه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «التقيته ترس الله بينه و بين خلقه» (١)

□
و في صحيحه هشام بن سالم قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «ما عُبد الله بشيء أحب إليه من الخبء، قلت: وما الخبء؟ قال: التقيه» (٢)

و في صحيحه معمر بن خلّاد: سألت أبا الحسن عليه السلام عن القيام للولاه؟ قال أبو جعفر عليه السلام: «التقيه من ديني و دين آبائي و لا إيمان لمن لا تقيه له» (٣)

و في صحيحه عبد الله بن يعفور قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «التقيه ترس المؤمن و التقيه حرز المؤمن و لا إيمان لمن لا تقيه له» (٤)

و في موثقه أبي بصير المرويه في المحاسن عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا خير فيمن لا تقيه له، و لا إيمان لمن لا تقيه له» (٥)
إلى غير ذلك ممّا ظاهره مشروعيه التقيه، بل و جوبها في موارد الخوف على نفسه أو سائر المؤمنين ممّا يُعدّ ضروره و اضطراراً عليها، و في صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «التقيه في كلّ ضروره و صاحبها أعلم بها حين تنزل به» (٦)

ص: ٤٣٨

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٢٠٧:١٦، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١٣.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٠٧:١٦، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ١٥.
 - ٣- (٣) وسائل الشيعة ٢٠٤:١٦، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٤.
 - ٤- (٤) وسائل الشيعة ٢٠٥:١٦، الباب ٢٤ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٧.
 - ٥- (٥) المحاسن ٢٥٧:١، الحديث ٢٩٩.
 - ٦- (٦) وسائل الشيعة ٢١٤:١٦، الباب ٢٥ من أبواب الأمر و النهي، الحديث الأوّل.

و فى صحیحه إسماعیل الجعفی و معمر بن یحیی بن سالم و محمد بن مسلم و زرارہ قالوا سمعنا أبا جعفر علیه السلام یقول: «التقیه من کل شیء یضطر إلیه ابن آدم فقد أحله الله له» (١)

ثم إن الضرر المترتب على ترك التقیه إن كان ممّا یجب التحفظ عنه كتلف النفس أو العرض منه أو من سائر المؤمنین فلا ینبغى التأمل فى وجوب تلك التقیه، سواء كان تركها بالإتیان بالواجب كالصوم فى الیوم الذى حکم قضائهم بأنه یوم العید، أو كان بالاجتناب عن المحرم كالاجتناب عن شرب النبیذ الذى عندنا من الخمر، أو الإتیان بالواجب على النحو المعترف عندنا و ترك الإتیان على النحو المعترف عندهم، أو المعامله على النحو المعترف فیها عندنا و ترك النحو المعترف عندهم، سواء كان الاعتبار المزبور عندنا فیها على نحو الشرطیه و الجزئیه و المانعیه أو بنحو الفضل و الاستحباب، و كذا الاعتبار المزبور عندهم، كل ذلك أخذاً بما دلّ على وجوب التقیه و وجوب التحفظ عن الضرر المخاف عنه و سقوط التكلیف الواقعی بأدله و جوبها و أدله نفی الضرر الحاکمه على التكالیف الواقعیه.

و قد یقال: إن وجوب التقیه لا ینحصر بمراد خوف الضرر الذى یلزم التحفظ عنه، بل التقیه فى تلك الموارد بمعناها العام؛ و أمّا التقیه الخاصه و هى موافقه العامه فى مذهبهم دفعاً لضررهم فوجوبها یعمّ حتى الموارد التى یكون الضرر منهم یسیراً، بحيث لو كان هذا الضرر الیسیر من غیرهم لم یجب التحفظ علیه كما هو مقتضى نفی الإیمان و الدین ممّن لا ینفى.

ص: ٤٣٩

و لكن لا- يخفى ما فيه من التأميل فإنّ مع الضرر اليسير الذى لا- يكون فى تحمّله أى محذور، و إن لا يجب مراعاة التكليف الواقعى كما هو مقتضى خطاب نفى الضرر فإنّ التكليف الواقعى يرتفع فى موارد كون امثاله ضرورياً إلّا أنّ الإتيان بما هو مقتضى مذهبهم يعنى لزوم مراعاة التقية غير ثابت للصحيحين الأخيرتين؛ لأنّه عليه السلام قد حصر التقية بكلّ ضروره، و ذكر أنّ صاحبها أعلم بها حين تنزل كما فى صحيحه زراره، كما حصرها بكلّ شىء يضطر إليه ابن آدم كما فى الصحيحه الأخيره، و الاضطرار إليها مع كون الضرر يسيراً لا يكون فى تحمّله أى محذور لا يصدق الضروره و الاضطرار إليه أو لا أقلّ من عدم إحراز صدقهما بملاحظه ما يأتى من قوله عليه السلام: إنّما شرعت التقية لحقن الدماء و إذا بلغت الدماء فلا تقية، (1) غايه الأمر يلحق بالدم غيره ممّا يعلم بعدم الفرق بينه و بين الدم فى لزوم التحفّظ عنه.

و على الجملة، التقية بمعناها الخاصّ أى موافقه العامّه فى مذهبهم و إن كان لها بعض أحكام خاصّه إلّا أنّه ليس من تلك الأحكام وجوبها، و لو لم يكن فى تركها إلّا ضرر يسير بحيث لا يكون التحفّظ عن ذلك الضرر لازماً فيما لو كان من غيرهم.

و من هنا يعتبر فى وجوب التقية أو جوازها فيما إذا كانت التقية بالإتيان بالمحرّم الواقعى كسرب النبيذ أو ترك الواجب الواقعى كترك الصوم من آخر يوم رمضان الذى يرونه أو العيد أن لا- يكون فى البين مندوحه، و إلّا لم تجز؛ و ذلك لأنّ الضروره و الاضطرار على شرب النبيذ أو على الإفطار فى نهار شهر رمضان لا يتحقق مع إمكان اختيار المندوحه، و إن لم تناقش فى صدق عنوان التقية على الشرب

ص: ٤٤٠

١- (١) وسائل الشيعه ٢٣٤:١٦، الباب ٣١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث الأوّل.

و الإفطار فى الفرض.

نعم، سيأتى جواز إدخال النفس فى التقية فيما إذا كان مقتضى التقية الإتيان بالواجب على طبق مذهبهم كالصلاة فى مساجدهم، وهذا غير ما ذكرنا من اعتبار عدم المندوحة فيه.

ثم فى البين قسم ثالث يسمّى بالتقية مداراه ولا ينبغى التأمل فى استحبابها فيما كانت موجهة لجلب محبتهم والأنس مع الشيعة من غير أن يستلزم ارتكاب المحرّم تكليفاً أو ترك الواجب كذلك، كعيادة مرضاهم و شهود جنازتهم و مجالسهم أو حتى فيما لو استلزم الإتيان بالواجب ببعض الخلل عندنا الذى يرونه معتبراً فى ذلك الواجب أو فضلاً فيه كالصلاة فى مساجدهم و مع جماعتهم، نعم لو استلزم هذا النحو من التقية الإخلال فى الواجب كذلك فجواز التقية يحتاج إلى ورود نصّ فى جوازها أو العلم بعدم الفرق بين مورد النصّ و بين ما يلحق به.

و فى صحيحه عبد الله بن سنان المروّبه فى المحاسن قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام: أوصيكم بتقوى الله عز و جل و لا تحملوا الناس على أكتافكم فتدلّوا إنّ الله تبارك و تعالى يقول فى كتابه: «قُولُوا لِلنَّاسِ حُسِيناً» ثم قال: عودوا مرضاهم و اشهدوا جنازتهم و اشهدوا لهم و عليهم و صلّوا معهم فى مساجدهم (١).

و فى صحيحه هشام بن الحكم الكندى قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم أن تعملوا عملاً نعيّر به فإنّ ولد السوء يعيّر والده بعمله كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً

ص: ٤٤١

١- (١) المحاسن ١٨: ١، الحديث ٥١، والآيه ٨٣ فى سورة البقره.

.....
و لا تكونوا عليه شيئاً صلّوا في عشائرهم و عودوا مرضاهم و اشهدوا جنازتهم و لا يسبقونكم إلى شيء من الخير فأنتم أولى به منهم، و الله ما عبد الله بشيء أحبّ إليه من الخبء ، قلت: و ما الخبء ؟ قال: التقية (١) .

موارد الاستثناء من وجوب التقية و مشروعيتها

و ينبغي التكلّم في أمور:

الأوّل: قد يقال بعدم مشروعية التقية أو عدم وجوبها في موارد:

منها التقية في الدماء سواء كانت التقية فيها بالمعنى الأوّل أو بالمعنى الثاني و إذا أكره أو اضطر إلى قتل نفس محترمه أو اقتضت التقية بالمعنى الثاني قتلها كما إذا سبّ أحد المتصاحبين من يكون سبّه عند المخالفين موجباً لقتل السابّ، و صاحب السابّ يرى أنّه لو لم يقتل صاحبه السابّ لقتله المخالفون و صاحبه، فلا يجوز له قتل صاحبه السابّ تحفظاً على نفسه، و إراءته أنّه ليس من الشيعة، كلّ ذلك لما في صحيحه محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إنما جعلت التقية ليحقن بها الدم فإذا بلغ الدم فليس تقية (٢)» فإنّ ظاهرها نفى مشروعية التقية و جعلها، و لما في موثقه أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لم تبق الأرض إلّا و فيها منّا عالم يعرف الحقّ من الباطل، قال: إنّما جعلت التقية ليحقن بها الدم فإذا بلغت التقية الدم فلا تقية، و ايم الله لو دعيتم لتنصرونا لقلتم لا نفعل إنّما نتقى و لكانت التقية أحبّ إليكم من آبائكم و أمهاتكم و لو قد قام القائم ما احتاج إلى مساءلتكم عن ذلك و لأقام

ص: ٤٤٢

-
- ١- (١) وسائل الشيعة ٢٣٤: ١٦، الباب ٢٦ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٢.
 - ٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٣٤: ١٦، الباب ٣١ من أبواب الأمر و النهي، الحديث الأوّل.

□
 فى كثير منكم من أهل النفاق حدّ الله، (١) و لو نوقش فى دلاله الثانيه على ما ذكر بدعوى أنّ صدرها و ذيلها قرينه على أنّ العارف بالحقّ و الباطل عليه السلام إذا أمر بالقتال الملازم عاده لإراقه الدم من القاتلين فليس لأحد ترك القتال بالاعتذار بالتقيّه و إراءته التحفّظ على دمه فلا تمنع ذلك عن الأخذ بظهور الصحيحه الأولى حيث إنّها روايه أخرى لا تمنع الثانيه إرادته ما تقدّم منها كما لا يخفى.

ثمّ إنّّه قد قيل إنه إذا أكرهه الجائر على قتل أحد و قال إنّّه لو لم تقتله قتلتك، أو علم المكره بالفتح أنّه لو لم يقتله لقتله الجائر جاز للمكره بالفتح قتل ذلك الشخص؛ و ذلك لا لحكومته حديث رفع عن أمّتى ما استكرهوا عليه، (٢) ليقال إنّ الرفع فيه امتنانى فلا يعمّ المورد الذى يكون الرفع فيه خلاف الامتنان، بل لأنّ حرمة قتل النفس المحترمه مع وجوب التحفّظ على النفس و حرمة إلقائها فى الهلاكه من التكليفين المتراحمين فى الفرض، و بما أنّه لم يثبت الترجيح فى ناحيه أحد التكليفين لو لم نقل بأنّه ثبت التكافؤ فى الدماء، فمقتضى ذلك أنّ للمكره بالفتح اختيار امثال التكليف بحرمة إلقاء نفسه فى الهلاكه.

و لكن لا يخفى أنّ الجائر المزبور إذا كان إكراهه بمقتضى مذهبه الفاسد لكان اختيار التحفّظ على النفس بقتل ذلك الشخص من التقيّه المنفى مشروعيتها، و لا يحتمل الفرق بين ما إذا كان الإكراه من المكره بالكسر بمقتضى مذهبه الفاسد أو بغيره.

ص: ٤٤٣

-
- ١- (١) وسائل الشيعه ٢٣٤:١٦، الباب ٣١ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٢.
 ٢- (٢) مستدرک الوسائل ٤٢٣:٦، الباب ٢٦ من أبواب الأمر و النهى، الحديث الأوّل.

و على الجملة، فمقتضى صحيحه محمّد بن مسلم عدم مشروعيه الاختيار المزبور، وإلّا لما كان فرق بين صورته الإكراه على القتل أو الاضطرار عليه كما أنّه لو علم أنّه لو لم يقتل فلاناً لقتلهاما الجائر.

نعم، إذا انطبق على قتله الآخر الدفاع عن النفس، كما إذا علم أنّه لو لم يقتل الآخر قتله ذلك الآخر لا محاله قصداً أو بلا قصد يجوز له الدفاع عن نفسه من هجوم الآخر و لو بقتله فإنّه يجوز للمكلف الدفاع عن نفسه، بل يجب و هذا أمر آخر لا يرتبط بمسأله الإكراه.

الثانى: من موارد الاستثناء من مشروعيه التقيه ما إذا لم يترتب على ترك التقيه أى ضرر عاجل أو آجل فإنّه قد ذكر عدم مشروعيتها فى الفرض، و لا يخفى أنّه إن أُريد بالتقيه ترك الوظيفة الشرعيه الواقعيه و العمل على طبق مذهب العامه و الاقتصار عليه، فقد تقدّم أنّه مع العلم بعدم ترتّب ضرر لا يتحقّق عنوان التقيه، و إن أُريد العمل على طبق مذهب العامه بلا اقتصار عليه، بل يؤتى بما هو اللازم واقعاً قبله أو بعده من غير فوت شيء، بل يوافقهم فى صورته العمل من غير قصد التشريع فلا دليل على حرمه ذلك، غايه الأمر أنّه لا يكون واجباً و لا مستحباً إلّا إذا أوجب جلب المحبّه للشيعة لو فرض على ما تقدّم.

الثالث: من موارد الاستثناء المسح على الخفّين، و فى صحيحه زواره التى هى مضمرة قلت: له فى مسح الخفّين تقيه؟ فقال: «ثلاثه لا أتقى فيهن أحداً شرب المسكر، و مسح الخفّين، و متعه الحج» (1) و فى الصحيحه الأخرى لزاره عن غير

ص: ٤٤٤

واحد قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام في المسح على الخفين تقيّه؟ قال: لا يتقى في ثلاثه قلت و ما هن؟ قال: شرب الخمر أو قال: شرب المسكر، و المسح على الخفين، و متعه الحج. (١)

و في روايه محمّد بن الفضل الهاشمي المرويّه في باب أصناف الحج من الكافي، قال: دخلت مع إختوتى على أبي عبد الله عليه السلام فقلنا: إنا نريد الحجّ و بعضنا صروره، فقال: «عليكم بالتمتع فإنّنا لا نتقى في التمتع بالعمره إلى الحجّ سلطاناً، و اجتناب المسكر، و المسح على الخفين». (٢)

و في الصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عمر الأعجمي في حديث: «لا دين لمن لا تقيّه له، و التقيّه في كلّ شيء إلّا في النبيذ و المسح على الخفين» (٣) و هذه الروايات المستدلّ بها على نفي التقيّه في المسح على الخفين، و لا أظنّ أن يستظهر منها أنّه يحرم على المكلف أن يغسل وجهه و يديه و يمسح رأسه و خفيّه على ما يفعل بعض العامه، و لو كان قصده الإتيان بصوره الوضوء دفعاً لضرر عنه أو حتى جلباً لمحبتهم من غير قصده الوضوء المشروع للصلاه، بل للاعتناء بالتقيّه خاصه، فيتعيّن أن يكون المراد بها حرمة المسح على الخفين فيما إذا قصد المكلف أنّ الشارع أمر به و لو بعنوان الأمر برعايه التقيّه أو رغب إليه بهذا العنوان، و إن لا يجزى للصلاه و نحوها أو أنّه لا يوجد مورد التقيّه و الموضوع لها في المسح على الخفين.

ص: ٤٤٥

١- (١) الكافي ٤:٤١٥، الحديث ١٢.

٢- (٢) الكافي ٤:٢٩٣، الحديث ١٤.

٣- (٣) وسائل الشيعه ١٦:٢١٥، الباب ٢٥ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٣.

و ظاهر روايه أبى عمر الأعجمى (١) أنّ مشروعيه التقيّه وجوباً أو استحباباً على اختلاف مواردّها لا يعمّ شرب النبيذ و المسح على الخفين، و لكنّ أبى عمر الأعجمى لم يثبت له توثيق، و كذا روايه محمد بن الفضل الهاشمى (٢) حيث إنّ ظاهرها أمر الإمام عليه السلام بأنّه لا يُراعى التقيّه فى حجّ التمتعّ و المسح على الخفين و اجتناب المسكر، و أنّه ليس عدم رعايتها فى خصوص الأئمه عليهم السلام كما فهم زرارّه ذلك من صحيحته الأولى؛ و لذا أمر بأن يؤتّى يحجّ التمتعّ، بل ظاهر صحيحته زرارّه (٣) أيضاً أنّه لا ترعى التقيّه فى المسح على الخفين فإنّ قوله: لا- أتقى أو لا- تتقى، فى مقام الجواب عن السؤال عن حكم مسح الخفين. لرعايه التقيّه ظاهره أن يبيّن للسائل الجواب، خصوصاً بملاحظه أنّ الوارد فى الصحيحه الثانيه: لا يتقى، كما عليه نسخ الكافى.

و دعوى أنّ الرويتين واحده يدفعها بأنّ الراوى فى الأولى عن الإمام عليه السلام و السائل عنه زرارّه، و فى الثانيه يروى زرارّه عن غير واحد عن أبى جعفر عليه السلام، و لا بُعد فى أن يروى الراوى ما سمعه عن الإمام عليه السلام بالمباشره، و ما رواه له غيره عنه عليه السلام و إن كان مضمونهما مختلفاً عنده.

و مثلها دعوى أنّ المراد من الروايات المتقدمه أنّه لا مورد و لا موضوع للتقيّه فى المسح على الخفين و شرب المسكر و حجّ التمتعّ، بتقريب أنّ موافقه مذهب العامّه و حكمهم كما هو المراد من التقيّه بالمعنى الخاصّ التى وجب على المكلف

ص: ٤٤٤

١- (١) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٢- (٢) المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٣- (٣) المتقدمه فى الصفحه ٤٤٤-٤٤٥.

رعايتها لا يتوقف على المسح على الخفين؛ فإن ذلك ليس أمراً تعينياً عندهم، و يمكن موافقتهم بغسل الرجلين كما أمر به في بعض الروايات، و لو فرض مورد لا- يحصل رفع خوف الضرر إلّا بالمسح على الخفين فهذا أمر نادر لا تكون صحيحه زواره ناظره إليه، و يشهد لكون المراد نفى الموضوع للتقيه نفى التقيه في شرب المسكر فإنّ أحداً من العامه لم يجوز شرب الخمر، فلو تحقّق فيه الاضطرار إليه فلا يدخل في التقيه بمعناها الخاصّ، بل يكون من الاضطرار العامّ كالخوف من الجائر، و كذا الحال في متعه الحجّ فإنّ إحرام عمره التمتعّ و امتيازته عن إحرام حجّ الأفراد مثلاً يكون بالقصد، و الإحلال من إحرامها يكون بأخذ الظفر أو شعره من رأسه أو لحيته، فالمكلف متمكّن من حجّ التمتعّ و لو بإخفائه هذا الأخذ و الإحرام بعده بالحجّ عند إرادته الخروج إلى مكة يكون بالتلبيه و لا محذور في ذكر التلبيه عند إرادته الخروج.

و الوجه في ضعف هذه الدعوى أنّ ظاهر الروايات نفى مشروعيه التقيه الخاصّه في تلك الأمور، غايه الأمر إن كان المنفى عنه التقيه أمراً دخيلاً في الواجب بنظرهم تعيناً أو تخييرياً، فنفى المشروعيه أنّه لا يتعلّق الأمر بذلك الواجب معه تعيناً أو تخييراً و لو بعنوان التقيه، كما أنّه لو كان واجباً نفسياً عندهم و الواجب النفسى بحسب الواقع غيره، يكون المراد من نفيها أنّه لا يكون رعايه مذهبه موجباً لرفع اليد عن الواجب الواقعي المزبور مطلقاً أو فيما يكون مندوحه عند العمل بأن يمكن إراءه عمله موافقاً لما عندهم كما في حجّ التمتعّ على ما تقدم.

و إذا كان حلالاً عندهم و حراماً واقعياً فنفى مشروعيه التقيه فيه أنه لا يكون رعايه التقيه موجباً لحليّه ذلك الحرام كما في النيذ المسكر الذي أحله جلّه أو

بعضهم، كما يتضح ذلك بملاحظه ما ورد في شرب النبيذ فلا قرينه في نفي التقيّه على شرب المسكر على ما ذكره؛ ولذا ذكر في الروايات: لا أتقى أو لا تتقى أو لا يتقى في شرب المسكر، و لم يثبت روايه ورد فيها نفي التقيّه عن شرب الخمر.

نعم، لو فرض في مورد ترتّب الخوف من تلف النفس و بعض العرض و نحوه ممّا يعلم بوجود التحفّظ عنه شرعاً، فيدخل ذلك في باب التراحم بين حرمه شربه لوجوب التحفّظ عن ذلك الضرر لو قيل بعدم جواز التمسك في الفرض بقاعده نفي الضرر أو نفي الاضطرار؛ لفحوى ما دلّ على مشروعيتّه التقيّه.

و لو قيل بأنّ ظاهر نفي التقيّه في شرب المسكر كظاهر نفيها في الدم في أنّ المستفاد منه لزوم رعايه حرمه شرب المسكر حتّى فيما إذا كان الضرر المخوف قتلاً و نحوه، فنقول لا بدّ من ترك العمل بهذه الفقره للعلم بأهمّيّه حفظ النفس و بعض العرض من حرمه شرب المسكر.

ثمّ إنّه لو تمّ أمر السند في روايه أبي الورد الوارده (1) في جريان التقيّه في المسح على الخفّين، فيجمع بينها و بين الروايات المتقدّمه، بأنّ النفي بالإضافه إلى المسح على الخفّين في تلك الروايه بنحو الكراهه، حيث إنّ صريح روايه أبي الورد جريان التقيّه في المسح على الخفّين، بل ظاهرها الإجزاء أيضاً، و أنّ الأمر بالمسح عليها ما عند التقيّه كالأمر به عند الخوف من الثلج كما لا يخفى.

الرابع: من موارد الاستثناء ما ورد في التبرّي من أمير المؤمنين عليه السلام في جملة من الروايات من عدم التبرّي و تحمّل القتل، و في ما رواه الشيخ في مجالسه بإسناده إلى

ص: ٤٤٨

١- (١) وسائل الشيعه ٤٥٨: ١، الباب ٣٨ من أبواب الوضوء، الحديث ٥.

محمد بن ميمون، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن جدّه قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام:

«ستدعون إلى سبّي فسبّوني و تدعون إلى البراءة منّي فمدّوا الرقاب فإنّي على الفطره» (١).

و فيما رواه أيضاً في مجالسه عن هلال بن محمد الحفار، عن إسماعيل بن علي الدعبلی، عن علي بن علي أخى دعبل بن علي الخزاعي، عن علي بن موسى الرضا عن أبيه عن آبائه عن علي بن أبي طالب عليهم السلام أنّه قال: «إنّكم ستعرضون علي سبّي فإن خفتم علي أنفسكم فسبّوني ألا و إنّكم ستعرضون علي البراءة منّي فلا تفعلوا فإنّي علي الفطره» (٢).

و ما في نهج البلاغه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «أما إنّ سيظهر عليكم بعدى رجل رحب البلعوم مندحق البطن يأكل ما يجد و يطلب ما لا- يجد فاقتلوه، و لن تقتلوه ألا و إنّ سيأمركم بسبّي و البراءة منّي فأما السب فسبّوني فإنّه لي زكاه و لكم نجاه، و أمّا البراءة فلا تتبرءوا منّي فإنّي ولدت علي الفطره و سبقت إلى الإيمان و الهجره» (٣).

و دلالتها علي ترك التقيّه و تحمّل القتل لا بأس بها و لكن مع الغمض عمّا يقال في أمر السند يقال إنّ استفاده لزوم اختيار القتل و عدم جواز التبرّي منها مشكل؛ لأنّ الأمر بمدّ الأعناق للقتل ورد في مقام توهم الخطر حيث إنّ المرتكز في الأذهان تحريم تعريض النفس للقتل مع نزول آيه: «إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ». (٤)

ص: ٤٤٩

١- (١) امالي الطوسي: ٢١٠، المجلس ٨، الحديث ١٢.

٢- (٢) امالي الطوسي: ٣٦٤، المجلس ١٣، الحديث ١٦.

٣- (٣) نهج البلاغه: الخطبه ٥٧.

٤- (٤) سوره النحل: الآيه ١٠٦.

.....
نعم، ذكر المفيد قدس سره في الإرشاد: استفاض عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال:

ستعرضون من بعدى على سبى فسبوني فمن عرض عليه البراءه منى فليمدد عنقه فإن برئ منى فلا دنيا له ولا آخره، (١) و لكن مع الإغماض عن رفعها أنه من المحتمل جداً مراده الأخبار المتقدمه و استفاد منها وجوب اختيار القتل، و مع ذلك فقد يقال إنه على تقدير دلالتها على وجوب اختيار القتل يعارضها معتبره مسعده بن صدقه قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يروون أنّ علياً عليه السلام قال على المنبر في الكوفه:

أيها الناس إنكم ستدعون إلى سبى فسبوني ثم تدعون إلى البراءه منى فلا تبرءوا منى، فقال: ما أكثر ما يكذب الناس على علي عليه السلام ثم قال: إنما قال إنكم ستدعون إلى سبى فسبوني ثم تدعون إلى البراءه منى و إنني لعلى دين محمد صلى الله عليه و آله و لم يقل ولا - تبرءوا منى، فقال له السائل: أ رأيت إن اختار القتل دون البراءه فقال: والله ما ذلك عليه و ما له إلا ما مضى عليه عمار بن ياسر حيث أكرهه أهل مكه و قلبه مطمئن بالإيمان، فأنزل الله عز و جل فيه «إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ»، فقال له النبي صلى الله عليه و آله عندها: يا عمار إن عادوا فعد، فقد أنزل الله عذرك و أمرك أن تعود إن عادوا (٢)

و الوجه في اعتبار السند أنّ مسعده بن صدقه من المعاريف و لم يرد في حقه تضعيف و قدح، نعم. ذكر كونه عامياً و هو لا يقدح في كونه راوياً، و لكن في دلالتها على حرمة اختيار القتل تأمل؛ لأن ظاهر قوله عليه السلام: و الله ما ذلك عليه، يعنى أنّ اختيار القتل ليس تكليفاً عليه أو ضرراً عليه، و أنه ليس لنفعه إلا ما مضى عليه عمار.

ص: ٤٥٠

١- (١) الإرشاد ٣٢٢: ١.

٢- (٢) وسائل الشيعة ٢٢٥: ١٦، الباب ٢٩ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٢.

و على ذلك فلو كان ظهور الأخبار المتقدمه وجوب اختيار القتل لزم رفع اليد عنه بهذه المعبره الصريحه فى نفى وجوبه، فيكون للمكلف اختيار القتل أو التقيّه بالتبرى و إن قيل إنّ الأولى هو الثانى.

و يؤيد ذلك يعنى جواز الأمرين. روايه عبد الله بن عطا قال: قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجلان من أهل الكوفه أخذوا فقيلاً لهما ابرأ عن أمير المؤمنين عليه السلام فبرئ واحد منهما و أبى الآخر فخلّى سبيل الذى برئ و قتل الآخر، فقال: «أما الذى برئ فرجل فقيه فى دينه، و أما الذى لم يبرأ فرجل تعجّل إلى الجنه». (١)

و أما الاستدلال على أولويه اختيار التقيّه بمعبره محمّد بن مروان قال: قال لى أبو عبد الله عليه السلام ما منع ميثم رحمه الله من التقيّه؟ فوالله لقد علم أنّ هذه الآيه نزلت فى عمّار و أصحابه «إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ» (٢) ، بدعوى أنّ قوله عليه السلام: ما منع، تعريض و قدح فى اختيار ميثم ترك التقيّه و اختياره القتل و مقتضى ذلك أولويه رعايه التقيّه.

و فيه أنّه لم يعلم أنّ (ما منع) بصيغه المعلوم أنّ (ميثماً) مفعول ذلك الفعل حتّى يتمّ التعريض و القدح فى اختياره، بل الظاهر و لا أقل من الاحتمال أنّ (منع) بصيغه المجهول، و أنّ (ما) نافية و (ميثم) بالرفع يعنى: ما منع ميثم عن التقيّه: و علم أيضاً أنّ التقيّه جائزه لعلمه بنزول الآيه فى عمّار، و مع ذلك اختار القتل، و وجه الظهور أنّ كلمه (ميثم) غير منصرفه و لو كان (ما منع) الفعل و الفاعل لكان (ميثم) بالنصب يعنى: ما منع ميثماً رحمه الله من التقيّه، مع أنّ ظاهر النقل أنّ (ميثم) بالرفع.

ص: ٤٥١

١- (١) وسائل الشيعه ٢٢٦: ١٦، الباب ٢٦ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٤.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٢٢٦: ١٦، الباب ٢٦ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٣.

أضف إلى ذلك ما رواه الكشي عن ميثم رحمه الله أنه دعاه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام و قال: كيف أنتم يا ميثم إذا دعاك دعي بنى أمية عبيد الله بن زياد إلى البراءة مني؟ فقلت: يا أمير المؤمنين أنا والله لا أبرأ منك، قال: إذا والله يقتلك و يصلبك، قلت: أصبر فذاك في الله قليل، فقال: يا ميثم إذا تكون مني في درجتي (١).

فلو لم نقل بأولويه اختيار القتل؛ لضعف ما رواه الكشي سنداً فلا أقل من عدم الحكم بأولويه اختيار التقية بترك البراءة لما تقدم والله العالم.

في أجزاء ما أنى به بنحو التقية

الأمر الثاني: في الكلام في الأجزاء في موارد رعايه مشروعيه التقية و وجوبها.

فنقول: قد تقدم أن رعايه التقية ربما يكون بارتكاب الحرام بأن يفعل المكلف عملاً يكون ذلك العمل حراماً لو لا التقية. وقد يكون بترك الواجب رأساً كما إذا اضطر إلى الإفطار في آخر يوم من شهر رمضان، ففي مثل ذلك إنما تكون التقية موجبة لجواز ارتكاب الأول و ترك الثاني في صوره الضرورة و الاضطرار، فيعتبر عدم المندوحة بأن لا يمكن له الفرار من ارتكاب الأول و ترك الثاني؛ لما دلّ على حصر التقية بموارد الضرورة و الاضطرار، نعم لو فرض في مورد قيام الدليل فيه على جواز ارتكاب الحرام أو ترك الواجب و لو مع المندوحة يؤخذ به، كما لا يبعد ذلك في جواز الحلف بالله كاذباً لدفع ضرر الغير.

ثم لو كان ارتكاب الحرام أو ترك الواجب موضوعاً لأثر آخر من لزوم الحد أو

ص: ٤٥٢

١- (١) اختيار معرفه الرجال ٢٩٦: ١- ٢٩٥، الحديث ١٣٩.

تعلق الكفّاره و نحوهما فيرتفع ذلك الأثر أيضاً بارتفاع الحرمة و الوجوب؛ لأنّ الموضوع لهما ارتكاب الحرام بما هو حرام أو ترك الواجب بما هو واجب على الفرض.

و أمّا إذا كان الأثر مترتباً لارتكاب ذات الفعل أو الترك فلا ينتقى ذلك الأثر بمثل قوله عليه السلام: ما من شيء إلا و قد أحله الاضطرار، (١) أو ما ورد فيه الأمر برعايه التقيّه، نعم إذا كان ذلك الأثر المترتب على الارتكاب أو الترك في نفسه ممّا كان في رفعه عند الاضطرار أو الإكراه عليه توسعه و امتنان على المكلف، فيرتفع بحديث الرفع بفقرته:

رفع عن أمتي ما استكروهوا عليه، أو ما اضطروا إليه، (٢) بناءً على ما تقدّم في محلّه من عدم اختصاص الرفع بخصوص المؤاخذه أو الحرمة، بخلاف ما لم يكن في رفعه امتنان كضمان المال فإنّه و إن كان مترتباً على نفس إتلاف مال الغير بلا إذن منه مجاناً من غير أن يؤخذ في ناحيه موضوعه حرمة الإتلاف، إلّا أنّه في موارد الإكراه و الاضطرار خلاف الامتنان لصاحب المال فلا يرتفع، و كذلك ما إذا كان الأثر مترتباً على عنوان ليس بنفسه فعلاً للمكلف، و إن يلازم فعله أو تركه كما في وجوب قضاء الصوم و الصلاه فإنّ الموضوع لوجوب قضائهما فوتهما و إنّ يتحقق هذا الفوت بترك المكلف.

و عليه فلا- يمكن الالتزام بعدم وجوب قضاء صوم ذلك اليوم لا- بما ورد: ما من شيء محرم إلّا و قد أحله الاضطرار، و لا بحديث: رفع عن أمتي ما اضطروا عليه،

ص: ٤٥٣

١- (١) وسائل الشيعه ٤٨٢:٥-٤٨٣، الباب الأول من أبواب القيام، الحديث ٦.

٢- (٢) وسائل الشيعه ٣٧٠:١٥، الباب ٥٦ من أبواب جهاد النفس، الحديث ٣.

لعدم كون فوت الصلاه و الصوم فعلاً للمكلف و أن يلازم فعله، و الاضطراب كالإكراه يتعلّق بالفعل و يرتفع الأثر المترتب على نفس الفعل، و لا بالأدله الوارده فيه الأمر بالتقيّه و إن قيل باستفاده الأجزاء منها فإنّ تلك الاستفاده على تقديرها تختصّ بما إذا أتى المكلف الواجب و عمل فيه بالتقيّه لا ما إذا ترك الواجب رأساً و لم يعمل شيئاً.

و قد تكون التقيّه موجه لترك الجزء أو الشرط من الواجب أو الإتيان به بالمانع، كما إذا اقتضت التقيّه الإتيان بالواجب مع ترك السوره بعد الحمد أو الصلاه مع أجزاء الميته التي دبغت، فيقع الكلام في أنّه هل يستفاد من الأخبار الوارده في التقيّه بخصوصها أو ورد في رفع الاضطراب أو كون الاضطراب على الحرام. أو الواجب موجباً لحليه ما اضطر إليه أنّ العمل المتروك جزؤه أو شرطه أو المأتى به مع المانع محكوم بالصّحّه فلا تجب إعادته أو قضاؤه أو أنّه لا يستفاد الصّحّه و الأجزاء منها، بل لا بدّ في الالتزام بالصّحّه في مورد من قيام دليل خاصّ عليه؟

و ليعلم أنّ المانع في شيء للواجب إذا كان لامتناع اجتماع الأمر و النهي، و تقديم جانب النهي على خطاب الأمر بتقيّد متعلّق الأمر بغير المجمع، فلا كلام في أنّه مع الاضطراب إلى ذلك الحرام تسقط المانع فيكون امتثال الواجب بالمجمع بلا محذور.

كما إذا اضطرّ إلى الكون في المكان المغصوب أو لبس لباس مغصوب حيث إن مع سقوط الحرمة للاضطراب إليهما لا موجب لتقيّد متعلّق الأمر بغيرهم.

و دعوى أنّ الموجب لتقيّد متعلّق التكليف ملاك الحرمة و مفسده الفعل،

و بالاضطرار إليه لا يرتفع الملاك و المفسده؛ و لذا ذكر الرفع عند الاضطرار إليه الظاهر في وجود المقتضى لها معه.

و لكن لا يخفى ما فيه: أمّا أولاً: فلأنّ التعبير: ما من شيء إلا أحلّه الاضطرار، (١) ظاهره أنّ الاضطرار من العناوين الطارئة المغيّره للملاك أيضاً.

و ثانياً: أنّ المفسده لا تنافى المصلحه الراجحه المانع الموجه للأخذ بإطلاق الترخيص في التطبيق.

و أيضاً ربّما يقال الكلام فيما إذا كان لدليل الجزء أو الشرط أو مانع شيء للواجب إطلاق بحيث يكون إرشاداً إلى عدم حصول الواجب بدونه في حال، و إلّا لو لم يكن له هذا الإطلاق كما إذا قام الإجماع على اعتبار شيء فيه، و كان المتيقّن منه صورته الاختيار فيحكم بصحّحه العمل عند الاضطرار على تركه أخذاً بأصالة البراءة في نفي الجزئية أو الشرطية أو المانع حال الاضطرار.

و فيه ما لا يخفى فإنّ الاضطرار لو كان بمعناه العام لا بعنوان التقيّه، و كان مستوعباً الوقت فأصالة البراءة من الجزئية أو الشرطية أو المانع لا- يفيد في إثبات التكليف واقعاً بالباقي من الواجب، و لا يقاس المقام بالشكّ في الجزئية و الشرطية و المانع عند دوران تعلق التكليف الواقعي بالأقل أو بالأكثر حيث إنّ العلم فيه بثبوت التكليف الواقعي فيه مفروض، بخلاف مورد الاضطرار إلى ترك ما يحتمل جزئيته أو شرطيته واقعاً إلى تمام الوقت، و إذا فرض وجوب قضاء الواجب على تقدير فوته و لو مع عدم التكليف به في الوقت يحصل العلم الإجمالي إمّا بوجوب

ص: ٤٥٥

١- (١) وسائل الشيعه ٤٨٢: ٥-٤٨٣، الباب الأول من أبواب القيام، الحديث ٦.

المقدور من الواجب فى الوقت، أو جوب قضائه خارج الوقت بتمامه أو كماله و مقتضى قاعده الاشتغال الجمع بينهما و هذا يساوق عدم الإجزاء.

نعم، إذا كان الاضطرار بعنوان التقيّه بمعناها الخاصّ يعنى التقيّه عن المخالفين على مذهبههم فينحل هذا العلم الإجمالى بوجوب المقدور داخل الوقت يقيناً إمّا أنّه الواجب بعنوان التقيّه فقط، و إمّا أنّه واجب واقعى أيضاً و معه يكون الشكّ فى وجوب القضاء بدوياً، فلو قيل بعدم جريان استصحاب عدم الفوت فى ناحيه الواجب فلا أقل من أصاله البراءه عن وجوبه.

و أمّا إذا لم يستوعب الاضطرار بمعناه العام تمام الوقت و لم يمكن لدليل الجزئيه أو الشرطيّه أو المانعيه إطلاق يجوز للمكلف الاقتصار بما يأتى حال الاضطرار؛ لكون الواجب فى الفرض مردّداً بين التعيين بأن يأتى بالواجب تماماً و لو فى آخر الوقت، أو أنّه مخير بين الإتيان به كذلك أو الإتيان بالناقص حال الاضطرار، و قد ذكرنا فى محلّه أنّ أصاله البراءه تجرى فى ناحيه نفى التعيين؛ لأنّ فيه كلفه زائده، بخلاف التخيير فإنّ فيه سعه للمكلف.

و أمّا إذا كان الاضطرار تقيّه بمعناها الخاصّ فيكون وجوب الإتيان بالباقي حال التقيّه معلوماً، إمّا بعنوان التقيّه فقط أو حتّى بعنوان الواجب الواقعى و يشكّ فى وجوب الإتيان بالتامّ قبل خروج الوقت و أصاله البراءه تنفى وجوبها، و إذا كان لدليل الجزئيه أو الشرطيّه أو المانعيه إطلاق يقتضى عدم حصول المركّب أو المشروط بنقص الجزء و الشرط أو حصول ذلك المانع، فلا يمكن الحكم بصحّه العمل مع النقص المزبور أو حصول المانع أخذاً بحديث رفع الاضطرار، حيث تقدّم فى

حديث الرفع أنه و إن كان رفع الجزء و الشرط أو المانع عند الاضطرار إلى ترك الأولين و الإتيان بالثالث، إلّا أنّ رفعها يكون برفع التكليف المتعلق بالكلّ أو المشروط، و لا- يثبت تعلق تكليف آخر بالباقي من الكلّ و ذات المشروط، فإن كان في البين دليل آخر على تعلق التكليف بالباقي فهو، و إلّا فلا يستفاد ذلك الأمر من حديث الرفع، فإنّ مفاده الرفع لا الوضع، هذا فيما كان الاضطرار مستوعباً للوقت.

و أمّا إذا كان الاضطرار في بعض الأفراد و في بعض الوقت فلا حكمه لحديث الرفع حتّى بالإضافه إلى التكليف المتعلق بالكلّ أو المشروط؛ لأنّ الواجب على المكلف صرف طبيعي الكلّ و المشروط بين المبدأ و المنتهى، و مع تمكّن المكلف على صرف وجود ذلك الطبيعي بين الحدين لا اضطرار عليه في ترك الكلّ أو المشروط لينتفى التكليف المتعلق به.

و على الجملة، فغايه حديث الرفع رفع الجزء أو الشرط المضطرّ إلى تركه أو رفع المانع المضطرّ إلى فعله، و هذا يكون برفع التكليف المتعلق بالكلّ و المشروط، و بما أنّ لدليل الجزئيّ أو الشرطيّ أو المانعيّ إطلاق فمقتضاه أنّ الواجب فيما إذا فرض لفوته القضاء قضاء ذلك الكلّ أو المشروط خارج الوقت، حيث إنّ الإطلاق المزبور حصول الفوت، و بهذا يظهر الفرق فيما إذا لم يكن لدليل الجزئيّ أو الشرطيّ أو المانعيّ إطلاق كما تقدّم، فإنّ وجوب القضاء فيه مقتضى العلم الإجماليّ إمّا بلزوم الإتيان بالباقي داخل الوقت أو وجوب قضائه خارجه، بخلاف ما إذا كان لدليلها إطلاق كما هو الفرض فإنّ مقتضاه فوت الواجب في الوقت و لو مع الاضطرار المستوعب.

و إن أراد القائل بالإجزاء فى الفرض بقوله عليه السلام ما من شىء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله، (١) و نحوه كما يظهر من الشيخ قدس سره.

ففيه أنّ هذه الطائفة لا تعم الاضطرار غير المستوعب، فإنّ المكلف فيه لا يضطرّ إلى ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع فى الطبيعى الواجب عليه بين الحدّين، فإنّه يمكن أن يأتى بذلك الواجب بتمامه و كماله و لو فى آخر الوقت، و إنّما يضطرّ إلى ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان فى الفرد، و المفروض أنّ التكليف الواقعى لم يتعلّق بذلك الفرد، نعم لو فرض فى مورد تعلّق تكليف بما يؤتى به من الفرد كما فى حرمه إبطال الصلاة التى شرع فيها بالنقص فىهما جزءاً أو شرطاً أو الإتيان بالقاطع، فمقتضى الاضطرار إلى الإخلال فيه عدم حرمه الإبطال فيه.

نعم، إذا كان الاضطرار مستوعباً لجميع الوقت فربّما يدعى أنّ مقتضى الاضطرار إلى الإخلال فى المأتى به حليّه ذلك الإخلال وضعاً، و يلزم على حليّه الإخلال المزبور وضعاً تعلّق الأمر بالباقى من العمل، و إلّا لو سقط الأمر عن ذلك الواجب رأساً تكون الجزئيّه و الشرطيّه و المانعيّه مطلقه لم ترفع عند الاضطرار إلى ترك الأولين و الاضطرار إلى الإتيان بالثالث.

و لكن فيه أيضاً أنّ الإخلال المزبور اضطراراً إلى ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع خاصّه دون أن يكون اضطراراً إلى مخالفه التكليف الثابت فى حقّ سائر المكلفين من الواجب الاختيارى، موقوف على تعلّق الأمر بذلك الواجب و لو بسائر

ص: ٤٥٨

أجزائه، و إنما يكون اضطراراً إلى مخالفه التكليف الثابت حال الاختيار فهو المرفوع و المحلل عند الاضطرار، و المفروض أن تعلق الوجوب بسائر العمل لا يستفاد إلا من حديث تحليل الاضطرار.

و على الجملة، كون حديث تحليل الاضطرار شامل للجزئية و الشرطية و المانعية خاصه في الفرض موقوف على ثبوت الأمر بالباقي، و إلا كان المكلف مضطراً إلى مخالفه التكليف بالواجب الواقعي، فهذا الترك هو الحلال، و المفروض أنه لا يحرز تعلق الأمر بالباقي إلا كون حديث التحليل شامل للجزئية و الشرطية و المانعية خاصه في الفرض.

و حيث إن أدله الجزئية و الشرطية و المانعية مطلقه يعين إطلاقها كون التحليل في الفرض نفس الترك الواجب الأولي؛ و لذا يحرز للمكلف مع الاضطرار إلى الإخلال بالشرط مثلاً ترك الواجب رأساً، كما ذكرنا ذلك في فاقد الطهورين في الوقت.

لا- يقال: هذا في موارد الاضطرار بمعناه العام، و أما في موارد التقية بمعناها الخاص الأمر بسائر العمل موجود أخذاً بما دل على وجوب التقية و مشروعيتها عند الضروره و الاضطرار.

فإنه يقال: ليس مفاد أدله وجوب التقية و مشروعيتها الأمر بسائر العمل، بل الأمر بالعمل المقتيد بالإخلال، و لا دلاله فيها على أن العمل المقتيد بالإخلال، بدل عن الواجب الواقعي الاختياري أو امثال للأمر بذلك الواجب تعبداً و تنزيلاً حتى يستفاد منها أجزاء العمل تقية.

نعم، لو ورد في مورد خاص ما ظاهره ذلك فلا بأس بالالتزام فيه بالإجزاء كما يأتي.

استظهار الإجزاء عند الإخلال بالجزء أو غيره في موارد التقيه

نعم، ربّما يقال يستفاد الإجزاء في موارد العمل تقيه من صحيحه أبي الصباح المراد به الكنانى، بقريته ما صرح به سيف بن عميره الراوى عنه في غير هذه الروايه قال: والله لقد قال لى جعفر بن محمد عليه السلام إلى أن قال: «ما صنعتُم من شيء أو حلفتُم عليه من يمين في تقيه فأنتم منه في سعه» (١) بدعوى أن: «ما صنعتُم من شيء» يشمل الإتيان بالواجب الواقعى عند التقيه مع الإخلال فيه جزءاً أو شرطاً أو مع المانع فكون الشخص في سعه مقتضاها الإجزاء و عدم الجزئيه أو الشرطيّه أو المانعيه في ترك الأولين أو الإتيان بالأخير.

و فيه أنّ ما أتى به المكلف ممّا تعلّق به تكليف فيه ضيق يرتفع ذلك التكليف المزبور عند الإتيان به تقيه، كما إذا كان الفعل المزبور حراماً كشرّب الخمر و إفتار الصوم، و كذلك إذا كان الفعل المزبور موضوعاً لحكم فيه ضيق يرتفع ذلك الحكم عنه عند الإتيان به تقيه، كالكفاره و الحدّ و وجوب الوفاء به، كما إذا كان العمل المزبور عهداً أو يميناً و غير ذلك.

و أمّا وجوب الإتيان بالواجب الاختيارى فليس العمل المأتى به تقيه موضوع لذلك الوجوب و لا ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع، بل وجوب الإتيان بالواجب الواقعى في وقته الموضوع له تمكّن المكلف عليه في ذلك الوقت.

ص: ٤٦٠

١- (١) وسائل الشيعه ٢٢٤:٢٣، الباب ١٢ من أبواب كتاب الأيمان، الحديث ٢.

و أمّا وجوب القضاء فقد تقدّم أنّ الموضوع له فوت الواجب في وقته، و الفوت و إن يتحقّق بترك الواجب الواقعي في وقته إلّا أنّه ليس بنفسه من فعل المكلف، بل من وصف الصلاة و غيرها، و الصحّة و الفساد في المأتي به في الواجبات أمران ينتزعان من انطباق تعلق الوجوب على الخارج و عدمه.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لو طلق امرأته بلا حضور عدلين تقيّة لا يحكم بصحة الطلاق؛ لأنّ الموضوع للإمضاء غير حاصل، و ما أتى به ليس بموضوع لحكم فيه ضيق، بل لا حكم فيه بالصحّة لو لا التقيّة كما لا يخفى.

و المتحصّل ممّا ذكر أنّه في موارد الإتيان بالواجب مع الخلل بترك جزئه أو شرطه أو الإتيان به مع المانع فإن كان في البين أمر بذات المشروط و الباقي من ذلك العمل يكون المكلف في سعه من تركه الجزء أو الشرط أو فعل المانع و إن لم يكن بالباقي أمر يكون في سعه من تركه الواجب الواقعي في الوقت، فانطبق: «ما صنعتم» على ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع يتوقّف على ثبوت الأمر بالباقي، و مع عدمه ينطبق على ترك الواجب الواقعي في وقته و يفيد ارتفاع التكليف بذلك الواجب، فتكون استفادته تعلق الأمر بالباقي من الحديث دورياً كما أنّ استفادته الإجزاء بلا توسط استفادته الأمر بالباقي غير ممكن؛ لعدم كون وجوب القضاء و كذا الإعادة من أثر ترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع كما تقدّم.

و أيضاً يستظهر الإجزاء في موارد الإخلال بجزء الواجب أو شرطه أو الإتيان بالمانع من الصحيح عن هشام بن سالم عن أبي عمر الأعجمي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «لا دين لمن لا تقيّة له، و التقيّة في كلّ شيء إلّا

.....
في النبيذ و المسح على الخفين» (١).

و الفرق بين هذه الروايه و ما تقدّم من: عدم التقيّه في ثلاثه أو لا- أتقى في ثلاثه، أنّ دلّالته على جريان التقيّه في غير الثلاثه بمفهوم العدد الذي هو غير ثابت، بخلاف دلّاله هذه الروايه فإنّها بعموم المستثنى منه فيها.

و وجه الاستظهار أنّ نفى التقيّه في المسح على الخفين قرينه على أنّ المنفى في موارد التقيّه يعمّ الحرمة التكليفيّه و الحرمة الوضعيّه المعبر عنها بالحرمة الغيريّه؛ لأنّ المسح على الخفين ليس بنفسه من المحرمات النفسيه ليقال إنّ نفى التقيّه فيه بمعنى ثبوت تلك الحرمة حتّى في حال التقيّه، فالمستفاد من الروايه أنّ الجزئيّه و الشرطيّه و المانعيّه كالحرمة النفسيه ترتفع في موارد التقيّه. إلّا في شرب النبيذ و المسح على الخفين، و يلزم على ذلك القول بأنّ القاعده الأوليه في موارد النقص في العمل للتقيّه الإجزاء و فيه أنّ الروايه بحسب السند ضعيفه فإنّ أبا عمر الأعجمي مجهول، بل لم أظفر إلى الآن منه بغير هذه الروايه.

و مع الإغماض عن السند فقد يستشكل في دلالتها على ما ذكر بأنّ المنفى في شرب النبيذ و المسح على الخفين موضوع التقيّه لا- أنّ الموضوع لها يتحقّق و لكن لا ينفي فيها الحكم الثابت مع قطع النظر عن طرو عنوان التقيّه بطروّه عليهما حيث إنّ لا يمكن الالتزام بارتفاع الحرمة عن الحرام في سائر الموارد بطرو عنوان الاضطرار و التقيّه دون شرب النبيذ، فإنّ الاضطرار و التقيّه يوجب ارتفاع الحرمة فيما هو أعظم حرمةً من حرمة شرب المسكر فكيف لا يرتفع في شرب المسكر، فمعنى الروايه أنّ

ص: ٤٤٢

١- (١) وسائل الشيعه ٢١٥:١٦، الباب ٢٥ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٣.

التقيّه و إن تطرأ على سائر الموارد و لكن لا تطرأ فى شرب النبيذ و المسح على الخفّين: لأنّ حرمه شرب المسكر مما اتّفق عليه المسلمون، و كذلك المسح على الخفّين فإنّه لم يعهد من أقوال العامّة من التزم باشتراط المسح على الخفّين بخصوصه فى الوضوء، بل يجوز عندهم غسل الرجلين.

نعم، يمكن فيهما تحقّق التقيّه بالمعنى العامّ، كما إذا أجبره جائر على شرب المسكر أو المسح على الخفّين إلّا أنّ الروايه ناظره إلى ما هو الغالب.

أقول: قد تقدّم أنّ ذكر شرب النبيذ لا يكون قرينه على إرادته نفي الموضوع، حيث إنّ بعض العامّة يرون جواز شربه إذا لم يكن كثيراً يوجب السكر و ظاهر نفي التقيّه فيهما نفي تعبدى؛ و لذا ذكر أنّ الاستثناء فيها معرض عنه عند الأصحاب.

و الصحيح فى الجواب عن الاستظهار أن يقال إنّ استثناء شرب النبيذ و المسح على الخفّين و إن لم يكن بمعنى نفي الموضوع و المورد فيهما للتقيّه، و إنّ الروايه ناظره إلى بيان الحكم إلّا أنّ الحكم الوارد فيها الوجوب التكليفى المتعلّق بالعمل المتقّى به و أنّه واجب تكليفاً.

كما هو ظاهر قوله عليه السلام: «لا دين لمن لا تقيّه له» (١) فالصلاه المأتى بها تقيّه مع ترك الجزء أو الشرط أو مع المانع واجبه تكليفاً و يترتب العقاب على تركها، و كذا من ترك التوضؤ تقيّه فإنّ ترك ذلك التوضؤ موجب للعقاب، و أمّا أنّ هذا الواجب تقيّه يجزى عن الواجب الواقعى فيما إذا ترك فى بعض الوقت أو تمامها فهذا أمر آخر فلا تعرض فى الروايه لذلك.

ص: ٤٦٣

١- (١) وسائل الشيعه ٢١٥: ١٦، الباب ٢٥ من أبواب الأمر و النهى، الحديث ٣.

و بتعبير آخر، ليس معنى الروايه أنّ كلّ حكم كان مترتباً على العمل المتقى به لو لا- التقية فهو يرتفع عنه بطرؤ عنوان التقية عليه، بل الصدر قرينه على أنّها فى مقام إيجاب العمل المتقى به بعنوان التقية كما لا يخفى.

فى ما يستدل به على الإجزاء فى موارد التقية

و ممّا استظهر منها الإجزاء موثقه سماعه قال: سألته عن رجل كان يصلى فخرج الإمام و قد صلى الرجل ركعه من صلاه فريضه؟ قال: «إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى و ينصرف و يجعلهما تطوعاً، و ليدخل مع الإمام فى صلاته كما هو، و إن لم يكن إمام عدل فليبن على صلاته كما هو و يصلى ركعه أخرى و يجلس قدر ما يقول:

□

أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهد أنّ محمداً عبده و رسوله ثمّ ليتمّ صلاته معه على ما استطاع فإنّ التقية واسعة و ليس شىء من التقية إلّا و صاحبها مأجور عليها إن شاء الله تعالى» (١).

و وجه الاستظهار هو أنّه قد ذكر فيها أنّ مع عدم كون الإمام عدلاً يتمّ صلاته التى بدأ بها و أتى منها بركعه و أضاف إليها ركعه أخرى مع الإمام المزبور بالإتيان على ما يستطيع من واجبات الصلاه و أجزائها و يترك ما لا يستطيع منهما مع عدم اضطرار المكلف إلى الإتيان بصلاه فريضه فى ذلك الوقت كما هو مقتضى فرض دخول الإمام فإنّه يكون فى أوائل وقت الفريضه عاده فتجوز إتمام الصلاه معهم على ما استطاع من الإتيان من واجباتها معللاً بالتوسعه فى التقية مقتضاه الإجزاء فى موارد.

ص: ٤٦٤

١- (١) وسائل الشيعه ٤٠٥: ٨، الباب ٥٦ من أبواب صلاه الجماعة، الحديث ٢.

و فيه أنّ الاستدلال مبنى على كون ما استطاع لوظ بالإضافة إلى واجبات الصلاة من أجزاءها و ترك موانعها و لكن ذلك غير ظاهر، بل ظاهر الرواية أنّه بلحاظ إظهار الائتمام و الصلاة معهم، حيث إنّ مقتضى التفصيل بين كون الإمام عدلاً و بين غيره بالانصراف عن الصلاة التي بدأ بها قبل خروج الإمام في الأول، و عدم انصرافه عنها في الثاني أن يظهر في الثاني الائتمام بقدر ما يستطيع بأن يخفى انصرافه عن صلاته التي بدأ بها بعد إتمامها، و يظهر أنّه ينصرف معهم بعد أن أظهر أنّه دخل في الصلاة معهم فإنّ هذا الإخفاء المعبر عنه بالتقيّه واسع، و صاحبه مأجور عليه إن شاء الله تعالى؛ و لذا عبّر في عنوان الباب في الوسائل استحباب إظهار المتابعه في أثناء الصلاة مع المخالف للتقيّه.

و ممّا استظهر الشيخ قدس سره الأجزاء ما في معتبره مسعده بن صدقه، و وجه كونها معتبره كون مسعده من المعاريف مع عدم ورود القدح فيه عن أبي عبد الله عليه السلام من قوله: «فكلّ شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّه ممّا لا يؤدي إلى الفساد في الدين فإنّه جائز» (١).

حيث إنّ ظاهرها على ما استظهره أنّ كلّ عمل كان للتقيّه فإنّه جائز تكليفاً و وضعاً و لو كان بترك الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع من واجب أو بتعبير آخر يكون الجواز بالإضافة إلى موارد الفعل المتعلّق به التكليف تكليفاً، و بالإضافة إلى موارد الوجوب الغيري و الحرمة الغيريّة وضعياً، و لكن ملاحظه صدر الرواية يعطى أنّ الجواز فيها هو جواز الفعل بعنوان التقيّه تكليفاً، و أنّ الشخص لا يؤخذ بعمله

ص: ٤٤٥

١- (١) وسائل الشيعه ٢١٦:١٦، الباب ٢٥ من أبواب الأمر و النهي، الحديث ٦.

.....
الذى اتقى به لضرورته بأن يعزّر عليه أو يحدّ فراجع.

هذا كلّه فى الاضطرار بمعناه العامّ و فى التقيّه بمعناها الخاصّ بحسب الأدلّه الوارده فى نفي الاضطرار و تحليله الحرام و وجوب التقيّه و مشروعيتها.

و أمّا بالنظر إلى خصوص ما ورد فى بعض الموارد من بعض الروايات، فإنّه لو استفيد منها تبدّل الوظيفه فى حال التقيّه إلى ما يقتضى رعايتها كالتوضؤ فى موارد التقيّه، أو استفيد منها أنّ الشارع قد رخص فى امتثال الواجب الواقعى بجعل ما يقتضى التقيّه بدلاً عنه يحكم بالإجزاء، سواء كان استفاده جعل البدل من الروايات كما فى الصلاه معهم أو استفيد ذلك من جريان السيره على رعايه تلك التقيّه مع عموم الابتلاء بها، و لم يرد فى شىء من الروايات أنّه لا يعتنى بالعمل المزبور بالإضافه إلى الواجب الواقعى، و أنّه يجب تداركه كما فى مسأله الوقوف بعرفه و المشعر مع كون اليوم عندهم يوم التاسع من ذى الحجه و لو بحكم قضاتهم.

ثمّ إنّ فى الموارد التى يحكم فيها بالإجزاء بالعمل بالتقيّه الموجه لنقض الجزء أو الشرط أو الإتيان بالمانع، فالأحوط لو لم يكن أقوى رعايه ما أمكن من التحقّق على الواجب الواقعى، بمعنى أنّه و إن لم يعتبر فى التوضؤ للتقيّه و الصلاه عدم المندوحه فى الوقت أخذاً بإطلاق ما ورد فى الترغيب فى مساجدهم و معهم و فى عشائهم إلّا أنّه إذا أمكن فى الصلاه معهم ببعض ما يعتبر فيها كالسجود على الارض و نحوها من نبات الأرض، و فى التوضؤ الإتيان بمسمى المسح على الرجلين قبل غسلهما تعين ذلك، فإنّ هذا هو المستفاد ممّا ورد فى الصلاه معهم من الأمر بالقراءه سمع صوت الإمام أم لم يسمع.

[يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده]

(مسألة ٤٣): يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده (١) فالمناطق في تعدد الغسل المستحب ثانيه الحرام ثالثه ليس تعدد الصب، بل تعدد الغسل مع القصد.

(مسألة ٤٤): يجب الابتداء في الغسل بالأعلى لكن لا يجب الصب على الأعلى فلو صب على الأسفل و غسل من الأعلى بإعانه اليد صح (٢).

و ما تقدّم في موثقه سماعه الوارده فيمن صلى ركعه من صلاه الفريضة و قد خرج الإمام عن أمره بإتمام صلاته على ما استطاع و أنه لا يقطع صلاته كما يقطع للاهتمام فيما إذا كان الإمام عدلاً.

فروع في غسل الأعضاء

المراد قصده غسل تمام الوجه المعتبر في الوضوء مرّه واحده، و هذا يحصل و لو مع كثره الصبّات بأن يقصد من صبّه الأول من الأعلى غسل موضع الصبّ و ما يجرى عليه من بعض الوجه، و يقصد من صبّه ثانياً من الأعلى أو فالأعلى غسل ذلك الموضع و ما يجرى فيه من البعض الآخر من الوجه و هكذا، و لا يضرّ تعدد الغسل في بعض الوجه قبل تمام الغسله الأولى في تمام الوجه كما ذكرنا سابقاً، فإنّ ظاهر ما دلّ على أنّ الغسله الثانيه من الوضوء و الثالثه بدعه ظاهرها تكرار الغسله الأولى للوجه بعد تمامها ثانيه أو ثالثه.

مراده قدس سره من عدم وجوب الصبّ من الأعلى صوره عدم قصد الوضوء بتلك الصبّات، فإنّه إذا صب الماء على وجهه من أيّ جهه من جهات الوجه ثمّ أمر يده على وجهه من قصاص الشعر إلى الذقن بقصد الغسل الوضوئي حصل الغسل المعتبر في الوضوء، و هذا منه قدس سره مبني على كفايه الغسل بقاءً في الوضوء، فقد ناقشنا

(مسألة ٤٥): الإسراف في ماء الوضوء مكروه (١) لكن الإسباغ مستحبّ و قد مرّ أنّه يستحبّ أن يكون ماء الوضوء بمقدار مدّ، و الظاهر أنّ ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله و مقدّماته من المضمضه و الاستنشاق و غسل اليدين.

في ذلك سابقاً و ذكرنا أنّ ظاهر الأمر بفعل الأمر بحدوثه و كفايه الفعل البقائي يحتاج إلى قرينه عليه، و عليه فلا بدّ في الصبّ الأخير من صبّه من الأعلى و إمرار يده على وجهه من قصاص شعره إلى الذقن بتلك الصبّه ليكون غسل وجهه وضوءاً حدوثياً، و مثله ما إذا أخذ ما صبّه على وجهه من غير الأعلى بيده ثمّ أجراه على وجهه ثانياً من الأعلى.

و يستدلّ على ذلك بروايه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ لله ملكاً يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه» (١).

و كون المراد بها الكراهه خصوصاً بملاحظه إطلاقها بالإضافة إلى الموارد التي لا ماله فيها للماء المستعمل لكثرتّه، و إن لا بأس به إلّا أنّ الكراهه الالتزام بها مبنّى على التسامح في أدلّه السنن، فإنّ في سندها سهل بن زياد و محمّد بن الحسن بن شّمون و الأمر في سهل معروف و محمّد بن الحسن بن شّمون ضعيف.

و قد تقدّم استحباب كون الوضوء بمدّ من الماء، و المدّ يكفي للوضوء بمقدّماته من المضمضه و الاستنشاق و غسل اليدين قبله، و حتّى ما إذا كان الوضوء بغسل الوجه و اليدين بالغسل بنحو الإسباغ الذي ورد الترغيب إليه في بعض الروايات بناءً على أنّ المراد بإسباغ الوضوء تكثير الماء على العضو في غسله.

[يجوز الوضوء برمس الأعضاء و يجوز برمس أحدها]

(مسألة ٤٦): يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مرّ، و يجوز برمس أحدها (١) و إتيان البقيّة على المتعارف، بل يجوز التبويض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدّمة من البدأ بالأعلى و عدم كون المسح بماء جديد و غيرهما.

[يشكل صحّحه وضوء الوسواسى إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين]

(مسألة ٤٧): يشكل صحّحه وضوء الوسواسى إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من جهة لزوم المسح بالماء الجديد في بعض الأوقات، بل إن قلنا بلزوم كون المسح ببله الكف دون رطوبه سائر الأعضاء يجىء الإشكال في مبالغته في إمرار اليد؛ لأنه يوجب مزج رطوبه الكف برطوبه الذراع (٢).

[في غير الوسواسى إذا بالغ في إمرار يده على اليسرى لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد]

(مسألة ٤٨): في غير الوسواسى إذا بالغ في إمرار يده على اليسرى لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد، نعم بعد اليقين إذا صب عليها ماء خارجياً يشكل و إن كان الغرض منه زياده اليقين لعدّه في العرف غسله أخرى،

لما تقدّم من أنّ الوضوء غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و الرجلين و الغسل في كلّ من الوجه و اليدين و إن قيد بكونه من الأعلى و المرفق، و لكن الإطلاق بالإضافه إلى الغسل رمساً أو غيره أو بنحو التبويض باقٍ في الإطلاق، و ما ورد في الوضوءات البياتية لا ينافى الإطلاق؛ لأنّ الوضوء كان فيه بالماء القليل في الإناء، و لا يتحقّق في مورد الرمس كما لا يخفى.

كما إذا أدخل يده اليسرى في الماء ثانياً أو ثالثاً لعدم يقينه بوصول الماء إلى بشره الذراعين تماماً في المره الأولى و الثانية فيكون المسح بالماء الجديد، بل كما تقدّم يشكل وضوؤه كذلك حتّى في ما إذا غسل يده اليسرى بغير الرمس و لكن كرّر عليه الغسل ليحصل اليقين بحصوله.

و إذا كان غسله لليسرى بإجراء الماء من الإجابة بريق مثلاً و زاد على مقدار الحاجة مع الاتصال لا يضرّ ما دام يعدّ غسله واحده.

[يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع]

(مسأله ٤٩): يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها (١).

كما هو مقتضى ما تقدّم من أنّ المعتبر من المسح فى الوضوء مسّماه من طرف القدم إلى الكعب، و هذا المسمّى يحصل بالمشح المزبور.

ص : ٤٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

